

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة امحمد بوقرة \*بومرداس\*



كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

أطروحة دكتوراه الطور الثالث ل.م.د

شعبة: علوم تجارية  
تخصص: مالية وتجارة دولية

---

دراسة تحليلية لأثر سياسة سعر الصرف على التجارة الخارجية خلال الفترة  
1989-2019 (دراسة حالة بعض الدول المصدرة للبترول)

---

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

بن طالبي فريد

من إعداد الطالبة:

ميموني نسرين

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ 2024/02/12

أعضاء لجنة المناقشة:

|                      |                      |        |                       |
|----------------------|----------------------|--------|-----------------------|
| أ.د/ جاري فاتح       | أستاذ التعليم العالي | رئيسا  | جامعة بومرداس         |
| أ.د/ بن طالبي فريد   | أستاذ التعليم العالي | مشرفا  | جامعة بومرداس         |
| د/ أبو دراز سفيان    | أستاذ محاضر أ        | ممتحنا | جامعة بومرداس         |
| د/ رحماني العربي     | أستاذ محاضر أ        | ممتحنا | جامعة بومرداس         |
| أ.د/ جلال عبد القادر | أستاذ التعليم العالي | ممتحنا | المركز الجامعي تيبازة |

السنة الجامعية: 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

# شكر وتقدير

أولاً أحمد الله عز وجل الذي وفقني للوصول إلى هذه المرحلة العلمية العالية، ومهد لي

الطريق لأن أكون بينكم اليوم لأناقش أطروحتي في الدكتوراه.

كما أنني أتوجه بالشكر والامتنان للأستاذ الدكتور: **بن طالبي فريد** لإشرافه وتقديمه لي

التوجيهات القيمة.

لا يسعني كذلك سوى تقديم الشكر الجزيل والعرفان للأستاذ الدكتور: **جمعاسي إبراهيم** الذي

منحني من وقته ومن بحر معلوماته وخبراته ما شكل إضافة كبيرة للعمل البحثي، أسأل الله

أن يجازيه خير الجزاء.

كما لا يفوتني أن أشكر الأساتذة الكرام "أعضاء لجنة المناقشة" على تفضلهم بقبول مراجعة

وتقييم البحث الذي لن يكتمل إلا من خلال توجيهاتهم القيمة وآرائهم السديدة.

ميموني نسرين

# الإهداء

إلى مصدر نجاحي واعتزازي لمن أحمل اسمه بكل فخر أبي العزيز حفظه الله ، الذي

كان له الفضل لدفعني إلى قمم المعالي، ودعمه المتقاني لي.

إلى من ملئت دنياي بدعواتها خيرا وبركة، أُمي الحبيبة حفظها الله .

إلى أخواتي العزيزات: ياسمينه، إبتسام وخديجة.

إلى رفيق دربي وسندي زوجي العزيز الذي كان له الفضل في إتمام هذا العمل والذي قدم لي

كل الدعم المعنوي.

إلى فلذتي كبدي: سيرين ورسيم حفظهما الله وجعلهما من الذرية الصالحة والفاعلة.

ميموني نسرين

# فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

| الصفحة                                | العنوان                                                        |
|---------------------------------------|----------------------------------------------------------------|
|                                       | شكر وتقدير                                                     |
|                                       | الإهداء                                                        |
| II                                    | فهرس المحتويات                                                 |
| VI                                    | قائمة الجداول و الأشكال                                        |
| X                                     | قائمة الملاحق                                                  |
| XII                                   | الملخص                                                         |
| ب-ز                                   | المقدمة العامة                                                 |
| الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف |                                                                |
| 02                                    | تمهيد الفصل                                                    |
| 03                                    | المبحث الأول: مفاهيم متعلقة بسعر الصرف                         |
| 03                                    | المطلب الأول: ماهية سعر الصرف ووظائفه                          |
| 05                                    | المطلب الثاني: أنواع سعر الصرف                                 |
| 09                                    | المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سعر الصرف                    |
| 13                                    | المبحث الثاني: أنظمة أسعار الصرف، محدداته والنظريات المفسرة له |
| 13                                    | المطلب الأول: أنظمة أسعار الصرف                                |
| 24                                    | المطلب الثاني: محددات سعر الصرف                                |
| 32                                    | المطلب الثالث: النظريات المفسرة لسعر الصرف                     |
| 34                                    | المطلب الرابع: تقنيات تغطية مخاطر سعر الصرف                    |
| 41                                    | المبحث الثالث: سوق الصرف الأجنبي وسياسات سعر الصرف             |
| 41                                    | المطلب الأول: مفهوم سوق الصرف الأجنبي                          |
| 48                                    | المطلب الثاني: المعاملات التي تتم في سوق الصرف الأجنبي         |
| 51                                    | المطلب الثالث: سياسات سعر الصرف                                |
| 59                                    | خلاصة الفصل                                                    |

| الفصل الثاني: أساسيات حول التجارة الخارجية وعلاقتها بسعر الصرف                                 |                                                                          |
|------------------------------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------|
| 61                                                                                             | تمهيد الفصل                                                              |
| 62                                                                                             | المبحث الأول: مفهوم التجارة الخارجية والسياسات التجارية المتعلقة بها     |
| 62                                                                                             | المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية وأهميتها                            |
| 65                                                                                             | المطلب الثاني: التجارة الخارجية والتخصص الدولي                           |
| 67                                                                                             | المطلب الثالث: مفهوم السياسة التجارية وأنواعها                           |
| 74                                                                                             | المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية                         |
| 74                                                                                             | المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية للتجارة الخارجية                       |
| 80                                                                                             | المطلب الثاني: النظريات النيوكلاسيكية للتجارة الخارجية                   |
| 84                                                                                             | المطلب الثالث: النظريات الحديثة في تفسير التجارة الخارجية                |
| 91                                                                                             | المبحث الثالث: العلاقة بين سعر الصرف والتجارة الخارجية                   |
| 91                                                                                             | المطلب الأول: أساسيات حول ميزان المدفوعات                                |
| 98                                                                                             | المطلب الثاني: أثر سعر الصرف على حركة الصادرات                           |
| 100                                                                                            | المطلب الثالث: أثر سعر الصرف على حركة الواردات                           |
| 117                                                                                            | خلاصة الفصل                                                              |
| الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر سياسة سعر الصرف على التجارة الخارجية لبعض الدول المصدرة للبترو |                                                                          |
| 119                                                                                            | تمهيد الفصل                                                              |
| 120                                                                                            | المبحث الأول: تعريف بالإطار القياسي المتبع                               |
| 120                                                                                            | المطلب الأول: مدخل نظري لبيانات البائل                                   |
| 129                                                                                            | المطلب الثاني: اختبارات التحديد                                          |
| 135                                                                                            | المطلب الثالث: اختبار جذر الوحدة وعلاقات التكامل المتزامن لبيانات البائل |
| 143                                                                                            | المبحث الثاني: التحليل الاقتصادي والإحصائي للبيانات                      |
| 143                                                                                            | المطلب الأول: تحليل تطور رصيد الميزان التجاري للدول محل الدراسة          |

|     |                                                               |
|-----|---------------------------------------------------------------|
| 154 | المطلب الثاني: تطور سعر صرف العملات في الدول محل الدراسة      |
| 161 | المطلب الثالث: وصف المتغيرات وعينة الدول المستعملة في الدراسة |
| 165 | المطلب الرابع: الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة                |
| 167 | المبحث الثالث: تقدير النموذج القياسي وعرض النتائج             |
| 167 | المطلب الأول: عرض متغيرات ونموذج الدراسة واختبار التجانس      |
| 170 | المطلب الثاني: تقدير النماذج وفق معطيات بائل والمفاضلة بينها  |
| 174 | المطلب الثالث: التحليل الإحصائي والاقتصادي للنموذج المفضل     |
| 177 | المطلب الرابع: التحليل الديناميكي لنموذج بائل                 |
| 183 | خلاصة الفصل                                                   |
| 186 | الخاتمة                                                       |
| 192 | قائمة المراجع                                                 |
| 205 | الملاحق                                                       |

# قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

| رقم الجدول | العنوان                                                                                     | الصفحة |
|------------|---------------------------------------------------------------------------------------------|--------|
| 1-II       | نفقات الإنتاج مقدرة بساعات العمل حسب نظرية النفقات المطلقة                                  | 75     |
| 2-II       | نفقات الإنتاج مقدرة بساعات العمل نظرية النفقات النسبية                                      | 77     |
| 3-II       | كمية رأس المال والعمل اللازمة لإنتاج مليون دولار من صادرات الولايات المتحدة وبدائل وارداتها | 84     |
| 4-II       | صورة نمطية لميزان المدفوعات الحسابي                                                         | 97     |
| 1-III      | اختبارات جذر الوحدة في بيانات البائل                                                        | 137    |
| 2-III      | ملخص نماذج اختبار جذر الوحدة والفرضيات المقترحة لـ Lm, Pesaran and Shin                     | 139    |
| 3-III      | رصيد الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة 1989 - 2019                                        | 143    |
| 4- III     | رصيد الميزان التجاري لإيران خلال الفترة 1989 - 2019                                         | 145    |
| 5- III     | رصيد الميزان التجاري للمغابون خلال الفترة 1989 - 2019                                       | 146    |
| 6- III     | رصيد الميزان التجاري النيجيري خلال الفترة 1989 - 2019                                       | 148    |
| 7- III     | رصيد الميزان التجاري السعودي خلال الفترة 1989 - 2019                                        | 149    |
| 8- III     | رصيد الميزان التجاري البحريني خلال الفترة 1989 - 2019                                       | 150    |
| 9- III     | رصيد الميزان التجاري لغينيا الاستوائية خلال الفترة 1989 - 2019                              | 152    |
| 10- III    | تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي (1989- 2019)                           | 155    |
| 11- III    | تطور سعر صرف الريال الإيراني مقابل الدولار الأمريكي (1989- 2019)                            | 156    |
| 12- III    | تطور سعر صرف النيرة النيجيرية مقابل الدولار الأمريكي (1989- 2019)                           | 159    |
| 13- III    | مصادر متغيرات الدراسة ووحدات قياسها                                                         | 162    |
| 14- III    | توزيع أنظمة أسعار الصرف في دول عينة الدراسة                                                 | 164    |
| 15- III    | ترتيب الدول محل الدراسة حسب الناتج المحلي الإجمالي GDP لسنة 2019                            | 164    |

|     |                                             |         |
|-----|---------------------------------------------|---------|
| 165 | الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة             | 16- III |
| 170 | نتائج اختبار التجانس لمخطط Hsiao (1986)     | 17- III |
| 171 | نتائج تقدير النموذج التجميعي (PRM)          | 18- III |
| 171 | نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة (FEM)   | 19- III |
| 172 | نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية (REM) | 20- III |
| 173 | نتائج اختبار (Breuch and Pagan-LM)          | 21- III |
| 174 | نتائج اختبار Hausman                        | 22- III |
| 176 | الآثار الفردية الثابتة في دول العينة        | 23- III |
| 177 | نتائج اختبار IPS للمتغير Y عند المستوى      | 24- III |
| 178 | نتائج اختبار IPS للمتغير X عند المستوى      | 25- III |
| 179 | نتائج اختبار Pedroni                        | 26- III |
| 179 | نتائج اختبار Pedroni                        | 27- III |
| 180 | نتائج تقدير نموذج بانل الديناميكي           | 28- III |

قائمة الأشكال

| الصفحة | العنوان                                                                               | رقم الشكل |
|--------|---------------------------------------------------------------------------------------|-----------|
| 54     | السلسلة المنطقية لتخفيض سعر صرف العملة                                                | 1-I       |
| 82     | التجارة الخارجية حسب نظرية هكشر وأولين                                                | 1-II      |
| 87     | أسلوب دورة حياة المنتج                                                                | 2-II      |
| 130    | خطوات اختبار التجانس لـ Hsiao (1986)                                                  | 1- III    |
| 144    | تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1989 - 2019                            | 2- III    |
| 145    | تطور رصيد الميزان التجاري الإيراني خلال الفترة 1989 - 2019                            | 3- III    |
| 147    | تطور رصيد الميزان التجاري الغابوني للفترة 1989 - 2019                                 | 4- III    |
| 148    | تطور رصيد الميزان التجاري النيجيري للفترة 1989 - 2019                                 | 5- III    |
| 149    | تطور رصيد الميزان التجاري السعودي للفترة 1989 - 2019                                  | 6- III    |
| 151    | تطور رصيد الميزان التجاري البحريني للفترة 1989 - 2019                                 | 7- III    |
| 152    | تطور رصيد الميزان التجاري لغينيا الاستوائية للفترة 1989 - 2019                        | 8- III    |
| 153    | مقارنة مسار الميزان التجاري للجزائر مع متوسط الميزان التجاري لدول العينة (1989-2019)  | 9- III    |
| 155    | تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للفترة 1989-2019                 | 10- III   |
| 157    | تطور سعر صرف الريال الإيراني مقابل الدولار الأمريكي للفترة 1989-2019                  | 11- III   |
| 158    | تطور سعر صرف الفرنك الوسط إفريقي مقابل الدولار الأمريكي للفترة 1989-2019              | 12- III   |
| 159    | تطور سعر صرف النيرة النيجيرية مقابل الدولار الأمريكي للفترة 1989-2019                 | 13- III   |
| 160    | تطور سعر صرف الريال السعودي والدينار البحريني مقابل الدولار الأمريكي للفترة 1989-2019 | 14- III   |

# قائمة الملاحق

## قائمة الملاحق

| رقم الملحق | عنوان الملحق                            | الصفحة |
|------------|-----------------------------------------|--------|
| 01         | الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة         | 206    |
| 02         | وسيط المتغير التابع Y                   | 206    |
| 03         | وسيط المتغير المستقل X                  | 206    |
| 04         | نتائج اختبار التجانس لمخطط Hsiao (1986) | 207    |
| 05         | اختبار (Breuch and Pagan-LM)            | 208    |
| 06         | الآثار الفردية الثابتة في دول العينة    | 208    |

المخلص

## الملخص:

يهدف موضوع الأطروحة إلى دراسة أثر سياسة سعر الصرف على التجارة الخارجية بشكل عام، مع إسقاط ذلك على مجموعة من الدول المصدرة للبترول بشكل خاص، وهذا من خلال التطرق إلى مختلف الأدبيات النظرية والتجريبية فيما يخص سعر الصرف من خلال الفصل الأول، والتجارة الخارجية في الفصل الثاني، ثم محاولة الربط بينهما من الجانب النظري.

ولتحقيق هذا الغرض من الجانب التطبيقي، تم الاعتماد على أسلوب إحصائي قياسي متمثل في بيانات السلاسل الزمنية المقطعية لمعالجة بيانات الدول محل الدراسة وصياغة نموذج قياسي يعبر عن العلاقة السببية الارتباطية بين متغيرات الدراسة خلال الفترة (1989-2019).

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تصب في مجملها إلى وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف الحقيقي و الميزان التجاري لدول العينة، أي أن تحسن الميزان التجاري غير راجع لسياسة سعر الصرف المتبعة من قبل هذه الدول، كما توصلت الدراسة إلى أن دول العينة التي تتبع نظام صرف ثابت كان لها أفضل أثر من تلك الدول التي تتبع نظام صرف مرن، وهذا راجع إلى التقلب الضعيف في أسعار الصرف.

## الكلمات المفتاحية:

سعر الصرف - نظام سعر الصرف - التجارة الخارجية - منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية

### Abstract:

The subject of the thesis aims to study the effect of exchange rate policy on foreign trade in general, with a study on a set of oil-exporting countries in particular, and that by approaching the different theoretical and empirical literature on exchange rate through the first chapter, and foreign trade in the second chapter, and then trying The link between them from the theoretical side.

To reach this purpose from the practical side, a Panel data model was adopted to process countries data and to formulate an econometric model that reflect the correlational causal relationship between study variables over the period 1989-2019.

The study concludes with a number of results that lead as a whole to the existence of an inverse relationship between the real exchange rate and the trade balance of the sample countries, meaning that the improvement of the trade balance is not due to the exchange rate policy adopted by these countries, the study also found that the sample countries that follow fixed exchange system had the best effect than those countries that follow a floating exchange system, and this is due to the low volatility in exchange rates.

### Keywords:

Exchange rate - Exchange rate policy – Foreign trade – Panel data.

مقدمة

تمثل التجارة الخارجية إحدى أهم القطاعات الحيوية التي تفتح المجال لتسويق المنتجات المحلية بالخارج وتطرح خيارات متعددة للاستيراد والتي تتناسب مع احتياجات البلد وإمكانياته؛ إذ تعتمد مختلف القطاعات الاقتصادية للدول على المستوردات من السلع الاستهلاكية، الوسيطة والإنتاجية، لذا اعتبرت التجارة الخارجية كركيزة أساسية وقوة دافعة للاقتصاد العالمي بوجه عام واقتصاد أي بلد بوجه الخصوص، فهي تساهم في تطور الاستثمارات وتبادل السلع والخدمات فيما بين الدول كذلك تؤدي دورا فعالا في زيادة رصيد الدول من العملة الصعبة.

ومواكبة لتطور النشاطات الاقتصادية وتوسع نطاق المبادلات التجارية الذي تشهده معظم اقتصاديات دول العالم ظهرت الحاجة إلى إيجاد وسيلة لتسهيل هذه العمليات وتحسن أدائها، وهذا ما يقتضي وجود معدلات صرف تربط بين العملة المحلية مع باقي العملات الأجنبية، والتي تؤدي دورا هاما في ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، وينظر الكثير إلى سعر الصرف على أنه المرآة العاكسة التي تظهر بوضوح العلاقة بين صادرات الدولة ووارداتها سواء كانت منظورة أو غير منظورة، كما أن الدولة التي تتمتع بصادرات قوية تكون عملتها الوطنية قوية مقابل بقية العملات والعكس صحيح في حالة ضعف الصادرات وزيادة الواردات ، لذلك يمكن القول أن سعر الصرف يعبر عن مركز الدولة في معاملاتها مع مختلف دول العالم.

لهذا تسعى معظم الدول إلى انتهاج سياسات تهدف إلى ضمان استقرار سعر صرف عملاتها، وتتجنب من خلالها التقلبات الحادة التي تمر بها العملات من فترة إلى أخرى، وتعرف هذه السياسات بسياسة سعر الصرف. وتعتبر سياسة الصرف الأجنبي أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية وذلك لكونها تشكل إلى جانب السياسات الأخرى آلية فعالة لحماية اقتصاد البلد من الصدمات الخارجية التي يمكن أن تتعرض لها، وتختلف درجة تأثير سياسة سعر الصرف في اقتصاد أي دولة على مدى استقرار السعر الأمثل والذي يتوقف على نظام الصرف المتبنى.

وقد عملت الدول بنظم صرف مختلفة وسياسات متعددة بحيث تتراوح نظم الصرف السائدة ما بين تلك المعمومة بشكل كامل والتي لا يكون فيها تدخل للسلطات النقدية، وتلك الثابتة والتي غالبا ما تكون مربوطة بعملة واحدة أو بسلة من العملات، كما توجد أنظمة صرف وسيطة والتي تكون مزيجا بين كلا من النظامين العائم والثابت، ومنذ الخروج من نظام سعر الصرف الثابت وانتقال العديد من الدول النامية والمتقدمة نحو تبني أنظمة صرف أكثر مرونة واتجاه العديد من الدول النامية نحو سياسة تشجيع

الصادرات أصبح الباحثون الاقتصاديون مهتمون بمناقشة العلاقة بين سياسة سعر الصرف والتجارة الخارجية، لكن معظم هذه الدراسات انصبّت على الاقتصاديات المتطورة بصفة عامة، أما الاقتصاديات النامية فلاحظنا أن بعض النقاط غير واضحة في معظم الدراسات والنقاشات التي دارت حولها، خاصة تلك التي تعتمد في صادراتها على تصدير المواد الأولية كالبتترول.

ومن خلال هذه الدراسة نقوم بتسليط الضوء على بعض الدول المصدرة للبتترول ومنه نحاول إبراز أثر سياسة سعر الصرف على النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال تأثيره على التجارة الخارجية لبعض الدول المصدرة للبتترول.

ضمن هذا الإطار وأمام العرض السابق تبرز معالم إشكالية البحث كمايلي:

**كيف تؤثر سياسة سعر صرف على التجارة الخارجية للدول المصدرة للبتترول محل الدراسة خلال الفترة 1989-2019؟.**

#### • الأسئلة الفرعية:

ولغرض الإحاطة بكل جوانب الموضوع نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- فيما تتمثل أنظمة الصرف؟ وما هي دوافع اختيار كل نظام صرف؟
- 2- هل توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لسعر الصرف على الميزان التجاري لدول العينة محل الدراسة؟
- 3- هل هنالك توافق لأثر سعر الصرف على الميزان التجاري مع طبيعة العلاقة النظرية بينهما؟
- 4- هل أثر سياسة سعر الصرف على التجارة الخارجية بالنسبة للجزائر هو نفسه بالنسبة لباقي الدول المصدرة للبتترول؟

#### • فرضيات البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة والتساؤلات السابقة التي تدرج ضمنها، تم صياغة مجموعة من الفرضيات والتي مفادها:

- 1- تختلف الدول فيما بينها في اختيار نظام الصرف، حيث يعتبر نظام الصرف الثابت النظام الملائم لجميع الدول.
- 2- توجد علاقة تكاملية مشتركة في الأجل الطويل بين سعر الصرف والميزان التجاري للدول المصدرة للبتترول محل الدراسة خلال فترة الدراسة.

3- سياسة سعر الصرف المتبعة من قبل دول العينة تؤثر إيجابيا على الميزان التجاري للدول محل الدراسة.

4- تؤثر سياسة سعر الصرف على التجارة الخارجية بالنسبة للجزائر بنفس الدرجة بالنسبة لباقي الدول المصدرة للبترول.

### • أهمية الدراسة:

يستمد هذا البحث أهميته من خلال المكانة التي يؤديها سعر صرف كونه يؤثر على قطاع التجارة الخارجية المتمثل في الصادرات والواردات ومن ثم التأثير على التوازن الخارجي، كما أن سعر الصرف يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، وتكمن أهمية دراستنا في تحديد أثر سياسة سعر الصرف المتبعة من قبل دول العينة على الميزان التجاري لهاته الدول، وذلك من خلال تتبع مسار تطور متغيري سعر الصرف والميزان التجاري لدول العينة خلال طول فترة الدراسة، ثم اختبار العلاقة بين هاذين المتغيرين بالاستعانة بتقنيات كمية حديثة والمتمثلة في بيانات السلاسل الزمنية المقطعية ومحاولة معرفة نظام الصرف الملائم لهذه الدول.

### • أهداف الدراسة:

- من وراء هذه الدراسة نريد تحقيق مجموعة من الأهداف نوجز أهمها فيما يلي:
- تحديد الإطار النظري لسعر الصرف والتجارة الخارجية و النظريات المحددة لهما والعلاقة النظرية بينهما.
- تحليل أهم التطورات التي عرفتتها أسعار الصرف وأرصدة الموازين التجارية لدول العينة خلال فترة الدراسة.
- البحث عن طرق قياس من أجل اختبار العلاقة بين متغيري سعر الصرف والميزان التجاري لدول العينة، وذلك من خلال استخدام بيانات البائل للتعبير عنها كميا من أجل الوصول إلى معرفة نظام الصرف المثالي لهذه الدول.
- محاولة إبراز أثر سياسات سعر الصرف على التجارة الخارجية لبعض الدول المصدرة للبترول عينة الدراسة.

### • أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب كانت دافعا لنا لاختيار هذا الموضوع نورد أهمها فيما يلي:

- كون الموضوع ذو صلة كبيرة مع تخصص الباحثة، حيث يعتبر موضوع سعر الصرف من المواضيع الهامة في المالية الدولية وأداة إستراتيجية في الاقتصاد الوطني، ولا تقل التجارة الخارجية أهمية عن موضوع سعر الصرف حيث تعد مؤشرا رئيسيا للمبادلات و المعاملات التجارية ما بين الدول.
- قلة الدراسات القياسية التي اعتمدت على بيانات البانل في معالجة موضوع سعر الصرف و التجارة الخارجية لدول العينة، رغم توفر دراسات بحثت في العلاقة بين سعر الصرف و متغيرات أخرى كالنمو الاقتصادي و التضخم وغيرها.
- المساهمة ولو بالقدر اليسير في إثراء المكتبة الجامعية بمرجع جديد يناقش مثل هذه المواضيع.

### • منهج البحث:

- تقتضي طبيعة البحث وخصوصيته الاعتماد على مجموعة من المناهج المتمثلة في:
- **المنهج الوصفي:** لتقديم وصف للجوانب النظرية المحددة لسعر الصرف والتجارة الخارجية.
- **المنهج التحليلي:** لدراسة وتحليل طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة قمنا باستعمال أسلوب التحليل الاقتصادي من خلال جمع البيانات و الإحصائيات المتعلقة بمتغيرات الدراسة وتحليلها اقتصاديا.
- **المنهج القياسي:** حيث نقوم بمعالجة بيانات الدول محل الدراسة ومحاولة صياغة نموذج قياسي يعبر عن العلاقة السببية الإرتباطية بين متغيرات الدراسة باستخدام نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel data) وهذا بالاستعانة بالبرنامجين الإحصائيين Eviews 12 و Stata 16.

كما استخدمت الباحثة مجموعة من الأدوات، تتمثل أساسا في:

- القيام بمسح مكتبي للمراجع المرتبطة بالموضوع عموما واقتصاد دول العينة خصوصا.
- مختلف البحوث والنظريات المرتبطة بالموضوع.
- أدوات التحليل الاقتصادي الكلي نظرا لطبيعة الموضوع الكلية.
- أدوات الاقتصاد القياسي لتوصيف النموذج القياسي.

### • حدود الدراسة:

- تقتضي منهجية البحث العلمي ضرورة التحكم في الإطار العام للبحث وضبطه بهدف الاقتراب من الموضوعية وتسهيل الوصول إلى نتائج منطقية، وذلك من خلال حدود البحث التالية:
- **الحدود المكانية:** تشمل الحدود المكانية للبحث على العلاقة بين سياسة سعر الصرف والميزان التجاري على 07 دول مصدرة للبترول هي: الجزائر، إيران، الغابون، نيجيريا، السعودية، البحرين،

غينيا الاستوائية.

- الحدود الزمانية: يغطي الجزء التطبيقي للدراسة الفترة الممتدة من سنة 1989 إلى غاية 2019.

#### • صعوبات الدراسة:

لا يكاد يخلو أي عمل أكاديمي من صعوبات تواجه الباحث خلال جميع أطوار بحثه، ولعل أهم الصعوبات التي اعترضتنا في هذا العمل:

- صعوبة الموضوع في حد ذاته، لكون اختيار سياسة الصرف يعتبر من المواضيع المعقدة بالنسبة لدول أحادية التصدير.

- قلة المراجع المتخصصة في مجال البيانات الزمنية المقطعية في مكتبتنا.

- صعوبة الحصول على الإحصائيات وهذا لتضارب الإحصائيات باختلاف مصادرها، الأمر الذي أخذ من وقتنا الكثير واستدعى منا الدقة والتحرر قصد انتقاء أفضل لما نراه أقرب للصحة ولا يتناقض مع الواقع.

- عدم تخصص الباحثة في المجال القياسي، مما تطلب وقتا من أجل التحكم في البرنامجين الإحصائيين Eviews 12 و Stata 16.

#### • الدراسات السابقة:

حسب إطلاعنا وفي حدود ما توفرت لدينا من معلومات ومراجع حول موضوع الدراسة هناك العديد من الدراسات والبحوث أنجزت في هذا المجال، وبالتالي يعتبر بحثنا تكملة لسلسلة بحوث سابقة ومن بين هذه الدراسات على سبيل الذكر وليس الحصر:

1- دراسة هداجي عبد الجليل، بعنوان: تأثير سعر الصرف على التجارة الخارجية - دراسة قياسية لحالة الصين (1978-2012)-، وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة سيدي بلعباس، 2016، وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقة التي تربط سعر الصرف بالتجارة الخارجية للصين خلال الفترة (1978- 2012)، وإبراز دور سعر صرف اليوان في دعم التجارة الخارجية للصين، وتفسير ظاهرة غزو السلع الصينية لمختلف أسواق العالم، واستخدم الباحث نموذج قياسي كالآتي:

$$dlogcex_t = \alpha_1 dtlogtch_t + \mu_t$$

حيث:  $dlogcex_t$ : لوغارتم التجارة الخارجية للصين،  $dtlogtch_t$ : سعر صرف اليوان الصيني.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن سعر صرف اليوان له تأثير طردي على قيمة التجارة الخارجية للصين، أي كلما زاد سعر صرف اليوان مقابل الدولار زادت قيمة التجارة الخارجية والعكس، رغم أن هذا التأثير قد لا يكون له أثر معنوي في الأجل القصير، لكنه سرعان ما يصبح كذلك في الأجل الطويل. وقد نجحت الصين من خلال سياسة تخفيض العملة وتنويع هيكل صادراتها من إعطاء هذه الأخيرة ميزة تنافسية مكنتها من اختراق مختلف الأسواق في العالم.

**2- دراسة عطاء الله بن طيرش: بعنوان أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية -دراسة حالة الجزائر-**، وهي عبارة عن مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة غرداية، 2011، وتهدف هذه الدراسة إلى دراسة أثر تخفيض سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية من خلال صياغة نموذجين قياسييين، نموذج قياسي لأثر تخفيض سعر الصرف على الصادرات:

$$X = \alpha + a \text{exch} + b \text{pboil} + \varepsilon$$

الواردات:  $M = \alpha + a \text{exch} + b \text{CPI} + \varepsilon$  ، حيث:

X: الصادرات، M : الواردات، exch: سعر الصرف الاسمي، pboil: أسعار البترول، CPI: مؤشر أسعار الاستهلاك، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين سعر الصرف الاسمي والصادرات، ووجود علاقة عكسية بين سعر الصرف الاسمي و الواردات.

**3- دراسة سمية زيرار وآخرون، الموسومة بـ أثر سياسة سعر الصرف الأجنبي في الميزان التجاري الجزائري (1970-2004)**، وهو عبارة عن مقال منشور في مجلة دراسات للعلوم الإدارية، 2009، وقد تناولت هذه الدراسة موضوع أثر تغير سعر الصرف في الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1970-2004. لتحقيق هذا الهدف تم تقدير دالة الطلب الأجنبي على الصادرات والطلب المحلي على المستوردات باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية المصححة كلياً كالآتي:

$$\log X_t = \alpha'_0 + \alpha_1 \log Y_t^* + \alpha_2 \log q_t + \alpha_3 D + U_{xt}$$

$$\log M_t = \beta'_0 + \beta_1 \log q_t + \beta_2 \log Y_t + \beta_3 D + U_{mt}$$

حيث:  $X_t$ : قيمة الصادرات السلعية الجزائرية بالعملة الوطنية،  $M_t$ : قيمة المستوردات السلعية الجزائرية،  $Y_t^*$ : الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لأكبر خمسة شركاء تجاريين جزائريين،  $q_t$ : سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي،  $D$ : درجة الإنفتاح التجاري.

وقد خلصت الدراسة إلى أن الميزان التجاري غير مرن بالنسبة لسعر الصرف الحقيقي مما يدل على أن لتخفيض سعر الصرف الحقيقي أثراً إيجابياً على الميزان التجاري.

4- دراسة بلقاسم ليندة: بعنوان أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية دراسة قياسية: حالة الجزائر (1998-2010)، وهي عبارة عن مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2013، تهدف هذه الدراسة إلى اختبار أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية، وقد تم بناء نموذج قياسي باستخدام متغيري: TC: سعر الصرف الاسمي و BC: الميزان التجاري كالاتي:  $BC = \alpha_1 + \alpha_2 TC + \varepsilon_t$  وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري، أي أن الاقتصاد الجزائري لا يعتمد على سوق الصرف إنما يعتمد على قطاع المحروقات.

5- دراسة بعلول نوفل، بعنوان: أثر نظام سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري - دراسة مقارنة مع مجموعة من الدول العربية- وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم البواقي، 2018، وتهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على تأثير أنظمة سعر الصرف على ميزان المدفوعات مع اسقاط ذلك على مجموعة من الدول العربية، وقد اعتمد الباحث في الجانب التطبيقي على بيانات السلاسل الزمنية المقطعية لمعالجة البيانات وصياغة نموذج قياسي كالاتي:

$$BOP = \beta_0 + \beta_1 EXCH + \beta_2 GDP + \beta_3 GOVR + \beta_4 INFL + \beta_5 PP + \varepsilon_t$$

حيث: BOP: ميزان المدفوعات، EXCH: سعر الصرف، GDP: الناتج الاجمالي المحلي، GOVR: الانفاق الحكومي، INFL: معدل التضخم، PP: أسعار البترول.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة تأثير طردية ذات دلالة احصائية بين سعر الصرف كمتغير مستقل وميزان المدفوعات كمتغير تابع، كما بينت أن اقتصاد الدول العربية المصدرة للنفط هو رهينة لتقلبات أسعار النفط في السوق العالمي، وأن اختيار نظام الصرف لهذه الدول يتوقف على حسب درجة تمتيتها الاقتصادية وتطورها المالي.

6- دراسة بضياف صالح، بعنوان: فعالية سياسة الصرف في الجزائر على التجارة الخارجية في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة البليدة 2، 2019، ويهدف الباحث من خلال الدراسة التعرف على سياسة الصرف المنتهجة في الجزائر وأهم تداعياتها على الحصيلة التجارية الخارجية في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، زقد توصلت الدراسة إلى أن سياسة الصرف في الجزائر غير فعالة وغير كفؤة وتبعاتها على التجارة الخارجية كانت في مجملها سلبية، وأن تحسن وضعية ميزان المدفوعات لم تكن راجعة لسياسة الصرف المطبقة إنما لارتفاع أسعار المحروقات.

7- دراسة قلي محمد وآخرون، بعنوان سياسة الصرف وأثرها على ميزان المدفوعات في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام نماذج أشعة تصحيح الخطأ VECM للفترة 2000-2019، وهو عبارة عن مقال منشور في مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، جامعة سطيف، 2022، وتستهدف الدراسة تحليل أثر سياسة الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر، باستخدام بيانات سنوية واعتمدت على نماذج أشعة تصحيح الخطأ لتقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة المتمثلة في ميزان المدفوعات كمتغير تابع، أسعار الصرف الاسمية واحتياطات الصرف الأجنبي كمتغيرين مفسرين، وقد بينت نتائج الدراسة عدم نجاعة سياسة الصرف في تصحيح اختلالات ميزان المدفوعات بسبب ضعف مرونة الصادرات والواردات اتجاه التخفيض من قيمة الدينار وارتباطها الوثيق بتقلبات أسعار النفط.

8- دراسة AKAN Yusuf, ARSLAN Ibrahim ، بعنوان: **The impact of exchange rate policies on the foreign trade : the case of TURKEY**، وهو عبارة عن مقال منشور في مجلة **International Journal of Emerging and Trade Economies, 2008**، وتهدف هذه الدراسة إلى تبيان أثر سياسات سعر الصرف على التجارة الخارجية في تركيا، باستخدام نموذج قياسي كالآتي:

$$\ln y_t = \beta_0 + \beta_1 (\ln x_t) + \varepsilon_t$$

حيث :  $y_t$ : سعر الصرف،  $x_t$ : معدل التجارة الخارجية.

قام الباحثان بدراسة العلاقة السببية باستخدام اختبار جرانجر وتحليل الانحدار بناء لى بيانات سنوية (1980-2006)، وقد بينت الدراسة وجود علاقة قصيرة المدى بين سعر الصرف والميزان التجاري ولم تثبت علاقة في المدى الطويل، وقد خلصت الدراسة إلى أن سياسات الصرف المطبقة في تركيا خلال سنوات الدراسة كان لها أثر هام على اقتصاد البلد وعلى تجارته الخارجية وذلك من خلال الحد من تقلبات سعر الصرف والرفع من قوة تجارتها .

9- دراسة CARDOSO Ana, DUARTE Antonio Portugal ، بعنوان: **The impact of the Chinese exchange policy on foreign trade with the European Union**، وهو عبارة عن مقال منشور في مجلة **Brazilian Journal of political economy, 2017**، وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير سياسة الصرف الأجنبي الصينية على التجارة الخارجية مع الاتحاد الأوروبي. بعد وصف أهمية سعر الصرف في الاقتصاد المفتوح وبعض المنهجيات المستخدمة لحساب قيمة توازنه ، قام الباحثان بفحص ما إذا كانت القدرة التنافسية الصينية ناتجة عن وجود اختلال (التخفيض من القيمة) لسعر صرفها ، لهذا الغرض قاما باستخدام نموذج (Vector Error Correction) لتقدير معادلة الصادرات طويلة المدى بناء على بيانات ربع سنوية (1995-2011) كالآتي:

$$\ln VX_t = \alpha_1 \ln RER_t + \alpha_2 \ln GDP_t^{Ch} + \alpha_3 \ln GDP_t^{EU} + \alpha_4 RCA5_t + \alpha_5 RCA68_t + \alpha_6 RCA7_t + \varepsilon_t$$

حيث:

يمثل:  $\ln VX_t$  لوغاريتم قيمة الصادرات الصينية إلى الاتحاد الأوروبي، يمثل:  $\ln RER_t$  لوغاريتم سعر الصرف الحقيقي لليوان مقابل اليورو،  $\ln GDP_t^{Ch}$  يمثل الناتج المحلي الإجمالي للصين،  $\ln GDP_t^{EU}$  : يمثل الناتج المحلي الإجمالي للدول الأوروبية التي عملتها اليورو، ويمثل  $RCA$ : ميزة النسبية للصين مقارنة بالاتحاد الأوروبي بالنسبة لمبيعات معينة حددها الباحثان بالأرقام 5، 6، 7 و 8.

وتشير النتائج التجريبية إلى أن رفع قيمة اليوان الصيني سيكون له تأثير سلبي على نمو الصادرات الصينية وعكس ذلك فإن خفض قيمته تكون له آثار إيجابية على نمو الصادرات الصينية، ومنه فقد خلص الباحثان إلى أن خلال السنوات القليلة الماضية، استفادت الصادرات الصينية من ميزة تنافسية "غير عادلة" ناتجة عن التلاعب بقيمة عملتها.

10- دراسة TAIWO Razaq Ibrahim and others بعنوان: Exchange rate reform policies

and trade balances in NIGERIA، وهو عبارة عن مقال منشور في مجلة KCA journal of business managment, 2022 وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر سعر الصرف على الميزان التجاري في نيجيريا خلال الفترة (1970-2012) باستخدام نماذج أشعة تصحيح الخطأ VECM لتقدير النموذج القياسي التالي:

$$LBT = \beta_0 + \beta_1(LRER) + \beta_2(LFG) + \beta_3(LNG) + \varepsilon_t$$

حيث:  $BT$ : الميزان التجاري،  $LRER$ : سعر الصرف الحقيقي،  $LFG$ : الواردات،  $LNG$ : الناتج

الداخلي الخام، أظهرت الدراسة وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف والميزان التجاري النيجيري وهذا ما يفسر أن سياسات سعر الصرف في نيجيريا ليست فعالة في تعزيز الصادرات غير النفطية للبلاد وتشجيع القطاع الإنتاجي، وكذلك الحد من استيراد السلع الاستهلاكية والتقليل من الواردات.

- ومن خلال ما تقدم فإننا نلاحظ أن جل هذه الدراسات (إن لم يكن كلها) قد ركزت على تأثير تقلبات سعر الصرف أو سياسة سعر الصرف على التجارة الخارجية أو على النمو الاقتصادي لنفس البلد، أو دراسة مقارنة بين مجموعة من الدول العربية، في حين أن دراستنا ركزت على تأثير سياسة سعر الصرف على الميزان التجاري لمجموعة من الدول المصدرة للبترول خلال الفترة (1989-2019)، حيث تعتبر هذه الفترة حديثة مقارنة مع الدراسات السابقة، ودول العينة المختارة مصنفة إلى مجموعتين حسب النظام الثابت لسعر الصرف والنظام المرن ولها تقريبا نفس المقومات الاقتصادية، كما أن هذه

الدراسة هي عبارة عن دراسة قياسية تعتمد على نموذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel data) من خلال الجانب التطبيقي.

### • هيكل البحث:

تستدعي طبيعة الموضوع أن نقسم البحث إلى ثلاثة فصول مسبقة بمقدمة عامة وتتلوها خاتمة عامة، بحيث تضمن كل فصل جانبا من جوانب الدراسة على النحو التالي:

- **خصصنا الفصل الأول** لدراسة الجانب النظري لسعر الصرف وذلك من خلال تقديم أساسيات حول موضوع سعر الصرف، وفي هذا الصدد ارتأينا أن نتناول من خلال هذا الفصل النقاط التالية: ماهية سعر الصرف، أنظمة أسعار الصرف ومحدداته والنظريات التي تفسر اختلاف أسعار الصرف بين مختلف الدول، سياسات سعر الصرف و أهدافها، وسوق الصرف الأجنبي ومخاطر الصرف.
- **أما الفصل الثاني** نتناول فيه الجانب النظري للتجارة الخارجية من خلال المفاهيم والمقاربات العلمية النظرية حول التجارة الخارجية حيث نتطرق فيه إلى ماهية التجارة الخارجية، أهميتها، أسباب قيامها والنظريات التي جاءت مفسرة لها، كما نتطرق فيه إلى العلاقة بين سعر الصرف والتجارة الخارجية مفهومه وتحديد أنواعه ومختلف أنظمته بالإضافة إلى سياساته و النظريات المفسرة له.
- **أما الفصل الثالث** والأخير فقد خصصناه للدراسة التطبيقية و التي من خلالها نقوم بدراسة تحليلية قياسية لأثر سياسة سعر الصرف على التجارة الخارجية خلال فترة الدراسة الممتدة من سنة 1989 إلى غاية سنة 2019، لمجموعة من الدول المصدرة للبترول وذلك باستخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel data) على عينة مكونة من 7 دول مصدرة للبترول تتقدمها الجزائر ثم إيران، الغابون، نيجيريا، السعودية، البحرين وغيينيا الاستوائية، مصنفة إلى مجموعتين حسب النظام الثابت لسعر الصرف والنظام المرن وذلك بالاستعانة بالبرنامجين الإحصائيين Eviews 12 و Stata16

# الفصل الأول

## الإطار النظري لسعر الصرف

## تمهيد الفصل:

لكل دولة من دول العالم عملة نقدية محلية تستخدمها داخل حدودها، وهذا بدوره يسهل عملية التبادل السلعي داخليا، ونتيجة لتطور حركة التجارة العالمية واتساع نطاق تبادل السلع والخدمات وانتقال رؤوس الأموال بين الدول، ظهرت الحاجة إلى عملة دولية أخرى غير العملة المحلية يقبل بها الأطراف المتعاملون في التجارة، وهذا يتطلب إيجاد علاقة مشتركة بين العملة المحلية والعملة الأجنبية، ومن هنا كان لابد من وجود نظام للتسوية وهو ما يعرف بسعر الصرف.

ويأتي هذا الفصل ليغطي القسم الأول من الجانب النظري للدراسة وذلك من خلال تقديم أساسيات حول موضوع سعر الصرف، وفي هذا الصدد ارتأينا أن نتناول من خلال هذا الفصل النقاط التالية في ثلاثة مباحث:

تناولنا من خلال المبحث الأول ماهية سعر الصرف من خلال التطرق إلى مفاهيم لسعر الصرف، والتطرق إلى مختلف وظائفه وأنواعه إضافة إلى العوامل المؤثرة في سعر الصرف. أما المبحث الثاني فقد تناول أنظمة أسعار الصرف وتعرض إلى محدداته والنظريات التي تفسر اختلاف أسعار الصرف بين مختلف الدول.

ومن خلال المبحث الثالث تم التطرق إلى سوق الصرف الأجنبي من خلال التعرض إلى مفهومه والمعاملات التي تتم فيه، وتطرقنا إلى مفهوم سياسة سعر الصرف و أهدافها، ومن جانب آخر تناولنا السياسات المختلفة لسعر الصرف من خلال عرض الوسائل والأدوات التي تستخدمها السلطات النقدية بهدف إدارة الاقتصاد المحلي.

## المبحث الأول: مفاهيم متعلقة بسعر الصرف

أدى تزايد التبادل التجاري بين دول العالم من خلال عمليات الاستيراد والتصدير إلى ضرورة إيجاد ثمن لعملة كل دولة مقومة بغيرها من العملات، وهذا من أجل تقدير أسعار السلع والخدمات في كل دولة، وهذا الثمن يطلق عليه ما يسمى بسعر الصرف. ومن خلال هذا المبحث سنلقي الضوء على موضوع سعر الصرف والذي من خلاله سنتطرق إلى ماهية سعر الصرف وظائفه وأنواعه.

### المطلب الأول: ماهية سعر الصرف ووظائفه

يؤدي سعر الصرف دورا هاما في النشاطات الاقتصادية الخارجية لأي بلد، حيث يعتبر أداة وصل بين البلد المحلي والعالم الخارجي في المجال الاقتصادي، إضافة إلى أنه يستخدم كمؤشر يقيس تنافسية البلد، وسنتناول من خلال هذا المطلب مفاهيم أساسية لسعر الصرف ومختلف وظائفه.

### الفرع الأول: ماهية سعر الصرف

تعددت التعاريف المتعلقة بأسعار الصرف، إذ يقصد بسعر الصرف: "سعر عملة ما مقابل عملة أخرى ويتم تعريف سعر الصرف على أنه قيمة عملة بلد ما معبرا عنها بعملة بلد آخر".<sup>1</sup> وسعر الصرف هو: "سعر عملة ما بدلالة عملة ثانية، ويمكن التعبير عن سعر الصرف بطريقتين، حيث يمثل وحدات من العملة المحلية بدلالة وحدة من العملة الأجنبية أو العكس".<sup>2</sup> كما يعرف أيضا بأنه: "عدد الوحدات النقدية التي تبدل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية، وهو بهذا يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، فضلا عن كونه وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية وعلى ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة، ومن ذلك على التضخم والناتج والعمالة، وهو بالإضافة إلى ذلك يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية، فالسعر العالمي والسعر المحلي للسلعة مرتبطان من خلال سعر الصرف".<sup>3</sup>

وسعر الصرف هو أيضا: "نسبة التبادل بين وحدة النقد الأجنبية ووحدة النقد الوطنية، وبمعنى

<sup>1</sup> Paul R. KRUGMAN, Maurice OBSTFELD, **Economie Internationale**, traduction de la 6ème édition par Achille HANNEQUART et Fabienne LELOUP, 4ème édition, Boeck université, Bruxelles, 2004, P : 375 .

<sup>2</sup> James GERBER, **International Economics**, 7th edition, Pearson education, San Diego State University, 2017, P: 239.

<sup>3</sup> عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص: 103.

أدق فإن سعر الصرف هو السعر الذي يتم به شراء أو بيع عملة ما مقابل وحدة واحدة من عملة أخرى".<sup>1</sup> ومن خلال هذه المفاهيم يمكن إعطاء تعريف شامل لسعر الصرف على أنه: "عدد الوحدات من العملة المحلية التي تساوي وحدة واحدة من العملة الأجنبية، فسعر الصرف يحدد العلاقة بين وحدتين من عملتين مختلفتين بحيث يمكن التعبير عن أحد هاتين العملتين بدلالة العملة الأخرى".

### الفرع الثاني: وظائف سعر الصرف

لسعر الصرف عدة وظائف نذكرها فيما يلي:

#### 1- وظيفة قياسية:

يمثل هنا سعر الصرف حلقة الوصل بين الأسعار العالمية من جهة والأسعار المحلية من جهة أخرى، وعن طريق سعر الصرف تجد الأسعار العالمية باعتبارها تجسيد للقيمة الدولية للبضائع تعبئها النقدي بعملات وطنية، فالمنتجون المحليون يقيسون ويقارنون عن طريق سعر صرف الأسعار المتحققة داخل البلد مع أسعار السوق العالمية أو بالعكس، معنى هذا أن سعر الصرف يشكل قاعدة مهمة لقياس الفاعلية المباشرة للتجارة الخارجية أو بالأحرى لعمليات تجارية معينة.<sup>2</sup>

#### 2- وظيفة تطويرية:

أي يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات، ومن جانب آخر يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو الاستعانة باستيراد سلع تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية، في حين يمكن الاعتماد على سعر صرف ملائم لتشجيع استيراد سلع معينة، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركي السلي والجغرافي للتجارة الخارجية للأقطار.<sup>3</sup>

وهنا يمكن الاستشهاد بواقع التبادل التجاري بين الو.م.أ واليابان، فقد أحدث الارتفاع الأخير لسعر صرف الدولار إزاء الين الياباني إلى إقبال الأمريكيان على شراء السيارات اليابانية التي تبدو لهم أرخص من السيارات الأمريكية، علاوة على ما تحتويه من تقنيات مما قاد ذلك إلى انتعاش الصادرات اليابانية من السيارات بصفة عامة وإلى الولايات المتحدة بصفة خاصة.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> محمد كمال الحمزاوي، سوق الصرف الأجنبي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2004، ص: 17.

<sup>2</sup> أمين رشيد كنونه، الاقتصاد الدولي، مطبعة الجامعة، بغداد، 1980، ص: 205.

<sup>3</sup> عرفات تقي الحسين، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004، ص: 149، 150.

<sup>4</sup> عبد القادر بن مصطفى، إدارة سعر الصرف ونظرية تعادل القدرة الشرائية - دراسة قياسية: حالة الجزائر، تونس، المغرب، رسالة ماجستير، تخصص: مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010، ص: 15.

### 3- وظيفة توزيعية:

أي أن لسعر الصرف وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي، وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين أقطار العالم، ولتوضيح ذلك نعود إلى مثالنا السابق، ففي حالة ارتفاع القيمة الخارجية للدولار الأمريكي بافتراض أن اليابان تستورد لحبوب من الولايات المتحدة فهنا ستضطر اليابان إلى دفع زيادة من الدولارات على وارداتها توازي نسبة الزيادة في قيمة الدولار إزاء الين الياباني، مما سيؤثر ذلك على احتياطي اليابان من الدولارات، وينطبق ذلك في حالة انخفاض قيمة الدولار الأمريكي إزاء الين الياباني.

إذن فإن عملية تخفيض أو زيادة القيمة الخارجية للعملة أي التغير في سعر صرفها ستؤثر على حجم الاحتياطي الموجود بهيئة رصيد لدى البنوك المركزية في الأقطار الأخرى، وتتسحب هذه الآلية لسعر الصرف إلى حالة تدفقات الدولية برأس المال طلبا للاستثمارات والمضاربات في أسواق النقد أيضا.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: أنواع سعر الصرف

يمكن التمييز بين عدة أشكال لسعر الصرف فنجد سعر الصرف الرسمي، سعر الصرف الحقيقي، سعر الصرف الفعلي، سعر الصرف الحقيقي الفعلي وسعر الصرف التوازني، ومن خلال هذا المطلب سنتطرق بالتفصيل لشرح كل نوع على حدى كما يلي:

#### 1- سعر الصرف الاسمي:

يعرف سعر الصرف الاسمي بأنه: "السعر الذي يقيس العملة المحلية بدلالة قيم العملات الأخرى خلال فترة زمنية، دون إبراز القوة الشرائية للعملة".

كما يعرف سعر الصرف الاسمي على أنه: "مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، يتم تبادل العملات أو عمليات شراء وبيع العملات حسب أسعار هذه العملات بين بعضها البعض، ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، فارتفاع سعر عملة ما يؤشر على الامتياز بالنسبة للعملات الأخرى".

ويمكن تقسيم سعر الصرف الاسمي إلى شكلين متمثلين في:

- **سعر الصرف الرسمي:** تحدده السلطات النقدية وفق ما يتناسب مع ظروفها وسياستها الاقتصادية.
- **سعر الصرف الموازي:** هو السعر الذي يتحدد من خلال التلاقي الحر بين الطلب والعرض على

<sup>1</sup> عبد القادر بن مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص: 15.

العملات الأجنبية القابلة للتحويل، ويتحدد في السوق الموازية التي لا تخضع لأي قوانين<sup>1</sup>. ومنه فإن سعر الصرف الاسمي يمثل سعر العملة الأجنبية بقيمة تماثلها من العملة المحلية، وهو السعر الذي تعلنه الدولة سعرا رسميا لعملتها مقابل العملات الأخرى، ويقسم إلى شكيلين الأول سعر الصرف الرسمي وهو يخص المبادلات التجارية الرسمية، والثاني سعر الصرف الموازي وهو المتعارف عليه في السوق الموازية ما يعني وجود أكثر من سعر صرف اسمي في البلد نفسه.

## 2- سعر الصرف الحقيقي:

يعبر سعر الصرف الحقيقي عن: "الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة ويفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم. فمثلا ارتفاع مداخل الصادرات بالتزامن مع ارتفاع تكاليف إنتاج المواد المصدرة بنفس المعدل لا يدفع إلى التفكير في زيادة الصادرات لأن هذا الارتفاع في العوائد لم يؤد إلى تغيير في أرباح المصدرين وإن ارتفعت مداخلهم الاسمية بنسبة عالية"<sup>2</sup>.

أيضا: "أسعار الصرف الحقيقية تساوي أسعار الصرف الاسمية أو السوقية المعدلة حسب التضخم، حيث تعطي أفضل صورة عن القوة الشرائية لعملة بلد ما"<sup>3</sup>. فلو أخذنا بلدين كالجائر والولايات المتحدة الأمريكية يكون سعر الصرف الحقيقي كالتالي:

$$TCR = \frac{TCN/Pdz}{1\$/Pus} = \frac{TCN.Pus}{Pdz}$$

حيث:

- TCR: سعر الصرف الحقيقي.
- TCN: سعر الصرف الاسمي.
- $P_{us}$ : مؤشر الأسعار بأمريكا.
- $P_{dz}$ : مؤشر الأسعار بالجائر.

<sup>1</sup> سهيلة مواكني، محددات الطلب على احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر دراسة قياسية للفترة من 1990-2011، مذكرة ماجستير، غير منشورة، تخصص: تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2014، ص: 67.

<sup>2</sup> عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص: 104.

<sup>3</sup> James GERBER, OP-cit, P: 270.

تعطينا  $1\$/Pus$  القوة الشرائية للدولار الأمريكي في أمريكا، أما  $TCN/Pdz$  فتعطينا القوة الشرائية للدولار في الجزائر، وعليه فإن سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار يعكس الفرق بين القوة الشرائية في أمريكا والقوة الشرائية في الجزائر. وكلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي كلما زادت القدرة التنافسية للجزائر.<sup>1</sup>

### 3- سعر الصرف الفعلي:

يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما. وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية، وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة أو سلة من العملات الأخرى، ويمكن قياسه باستخدام مؤشر لاسبيرز للأرقام القياسية:

$$TCNE = \left\{ \sum_p Z_p X_0^p (e_t^p / e_0^p) / \sum_p X_0^p (e_0^p / e_0^p) \right\} \times 100$$

$$TCNE = \sum_p Z_p \frac{(e^{pr})_t}{(e^{pr})_0} \times 100$$

$$TCNE = \sum_p Z_p INER_{pr} \times 100$$

حيث:

•  $(e^{pr})_0$  و  $(e^{pr})_t$ : سعر صرف عملة البلد P بالعملة المحلية في سنتي الأساس والقياس على التوالي.

•  $INER_{pr}$ : مؤشر سعر الصرف الثنائي الاسمي في سنة القياس مقارنة بسنة الأساس.

•  $e_0^p$  و  $e_t^p$ : سعر صرف عملة البلد مقارنة بالدولار في سنة الأساس 0 وسنة القياس t.

•  $e_0^r$  و  $e_t^r$ : سعر صرف العملة المحلية مقومة بالدولار في سنة الأساس 0 وسنة القياس t.

•  $X_0^p$ : قيمة الصادرات إلى الدولة P في سنة الأساس ومقومة بعملتها.

•  $Z_p$ : حصة الدولة P من إجمالي صادرات الدولة المعنية r مقومة بعملة هذه الأخيرة.<sup>2</sup>

### 4- سعر الصرف الفعلي الحقيقي:

يستخدم هذا النوع من أسعار الصرف للتعبير عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر الصرف لعملة بلد ما بالنسبة لعملات أخرى في مدة زمنية معينة، وهذا يعني أن مؤشر سعر الصرف

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص: 105.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص: 105، 106.

الفعلي يكون مساويا لمتوسط عدة أسعار صرف ثنائية، لذلك فإن سعر الصرف الفعلي يعد مؤشرا على تنافسية البلد اتجاه البلدان الأخرى.<sup>1</sup>

والواقع أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي هو سعر اسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، ومن أجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج، لا بد أن يخضع هذا المعدل الاسمي إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية. ويمكن التعبير عن هذا المعدل من خلال العلاقة التالية:<sup>2</sup>

$$TCRE = \sum_p \frac{X_0^p(e^{pr})_t / X_0^p(e^{pr})_0}{(P_0^p / P_0^r) / (P_t^p / P_t^r)} \times 100$$

$$TCRE = \sum_p Z_p \left\{ \frac{(e^{pr})_t}{(e^{pr})_0} \times \frac{(P_t^p / P_t^r)}{(P_0^p / P_0^r)} \right\} \times 100$$

$$TCRE = \sum_p Z_p IRR_{pr} \times 100$$

حيث:

•  $P_t^p$  و  $P_0^p$ : مؤشر أسعار الدولة P في سنتي القياس والأساس على التوالي.

•  $P_t^r$  و  $P_0^r$ : مؤشر الأسعار المحلية في سنتي القياس والأساس على التوالي.

•  $IRR_{pr}$ : مؤشر سعر الصرف الثنائي الحقيقي، ويعكس سعر الصرف عملة الشريك التجاري

بالعملة المحلية، مع الأخذ بعين الاعتبار تطور مؤشر أسعاره مقارنة بمؤشر الأسعار المحلية.

## 5- سعر الصرف التوازني:

يقصد بسعر الصرف التوازني ذلك السعر الذي يمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي، أي أنه ذلك السعر الذي تحدده قوى العرض والطلب عندما يحدث التساوي التام بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة من إحدى العملات بصرف النظر عن أثر المضاربة وغير ذلك.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> علي أحمد درج الدليمي، فيصل غازي فيصل الدليمي، العلاقة الديناميكية بين سعر الصرف والميزان التجاري العراقي: دراسة قياسية، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد: 11، العراق، 2019، ص: 62.

<sup>2</sup> عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص: 106، 107.

<sup>3</sup> نادية سحاب، دراسة العلاقة بين سعر الصرف والسياسات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر: 1994-2014، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص: تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، 2018، ص: 06.

ويتحدد سعر الصرف التوازني بتفاعل كل من قوى العرض والطلب على الصرف، ففي حالة ما إذا كان الطلب على العملة الأجنبية يفوق عرضها فإن سعر الصرف التوازني سيرتفع، أما إذا حدث وفاق العرض على العملة الأجنبية فإن سعر الصرف التوازني سينخفض، في حين يبقى على حاله في حالة تساوي القوى.<sup>1</sup>

ومنه فإن سعر الصرف التوازني هو سعر الصرف الذي يمثل التوازن الدائم لميزان المدفوعات، فالصدمة المؤقتة تؤثر على سعر الصرف الحقيقي وتبعده عن مستواه التوازني، لذا من الضروري تحديد المستوى التوازني لسعر الصرف.

### المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سعر الصرف

هنالك مجموعة من العوامل تؤثر في سعر الصرف إما بالارتفاع أو الانخفاض حيث يمكن تقسيمها إلى عوامل فنية وعوامل اقتصادية على النحو التالي:  
أولاً- العوامل الفنية المؤثرة في سعر الصرف:  
من العوامل الفنية التي تؤثر على سعر الصرف:<sup>2</sup>

#### 1- ظروف السوق:

إن المعلومات التي تصل إلى السوق بشأن أسعار العملات والحالة الاقتصادية والإشاعات والتقارير والتصريحات الرسمية تؤثر على أسعار العملات، كما أن تجاوب السوق لمعلومة معينة يختلف عن تجاوب سوق العملات لمعلومة أخرى، فالمعلومات السيئة تؤثر في السوق بشكل أسرع من المعلومات الجيدة.

كما أن تجاوب المتعاملين في السوق مع نفس المعلومة، قد لا يكون متناغماً ومتناسقاً فكل متعامل يحلل معلومة من زاوية معينة، ويتجاوب معها بطريقة تختلف عن متعامل آخر.

#### 2- خبرة المتعاملين وأوضاعهم:

إن أسعار العملات الأجنبية تتأثر بالكميات المطلوبة والمعرضة من هذه العملات وتعكس خبرة المتعاملين في سوق العملات الأجنبية اتجاه حركة الأسعار، كما أن القدرة التفاوضية للمتعاملين والأساليب المستخدمة من قبلهم لتنفيذ عملياتهم تؤثر على اتجاه أسعار العملات.

<sup>1</sup> أم الخير فرد، منصف مزار، تأثير تخفيض سعر الصرف على الميزان التجاري، دراسة تطبيقية على الجزائر (1970-2014)، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية-دراسات اقتصادية-، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2016، ص: 37.

<sup>2</sup> موسى سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص: 48، 49.

كما تتأثر أسعار العملات الأجنبية بالأوضاع التي يتخذها المتعاملون أو بالأوضاع التي يرغبون باتخاذها.

### 3- الكميات المتعامل بها ودرجة السيولة المطلوبة:

إن سعر صرف العملة يتحدد نتيجة لقوى السوق أي قوى العرض والطلب، وبالتالي فإن الكميات المتعامل بها سواء كانت معروضة أو مطلوبة تؤثر على أسعار صرف العملات.

### 4- مدى الحاجة للعملة المطلوبة ومدى التنوع في العمليات:

كلما زادت الكميات المطلوبة من عملة معينة يزيد سعر صرفها مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، وكلما كانت حاجة المتعاملين من عملة معينة أكبر فإن سعرها يميل إلى الارتفاع حتى ولو كانت الكميات المعروضة تساوي الكميات المطلوبة ويعتمد ذلك على الأسلوب التفاوضي من الجهة العارضة للأسعار.

### 5- التغيرات في الأسواق المالية والأسواق الأخرى غير سوق العملات:

إن ارتفاع المردود الذي يجنيه المستثمرون في السوق النقدي من عملة معينة يؤدي إلى زيادة أسعار صرف هذه العملات نتيجة لزيادة الطلب عليها، كما أن ارتفاع أسعار الأسهم يؤدي إلى زيادة الأرباح الرأسمالية لهذه الأسهم وبالتالي زيادة الطلب على العملات لشراء هذه الأسهم ويؤدي إلى ارتفاع أسعار صرفها.

### ثانياً - العوامل الاقتصادية المؤثرة في سعر الصرف:

هنالك العديد من العوامل الاقتصادية التي تؤثر على سعر صرف العملة تتمثل أبرزها في:

#### 1- التغير في قيمة الصادرات والواردات:

فإذا تزايدت قيمة صادرات دولة ما بالنسبة لقيمة وارداتها فإن قيمة عملتها تتجه إلى التزايد وإذا فرضنا أن الطلب على صادرات دولة ما يتزايد بسبب تغير الأذواق و/ أو تزايد الدخل في الخارج، فإن ذلك سوف يؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات وزيادة المبيعات في الصناعات التصديرية، وعلى ذلك ترتفع قيمة صادرات الدولة كما أن زيادة الطلب على صادرات دولة ما سوف يولد في نفس الوقت زيادة في الطلب على عملة هذه الدولة ومن ثم ترتفع قيمتها، وبالمثل فإن التزايد في قيمة العملة سوف يحفز الواردات ويثبط الصادرات، ومن ثم يؤدي إلى استعادة سوق الصرف الأجنبي.<sup>1</sup>

وعلى نقيض ذلك، إذا تزايد الطلب المحلي على الواردات الأجنبية فإن عملة الدولة سوف تتجه إلى

<sup>1</sup> جيمس جوارتيني، ريجارد استروب، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، ترجمة: عبد الفتاح عبد الرحمن، عبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر، الرياض، 1999، ص: 552.

الانخفاض.

## 2- التغيرات في أسعار الفائدة المحلية:

إن الاستثمارات المالية قصيرة الأجل حساسة تماماً لتغيرات سعر الفائدة، ذلك أن الأرصدة المتاحة للإقراض الدولي سوف تميل إلى الانسياب إلى المناطق التي يكون فيها العائد المتوقع لديها أعلى ما يمكن، فالزيادة في أسعار الفائدة الحقيقية (وهي أسعار الفائدة بعد أخذ معدل التضخم المتوقع بعين الاعتبار)، سوف يجذب رأس المال الأجنبي، مؤدياً بذلك إلى ارتفاع قيمة عملة الدولة في سوق الصرف الأجنبي.<sup>1</sup>

## 3- معدل التضخم:

يؤدي ارتفاع معدل التضخم في الاقتصاديات الوطنية إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى، وبذلك يتأثر سعر الصرف مما يؤدي إلى زيادة عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يتم تبادلها بوحدة واحدة من عملة أجنبية مقابلة لها.<sup>2</sup>

## 4- عرض النقد:

إن زيادة عرض النقد مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة، إلا أن هناك عدة مفاهيم لعرض النقد فهناك عرض النقد بالمفهوم الضيق M1 والذي يشتمل على النقد المتداول والودائع تحت الطلب وهناك المفهوم الواسع لعرض النقد وهو M2 ويشتمل على M1 بالإضافة إلى الودائع لأجل.<sup>3</sup>

## 5- ميزان المدفوعات:

يعد التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات من بين أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف وذلك لكونه حلقة الوصل التي تعكس علاقة البلد بالعالم الخارجي، ففي حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات لبلد معين فإن ذلك يؤدي إلى زيادة طلبه على العملات الأجنبية لسد ذلك العجز، وبالمقابل انخفاض الطلب على عملته المحلية مما يعني تدهور سعر الصرف لعملة ذلك البلد، والعكس في حالة حصول فائض في ميزان المدفوعات.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> جيمس جوارتيني، ريجارد استروب، مرجع سبق ذكره، ص: 555.

<sup>2</sup> علي عباس إبراهيم، أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية في ظل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية-دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف-، مذكرة ماجستير، غير منشورة، تخصص: محاسبة ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2012، ص: 07.

<sup>3</sup> موسى سعيد مطر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 51.

<sup>4</sup> رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف، سلسلة عالم المعرفة، العدد: 118، الكويت، 1987، ص: 07.

## المبحث الثاني: أنظمة أسعار الصرف، محدداتها والنظريات المفسرة له.

تعتبر مسألة اختيار نظام سعر الصرف مسألة معقدة وتخضع للظروف الاقتصادية بحيث تخلق اتساقا بين سياسة سعر الصرف وباقي السياسات الأخرى، وتتباين الدول فيما بينها في اختيار نظام الصرف، بحيث يتوقف تبني أي نظام سعر صرف على مجموعة من الخيارات التي تكون متاحة أمام السلطات النقدية في البحث عن محاسن كل نظام وتجنب أكبر عدد من المخاطر.

ومن خلال هذا المبحث سنتعرض إلى مختلف أنظمة الصرف كما سنتناول محددات سعر الصرف ومختلف النظريات المفسرة له.

### المطلب الأول: أنظمة أسعار الصرف

تمثل أنظمة الصرف الإطار القانوني الذي يترجم طبيعة سياسة الصرف المتبناة من طرف البلد لتحديد سعر صرف العملة المحلية خلال فترة معينة، وقد يكون هدف هذه السياسة إما ترك سعر الصرف يتحدد وفق تفاعل قوى السوق، أو تنظيم التدخل الفعال في السوق والاحتفاظ بسعر الصرف في مستوى مقبول، يشير هذا التعريف إلى أن أنظمة سعر الصرف هي الإطار الذي يحدد تنظيم عمل السوق، وجوانب تدخل السلطات ودرجة تأثيرها على سلوك أسعار الصرف<sup>1</sup>.

ويقصد بنظام سعر الصرف كذلك المرآة العاكسة لسياسة سعر الصرف التي يتبناها البلد لتحديد سعر صرف عملتها، وتقوم إما على ترك قوى السوق هي التي تحدد سعر الصرف، وإما على تدخل الدولة في سوق الصرف حفاظا على سعر الصرف عند المستوى المأمول<sup>2</sup>.

وقد تطورت أنظمة أسعار الصرف في ثلاث اتجاهات مختلفة منذ انهيار نظام بريتن وودز في أوت 1971، حيث تميز الاتجاه الأول بالمحافظة على استقرار أسعار الصرف وتثبيتها بقيمة تعادل عملة أجنبية أو بسلة من العملات، أما الاتجاه الثاني فقد تميز بالمرونة وقابلية التعديل على أساس المؤشرات الاقتصادية للبلد، والاتجاه الثالث يعتبر مزيجا بين الاتجاهين السابقين بحيث يتميز بتثبيت سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية مع السماح لها بالتذبذب انخفاضا وارتفاعا بحدود معينة.

<sup>1</sup> سلمى مميش، خالد طرطار، اختيار نظام الصرف الملائم للاقتصاد الجزائري في ظل الصدمات النفطية خلال الفترة (1986-2015)، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث، العدد: 04، جامعة زيان عاشور، الجلفة، ديسمبر 2018، ص: 99.

<sup>2</sup> الحبيب بودية، نسيم جولي، اختيار نظام سعر الصرف بين النظرية والتطبيق التجريبي، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد: 06، العدد: 02، المركز الجامعي الوشريسي، تيسمسيلت، سبتمبر 2022، ص: 491.

## أولاً- أنظمة الصرف الثابتة:

### 1- مفهوم نظام الصرف الثابت:

تقوم أنظمة الصرف الثابتة على ثبات سعر صرف العملة الوطنية، مع السماح لهذه العملة بالتقلب ضمن هامش ضيق ( $1\pm$ ) لكن في حالة حدوث انحراف السعر عن المستوى المسموح به، يقوم البنك المركزي بالتدخل من خلال بيع وشراء العملة الأجنبية للحفاظ على سعر التعادل، الأمر الذي يستوجب امتلاك احتياطي بالعملة الأجنبية والذي يضمن له التدخل في أسواق العملات الدولية،<sup>1</sup> وفي ظل هذا النظام يتم ربط سعر الصرف الرسمي للدولة بعملة دولة أخرى أو بسعر الذهب، الغرض من هذا النظام هو الحفاظ على قيمة العملة ضمن نطاق محدد يتم تحديده وفقاً لرؤية البنك المركزي، بالتالي تتحمل السلطة النقدية مسؤولية المحافظة على هذا السعر ضمن النطاق المعلن من خلال قيام البنك المركزي بشراء وبيع عملته الخاصة في سوق الصرف الأجنبي مقابل العملة التي يرتبط بها، بالتالي يجب على البنك المركزي الاحتفاظ بمستوى عال من الاحتياطيات الأجنبية، لذلك تعتبر احتياطيات النقد الأجنبي خط الدفاع الأول الذي يستخدمه البنك المركزي لامتناع أو ضخ أموال إضافية إلى أو من سوق الصرف الأجنبي مع ضمان توفر عملة محلية، كما يمكن أيضاً تعديل سعر الصرف الرسمي عند الضرورة<sup>2</sup>، وفي ظل أنظمة الصرف الثابتة يتم تثبيت العملة وفق الحالات التالية:<sup>3</sup>

#### أ- ترتيبات سعر الصرف بغير عملة قانونية:

يشتمل نظام ترتيبات سعر الصرف بغير عملة قانونية على صنفين من الأنظمة الفرعية، أولهما استخدام عملة أجنبية واحدة في المعاملات المحلية، وثانيهما استخدام عملة موحدة بين جميع الدول الداخلة في الاتحاد النقدي، ويستخدمون عملة تسمى عملة الاتحاد، ويمكن ذكرهما كالاتي:

#### - نظام الصرف بعملة أجنبية (الدولة):

يعد نظام الصرف بعملة أجنبية أو ما يعرف "بأنها تحول مواطني البلدان المختلفة إلى استخدام عملة رئيسية في التعاملات المحلية وإحلالها محل العملة الوطنية، وهي تسمى كذلك بظاهرة الإحلال

<sup>1</sup> سليمة بواوي، محاولة نمذجة سلوك سعر صرف الدولار /أورو دراسة قياسية: (2000-2010)، مذكرة ماجستير، غير منشورة، تخصص: اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013، ص: 36.

<sup>2</sup> الوليد أحمد طلحة، سياسات تحرير سعر الصرف في الدول العربية: بين النظرية والتطبيق، مجلة دراسات اقتصادية، العدد: 09، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ماي 2022، ص: 06.

<sup>3</sup> جمال مساعدي، أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1996-2016)، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص: تجارة دولية وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2019، ص: 42.

النقدي، وقد عرفت الدولار نسبة إلى الدولار الأمريكي الذي غالبا ما يتم التحول إلى استخدامه بديلا عن العملات الوطنية. ومن سمات هذا النظام أن الدولة المتبينة لهذا النوع من أنظمة الصرف، يؤدي إلى فقدان السلطة لاستقلالية السياسة النقدية وإتباع بالكامل سياسة نقدية للبلد صاحب العملة المستخدمة كعملة محلية، وبالتالي لا يمكن توجيهه وتبني استراتيجيات تعتمد على سياسة نقدية داخلية.

#### - نظام اتحاد العملة (اتحاد نقدي):

يتحدد مفهوم نظام اتحاد العملة أو ما يعرف بالاتحاد النقدي، "بوجود سياسة نقدية واحدة فيما بين الاقتصاديات، والتي أنشأتها اتفاقية قانونية حكومية دولية، بوصفها اتحادا نقديا يحل محل العملات الوطنية بعملة موحدة، لتشكيل اتحاد نقدي، يشمل قضايا منهجية محددة لتجميع ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، وتشمل هذه المسائل معاملات السلطة النقدية المركزية، وترتيبات إدارة الاحتياطات". ومن سمات هذه النظام أن الدولة الداخلة في ذلك الاتحاد النقدي، تفقد سلطة استقلالية سياستها النقدية، وتتبع بالكامل سياسة نقدية لبلدان اتحاد العملة، التي تستخدم عملة موحدة على مستوى كامل الحدود الإقليمية لدول الاتحاد، وبالتالي يكون مقدار الاعتماد على السياسة النقدية في إطار ضيق، بقدر مساهمة البلد في رسم سياسة الاتحاد ككل.

#### ب- مجلس العملة:

هو نظام نقدي يقوم على التزام قانوني بصرف العملة المحلية مقابل عملة أجنبية محددة بسعر صرف ثابت، مع قيود على سلطة الإصدار ضمانا للوفاء بكل الالتزامات، أي إلغاء وظائف البنك المركزي كالرقابة النقدية، وتكون التغطية كاملة بالأصول الأجنبية، ولا يصدر البنك المركزي العملة المحلية إلا مقابل مشتريات العملة الأجنبية<sup>1</sup>، وعادة ما يقتصر مقدار الدعم المقدم للبنوك التجارية في الأزمات على الزائد من الأصول الأجنبية المستخدمة لتغطية أموال البنك المركزي.

في هذا النوع من الأنظمة يلعب البنك المركزي دور أساسي، فعليه الاحتفاظ بقيمة عملته المحلية عند المستوى المحدد لها، ولهذا عليه التدخل في سوق الصرف لتعديل العرض والطلب على العملة إلى السعر المحدد والمستهدف.

إذا كان عرض العملة المحلية أكبر من الطلب عليها عند السعر المحدد، البنك المركزي يقوم بشراء العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية وذلك لمنع ارتفاع سعر العملة المحلية وانخفاض قيمتها، وإذا

<sup>1</sup> فاطمة الزهراء بن حمودة، أثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010، ص: 29.

كان الطلب على العملة المحلية أكبر من عرضها، يتدخل البنك المركزي مشتريا للعملة الأجنبية. بهذه العملية يضمن البنك المركزي توازن السوق عند المعدل المحدد للصرف، وفي حال أصبح هذا الاختلال في السوق مزمن، تصبح عمليات التدخل أكثر تكلفة من حيث احتياطي الصرف لمنع ارتفاع سعر الصرف، في هذه الحالة يمكن للسلطات النقدية اللجوء إلى إعادة التسعير.<sup>1</sup>

**2- تقييم أنظمة الصرف الثابتة:** يمكن أن يؤدي نظام الصرف الثابت إلى إيجابيات وسلبيات نذكرها باختصار على النحو التالي:

#### أ- إيجابيات النظام:

- السماح بتقادي التقلبات الكبيرة لأسعار الصرف التي عادة ما يكون لها عواقب سلبية، وذلك بالتدخل الدائم للبنك المركزي في أسواق الصرف سواء فيما يخص شراء أو بيع للعملة المحلية أو العملة الأجنبية حتى يبقى سعر الصرف للعملة الوطنية محافظا على قيمته المحددة ولا يتجاوز الهامش المحدد ، وهذا ما يؤدي إلى التقليل من المضاربة.<sup>2</sup>
- اطمئنان المتعاملين الاقتصاديين لقيمة العملة، حيث يمكنهم التعامل والمتاجرة والاستثمار دون التخوف من تقلبات أسعار الصرف، وهذا ما يساهم في زيادة وتطور نمو وتيرة التجارة الدولية بصفة كبيرة.
- خلال هذا النظام تكون معدلات التضخم منخفضة خاصة إذا تم ربط العملة المحلية بعملة دولية لها نسبة تضخم منخفضة.
- تخفيض المخاطرة وعدم اليقين المرتبط بتقلبات أسعار الصرف والذي يؤثر على القرارات الاقتصادية مثل: الاستثمار والإنتاج، وهذا ما يساعد الحكومة على بناء سياسة اقتصادية داخلية صارمة ومستقرة للبلد.<sup>3</sup>

#### ب- سلبيات النظام:

- إضعاف دور السلطات النقدية في عملية الرقابة على النقد، والتحكم في السياسة النقدية من أجل إدارة الاقتصاد الوطني.

<sup>1</sup> كمال بوشريط، تغيرات سعر الصرف وأثره على المتغيرات الاقتصادية الكلية-حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص: القياس الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2018، ص: 20، 21.

<sup>2</sup> شهباز بدراوي، تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص: مالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير، 2015، ص: 18.

<sup>3</sup> بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، سلسلة جسر التنمية، المجلد: 02، العدد: 23، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، نوفمبر 2003، ص: 19.

- يتطلب نظام الصرف الثابت من أجل المحافظة لى سعر التعادل العملة المحددة توفر احتياجات صرف هامة لاستعمالها عند الاقتضاء للتدخل في سوق الصرف للدفاع عن العملة<sup>1</sup>.

- في ظل نظام الصرف الثابت سعر صرف العملة المحلية لا يعكس الوضعية الحقيقية للاقتصاد.

ثانيا - أنظمة الصرف المرنة:

### 1- مفهوم نظام الصرف المرن:

على عكس النظام الثابت يتم تحديد سعر الصرف المرن وفقا لآلية العرض والطلب<sup>2</sup>، ويفترض عدم تدخل السلطات النقدية في ظل هذا النظام لتحديد سعر الصرف، إلا أنه نظرا لانعكاسات التغيرات المعتبرة في سعر الصرف على معظم المتغيرات الاقتصادية للدولة، فإنه من غير المعقول أن تترك الدولة مصير استقرارها الاقتصادي رهنا لتقلبات قوى العرض والطلب، لذلك فإن الواقع العملي يؤكد أن السلطات النقدية والمالية تتخذ ما تراه مناسبا من الإجراءات للتأثير على سعر الصرف في الاتجاه التي ترغب فيه تقاديا لحدوث أزمات داخل اقتصادها<sup>3</sup>. وهناك عدة طرق مستعملة في هذا النظام منها:

أ- التعويم المدار:

يتم تحديد قيمة العملة وفق مؤشرات سوق الصرف الأجنبي، وتقوم السلطات النقدية بالتدخل في سوق الصرف الأجنبي عندما يتطلب الأمر ذلك، بما يعمل على تحسين وضع الميزان التجاري والاحتياجات من لصرف الأجنبي<sup>4</sup>، وضمن هذا النظام المتطور تقوم السلطات بتعديل أسعار صرفها بتواتر على أساس مستوى الاحتياطي لديها من العملات الأجنبية والذهب، وعلى أساس وضعية ميزان المدفوعات<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> صالح أوباية، آثار سياسة سعر الصرف على مستوى التضخم دراسة حالة دول المغرب العربي 1970-2018، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص: تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط، 2019، ص:27.

<sup>2</sup> الوليد أحمد طلحة، مرجع سبق ذكره، ص: 07.

<sup>3</sup> ليندة بلقاسم، أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية، دراسة قياسية: حالة الجزائر (1998-2010)، مذكرة ماجستير، غير منشورة، تخصص: اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر "، 2013، ص: 15.

<sup>4</sup> عبد الهادي عبد القادر سويقي، قراءات في اقتصاديات الوطن العربي، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2007، ص: 183.

<sup>5</sup> حيزية هادف، مواجهة الأزمات المالية من خلال الاختيار الصحيح لنظام سعر الصرف (دراسة واقع نظام سعر الصرف في الجزائر مقارنة بدول أمريكا الجنوبية)، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، العدد: 02، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2019، ص: 33.

## ب- التعويم الحر:

يتم هنا تحديد سعر صرف عملة البلد في سوق صرف حرة باستمرار، فليس هناك سعر صرف ثابت بين هذه العملة وعملة التدخل أو أي سلة من العملات<sup>1</sup>، وفي ظل هذا النظام فإن آليات السوق، العرض والطلب هي التي تحدد قيمة العملة سواء صعودا أو هبوطا، كذلك يمنح التعويم الحر للسياسات الاقتصادية التحرر من كل قيود سعر الصرف في تطبيق السياسة النقدية التوسعية أو الانكماشية، ويحفز هذا النظام أسعار الصرف على أن تتكيف وتتسجم مع الأوضاع الاقتصادية السائدة<sup>2</sup>.

ويمكن القول أن التدخل الرسمي في سوق الصرف الأجنبي يكون على أساس اضطراري ولا يحدث بشكل متكرر، وعادة ما يستهدف خفضا محدودا في معدل تغير سعر الصرف والحيلولة دون تقلباته المفرطة، وليس تحديدا معينا له، لذلك فإن الواقع العملي يؤكد أن السلطات النقدية والمالية تتخذ ما تراه مناسبا من الإجراءات للتأثير على سعر الصرف في الاتجاه الذي ترغب فيه تقاديا لحدوث أزمات داخل اقتصادها<sup>3</sup>.

وهناك اختلافان أساسيان بين سعر الصرف الحر وسعر الصرف المدار، وهما:

- في حين أنه في ظل نظام الصرف الحر، يتحدد سعر الصرف عند قيمة يكون فيها ميزان المدفوعات في حالة توازن، لا يتوافر ذلك في نظام الصرف المدار، فيمكن أن يؤدي التدخل من قبل البنك المركزي إلى الابتعاد عن سعر الصرف التوازني.
- لا تتراكم احتياطات ولا توجد حاجة إليها في ظل النظام المعموم بحرية، حيث يتساوى سعر الصرف بين المعروض والمطلوب من العملات الأجنبية، وبالعكس فإنه في حالة إدارة سعر الصرف، فإن الاحتياطات النقدية تكون في غاية الأهمية، حيث يتم تراكمها بغرض الحد من التقلبات فيه<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص: 110.

<sup>2</sup> سفيان أبو دراز، تقلبات أسعار صرف (الدولار، اللين واليورو) وتأثيراتها على إختيار أنظمة أسعار الصرف المناسبة في الاقتصاديات الصاعدة، مع دراسة حالة أمريكا اللاتينية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارة وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014، ص: 122.

<sup>3</sup> عطاء الله بن طيرش، أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير، غير منشورة، تخصص: تجارة دولية، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، 2011، ص: 50.

<sup>4</sup> أحمد بن خليفة، عزي خليفة، مقاربات منهجية وعلمية حول أنظمة أسعار الصرف العالمية، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد: 02، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي الوشكريسي، تيسمسيلت، 2017، ص: 38، 39.

وهنا يجب التفريق بين نوعين من التعويم:<sup>1</sup>

- **التعويم النظيف:**

وفيه تقوم السلطات النقدية بترك سعر الصرف حرا يتحدد وفقا لتفاعل قوى العرض والطلب في أسواق الصرف الأجنبي، وفي نفس الوقت تقوم بإنشاء ما يعرف باسم "أموال موازنة الصرف" عن طريق تخصيص أرصدة مناسبة من الذهب والاحتياطات النقدية التي يتسنى بمقتضاها أن تتدخل في أسواق الصرف الأجنبي بائعة أو مشتريّة بقصد حماية قيمة العملة الخارجية من التأثيرات العارضة أو المؤقتة.

- **التعويم غير النظيف:**

يتمثل في تدخل السلطات النقدية في سوق الصرف الأجنبي بائعة أو مشتريّة بقصد التأثير على قيمة عملتها لتحقيق أهداف معينة مثل زيادة المعروض النقدي منها وتخفيض قيمتها من أجل تخفيض أسعار صادراتها لزيادة الطلب العالمي عليها، وقد تدخل هذه السلطات كمشتريّة لعملتها الوطنية بهدف زيادة اطلب عليها وبالتالي رفع قيمتها لمنع رؤوس الأموال من الهرب للخارج.

**2- تقييم نظام سعر الصرف المرن:** لنظام الصرف المرن مزايا وعيوب يمكن اختصارها فيما يلي:

**أ- إيجابيات نظام الصرف المرن:**

- في ظل نظام الصرف المرن تمتلك السلطات النقدية الحرية المطلقة في إتباع أي سياسة نقدية داخلية تراها مناسبة، ففي حال حدوث اختلال على مستوى مدفوعات أي بلد فيمكن إجراء تصحيح في ميزان المدفوعات عن طريق تعديل سعر الصرف.
- يعكس نظام الصرف المرن الصورة الحقيقية للاقتصاد.
- يسمح هذا النظام بإزالة القيود على العلاقات الاقتصادية بين الدول وحرية التجارة الدولية.
- التقليل من الحاجة إلى الاحتياطات الأجنبية لدى السلطات النقدية قصد التدخل في أسواق الصرف للدفاع عن سعر العملة، لأن سعر الصرف يتحدد وفقا لآلية العرض والطلب.

**ب- عيوب النظام:**

- إن نظام الصرف المرن يؤثر بشكل سلبي على نشاط التصدير، حيث تنعكس التقلبات الحادة في أسعار الصرف على أسعار السلع المحلية.

<sup>1</sup> محمد زراقة، آثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية - حالة الجزائر 1990-2014، مذكرة ماجستير، غير منشورة، تخصص: اقتصاد قياسي، بنكي ومالي، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2016، ص ص: 13، 14.

- فقدان الثقة اتجاه عملة البلد في ظل سعر الصرف المرن على عكس نظام الصرف الثابت، حيث يولد الشك لدى المتعاملين فيما يخص المبادلات المستقبلية.
- عدم استقرار أسعار الصرف يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم من خلال تدهور قيم عملات الدول.
- تعتبر أسعار الصرف في ظل نظام الصرف العائم حساسة للإشاعات من خلال التنبؤات التي تؤثر في درجة الثقة الممنوحة للعملة الوطنية على مستوى سوق الصرف.

### ثالثاً- نظام سعر الصرف الوسيط:

#### 1- مفهوم نظام سعر الصرف الوسيط:

فيه يتم تثبيت سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية مع السماح لها بالتذبذب انخفاضاً وارتفاعاً بحدود معينة في كلا الاتجاهين وبالتالي فإن هذا النظام يتوسط النظامين الثابت والحر فهو لا يمتاز بالجمود كما في الأول، ولا يسمح بالتذبذب بشكل كبير مما يؤدي إلى عدم استقرار حجم التجارة الوطنية كما في الثاني<sup>1</sup>، ومنه فإن النظام الوسيط عبارة عن مزيج بين نظام الصرف الثابت ونظام الصرف العائم فهو يتسم بالاستقرار مثل الأنظمة الثابتة، واستقلالية السياسة النقدية مثل النظام العائم، أي أن للبنك المركزي حرية التدخل لتحديد تحركات أسعار الصرف للحد من تقلبات أسعار الصرف، وتأخذ الأنظمة الوسيطة الأشكال التالية:

أ- **نظام التثبيت الزاحف:** تعرف أيضاً بالربط المتحرك حيث أن درجة صلابة هذا النظام تعتبر أقل من الأنظمة السابقة الأخرى نتيجة إمكانية السلطات في مراجعة تعديل هامش التقلب بشكل منتظم، فمن خلال هذا النظام يمكن تبني أسعار ثابتة ولكن مع توسيع الحدود التي يمكن أن تتقلب فيها أسعار الصرف وتسمح هذه الأنظمة للدول التي تعاني من عدم التوازن بالإعلان عن تغيرات صغيرة في أسعار صرفها كل فترة إلى أن يتحقق التوازن.

ب- **نظام الربط الثابت مع النطاق الأفقي:** يشبه هذا النظام نظام التثبيت الزاحف على أساس أن في كلا النظامين يتم تحديد مستوى سعر الصرف مع إمكانية تعديل قيمة تعادله، غير أن من خلال هذا النظام يترك نطاق واسع للتغير أكثر من التثبيت الزاحف الذي تكون فيه التعديلات صغيرة.

ت- **نظام الربط بسلة من العملات:** إن أهم ما يميز هذا النظام هو مراعاته للآثار المباشرة لتقلبات أسعار الصرف في البلد من أجل مواجهة عملات شركائه التجاريين الثنائيين في التجارة والأثر غير المباشر

<sup>1</sup> دحو بن عبيدة، سياسة سعر الصرف والنمو الاقتصادي-دراسة قياسية-، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص: تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي ليايس سيدي بلعباس، 2017، ص: 40.

لتحركات العملات في البلدان الأخرى على قدرته التنافسية في الأسواق، بالإضافة إلى أنه يقلص إلى حد ما قدرته من تقلبات أسعار الصرف ففي هذا النظام يتم ربط العملة المحلية بسلة من العملات وليس بعملة أجنبية واحدة<sup>1</sup>.

ث- **نظام المجال الزاحف**: يسمح نظام المجال الزاحف للسياسات النقدية أو سياسات صرف بأن تتم فيها التسوية لحماية الاقتصاد من آثار الصدمات المرتبطة بالانفتاح المالي، بحيث أثبتت بعض التجارب بأن هذا النظام يوفر مرونة أكبر من الثبات في سعر الصرف وهذا ما يضمن استقرار معتدل في سعر الصرف واستقلالية معتدلة في السياسة النقدية<sup>2</sup>.

2- **تقييم نظام سعر الصرف الوسيط**: يتميز نظام سعر الصرف الوسيط بمجموعة من المزايا والعيوب تتمثل أهمها فيما يلي:

أ- **مزايا أنظمة الصرف الوسيطة**: تلجأ بعض الدول لإتباع نظام سعر الصرف الوسيط بدلا من النظام الثابت أو العائم لما له من مزايا تتمثل أهمها في:<sup>3</sup>

- يسمح نظام سعر الصرف الوسيط بتقليص وتخفيض التقلبات الكبيرة في سعر الصرف والتي يكون لها تأثير سلبي على التجارة الخارجية والعقود المالية الخارجية.

- تسمح أنظمة الصرف الوسيطة بالسيطرة والتحكم في مختلف المؤشرات الاقتصادية الأساسية ( التحكم في معدل التضخم، التسيير الحسن للمعروض النقدي المحلي)، وذلك من خلال العمل على تحقيق تقارب مع المؤشرات الاقتصادية (أسعار، عجز الميزانية، معدل التضخم) للدول المرجعية (الدولة أو الدول التي تربط العملة المحلية مع عملاتها).

- تسمح أنظمة الصرف الوسيطة لسعر الصرف الثابت بتعديل التغيرات المؤقتة في الأسعار النسبية والمحافظة على درجة من الاستقلال النقدي، كما تساهم أنظمة الصرف الوسيطة في تقليص التقلبات في سعر الصرف الاسمي، بحيث يلعب دور مهم في استهداف الأسعار الداخلية بالمقارنة مع أنظمة الصرف المرنة .

ب- **عيوب نظام سعر الصرف الوسيط**: رغم الإيجابيات التي يتمتع بها نظام الصرف الوسيط إلا أنها لا

<sup>1</sup> شهباز بدراوي، مرجع سبق ذكره، ص: 24.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص: 24.

<sup>3</sup> نوفل بعلول، أثر نظام سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري - دراسة مقارنة مع مجموعة من الدول العربية-، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص: مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2018، ص: 26.

تخلو من بعض العيوب نذكر أهمها فيما يلي:

- إن جعل سعر الصرف قريب من المعدل المحوري أو معدل الصرف الحقيقي العاكس لواقع الاقتصاد الوطني يؤدي إلى إجبار السلطات النقدية على توفير كمية معتبرة من النقد الأجنبي مثل ما هو جاري في نظام الصرف الثابت.

- يتدخل البنك المركزي لإبقاء سعر الصرف قريب جدا من معدل الصرف الحقيقي أو العمل على جعله يرتفع وينخفض في حدود مجالات محددة، وبالتالي يصبح نظام الصرف المطبق هو نظام صرف ثابت، أي أن سعر الصرف يصبح لا يلعب دوره المنتظم وفق هذا النظام في تحقيق التوازن في الأسعار النسبية أو تحقيق الاستقرار النقدي<sup>1</sup>.

رابعا- نظام الرقابة على الصرف:

### 1- مفهوم نظام الرقابة على الصرف:

لجأت كثير من الدول نتيجة للحرب العالمية والأزمات الاقتصادية وخاصة فيما بين الحربين وبعد الحرب العالمية الثانية إلى فرض رقابة مباشرة على الصرف، وفي هذا النظام تتحقق المساواة بين الصادرات والواردات أي بين عرض وطلب الصرف الأجنبي عن طريق تدخل الدولة بتحديد قيمة الواردات والرقابة على حركات رؤوس الأموال، فالتوازن في سوق الصرف يتحقق عن طريق التدخل المباشر للدولة في ظروف الطلب والعرض لتحقيق المساواة بينهما<sup>2</sup>.

وتعني الرقابة على الصرف قيام الدولة بالإشراف والتحكم في عرض الصرف الأجنبي والطلب عليه، ولذلك فإن الدولة لا تتيح للأفراد حرية التعامل بالصرف الأجنبي بيعا وشراء، وإنما تقوم الدولة ذاتها بذلك عن طريق تحديد التعامل بالصرف الأجنبي بالشكل الذي يحقق الأغراض والأهداف التي تتوخاها الدولة في مثل هذا التحديد<sup>3</sup>.

والرقابة على الصرف هي أداة لتنظيم الصرف من طرف الدولة وفيه تكون كل المشتريات والمبيعات من العملة الصعبة محتكرة من طرف البنك المركزي، هذا الأخير يقوم بتوزيعها على مختلف القطاعات، وتهدف أساسا إلى السماح لبلد ما ، يكون في فترة يصعب عليه تسديد التزاماته فيها بضبط سياسته الاقتصادية والتحكم فيها، كي لا تكون عرضة لاضطرابات أو إختلالات ناتجة عن تدفقات غير

<sup>1</sup> شهباز بدرابي، مرجع سبق ذكره، ص: 25، 26.

<sup>2</sup> أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2007، ص: 102.

<sup>3</sup> حسن خلف فليح، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص: 79.

مرغوب فيها، ونشير هنا أن نظام الرقابة على الصرف يتضمن الرقابة على المبادلات، لأن منح العملة الصعبة للمستوردين وجباية إيرادات الصادرات هي موضع الرقابة من طرف الدولة، إلى جانب ذلك تعتبر الرقابة على الصرف وسيلة لوقاية الاقتصاد الوطني من المؤثرات الاقتصادية الخارجية الضارة وذلك بوضع ضوابط لحركة عرض وطلب الصرف الأجنبي.<sup>1</sup>

تسمح الرقابة على الصرف بالتخفيف المؤقت من الضغوطات على الأسواق، وهذا عائد إلى إجراءات الضبط، التي تتيح تحديد حجم العمليات المعتبرة ذات طابع مضارب، وإلى كون إجبار المصدرين على البيع السريع للعملات الأجنبية المتلقاة نتيجة التصدير، وكذلك منع المستوردين من الحصول مسبقا على العملات الأجنبية الضرورية من أجل تسديد عملياتهم، يؤدي إلى تخفيف الضغط مؤقتا عن سوق الصرف.<sup>2</sup>

## 2- تقييم نظام الرقابة على الصرف:

يؤدي نظام الرقابة على الصرف إلى مجموعة من الآثار السلبية والايجابية على الاقتصاد يمكن ذكرها فيما يلي:

### أ- إيجابيات النظام: تتمثل في:

- توجيه الأرصدة من العملة الصعبة إلى استيراد المواد الضرورية وبيع التجهيز الصناعي التي تساهم في التنمية الاقتصادية للدولة، وهذا عن طريق الحد من الواردات السلعية التي لها بدائل محلية.
- يمكن استخدام هذا النظام من أجل تحقيق توازن ميزان المدفوعات، من خلال التحكم في بيع وشراء العملة الأجنبية ومنع خروج رؤوس الأموال.
- الحفاظ على القيمة الخارجية للعملة، وهذا من خلال تقييد الطلب على العملات الأجنبية.

### ب- سلبيات النظام: تتمثل أهمها في:

- لجوء المتعاملين الاقتصاديين إلى التحايل على الرقابة من خلال التقليل من قيمة الصادرات وفوترة الواردات بأعلى من قيمتها، من أجل الحصول على عملات أجنبية إضافية من البنك المركزي بالسعر الرسمي وبيعها بسعر أعلى في السوق الموازية.
- تقف الرقابة على الصرف عائقا في وجه نمو المبادلات التجارية، من خلال فرض القيود على حركة

<sup>1</sup> عبد الباقي يوسف، دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات للدول النامية -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير، غير منشورة، تخصص: التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص ص: 73، 74.

<sup>2</sup> وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، قضايا نقدية ومالية، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2001، ص ص: 107، 108.

التصدير والاستيراد مما يثبط التنمية الاقتصادية.

- تعرقل حرية تنقلات رؤوس الأموال من وإلى الخارج، مما يسبب تخوف المستثمرين من عدم إمكانية تحويل أرباحهم، الشيء الذي يعيق جلب الاستثمارات الأجنبية.
- تؤدي إلى التضخم المحلي والمغالاة في تقييم العملة الوطنية، مما يساعد على ظهور سوق صرف موازية.

- قد تؤدي إلى تشويه حاد للحوافز الاقتصادية، وفرض تكاليف على الاقتصاد من خلال إساءة توزيع الموارد الإنتاجية الاستهلاكية، وبالإضافة إلى دعم السلع الأساسية من خلال نظام الصرف وليس من خلال إعانات الميزانية الأكثر وضوحا يؤدي إلى إخفاء التكاليف الأساسية، وفي نفس الوقت يفرض تشوهات في جوانب أخرى من الاقتصاد.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: محددات سعر الصرف والنظريات المفسرة له

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى أهم العوامل المحددة لارتفاع أو انخفاض سعر صرف العملة في السوق وسنتناول النظريات التي جاءت من أجل تفسير اختلاف أسعار الصرف بين الدول.

**أولاً- محددات سعر الصرف:**

تتعرض أسعار الصرف إلى تقلبات اقتصادية مستمرة مسببة بذلك تغيرات في معاملاتها الاقتصادية الدولية، باعتبار سعر الصرف متغير يتحدد بتفاعل قوى العرض والطلب في السوق، إذ تعد العملة المحلية لدولة ما أنها قوية إذا ارتفع سعرها في السوق مقابل العملات الأجنبية الرئيسية، أما إذا انخفض سعرها في سوق العملات الأجنبية مقابل العملات الأخرى المهمة تعتبر العملة ضعيفة، ويتحدد ارتفاع وانخفاض سعر صرف العملة في السوق من خلال العوامل التالية:

#### 1- معدل التضخم:

أثبتت الدراسات أنه كلما اقتربت مستويات التضخم بين البلدان كلما كان من اللائق تثبيت سعر الصرف فيما بينها، وخاصة في حالة كان مستوى التضخم منخفض، أما في حالة ارتفاع فروقات التضخم بين البلدان، أي اختلاف كبير في مستوى التضخم، فإن الأفضل لها إتباع سياسة سعر الصرف المرنة، وهذا للاستفادة من "أثر التعويض" للحصول على التوازن الأوتوماتيكي في ميزان مدفوعاتها ومواجهة

<sup>1</sup> محمد أمين بربري، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه، تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011، ص: 71.

المنافسة الناشئة بين الدول.<sup>1</sup>

## 2- الناتج القومي:

يؤثر الناتج القومي في سعر الصرف، فزيادة إنتاج السلع والخدمات المحلية تؤدي إلى تقليل الاستيرادات من السلع والخدمات الأجنبية، والعمل على تصدير الفائض من الناتج المحلي، الذي سيؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار، مما يعزز القدرة التنافسية للبلد ومن ثم زيادة قيمة العملة.<sup>2</sup>

## 3- درجة تكامل سوق رأس المال المحلي مع أسواق رأس المال الدولية:

تقاس درجة تكامل السوق المالي المحلي مع الأسواق الدولية بنسبة ما تحتفظ به البنوك من أصول مالية أجنبية إلى العرض النقدي المحلي، وأيضاً بدرجة الإحلال بين الأصول المالية المحلية والأصول المالية الأجنبية، وكلما ارتفعت درجة حرية التعامل في السوق المالي المحلي الذي يسمح للبنوك بالاحتفاظ بأرصدة من الأول المالية الأجنبية، كلما كان من الأفضل اختيار سياسة التعويم حيث تلعب التغيرات في سعر الصرف دوراً هاماً في جذب رؤوس الأموال التي تعمل على تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات الذي قد ينتج عن المعاملات الجارية، أما بالنسبة للاقتصاد الذي يتميز بانخفاض درجة تكامل سوق رأس المال المحلي مع الأسواق المالية الدولية، حيث تقوم السلطات النقدية بمنع قابلية العملة المحلية للتحويل على المستوى الدولي وتفرض رقابة شديدة على المعاملات الرأسمالية، فإنه يفضل اختيار سياسة الربط أو التثبيت.<sup>3</sup>

## 4- درجة الانفتاح على العالم الخارجي:

تقاس درجة الانفتاح على العالم الخارجي بنسبة السلع الداخلة في التجارة (الصادرات والواردات) إلى إجمالي الناتج القومي، وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما زادت درجة انفتاح الاقتصاد على العالم الخارجي، وكلما انخفضت كلما أصبح الاقتصاد "شبه مغلق".<sup>4</sup>

وبذلك فإن الدولة التي يمثل فيها قطاع التجارة الخارجية نسبة كبيرة إلى إجمالي الناتج الوطني، وكانت درجة الانفتاح على العالم الخارجي عالية، فمن الضروري ربط أو تثبيت العملة المحلية. فقد لوحظ أن البلدان التي لها نسبة كبيرة من التجارة مع الولايات المتحدة الأمريكية غالباً ما تقوم بربط عملتها

<sup>1</sup> علي عباس براهيم، مرجع سبق ذكره، ص: 27.

<sup>2</sup> سعد صالح عيسى الجبوري، علي فارس مانع العزاوي، تحليل أثر التغير في أسعار صرف الدولار على التجارة الخارجية للعراق (2005-2015)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد: 39، جامعة تكريت، العراق، 2017، ص: 221.

<sup>3</sup> محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1999، ص: 383، 384.

<sup>4</sup> نفس المرجع السابق، ص: 373.

بالدولار، وتميل الدول التي تتعامل تجارياً مع أوروبا إلى ربط عملتها باليورو، أما البلدان التي تتمتع بتنوع شركائها التجاريين فهي تربط عملتها بسلة عملات أو بحقوق السحب الخاصة التي يصدرها صندوق النقد الدولي. أما الاقتصاد الأقل انفتاحاً فقد يلائمه إتباع سياسة التعويم لأن التغير في أسعار الصرف لن يؤثر على الأسعار المحلية.<sup>1</sup>

#### 5- درجة مرونة التجارة الخارجية:

تسمى هذه العلاقة بشرط مارشال-لينر MARSHAL-LENER في التجارة الخارجية حيث فرق بين نوعين من المرونات، واحدة تخص مرونة سعر الصرف بالنسبة للواردات وأخرى للصادرات، فإذا كانت مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات الوطنية ومرونة الطلب المحلي للاستيراد من الخارج منخفضة فإن تغير سعر الصرف سوف لن يكون له أثر على مستوى الصادرات أو الواردات، ولهذا فإن التثبيت سيساعد السلطات في اعتماد وسائل نافعة لتحقيق التوازن، أما إذا كانت المرونة مرتفعة فإن التغير في سعر الصرف له دور أساسي في إعادة التوازن، ويمكن استعمال التعويم ولكن هناك شروط يجب مراعاتها كي لا يكون له أثر عكسي.<sup>2</sup>

#### 6- درجة تنوع الجهاز الإنتاجي:

يقصد بدرجة التنوع عدد السلع التي تكون محل عمليات التصدير، فإذا كان هذا الجهاز الإنتاجي متنوعاً فإنه يسمح للدولة بالحصول على احتياطات أجنبية من عدة مصادر، وهذا لا ينطبق على الكثير من الدول العربية التي تعتمد في الغالب على صادرات من سلعة واحدة (المحروقات)، وبالتالي فإن إيراداتها تكون متوقفة على هذه السلعة، لذلك فإن نظام سعر الصرف الثابت يكون أحسن من أجل تثبيت حصيلة الصادرات، أما في الحالة العكسية أي تنوع في جهاز الصادرات يكون أمام السلطة إمكانية الاستفادة من ارتفاع حصيلة سلعة معينة بما يسمى "أثر التعويض"، وبهذا فإن جهاز الصادرات المتنوعة يتلاءم مع نظام التعويم.<sup>3</sup>

#### 7- أسعار الفائدة:

تؤثر أسعار الفائدة في أسعار الصرف بشكل غير مباشر، فانخفاض أسعار الفائدة مع توفر فرص استثمارية، يؤدي إلى زيادة الطلب على رؤوس الأموال بهدف استثمارها، فيتحقق الاستثمار وينشط

<sup>1</sup> علي عباس إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص: 26.

<sup>2</sup> حسان أوناسي، سعر الصرف وأثره على اقتصاديات الدول النامية -دراسة مقارنة-، مذكرة ماجستير، غير منشورة، تخصص: نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2009، ص: 40.

<sup>3</sup> نفس المرجع السابق، ص: 42.

الاقتصاد الوطني ويتضاعف الاستثمار، مما يؤدي إلى تحسن قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى.

فيحين يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى تجنب الاتجاه نحو الاقتراض من قبل المستثمرين وينتج عن ذلك انحسار الاستثمار وينخفض النمو الاقتصادي مما يؤدي إلى نتائج عكسية تقلل من مكانة الاقتصاد الوطني وينعكس ذلك على قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى.<sup>1</sup>

## 8- الموازنة العامة للدولة:

لها دور كبير في التأثير على أسعار الصرف فإذا انتهجت الدولة سياسة انكماشية من خلال تقليص حجم الإنفاق الحكومي سيؤدي بدوره إلى الحد من حجم الطلب وانخفاض في مستوى النشاط الاقتصادي وانخفاض معدلات التضخم فإن الأمر هذا سيؤدي حتما إلى رفع سعر الصرف للعملة المحلية.

## 9- خبرة المتعاملين وأوضاعهم:

إن أسعار صرف العملات الأجنبية تتأثر بالكميات المطلوبة والمعرضة من هذه العملات، وتعكس خبرة المتعاملين في سوق الصرف الأجنبي اتجاه حركة الأسعار، كما أن القدرة التفاوضية للمتعاملين والأساليب المستخدمة من قبلهم لتنفيذ عملياتهم تؤثر على اتجاه أسعار الصرف.<sup>2</sup>

## ثانيا - النظريات المفسرة لسعر الصرف

تعددت النظريات الخاصة بسعر الصرف بتعدد الأنظمة النقدية الدولية، حيث اتخذت مقاييس مختلفة في اتخاذ المعايير التي يتم وفقها اختيار النظام النقدي، أخذاً بعين الاعتبار الاختلاف الحاصل في المؤشرات الاقتصادية والمالية في تحديد قيمة العملة، ولهذا حاولت الكثير من النظريات الاقتصادية تفسير اختلاف أسعار الصرف بين مختلف الدول وتتمثل أبرز هذه النظريات فيما يلي:

### 1- نظرية تعادل القوة الشرائية:

تعود هذه النظرية إلى الاقتصادي السويدي غوستاف كاسل عام 1922 وعالجها الكثير من الاقتصاديين قبله على رأسهم "دافيد ريكاردو في 1817 والذي محور فكرته حول هذه النظرية في أن "النقد قيمتها متساوية في كل مكان" بمعنى آخر أن سعر الصرف التوازني يميل إلى مساواة نسبة القدرات

<sup>1</sup> ليندة بلقاسم، أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية حالة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1998-2010)، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية -دراسات اقتصادية-، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2010، ص: 253.

<sup>2</sup> رفاه عدنان نجم، أنوار سعيد إبراهيم، أثر تقلبات أسعار الصرف في النمو الاقتصادي الهندي (1980-2012)، مجلة دراسات إقليمية، العدد: 34، جامعة الموصل، العراق، 2014، ص: 235.

الشرائية الداخلية للعملتين المعنيتين.<sup>1</sup>

تقوم هذه النظرية على اعتبار أن الأسعار الخاصة بعملتين نقديتين تتطور بحسب قوتها الشرائية، وفي حالة البدء من نقطة التوازن لسعر الصرف الفوري فإن أي تباين لمعدلات التضخم يجب أن يعوض في الأجل الطويل، عن طريق تغيير الأسعار بنفس الأهمية، وبالتالي التوازن يكون أكبر عبر الآلية التالية:

عند ارتفاع معدلات التضخم على المستوى الداخلي، ينجر عنه ارتفاع أسعار المنتجات الوطنية، وبالتالي الزيادة في الإقبال على المستوردات وقلة الصادرات، مما يؤدي إلى عجز الميزان التجاري، وبالتالي يجب إعادة تقييم سعر العملة لأجل إعادة التوازن ومن ثم يتم خفض العملة وصولاً إلى سعر صرف توازني جديد، وفي حالة العكس يقوم البلد بالمقابل بخفض عملته وصولاً إلى التوازن مرة أخرى.<sup>2</sup> ويمكن أن نميز بين صيغتين في هذه النظرية هما كالآتي:

#### أ- الصيغة المطلقة لتعادل القوة الشرائية:

الفكرة التي تأسست عليها نظرية تعادل القوة الشرائية في صورتها المطلقة بسيطة هي أن كمية السلع والخدمات التي تحصل عليها من دفع وحدة نقدية من العملة المحلية هو نفس المقدار أو الكمية من السلع والخدمات التي تحصل عليها في الخارج بنفس الوحدة النقدية بعد تحويل العملة إلى العملة الأجنبية.<sup>3</sup>

#### ب- الصيغة النسبية لتعادل القوى الشرائية:

واهتمت هذه الصيغة بتحديد سعر الصرف التوازني من خلال إدراج مؤشر التضخم، حيث يعمل سعر الصرف الاسمي على إلغاء فوارق التضخم في البلدين أو بمعنى آخر، يتحقق سعر توازن سعر الصرف عندما يساوي معدل التغير في سعر الصرف مع التغير في النسبة بين الأسعار. وسنقوم بتناول هذين الصيغتين بشيء من التفصيل في الفصل الثاني.

### 2- نظرية تعادل معدلات الفائدة:

<sup>1</sup> ليندة بلقاسم، أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية، دراسة قياسية: حالة الجزائر (1998-2010)، مرجع سبق ذكره، ص: 20.

<sup>2</sup> جمال مساعدي، أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1996-2016)، مرجع سبق ذكره، ص: 38.

<sup>3</sup> علي عباس براهيم، أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية في ظل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية -دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف، مرجع سبق ذكره، ص: 09.

قبل التطرق إلى هذه النظرية نعرف كلا من السعريين المحددين لهذه النظرية:<sup>1</sup>

- **سعر الصرف الآجل:** وهو عبارة عن سعر متفق عليه اليوم لشرء أو بيع كمية معينة من الصرف الأجنبي في تاريخ لاحق معين، وتتحكم فيه عدة عوامل منها: عرض وطلب العملات الأجنبية المرتبطة بالتجارة الدولية، مراقبة الطلب الأجنبي، المضاربة.
  - **سعر الصرف الفوري:** يمثل سعر الصرف الأجنبي والمحلي المطبق في عمليات الشراء والبيع للعملات الأجنبية مقابل التسليم في الحال، وهناك عدة عوامل تحدد سعر الصرف الفوري منها: أسعار الفائدة، معدلات التضخم، موازين المدفوعات، المعلومات الاقتصادية والسياسية المحلية والأجنبية.
- لقد بدأ كينز في 1923 باكتشاف العلاقة بين سعر الصرف وسعر الفائدة أخذا بعين الاعتبار سعر الصرف الآجل، وهذه العلاقة عرفت بتكافؤ (تبادل) معدلات الفائدة.

إن معدلات الفائدة تلعب دورا مهما في سوق الصرف، إذ أن الرفع من سعر الخصم في دولة ما، من شأنه أن يدفع بسعر الفائدة إلى الزيادة، مما يؤدي إلى تنشيط حركة رؤوس الأموال نحو هذه الدولة قصد الاستثمار بإعتبار أن سعر الفائدة المطبق هو أعلى منه في الدول الأخرى، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الأجنبي على العملة المحلية، ومنه ارتفاع سعر الصرف، ويحدث العكس عند انخفاض سعر الخصم، إذ يؤدي انخفاض سعر الفائدة المحلي ومنه زيادة العرض من العملة الوطنية وخروج رؤوس الأموال بحثا عن سعر فائدة مرتفع، فتقل بذلك القيمة الخارجية للعملة المحلية فينعكس ذلك على ميزان المدفوعات.

وتتم هذه العمليات كما هو موضح فيما يلي:<sup>2</sup>

يمكن للمستثمرين توظيف أموالهم ونرمز لهم بالرمز  $M$  في أسواقهم المحلية لمدة سنة مثلا، ويحصلون في نهاية التوظيف على  $M(1 + i_d)$ .  
حيث:  $i_d$  يمثل معدل الفائدة.

وحسب ما تنص عليه هذه النظرية، بحيث يكون المبلغ الموظف مساويا للمبلغ المحصل عليه عند تحويل الأموال إلى عملات صعبة أجنبية بسعر الصرف الفوري (نقدا)، وتوظيفها في الأسواق الأجنبية بمعدل فائدة  $i_e$  وإعادة بيعها لأجل ما يسمح بالحصول مجددا على مبلغ من العملة المحلية، ويمكن أن

<sup>1</sup> ليندة بلقاسم، أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية حالة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1998-2010)، مرجع سبق ذكره، ص: 255.

<sup>2</sup> عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص: 121-122.

نعبر عن ذلك رياضيا وفق المعادلة التالية:

$$M(1 + i_d) = \frac{M}{CC}(1 + i_e). CT$$

حيث:

•  $CC$ : سعر الصرف الفوري.

•  $CT$ : سعر الصرف الآجل.

•  $i_e$ : معدل الفائدة الاسمي في البلد الأجنبي.

•  $i_d$ : معدل الفائدة الاسمي في البلد المحلي.

المعادلة السابقة تؤدي إلى أن:

$$\frac{CT}{CC} = (1 + i_d)/(1 + i_e)$$

ب طرح 1 من طرفي المعادلة أعلاه نحصل على:

$$\frac{CT}{CC} - 1 = \frac{1+i_d}{1+i_e} - 1$$

$$\frac{CT-CC}{CC} = (i_d + i_e)/(1 + i_e)$$

وإذا كانت  $i_e$  صغيرة جدا يمكننا كتابة المعادلة:

$$\frac{CT-CC}{CC} = i_d - i_e$$

ما يمكن استخلاصه هو أن نظرية تعادل أسعار الفائدة تسمح بربط الأسواق النقدية الوطنية

بأسواق الصرف.

حيث أن هذه النظرية مبنية على تحركات الفوائد لتفسير أسعار العملات على المدى القصير إذ

تتحرك أسعار العملات كاستجابة لأسعار الفوائد على عكس نظرية تعادل القوة الشرائية التي لا تفسر

تحركات أسعار العملات على المدى القصير وإنما أثرها يكون على المدى الطويل.<sup>1</sup>

### 3- نظرية الأرصدة (ميزان المدفوعات):

إن المقاربة التقليدية لتحليل سلوك سعر الصرف تتركز على شرط توازن ميزان المدفوعات كمحدد

مباشر لتوازن أسعار الصرف، حيث تقترض النماذج التي تتبنى هذه المقاربة، أن زيادة أسعار الصرف

الأجنبية تدل على زيادة الأسعار النسبية لواردات بلد ما مقارنة بصادراته، بالتالي زيادة التدفقات الداخلة

<sup>1</sup> سلمى دوحه، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها "دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص: تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، ص: 39.

الصافية للصرف الأجنبي، التي تنشأ من معاملات الحساب الجاري.

كما يتحدد سعر صرف بلد ما وفق حالة ميزان مدفوعاته فعند تحقيق هذا الميزان لرصيد سالب (عجز)، فهذا دلالة على زيادة الكميات المعروضة من العملة المحلية، مما ينتج عنه انخفاض في قيمتها الخارجية، أما في الحالة العكسية أي عندما يحقق ميزان المدفوعات رصيذا موجبا (فائض) فهذا يعني ارتفاع الطلب على العملة المحلية، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع قيمتها الخارجية.

تتم عملية التوازن السريع لسعر الصرف في عدة نماذج ، حسب مستوى من سعر الصرف أين تتعادل التدفقات الصافية الداخلة لأسعار الصرف الأجنبية الناشئة من معاملات الحساب الجاري، والتدفقات الصافية الخارجة الناتجة عن معاملات حساب رأس المال.<sup>1</sup>

#### 4- نظرية المرونات:

يعتبر سعر الصرف حسب هذه النظرية العامل الأساسي الذي يؤثر على لعملية التوازنية بين قيمة الصادرات والواردات للدولة، فإذا تجاوزت قيمة الواردات قيمة الصادرات (وبالتالي تسجيل عجز في الميزان التجاري) فإن هذا من شأنه أن يؤدي بالسلطات النقدية إلى تخفيض سعر صرف العملة المحلية تجاه نظيراتها الأجنبية (خاصة في ظل نظام الصرف المرن)، وهو الأمر الذي يجعل من أسعار الصادرات المحلية متدنية تجاه الدول الأخرى والمتعاملين التجاريين الأجانب مقابل ارتفاع أسعار الواردات بالنسبة للمقيمين وبالتالي الحد من عمليات الاستيراد، وهو ما ينجم عنه ارتفاع الصادرات وانخفاض الواردات إلى غاية بلوغ مستوى التوازن في الميزان التجاري.

تجدر الإشارة هنا إلى أن سرعة تعديل سعر الصرف تعتمد على مدى استجابة الصادرات والواردات وهو ما يعرف بالمرونة السعرية لسعر الصرف.<sup>2</sup>

#### 5- نظرية كفاءة السوق:

السوق الكفاء هو ذلك السوق الذي تعكس فيه الأسعار كل المعلومات المتاحة، وهذا يفترض أن كل المتعاملين في السوق يمكنهم الوصول إلى المعلومات، سواء تعلق الأمر بالمعلومات الاقتصادية الحالية أو الماضية مثل إعلان عجز أو فائض ميزان المدفوعات، العجز الموازني، معدل التضخم... الخ.

في السوق الكفاء نجد كل المعلومات الجديدة تجد تأثيرها الفوري على أسعار الصرف الفورية

<sup>1</sup> سليمة بوادي، مرجع سبق ذكره، ص: 48، 49.

<sup>2</sup> محمد زراقة، مرجع سبق ذكره، ص: 28.

والآجلة ، تكاليف المعاملات ضعيف، تغيرات أسعار الصرف عشوائية، وهذا يؤدي إلى النتائج التالية:

- لا يمكن لأي مضارب أن يحقق مكاسب باستمرار .
- التسعيرة الآجلة يمكن اعتبارها كمؤشر من دون مضاربة على السعر الفوري المستقبلي.<sup>1</sup>
- كل المعلومات الجديدة تجد تأثيرها الفوري على أسعار الصرف الفورية والآجلة.<sup>2</sup>
- تكاليف المعاملات ضعيفة.

## 6- نظرية مستوى الإنتاجية:

تهتم هذه النظرية بدراسة أثر مستويات الإنتاجية على أسعار الصرف، حيث أن القيمة الخارجية لعملة دولة تتحدد على أساس كفاءة ومستوى إنتاجيتها، فزيادة الإنتاجية وارتفاع مستويات المعيشة يؤثر على مستويات سعر الصرف، حيث أنه عندما ترتفع الإنتاجية في دولة ما هذا يؤدي إلى جذب الاستثمارات الأجنبية وعليه زيادة الطلب على العملة المحلية وبالتالي ارتفاع سعر صرفها، وهناك نتيجة أخرى عند ارتفاع الإنتاجية هي انخفاض تكاليف المنتجات المحلية وبالتالي زيادة تنافسيتها وزيادة الصادرات ما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة المحلية مما يرفع من قيمة العملة المحلية.<sup>3</sup>

## المطلب الثالث: ماهية خطر الصرف

أدت التطورات الهائلة الحاصلة في بيئة الأعمال الدولية إلى توفير فرصة للولوج إلى السوق الدولية بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية، وإجراء معاملات مع فروع لها أو مؤسسات أخرى متواجدة بالخارج، وذلك باستخدام عملة أو عملات من غير العملة المحلية، وما يرافق ذلك من مخاطر عديدة ناتجة عن التقلبات الحادة في أسعار الصرف أدت بالقائمين على المؤسسات الاقتصادية إلى إيجاد تقنيات وطرق من شأنها التخفيض من حجم تلك المخاطر.

## 1- تعريف خطر الصرف: يمكن إعطاء تعاريف لخطر سعر الصرف فيما يلي:

"مخاطر الصرف أو مخاطر تغيرات أسعار الصرف مرتبطة أساسا بعمليات الاستيراد أو التصدير المقيمة بالعملة الصعبة، وكذلك مرتبطة بعمليات الاقتراض بالعملة الأجنبية، وهي مخاطر تواجه

<sup>1</sup> سمير بن عبد العزيز وآخرون، أثر تقلبات أسعار الصرف على التجارة الخارجية الجزائرية، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة طاهري محمد، بشار، 2019، ص: 120.

<sup>2</sup> أمين لباز، مسار سياسة سعر الصرف في الجزائر دراسة تحليلية للنظم والنتائج بين 1964.2015، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة حمه لخضر، الوادي، العدد11، ديسمبر2016، ص: 119.

<sup>3</sup> حسين برياطي، أنظمة الصرف ومدى تأثيرها على اقتصاديات الدول دراسة "حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص: اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2017، ص: 33.

المؤسسة دولية النشاط، وتكون المؤسسة عرضة لتقلبات أسعار الصرف عندما تكون ثروتها مهددة بهذا الخطر الذي يمس أساسا المؤسسات ذات العلاقات التجارية والمالية مع الخارج، وعليه فإن خطر الصرف يدور حول الضرر الذي يلحق بالنتائج المالية للمؤسسات ذات العلاقات الاقتصادية مع الخارج من جراء التقلبات في أسعار صرف عملات التقويم لنشاطات تلك المؤسسات".<sup>1</sup>

وتعني مخاطر سعر الصرف: " درجة التقلب في سعر صرف عملة معينة نسبة إلى العملات الأخرى أو العملة المرجعية، وبالتالي تنشأ تلك المخاطر من تغير المركز المالي للدولة، وذلك بسبب تغير معدلات سعر الصرف، وترتبط هذه المخاطرة بحجم تدفقات رؤوس الأموال بين الدول المختلفة".<sup>2</sup>

ويعرف خطر الصرف بأنه: "من أهم المخاطر المالية المنظمة التي تنتج عن تغير أسعار صرف لعملات الأجنبية مقابل العملة المرجعية للمؤسسة، والمحتمل أن تؤثر على كل معاملات المؤسسة التجارية والمالية بالعملة الأجنبية، وعلى فروعها المتواجدة بالخارج، وينتج عند تحققه، أرباح أو خسائر تزيد أو تنقص من ربحيتها ومن ثم على قيمتها السوقية".<sup>3</sup>

من خلال التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل لمخاطر الصرف بأنها: " هي الخسائر المحتملة الناجمة عن التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية نتيجة للمعاملات الدولية".

**2- أنواع مخاطر الصرف:** هنالك نوعين من مخاطر أسعار الصرف الأجنبية، الأولى تتمثل في انخفاض قيمة العملة الأجنبية التي تمت بها الفوترة في عقد التصدير، والخطر الثاني هو ارتفاع قيمة العملة الأجنبية وهذا يؤثر على حجم الصادرات، وتتحصر مخاطر سعر الصرف فيما يلي:<sup>4</sup>

- **خطر العملة الاقتصادي:** يحدث هذا الخطر نتيجة التغيرات في أسعار الصرف الحقيقية، ولها تأثير شامل فيما يتعلق بالعملة التي يتم تقديم عرض السعر بها أو البيع بها.
- **خطر المتاجرة:** يحدث هذا الخطر في حالة ارتفاع أو انخفاض في قيمة العملة التي يتم البيع أو

<sup>1</sup> عبد الحق بوعتروس، أثر تغير سعر الصرف على الأسعار المحلية، مجلة الاقتصاد والمجتمع، المجلد: 03، العدد: 03، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة 2، 1999، ص: 111.

<sup>2</sup> شهاب الدين حمد النعيمي، تحليل تأثير مخاطر أسعار الصرف على القيمة السوقية للأسهم العادية -دراسة تطبيقية على عينة من المصارف المتفرعة محليا وخارجيا-الأردن نموذجا-، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد: 04، العدد: 22، جامعة كربلاء، العراق، 2008، ص: 164.

<sup>3</sup> عادل زيات، إدارة خطر الصرف وسبل تطوير تقنيات التحوط في البلدان الناشئة، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص: علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الباز، سطيف 1، 2017، ص: 89.

<sup>4</sup> شهيدة كيفاني، عائشة بلحشر، إستراتيجية إدارة مخاطر سعر الصرف، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، المجلد: 18، العدد: 02، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2020، ص: 170

الشراء بها، فإذا ارتفعت قيمة عملة البلد المستورد يعود هذا على المصدر بالربح، وتحدث مخاطر التجارة إما بسبب أن العملة التي تم بموجبها تقديم الأسعار هي غير تلك التي تم حساب التكلفة بها، أو لأن سعر الصرف المستقبلي الذي استخدم وقت اتخاذ قرار التسعيرة قد تغير بسبب مرور الوقت بين قرار التسعير وقرار تحويل عوائد البيع إلى العملة التي حسبت التكلفة على أساسها.

- **الخطر الائتماني:** عمليات الصرف تتم في الغالب بعقود ينص فيها على تبين العملة المشتراة والعملة المباعة وسعر الصرف الذي تم الاتفاق عليه وتاريخ التسليم، والمخاطر تنشأ في هذه الحالة من احتمال عدم وفاء أي من الطرفين بالتزامه، فقد يحدث أن يفقد المتعاقد قدرته على الدفع عند موعد الاستحقاق كما في حالات الإفلاس.

- **خطر السيولة:** تنشأ مخاطر السيولة من عدم القدرة على السداد بسبب عدم توفر السيولة، وليس بعدم القدرة المطلقة على السداد، وهي تنتج من عدم توافق مواعيد الدفع ومواعيد السداد لأسباب تعود إلى عدم تنفيذ الأطراف الأخرى للعقود في مواعيدها المحددة.

#### المطلب الرابع: تقنيات تغطية مخاطر سعر الصرف

إن التقنيات المقصودة هنا هي عبارة عن مجموع الإجراءات والتدابير التي تستعملها المؤسسة من أجل التقليل أو تجنب الوقوع في خطر الصرف عن طريق التقليل من حجم الديون المحررة بالعملات الأجنبية أو التأثير على آجال الدفع أو غيرها من الإجراءات الأخرى، في هذا الشأن توجد هنالك مجموعتين من التقنيات للوقاء من خطر الصرف، الأولى تعتبر تقنيات داخلية لأن المؤسسة تحاول التحكم في هذه المخاطر وإدارتها على مستواها، وبإمكانياتها الداخلية أو الخاصة دون الحاجة إلى دخول الأسواق الخارجية أو الاستعانة بأطراف خارجية، وإذا لم تتمكن من تجاوز تلك المخاطر تلجأ إلى استعمال تقنيات المجموعة الثانية وهي تعتبر خارجية كونها تستدعي اللجوء إلى أسواق أو متعاملين من خارج المؤسسة ذاتها كتعامل المؤسسة مع المؤسسات المصرفية من أجل شراء أو بيع العملات بالأجل، أو عند دخول المؤسسة إلى السوق من أجل التوقيع على عقود آجلة من أجل شراء أو بيع خيارات الصرف، كما يمكن ضمن هذا المنظور أن تلجأ المؤسسة كذلك إلى عمليات القروض المتقاطعة بالعملة أو ما يدعى بـ SWAPS، أو اللجوء إلى شركات التأمين... إلخ.<sup>1</sup>

#### 1- التقنيات الداخلية لإدارة مخاطر الصرف: بواسطة التقنيات الداخلية لإدارة مخاطر الصرف، نجد

<sup>1</sup> عبد الحق بوعتروس، تقنيات إدارة مخاطر الصرف، المؤتمر العلمي الدولي السابع حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، أيام: 16-18 أبريل 2007، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن، ص ص: 04، 05.

مجموعة من الإجراءات التي يمكن اتخاذها من طرف المؤسسة من داخل تنظيمها أو من داخل المجمع، دون الحاجة إلى الاستعانة بأسواق أو شركاء أجنب، لكي تقلل أو تتجنب خطر الصرف.

أ- اختيار عملة الفوترة (Le choix de la monnaie de facturation): عملة الفوترة هي العملة التي يتم بها تحرير عقود البيع وعقود الشراء الدولية، ولتفادي خطر الصرف، فإن العديد من المؤسسات، خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تختار تحرير صادراتها بالعملة الوطنية وتحاول الحصول من مورديها الأجانب على إمكانية التسديد لهم بالعملة الوطنية خاصة عندما تكون قابلة للتحويل، وبذلك فإن المصدر (المستورد) الذي يتعاقد بعملة الوطنية يصبح يعرف تماما القيمة التي سيقبضها (سيدفعها) عند تاريخ الاستحقاق، ولتجنب كل خطر يجب أن لا يحتوي العقد المحرر بالعملة الوطنية على بند تصحيح الأسعار (une clause de correction de prix) مؤشر بالنسبة لعملة صعبة مرجعية، فإذا أضاف الزبون أو المورد بندا ما، فإن العملية المحررة بالعملة المحلية تصبح مرتبطة بتقلبات أسعار العملة الصعبة المرجعية.<sup>1</sup>

ب- التأثير على الآجال: المقصود بالآجال المدة التي يمكن من خلالها تحصيل المستحقات أو دفع الديون والالتزامات القائمة بين المتعاملين الاقتصاديين على المستوى الدولي، في هذا المجال نميز بين الإجراءات التالية:<sup>2</sup>

- تسيير آجال العملية: إن الإجراء المسمى ب (LEADS and LAGS) Termaillage يتمثل في تنويع آجال الدفع من أجل الاستفادة من التطور الإيجابي لأسعار الصرف، حيث يتم تعديل آجال أو تواريخ تحصيل الحقوق (مصدر) أو دفع الالتزامات (مستورد) ما أمكن ذلك، تبعا لتغيرات سعر الصرف. ف (LEADS) هي عبارة عن المدفوعات المسبقة بينما (LAGS) هي المدفوعات المؤجلة وهذه العملية ليست في الحقيقة تقنية لتغطية خطر الصرف، ولكن طريقة تحاول المؤسسة حسب توقعاتها الاستفادة من التقلبات في سعر الصرف.

فعندما يتوقع المصدر زيادة سعر العملة المحرر بها عقد التصدير فإنه يمنح آجال كبيرة للمستورد لتحصيل المبلغ المستحق له، لكن إذا يتوقع عكس ذلك أي انخفاض قيمة العملة المحرر بها العقد فسوف يحاول تسريع عملية قبض المبالغ المستحقة، أما بالنسبة للمستورد فإنه يقف عكس هذا الموقف تماما.

<sup>1</sup> مريم آيت بارة، محمد صاري، تسيير خطر الصرف في المؤسسة الاقتصادية-دراسة حالة شركة أرسيلور ميتال-فرع عنابة، مجلة الباحث، المجلد: 14، العدد: 14، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014، ص: 236.

<sup>2</sup> عبد الحق بوعتروس، تقنيات إدارة مخاطر الصرف، مرجع سبق ذكره، ص: 05.

إلا أن من هذه التقنية تكتنفها مثالب متعلقة أساسا بمدى صحة التوقعات بشأن سعر صرف العملات المعنية من جهة وبمدى القدرة التفاوضية للمؤسسة للحفاظ على متعاملها من جهة ثانية.

- **منح الخصم بهدف الدفع المسبق:** فالمصدر يستطيع أن يتحكم في خطر سعر الصرف بمنحه خصما في مقابل قيام الزبون بدفع المبلغ المستحق لفائدة المصدر قبل تاريخ الاستحقاق، وذلك إذا ما توقع بأن سعر صرف عملة الفوترة عرضة لتغير كبير خلال فترة وجيزة من الزمن، هذا المبلغ المخصص يتناسب عادة وتكلفة تغطية خطر الصرف من قبل المصدر، والنتيجة هي تقادي خطر الصرف بالإضافة إلى زيادة حجم السيولة لدى المؤسسة المصدرة، وعدم ضرورة تحمل خطر الاقتراض من جهة، ومن جهة أخرى قد يلجأ المصدر إلى توظيف المبلغ المحصل في السوق للحصول على عائد يمكنه من إلغاء تكلفة الخصم أو التقليل منها.

- **حسابات الاعتراض (Comptes d'interception):** وهي حسابات بنكية متواجدة في دولة أجنبية الهدف منها تلقي المدفوعات لصالح المؤسسة المصدرة من قبل الزبائن المقيمين في هذه الدول الأجنبية مما يؤدي إلى التقليل من الوقت الضروري لتحصيل هذه المبالغ وبالتالي يقلص إلى حد كبير من خطر الصرف واحتمال وقوعه.

- **نظام الصندوق المغلق أو الصندوق البريدي (LOCK BOX):** هنا فإن الشيكات الواردة إلى المؤسسة والخاصة بتسوية دين أو بدفع قيمة صادرات معينة، يتم إرسالها إلى صندوق بريدي متواجد بالخارج وتتولى البنوك المحلية في تلك الدولة المتواجد فيها تلك الصناديق تحصيلها مباشرة ربعا للوقت بدلا من إتباع الطريقة التقليدية في عملية التحصيل والتي تستغرق وقت طويل وتزيد من احتمالات وقوع خطر الصرف ومن ثم تحمل خسائر صرف نتيجة تغير أسعار صرف العملات المحررة بها تلك الشيكات.

ت- **اعتماد نظام المقاصة الثنائي أو المتعدد الأطراف:** تهدف إلى إلغاء تحويلات العملة الأجنبية بين الشركات باستخدام تقنيات المقاصة، وبذلك يتم ترشيد التدفقات الخارجة والداخلية من العملة الأجنبية داخل الشركات أو المجمعات، حيث يمكن إحلال عدد كبير من المدفوعات المجزأة بالعملية الأجنبية بتسوية واحدة وبصفة دورية، ومن ثم يتم مركزة إدارة مخاطر الصرف وبالتالي تقليل تكلفة التغطية، يمكن ذكر أهم تلك الطرق فيما يلي:<sup>1</sup>

<sup>1</sup> نور الدين مزباني، إدارة مخاطر سعر الصرف في المؤسسات الاقتصادية: الاستراتيجيات والوسائل، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، المجلد: 02، العدد: 01، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2016، ص ص: 92، 93.

- **المقاصة المتعددة الأطراف للمدفوعات (Netting):** وهذه التقنية تطبق بشكل خاص على المؤسسات ذات الفروع المتعددة والمتواجدة في دول أجنبية وتكون بينها روابط مالية وتجارية، وبموجبها يتم تنظيم مقاصة بين ديون ومستحقات هذه الفروع، ويسمح ذلك بتخفيض التعرض لمخاطر الصرف وتقليص عدد ومبالغ التحويلات فيما بينها ويقتصر الأمر على دفع فوارق الديون، هنا يجب الاتفاق على تاريخ مرجعي لعمليات التسديد بين مختلف هذه الفروع وكذا العملة المستعملة وسعر الصرف المتفق تطبيقه، وأنسب أسلوب إلى تطبيق هذه الطريقة هو إعداد مصفوفة تسمى بمصفوفة الدفع (Matrice de règlement)، من طرف جهة مستقلة (فرع) تابع لهذا التجمع كأن يكون بنك أو مؤسسة مالية متخصصة، نشير إلى أن اعتماد مركز للمقاصة (Netting) مفيد جدا في حالة استخدام عدة عملات في المعاملات بين هذه الفروع لنفس المجمع، حيث يستحيل إجراء مقاصة ثنائية بين الفروع، إلا أنه قد يصادف هذه التقنية تشريعات بعض الدول التي لا تسمح بإجراء مثل هذه التحويلات، مما يؤثر على فعالية هذه التقنية.

- **مركز إعادة الفوترة (Les centres de refacturation):** وفق هذه التقنية، لا تكون الفروع على اتصال مباشر مع بعضها البعض، أو مع المتعاملين معها، بل تقوم بإعداد الفواتير لفائدة مركز إعادة الفوترة، هذا الأخير يقوم بتعديلها حسب أسعار صرف العملات المرجعية التي يعتمدها، كما أن الدفع يكون لهذا المركز، وهكذا تكون الفروع محمية من مخاطر الصرف، ويتم ترحيلها لهذا المركز، إن الهدف من عملية إعادة الفوترة هو تجميع المدفوعات أو المقبوضات الخاصة بعمليات في بلدان أجنبية تخص فروع في المجمع، أو مع أطراف خارجية ففي حالة مركزة المدفوعات إلى خارج المجمع فإن مركز إعادة الفوترة يعمل كشركة فوترة (Société de factoring) تقوم بإدارة مخاطر الصرف ومخاطر القروض في نفس الوقت.

- **التغطية الذاتية:** يتمثل في إجراء مقاصة بين ذمة ودين محررين بنفس العملة ولهما نفس تاريخ الاستحقاق بحيث تقوم المؤسسة بتغطية متبادلة للمبلغ الأقل، وهنا يستمر احتمال تعرض المؤسسة لخطر الصرف بالنسبة للرصيد المتبقي فقط، أما سوق التطبيق فهي طريقة تقضي بالسماح للمؤسسة التي بحوزتها رصيد من العملة الصعبة باستعماله لسداد ديون أو التزامات ناتجة عن عمليات مالية أو تجارية بالعملة الصعبة وذلك من خلال وسيط مالي عادة بنك، يوجد نوعان من الأسواق التطبيقية:

- **أسواق تطبيقية مع ضرورة تحويل الأموال:** هذه التقنية تستند إلى تحويل فعلي للعملة، فالمؤسسة التي تقوم بدفع المستحقات لمورديها مستعملة بذلك العملات التي تتلقاها من زبائنها الأجانب، هذه المؤسسة لن تتعرض إلى أخطار سعر الصرف، بالإضافة إلى تناقص حجم العمولات البنكية التي تدفعها

خاصة عمولات الصرف.

- أسواق التطبيق بدون تحويل الأموال: وهي عمليات مقاصة من نوع خاص وتكون ممكنة عندما يكون الطرفين أي الدائن والمدين كلاهما مدين ودائن للطرف الآخر بمبلغ معين، هنا فإن الرصيد فقط الناتج عن عملية المقاصة هو الذي يكون محل تحويل أو تغطية من خطر الرف وهي تعتبر كذلك تغطية ذاتية.<sup>1</sup>

2- التقنيات الخارجية لإدارة مخاطر الصرف: يقصد بالتقنيات الخارجية الدخول في علاقات تعاقدية مع طرف خارجي عندما تعجز الإجراءات التي تتخذها المؤسسة على مستواها من تقادي مخاطر تقلبات أسعار الصرف وذلك من خلال اللجوء إلى السوق أو التعامل مع مؤسسات مالية متخصصة في هذا المجال وعلى عكس التقنيات الداخلية فهي تعتبر مكلفة جدا، وتتمثل هذه التقنيات في:

أ- الصرف الآجل: الصرف الآجل عبارة عن اتفاق على شراء أو بيع مبلغ بالعملة مقابل عملة أخرى بسعر صرف محدد غير قابل للمراجعة ونهائي في تاريخ لاحق متفق عليه.

إن عقد الصرف الآجل بالعملة من نتائجه إمكانية تثبيت حال التعاقد سعر الصرف المستقبلي، فهو يلغي خطر الصرف عند نشأته من خلال تثبيت سعر الصرف مما يسمح بتحديد تكلفة الصفقة التجارية قبل مبادلة العملات (أي قبل عملية الدفع في تاريخ الاستحقاق).

وعادة فإن سعر الصرف الآجل يختلف عن سعر الصرف العاجل أو الحاضر، إلا في حالات نادرة جدا، وعندما يكون الفرق بين السعيرين إيجابيا نسميه REPORT، وعندما يكون سلبي نسميه DEPORT ويمكن كتابة المعادلة التالية:

$$\text{سعر الصرف الآجل} = \text{سعر الصرف العاجل} + \text{REPORT} \text{ أو } - \text{DEPORT}$$

فالسرف الآجل من أهدافه تمكين المؤسسة التي ستتلقى أو تدفع مبلغ بالعملة الأجنبية من أن تلجأ إلى بنك تجاري أو أي مؤسسة مالية أخرى من أجل تثبيت سعر الصرف الذي سيستعمله هذا البنك في شراء أو بيع هذا المبلغ بالعملة ويمكن معالجة هذا الموضوع من وجهة نظر المستورد وكذا المصدر على النحو التالي:

- حالة المصدر: فالمصدر الذي يتوقع تلقي مبلغ بالعملة الأجنبية، وهو في نفس الوقت يخشى أو يتوقع انخفاض قيمة هذه العملة وما قد يلحق به من خسائر وتلاشي أرباحه من عملية التصدير التي قام بها أو تآكل أرباحه المحققة، فعن طريق بيع العملة بالأجل يستطيع المصدر من تثبيت سعر صرف

<sup>1</sup> شهيدة كيفاني، عائشة بلحشر، مرجع سبق ذكره، ص: 173.

عملته المحلية مقابل العملة الأجنبية، وهكذا يكون بإمكانه أن يعرف مسبقا المبلغ بالعملية المحلية الذي سوف يتلقاه في تاريخ الاستحقاق.

• **حالة المستورد:** فالمؤسسة التي ترتقب القيام بدفع دين بالعملية الأجنبية في تاريخ لاحق وتخشى ارتفاع سعر صرف هذه العملة مقابل العملة المحلية، هذه المؤسسة قد تتبع طريقة شراء العملة بالأجل بغرض حماية نفسها من احتمال ارتفاع سعر الصرف، ومنه فإنها تكون على علم مسبق بالعملية المحلية الواجب الدفع مقابل إطفاء هذا الدين في تاريخ الاستحقاق الأمر الذي يمكنها من تحديد سعر تكلفة السلع المستوردة بدقة وتقادي خسائر لاحقة.

فالبנק يتلقى من المستورد أمر شراء أجل العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية، أي بعبارة أخرى يكون على البنك أن يبيع عملة أجنبية محددة بذاتها للمستورد.

فالخطوة الأولى التي يقوم بها البنك هي شراء المبلغ المطلوب بالعملية الأجنبية مقابل عملة محلية يتم اقتراضها عادة من السوق ما بين البنوك، بعدها يتم استثمار المبلغ بالعملية الأجنبية المتحصل عليه إلى تاريخ الاستحقاق، وفي تاريخ الاستحقاق يبيع البنك المبلغ بالعملية الأجنبية إلى الزبون ويسدد القرض المتحصل عليه سابقا بالعملية المحلية من المبلغ المتحصل عليه من الزبون لقاء بيع العملة الأجنبية.<sup>1</sup>

ب- **القروض المتقاطعة بالعملية (SWAPS de devises):** تتلخص هذه التقنية في قرضين متبادلين بنفس المدة وبنفس المبلغ، وبعملتين مختلفتين وهو يعني الدفع الفعلي للمبالغ المتفق بشأنها واسترجاعها في تاريخ الاستحقاق وعملية SWAP الخاص بالعملية يمكن أن يكون محل تعاقد بين مؤسستين في نفس الدولة (مصدر، ومستورد) لهما نفس الحاجة المتناظرة ولكن هذه حالة نادرة الوقوع وأغلب هذه العمليات في الحياة العملية تتم بين البنك وزبائنه.

ت- **خيارات الصرف:** تعد من المشتقات المالية التي تستخدمها المؤسسة لتغطية خطر الصرف، تعرف خيارات الصرف بأنها عقد يعطي لحامله الحق في شراء أو بيع عملات بسعر محدد خلال فترة زمنية محددة مقابل عمولة تمثل عقود خيار العمليات الآجلة والعمليات المستقبلية، وأهم ما تتميز به هذه الخيارات أن الطرف المشتري له الحق في الاختيار بين اتمام العملية أي إتمام مضمون العقد استلام العملات بالسعر المتفق عليه، أو التخلي عنها مقابل علاوة يدفعها المشتري للبائع مقدما عند التعاقد، وتنقسم إلى نوعين:

- **خيار الشراء:** يقصد به خيار المشتري في شراء مبلغ معين من عملة معينة بسعر محدد في تاريخ

<sup>1</sup> عبد الحق بوعتروس، تقنيات إدارة مخاطر الصرف، مرجع سبق ذكره، ص ص: 07، 08.

استحقاق محدد، حيث يحق له الاختيار بين إتمام العملية أو تركها شرط أن يدفع علاوة للبائع تمكن من جعل الأصل محل التعاقد متاحا له طيلة فترة التعاقد أو عند الاستحقاق. بيع

- خيار البيع: هو خيار البائع في بيع مبلغ معين من عملة معينة بسعر محدد في تاريخ محدد، حيث لا يملك ذلك الحق الذي يتمتع به المشتري، لذا يتوجب عليه انتظار قرار هذا الأخير حتى تاريخ الاستحقاق.<sup>1</sup>

ث- تغطية خطر الصرف عن طريق شركات التأمين على التجارة الخارجية: قد تستفيد المؤسسات لاقتصادية بالضمانات التي تقدمها بعض شركات التأمين المتخصصة في تأمين العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية، توفر هذه الضمانات لمستعمليها حماية لا تقل أهمية عن الحماية التي توفرها تقنيات التغطية السابقة الذكر، تختلف هذه الضمانات المقدمة من شركات التأمين من شركة إلى أخرى بحيث تطبق هذه الضمانات على الصادرات والواردات والضمان هنا ينصب على رقم الأعمال المرتقب (تصدير) أو حجم المشتريات المتوقع (الاستيراد)، ومن أهم هذه الشركات: Coface في فرنسا، Hermes في ألمانيا، Sace في إيطاليا، ECGD في بريطانيا، EximBank في الولايات المتحدة الأمريكية، Miti في اليابان، Cagex في الجزائر.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> نور الدين مزياني، مرجع سبق ذكره، ص ص: 93، 94.

<sup>2</sup> شهيدة كيفاني، عائشة بلحش، مرجع سبق ذكره، ص: 177.

### المبحث الثالث: سوق الصرف الأجنبي وسياسات سعر الصرف

لسعر الصرف سوق تتحكم في تغيراته وسياسات تلجأ إليها السلطات النقدية بهدف إدارة الاقتصاد الوطني، ومن خلال هذا المبحث سنتناول أساسيات حول سوق الصرف الأجنبي والعمليات التي تتم فيه كما سنتطرق إلى السياسات المختلفة لسعر الصرف.

#### المطلب الأول: أساسيات حول سوق الصرف الأجنبي والعمليات التي تتم فيه.

لمعرفة حيثيات سوق الصرف من مفاهيم، أهم المتدخلين فيه، وظائفه وأهم العمليات التي تتم فيه سنعمل على تبسيط ذلك على النحو التالي:

#### 1- مفهوم سوق الصرف الأجنبي:

يتم تحديد جميع الأسعار في الاقتصاد من خلال التفاعل بين المشتريين والبائعين، ويتم تحديد أسعار الصرف من خلال التفاعل بين الأفراد، المؤسسات الاقتصادية والمؤسسات المالية التي تقوم بشراء وبيع العملات الأجنبية لتغطية مدفوعاتها الخارجية، يسمى السوق الذي تتم فيه مبادلة العملات الأجنبية بسوق الصرف الأجنبي.<sup>1</sup>

وسوق الصرف الأجنبي: "الوسيط الذي يقوم فيه الأفراد والمؤسسات الخاصة والعامة والبنوك ببيع وشراء العملات الأجنبية، ويمثل سوق الصرف الأجنبي في أي بلد الوسط الذي تباع أو تشتري فيه العملة الوطنية بالعملات الأجنبية".<sup>2</sup>

كما يقصد بسوق الصرف الأجنبي: "التقاء البائعين والمشتريين للعملات المختلفة، بغض النظر عن الزمان والمكان، حسب معلومات وآليات وأنظمة معينة من أجل الاستفادة من فروقات الأسعار أو لما يحقق احتياجات عمليات تبادل السلع والخدمات والأصول المالية والموارد الأخرى".<sup>3</sup>

ويتضح من خلال هذا التعريف أن أسواق الصرف تتسم بما يلي:<sup>4</sup>

- أنها تعمل يوميا وعلى مدار الساعة، وبالتالي كلما ازدادت شبكات الاتصالات الدولية تطورا واتساعا وانخفضت تكاليف هذه الشبكات ازدادت نشاطات أسواق الصرف وتعددت مهامها دون أي تقييد بزمن أو بموقع ما.

<sup>1</sup> Paul R. KRUGMAN, Maurice OBSTFELD, OP-cit , P : 379.

<sup>2</sup> زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي (نظرة عامة عن بعض القضايا)، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 1998، ص: 80.

<sup>3</sup> هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2006، ص: 281.

<sup>4</sup> نفس المرجع السابق، ص ص: 281، 282.

- تحديد وإعلان أسعار الصرف الأجنبي لل عملات المعومة أو المرنة تجاه تغيرات الطلب والعرض، ويجري التأكيد عادة على العملات المتسمة بالتداول الدولي مثل الدولار الأمريكي والجنه الأسترليني واليورو الأوروبي والين الياباني.
- إن تقلبات أسواق الصرف الأجنبي غالبا ما تكون انعكاس لتقلبات أسواق السلع والخدمات والأصول المالية والموارد الأخرى، لأن الطلب على العملات الأجنبية وعرضها مشتقان من الطلب والعرض السائدين في الأسواق الأخيرة، وحيث هناك تجارة واستثمار وسياحة وسفر.
- تجري عمليات التبادل في أسواق الصرف الأجنبي حسب ترتيبات منظمة غالبا، وهنا تنقسم الأنظمة السائدة بين نوعين رئيسيين، أحدهما يركز على الصفقات التي تتم فيما بين البنوك التجارية (Interbank Markets) أو أسواق التجزئة والوسطاء الماليين، والأخر يهتم بالتعاملات التي تتجز فيما بين البنوك التجارية وزبائنها.

## 2- وظائف سوق الصرف الأجنبي

تقدم أسواق الصرف الأجنبية الوظائف الرئيسية التالية:

- أ- تسوية المدفوعات الدولية: وهي أهم وظيفة للسوق، إذ يتم عن طريق هذا السوق تسوية الحسابات الدولية المترتبة على المبادلات التجارية (سلع وخدمات) إضافة إلى التحويلات الرأسمالية بمختلف صورها كالقروض والاستثمارات، كذلك يحتاج السياح إلى العملات الأجنبية عند التنقل بين البلدان المختلفة، ويقوم بتسهيل تسوية المدفوعات الخارجية بطريقة المقاصة التي قد تكون ثنائية أو متعددة الأطراف، أو عن طريق الحقوق والديون حيث يسمح بنقل القوة الشرائية من دولة إلى أخرى مستخدمين عدة وسائل: (الكمبيالات، خطابات الضمان).
- ب- التحكيم أو الموازنة (Arbitrage): والمقصود بها شراء عملة محددة في سوق معين عندما ينخفض سعر الصرف لهذه العملة وبيعها في مكان آخر يكون سعر صرفها أعلى بهدف الربح والموازنة (توحيد سعر العملة في السوقين).<sup>1</sup>
- ت- تقوم أسواق الصرف بمساعدة المستثمرين الماليين على تجنب مخاطر الصرف والقيام بعمليات المراجعة والمضاربة، ومن الجدير بالذكر أن 90% من المعاملات التي تتم في أسواق الصرف الأجنبي تمثل معاملات مالية بطبيعتها بينما 10% فقط تمثل معاملات تجارية.
- ث- يقوم بتقديم الائتمان اللازم لتمويل التجارة الدولية، حيث يعطي للمصدرين غالبا مهلة قدرها 90 يوما

<sup>1</sup> دريد كامل آل شبيب، المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار الباروزي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص ص: 30، 31.

للمستوردين لعدد قيمة الواردات ولكن نظرا لحاجة المصدرين إلى الأموال فإنهم يقومون بخصم التزامات المستوردين المؤجلة فورا لدى البنوك التجارية، ويحصلون في المقابل على قيمتها الحالية حيث تنتظر البنوك التجارية 90 يوما حتى يتم تحصيل هذه الالتزامات من المستوردين، وهو ما يعتبر ائتمانا تقدمه البنوك التجارية للمستوردين.<sup>1</sup>

### 3- المتدخلون في سوق الصرف الأجنبي:

سوق الصرف الأجنبي هو عبارة عن شبكة تربط بين مختلف المتدخلين فيه، وليس مكانا محددا جغرافيا، يتم الربط بينهم بوسائل الاتصال الممكنة (الهاتف، الفاكس،...)، ويعبر فيه هؤلاء المتدخلين عن حاجاتهم إلى العملات الصعبة، يعمل هذا السوق وفق آليات العرض والطلب، حيث يوجد عدة متدخلين في جانب العارضين للصرف الأجنبي (العملات الصعبة) بينما يوجد العدد الآخر منهم في جانب الطالبين للصرف الأجنبي، ويتم التعبير عن هذه الرغبات كما سبقت الإشارة ليس عن طريق الالتقاء المباشر في مكان محدد ولكن عن طريق الاتصال فيما بينهم باستعمال الوسائل المختلفة، يؤدي التفاعل بين جانبي الطلب على الصرف الأجنبي وعرضه إلى تحديد سعر الصرف بين العملة الوطنية ومختلف العملات الأجنبية المتداولة في هذه السوق.<sup>2</sup>

ويتمثل أهم المتدخلين في سوق الصرف الأجنبية فيما يلي:

#### أ- البنك المركزي:

يكون تدخله عندما تقتضي الحاجة إلى ذلك من خلال تنفيذ أوامر زبائنها مثل البنوك المركزية الأجنبية، الأجهزة الدولية وتأمين مراقبة السوق، كما تقوم بالتأثير على تطور أسعار الصرف تطبيقا للسياسة الاقتصادية الداخلية واحترام بعض الالتزامات الدولية،<sup>3</sup> أيضا يعرض أو يطلب العملات الأجنبية لأجل تخفيض أو رفع سعر الصرف السائد في السوق.

#### ب- البنوك التجارية:

حيث أن أغلب المبادلات الدولية تتم عبر أصول وخصوم المتعاملين في حسابات البنوك التجارية، وتكون النسبة الأكبر من مبادلات العملة تتضمن تحويل الودائع البنكية المصدرة بمختلف العملات،

<sup>1</sup> محمد سيد عابد، مرجع سبق ذكره، ص: 308.

<sup>2</sup> الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص: 215.

<sup>3</sup> صالح بضياف، تخفيض سعر الصرف في الجزائر وأثره على الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات - دراسة تحليلية-، مذكرة ماجستير، غير منشورة، تخصص: نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، 2015، ص: 32.

وتسمى تجارة العملات بين البنوك بسوق مابين البنوك وتمثل القسم الأكبر من النشاطات على مستوى سوق الصرف.

#### ت- المؤسسات المالية غير البنكية:

بدأت تتدخل في السوق نتيجة للاضطرابات الشديدة التي أصبحت تشهدها أسواق الصرف في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة واليابان، وتكون معظم عملياتها بواسطة البنوك.<sup>1</sup>

ث- السماسرة:

وهم عبارة عن وسطاء لا يتدخلون في السوق لحسابهم الخاص، ويوفرون الطرف المقابل للعمليات التي يكونون فيها في وضعية بائعين أو مشتريين، وتسمح هذه الفئة بتجميع أوامر الزبائن، وتوفر السيولة في السوق، وبذلك هي تؤدي دورا مهما في أسواق الصرف.<sup>2</sup> ويمكن ذكر نوعين من السماسرة:

- السمسار الرسمي أو المحلف (BROKER): وهو موظف ولا يحق له العمل إلا في حالة وجود مواصفات خاصة وخبرة طويلة، وبعد إجراء اختبار من قبل إدارة السوق، وهو الذي يحق له تحديد السعر، أو إعطاء المؤشر، أو تحديد سعر الصرف ويعتبر حلقة وصل بين المواطنين والسماسرة الآخرين، ولا يحق له التعامل لحسابه الخاص، إلا بحدود ضيقة جدا، ويحصل بالمقابل على رسوم تسمى (BROKERAGE/COURTAGE).

- السمسار الحر (JOBBER/DEALER): وهو ليس موظفا، وبإمكانه أن يعمل لحسابه الخاص، أو لحساب الغير.<sup>3</sup>

#### ج- المستخدمين التقليديين:

لا يتدخلون مباشرة في سوق الصرف، بل يكون تدخلهم بواسطة البنوك أو وسطاء الصرف، يتمثلون أساسا في مستوردين، مصدريين، سواح، مستثمرين، الذين يبادلون العملة المحلية بالعملات الأجنبية، وذلك لتسوية معاملاتهم الدولية، إضافة إلى التجار والمضاربين الذين يتاجرون بالعملات بحثا عن أرباح قصيرة الأجل.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> Paul R. KRUGMAN, Maurice OBSTFELD, OP-cit , PP : 380, 381.

<sup>2</sup> محمد يعقوبي، تأثير تغيرات أسعار صرف العملات على مؤشرات أسعار الأسهم في الأسواق المالية العالمية، مذكرة ماجستير، غير منشورة، تخصص: مالية واقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2012، ص: 24.

<sup>3</sup> ميثم صاحب عجام، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص: 87.

<sup>4</sup> ليندة بلقاسم، أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية، دراسة قياسية: حالة الجزائر (1998-2010)، مرجع سبق ذكره، ص: 31.

#### 4- العمليات التي تتم في أسواق الصرف الأجنبي

يمكن التمييز بين عدة أنواع من المعاملات التي تتم في سوق الصرف الأجنبي والمتمثلة في: المعاملات الفورية، العمليات الآجلة، عمليات المبادلة (وهي العمليات التي تجمع بين المعاملات الفورية والعمليات الآجلة) وخيارات العملة والعمليات المستقبلية، وهناك بعض الأدوات الأخرى التي تقوم بها الشركات باستخدامها لإدارة المخاطر التي تتجم عن تقلبات أسعار الصرف.

##### أ- عمليات الصرف الفورية:

هي عقود لشراء وبيع العملات الأجنبية تستغرق تسويتها يومين من أيام العمل التجاري، حيث يتم التعامل على سعر يتفق عليه اليوم، وهو اليوم الذي اعتمد فيه سعر الصرف للعملتين المتبادلتين ويسمى هذا اليوم بيوم إجراء العملية أو يوم التعامل، أو يوم الاتجار بالعملات.<sup>1</sup>

ويراعى ألا يصادف تاريخ تسوية صفقة العملة يوم أجازة بنوك في أي من بلدي العملتين، أي أنه يجب أن تتم التسوية خلال يوم عمل في البنوك في كلتا الدولتين وإلا تأجلت التسوية إلى يوم العمل التالي، كذلك لا تتم التسوية إذا وافق تاريخها يوم إجازة في نيويورك حتى لو كان الدولار غير مشارك في الصفقة وذلك لأن العملات تسعر مقابل الدولار، نلخص من ذلك إلى أن تاريخ التسوية في الصفقات الفورية يحدد بعد يومين من تاريخ إبرام الصفقة، فإذا صادف تاريخ التسوية يوم أجازة بنوك في أي من بلدي العملتين أو في نيويورك فإن التسوية تؤجل إلى أول يوم عمل، وجدير بالذكر أنه نتيجة تعدد أيام الإجازات في بعض البلدان فإن تاريخ تسوية الصفقات الفورية قد يمتد أحيانا إلى أسبوع من تاريخ إبرام الصفقة.<sup>2</sup>

##### ب- عمليات الصرف الآجلة (Contrats Futures):

وتسمى أيضا بالعقود الآجلة على العملات ويعرف العقد الجل بأنه عقد يتعهد فيه أحد الطرفين بشراء العملة محل التعاقد من الطرف الآخر الذي يتعهد ببيع هذه العملة في تاريخ مستقبلي متفق عليه لقاء سعر محدد في تاريخ التعاقد.<sup>3</sup>

ويقصد بعملية الصرف الآجلة أن يعقد اتفاق بين أحد البنوك وطرف آخر لاستبدال عملة ما مقابل

<sup>1</sup> منال محمد تيسير سرور، العوامل المؤثرة في سوق العملات الأجنبية - دراسة تطبيقية على مؤشر الدولار الأمريكي، مذكرة ماجستير، تخصص: الأسواق المالية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية، 2014، ص: 23.

<sup>2</sup> مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، الطبعة الأولى، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1997، ص ص: 146، 147.

<sup>3</sup> منال محمد تيسير سرور، مرجع سبق ذكره، ص: 23.

عملة أخرى في تاريخ مستقبلي على أساس سعر صرف اجل يتفق عليه بين الطرفين، وسعر الصرف الآجل لعملة ما هو السعر الذي يتم على أساسه بيع أو شراء عملة ما في تاريخ لاحق لتاريخ إبرام عقد الصفقة، ويتم تحديد هذا السعر وتاريخ التسليم ومبالغ العملاتين موضوع التعامل في نفس تاريخ إبرام عقد الصفقة.

وسعر الصرف الآجل ببساطة هو سعر الصرف الفوري السائد وقت إبرام الصفقة مضافا إليه فرق سعري الفائدة السائدين في الأسواق النقدية الدولية على العملتين موضوع التبادل، بمعنى أن الفرق بين السعر الفوري والسعر الآجل هو الفرق بين سعري الفائدة على العملتين، ولذلك يمكن احتساب سعر الصرف الآجل من يوم تحرير عقد الصفقة الآجل استنادا إلى ثلاثة عناصر:

- سعر الصرف الفوري السائد في السوق في تاريخ إبرام عقد الصفقة.
- سعر الفائدة الذي يدفعه العميل إذا ما اقترض قيمة العملة المبيعة التي سيتم السداد بها عند استحقاق العقد الآجل.
- سعر الفائدة الذي يحصل عليه العميل إذا أودع قيمة العملة المشتراة في وديعة ثابتة لفترة العقد الآجل.<sup>1</sup>

#### ت - عمليات المبادلة:

تعرف على أنها اتفاق بين طرفين يتضمن عملية شراء وبيع عملة معينة مقابل عملة أخرى على أساس التسليم الآن بسعر الصرف الفوري بين العملتين، وعملية بيع وشراء في تاريخ لاحق على أساس سعر صرف محدد مسبقا بين العملتين وتعتمد مبادلة العملات على التوقعات المستقبلية للفروق في معدلات الفائدة وأسعار الصرف بين العملتين محل التعاقد وتتمثل عملية المقايضة بين العملتين في شراء أحدهما وبيع الأخرى على أساس السعر الفوري لكل منهما وفي الوقت نفسه إعادة بيع الأولى وشراء الثانية بموجب سعر المقايضة (المبادلة) -السعر الآجل- والذي يتم تحديده وفق الأسعار السائدة حينئذ على الإيداع والإقراض بالنسبة لكل من العمليتين وتكون هذه الأسعار هي أسعار الفائدة السائدة في ذلك العقد.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> مدحت صادق، مرجع سبق ذكره، ص ص: 148، 149.

<sup>2</sup> دريد كامل آل شبيب، مرجع سبق ذكره، ص ص: 128، 129.

### ث - خيارات العملة:

يعرف عقد الخيار بأنه: "عقد قانوني يعطي حامله الحق في شراء أو بيع عملات بسعر محدد خلال فترة زمنية معينة تحدد عادة بثلاث شهور، وعقود الخيار هي عمليات آجلة وعمليات مستقبلية، إلا أن أهم ما تتميز به، هو أن الطرف المشتري في العقد له الحق في اختيار بين إتمام العملية، أي تنفيذ مضمون العقد واستلام العملات بالسعر المتفق عليه أو التخلي عن العملية مقابل علاوة غير قابلة للرد يدفعها المشتري للبائع مقدما عند التعاقد".<sup>1</sup>

وتنقسم عقود الخيار إلى نوعين أساسيين هما:

- خيار الشراء (Call Option): ويقصد به خيار المشتري في شراء مبلغ معين، من عملة معينة بسعر محدد، خلال فترة زمنية معينة (الخيار الأمريكي)، أو في تاريخ استحقاق محدد (الخيار الأوروبي).
- خيار البيع (Put Option): ويقصد به خيار البائع في بيع مبلغ معين من عملة معينة بسعر محدد في تاريخ محدد أو خلال فترة زمنية معينة.

وتتراوح آجال عقود الخيار بين شهر وتسعة أشهر وقد تصل إلى سنة، والمشتري لعقود الخيار ل الحق في ممارسة حقه في الخيار، سواء بإتمام العملية أو تركها، ومقابل اكتسابه هذا الحق، يدفع علاوة للبائع مقدما دون أن ترد، سواء مارس حقه في الخيار أو تركه، أما بائع حق الخيار فلا يمتلك الحق الذي يتمتع به المشتري في الاختيار، بل ينتظر قرار المشتري حتى تاريخ استحقاق العقد، ومن ثم تسليم العملة موضوع العقد، وفقا لشروط العقد.<sup>2</sup>

### ج - عمليات الصرف المستقبلية (Futures):

العقد المستقبلي هو: "عقد يبرم بين طرفين المستثمر ومؤسسة مالية يتيح لأحد أطراف العقد شراء أو بيع أصل معين إلى طرف آخر بسعر محدد متفق عليه مسبقا يسمى بالسعر المستقبلي على أن يتم التسليم أو تنفيذ الاتفاق في تاريخ لاحق هو تاريخ استحقاق العقد"، كما يعرفه البعض بأنه: "التزام قانوني متبادل بين طرفين يفرض على أحدهما أن يسلم الآخر (أو يتسلم منه) بواسطة طرف ثالث (الوسيط) كمية محددة من أصل أو سلعة معينة في مكان محدد بموجب سعر محدد".<sup>3</sup>

وتختلف العقود المستقبلية عن العقود الآجلة بنقطين أساسيين وهما:

<sup>1</sup> مدحت صادق، مرجع سبق ذكره، ص: 164.

<sup>2</sup> محمد علة، الدولة ومشاكل عدم استقرار النقد وأثر الدولار على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير، غير منشورة، تخصص: التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003، ص: 107.

دريد كامل آل شبيب، مرجع سبق ذكره، ص: 116.

1- للعقود المستقبلية بورصات منظمة تنسق عمليات التداول وتعطيها طابعاً موحداً على أسس خاصة تحددها كل بورصة من تلك البورصات، والتي نجد من بينها سوق النقد الدولي الذي هو أحد أقسام بورصة شيكاغو، وتختص سوق النقد الدولي بتداول العقود المستقبلية على الين الياباني، الفرنك السويسري، الجنيه الإسترليني، الدولار الأسترالي... وغيرها، أما بالنسبة للعقود الآجلة فيتم تداولها في السوق غير المنظمة.

2- في العقود المستقبلية التسليم الفعلي للعملة التي تم التعاقد عليها بموجب هذه العقود نادر الحدوث، فالغالبية العظمى من العقود المالية المستقبلية تأخذها اتجاهها عكسياً قبل تاريخ التسليم، أي أن معظم صفقات الشراء تنقلب إلى صفقات بيع مماثلة قبل أن يتم التسليم الفعلي، حيث تتيح عملية تنميط كمية ونوع الأداة المالية نقل العقود المستقبلية بسهولة إلى متعاقدين جدد من خلال البورصة، أما في العقود الآجلة يتم إنهاء العقد بالاستلام والتسليم عادة.<sup>1</sup>

3- تقتصر خسائر مشتري الخيار على قيمة العلاوة المدفوعة فقط، ولا يحق لمشتري عقد الخيار استرداد قيمة المكافأة المدفوعة للمحرر عند التعاقد حتى في حالة تنفيذ المشتري لعقد الخيار، وفي العقود المستقبلية قد تمتد خسائر مشتري العقود المستقبلية لتشمل قيمة العقد بالكامل ويحق للمشتري استرداد الهامش المبدئي بالكامل إذا لم يتعرض للخسائر.

4- في العقود الآجلة لا يمكن تسوية العقد إلا في تاريخ التسليم، أما العقود المستقبلية يمكن تسويتها في أي وقت قبل تاريخ الاستحقاق.

5- في العقود الآجلة يتحقق الربح والخسارة فقط في تاريخ التسليم، أما في العقود المستقبلية فيتحقق الربح أو الخسارة يومياً عند ارتفاع أو انخفاض الأسعار.

#### المطلب الثاني: مفهوم وأهداف سياسة سعر الصرف.

تتمثل سياسة سعر الصرف في مجموعة من التدابير والإجراءات التي تحددها البنوك المركزية وتقوم بتنفيذها، وهذا في مجال التعامل بالعملة الصعبة في الداخل أو بالعملة الوطنية بالخارج، ونجد في هذا المجال سياسة تحرير انتقال الأموال عبر الحدود، سياسة الرقابة على الصرف، سياسة تخفيض قيمة العملة، سياسة رفع قيمة العملة وسياسة حرب العملات وهي تخفيضات متقابلة في قيمة العملات للاقتصاديات القوية المتنافسة بغية زيادة حصة السوق.

<sup>1</sup> منال محمد تيسير سرور، مرجع سبق ذكره، ص ص: 24، 25.

## 1- مفهوم سياسة سعر الصرف:

تعد سياسة الصرف من ضمن السياسات المتعددة التي تلجأ إليها السلطات النقدية ببلدان العالم من أجل إدارة الاقتصاد الوطني ودعم نموه والحد من اختلال توازنه، فهي تسعى إلى فهم تغيرات سعر الصرف لكي لا تكون عاقبتها وخيمة على الأعوان الاقتصاديين، وبهذا فهي تعتبر جزءا من السياسة الاقتصادية التي تسمح بتحقيق أهداف التشغيل الكامل، النمو، استقرار الأسعار، التوازن الخارجي.<sup>1</sup>

وتعتبر سياسة سعر الصرف عن جملة الإجراءات التي تنتهجها السلطة النقدية بزعامة البنك المركزي لتأثير على قيمة سعر صرف العملة إما بالتخفيض أو الرفع للوصول إلى الأهداف المرغوبة خلال فترة معينة.<sup>2</sup>

وتعتبر سياسة الصرف جزءا من السياسة الاقتصادية التي تسمح للسلطات العمومية ولاسيما السلطات النقدية بالتأثير على سعر صرف العملة المحلية لتحقيق أهداف معينة وبتطبيق أدوات تسمح بذلك، حيث يؤدي سعر الصرف دورا أساسيا في تحديد الإستراتيجية النقدية والمالية للحكومة، ذلك أن القيمة الخارجية للعملة المحلية تشكل عاملا مهما وشديد التأثير على الاقتصاد الوطني، ولهذا السبب لا يترك لتقلبات سوق الصرف دون توجيهه نحو الاتجاه المرغوب من طرف السلطات التقديرية، فأى اختيار خاطئ قد يؤدي إلى نتائج سلبية.<sup>3</sup>

## 2- أهداف سياسة سعر الصرف:

يهدف القائمون على رسم السياسات الاقتصادية الكلية والسياسات النقدية عموما وسياسة الصرف خاصة إلى مجموعة من الأهداف وذلك من خلال استخدام سعر الصرف للوصول إلى أهداف على مستوى الاقتصاد ككل حيث تسعى سياسة سعر الصرف إلى تحقيق الأهداف التالية:<sup>4</sup>

أ- مقاومة التضخم:

بحيث يؤدي سعر الصرف إلى انخفاض في مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات، ففي المدى القصير يكون لانخفاض تكاليف الاستيراد أثر ايجابي على انخفاض مستوى التضخم، وهكذا تحقق المؤسسات عوائد إنتاجية وتتمكن من إنتاج سلع ذات جودة عالية بما يعني تحسن

<sup>1</sup> شعيب بونوة، رحيمة خياط، سياسة سعر الصرف بالجزائر - نمذجة قياسية للدينار الجزائري، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد: 05، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2011، ص: 122.

<sup>2</sup> بضياف صالح، مرجع سبق ذكره، ص: 42.

<sup>3</sup> كمال بوشريط، مرجع سبق ذكره، ص: 27.

<sup>4</sup> عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص: 131.

تنافسياتها.

#### ب- تخصيص الموارد:

يؤدي سعر الصرف الحقيقي الذي يجعل الاقتصاد أكثر تنافسية إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية (الموجهة للتصدير)، وهذا ما يعمل على توسيع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلاً للتصدير، وبالتالي يقل عدد السلع التي يتم استيرادها، كما ينعكس أثر تغيير سعر الصرف الحقيقي على إعادة تخصيص الموارد على أسعار عوامل الإنتاج، إذ يؤدي انخفاضها إلى زيادة استخدام عنصري العمل ورأس المال في قطاع التصدير وفي الصناعات المنافسة للاستيراد.

#### ت- توزيع الدخل:

يمارس سعر الصرف وظيفة توزيعية على المستويين العالمي والمحلي، فعلى المستوى العالمي يؤدي ارتفاع سعر الصرف الأجنبي (انخفاض قيمة العملة المحلية) إلى ارتفاع قيمة صادرات البلد وزيادة في دخله القومي، أما في حالة انخفاض سعر الصرف الأجنبي (ارتفاع قيمة العملة المحلية) يؤدي إلى انخفاض قيمة صادراته وانخفاض دخله القومي، وما ينطبق على المستوى العالمي ينطبق على المستوى المحلي، فارتفاع سعر الصرف الأجنبي (انخفاض قيمة العملة المحلية) يجعل الصادرات مربحة وتزداد أرباح أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تتخفّض فيه القدرة الشرائية للعمال، ويحصل العكس عند انخفاض سعر الصرف الأجنبي (ارتفاع قيمة العملة المحلية) فتتخفّض أرباح الشركات العاملة في قطاع السلع الدولية وترتفع القوة الشرائية للعمال، وعليه فإن سياسة سعر الصرف الأجنبي ستؤثر في توزيع الدخل بين أصحاب رؤوس الأموال من جهة وبين العمال من جهة أخرى وكذلك بين صناعات التصدير وغيرها وأيضاً ستؤثر على التوزيع فيما بين المصدرين والمستوردين.<sup>1</sup>

#### ث- تنمية الصناعة المحلية:

يمكن تنمية الصناعات المحلية ودعم الشركات والمؤسسات الناشئة وذلك من خلال رفع تنافسية منتجات تلك المؤسسات، مع نظيراتها الأجنبية، ويكون ذلك عبر تخفيض سعر الصرف من طرف البنك المركزي، حيث يكون ذلك بصورة مباشرة وسهلة بالنسبة للبلدان التي ليست منظمة إلى أي نوع من الاتفاقيات الملزمة بتحرير حركة رؤوس الأموال، كمنظمة التجارة العالمية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> عبد الحسين جليل الغالبي، سياسة سعر الصرف الأجنبي والصدمة المزدوجة في الاقتصاد العراقي، مجلة الدراسات النقدية والمالية، عدد خاص بالمؤتمر السنوي الثالث للبنك المركزي العراقي، 2017، ص: 18.

<sup>2</sup> جمال مساعدي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 105، 106.

### ج- تصحيح اختلال ميزان المدفوعات:

تعمل التغيرات في سعر الصرف على تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات بصورة تلقائية دون الحاجة للاحتفاظ بأرصدة دولية حيث يمثل العجز فائضاً من عرض العملة المحلية في سوق الصرف، مما يعمل على انخفاض القيمة الخارجية لها ويعطي بدوره ميزة تنافسية للسلع والخدمات والأصول المالية التي تصبح أرخص نسبياً فيشجع ذلك الصادرات ويقلل من الواردات، ويفترض استمرار انخفاض القيمة الخارجية للعملة الوطنية حتى يختفي العجز، وبالمثل في حالة الفائض الذي يمثل فائض الطلب على العملة الوطنية، حيث يفترض استمرار ارتفاع القيمة الخارجية للعملة الوطنية الذي يعطي ميزة تنافسية للسلع والخدمات والأصول المالية الأجنبية، حيث يختفي الفائض ويستعيد الميزان توازنه.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: سياسات سعر الصرف

لكي يتم تنفيذ سياسة الصرف وتحقيق أهدافها تلجأ السلطات النقدية العديد من الوسائل والأدوات بهدف إدارة الاقتصاد الوطني ودعم نموه والحد من الخلل في توازناته وفيما يلي سنتطرق إلى أهم سياسات سعر الصرف:

#### أولاً- سياسة تخفيض قيمة العملة الخارجية بالنسبة للعملة الوطنية

##### 1- مفهوم سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة:

يعتبر تخفيض قيمة العملة إجراءً تلجأ إليه السلطات النقدية في الدولة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية وذلك بتقليص ما تمثله العملة الوطنية من عدد الوحدات النقدية للعملة النقدية أي رفع سعر الصرف الأجنبي، ويفرق بين مفهوم تخفيض قيمة العملة وهو تصرف إداري يتم بقرار تتخذه السلطات النقدية بناء على سياسة مقصودة من أجل تحقيق أهداف معينة، أما انخفاض قيمة العملة فهي حالة تلقائية تحدث نتيجة ظروف اقتصادية معينة كارتفاع أسعار السلع أو نتيجة زيادة عرض العملة في سوق الصرف الأجنبي، ويتعلق التخفيض بالمعاملات في سوق الصرف الأجنبي فقط في حين يمتد الانخفاض إلى السوقين سوق الصرف والسوق الداخلي للسلع والخدمات.<sup>2</sup>

##### 2- شروط نجاح سياسة تخفيض العملة:

ويتوقف نجاح هذه السياسة على مجموعة من الشروط أهمها :

<sup>1</sup> محمد سيد عابد، مرجع سبق ذكره، ص: 132.

<sup>2</sup> عبد الرحمن علي الجيلاني، أنظمة أسعار الصرف وعلاقتها بالتعويم، مجلة التنظيم والعمل، العدد: 03، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، 2015، ص: 14.

- تحقق شرط مارشال-لينز والذي ينص على أن مرونتي الصادرات والواردات بالنسبة لسعر الصرف يكون أكبر من الواحد الصحيح أي:  $E_{X/TC} + E_{M/TC} > 1$ ، وهو ما يعني توفر مرونة كبيرة لكل من طرفي الميزان التجاري بالنسبة لتغيرات سعر الصرف، فإذا كان مجموع المرونتين يساوي الواحد فإن التغير الذي يحصل في ميزان المدفوعات نتيجة تخفيض القيمة الخارجية للعملة يكون معدوماً، أما إذا كان المجموع أصغر من الصفر فإن مثل هذه السياسة لتحسين وضعية ميزان المدفوعات سوف تكون له نتائج عكسية.<sup>1</sup>

- استقرار الأسعار المحلية وعدم ارتفاع الأسعار الخاصة بتكلفة المنتجات المحلية مع استجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة والمعايير الصحية والأمنية الضرورية للتصدير.
- اتسام العرض المحلي لسلع التصدير بقدر كاف من المرونة بحيث يستجيب الجهاز الإنتاجي للارتفاع في الطلب أو الطلب الجديد الناجم عن ارتفاع الصادرات.
- عدم قيام الدول المنافسة بإجراءات مماثلة لتخفيض عملاتها مما يزيل الأثر المترتب عن التخفيض.<sup>2</sup>
- اتسام الطلب العالمي على المنتجات المحلية بقدر كاف من المرونة بحيث يستجيب الجهاز الإنتاجي للارتفاع في الطلب أو الطلب الجديد الناتج عن ارتفاع الصادرات.<sup>3</sup>

### 3- آثار تخفيض قيمة العملة:

تعتبر سياسة تخفيض قيمة العملة من السياسات التي تحظى بأهمية على الصعيد الدولي لما لها من آثار على مختلف المتغيرات الاقتصادية على المستويين الداخلي والخارجي وتتمثل هذه الآثار فيما يلي:

#### أ- أثر التخفيض على الصادرات والواردات:

- لتخفيض قيمة العملة أثر على كل من الصادرات والواردات من خلال الحد من الواردات بعد ارتفاع أسعارها وزيادة الصادرات بعد انخفاض أسعارها مقومة بالعملة الأجنبية:
- الأثر على الصادرات:

إن تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية يترتب عنه انخفاض أسعار الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية، وبالتالي زيادة الطلب الأجنبي على الصادرات، ما يؤدي إلى زيادة حجم الصادرات بشرط أن

<sup>1</sup> محمد يعقوبي، مرجع سبق ذكره، ص: 35.

<sup>2</sup> فاطمة الزهراء بن حمودة، مرجع سبق ذكره، ص: 122.

<sup>3</sup> جمال مساعدي، مرجع سبق ذكره، ص: 107.

تكون مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات أكبر من الواحد، وهذا بدوره ينعكس على زيادة عرض العملة الأجنبية ما يؤدي إلى القضاء على فائض الطلب على العملة الأجنبية.<sup>1</sup>

#### - الأثر على الواردات:

إن تخفيض قيمة للعملة يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات مقومة بالعملة المحلية مع ثباتها بالعملة الأجنبية، ما يؤدي إلى انخفاض الطلب على الواردات وزيادة الطلب على المنتجات المحلية ما يؤدي إلى تحسين الميزان التجاري ولا سيما تسوية العجز في ميزان المدفوعات ولكن هذا يعتمد على مرونة العرض الخارجي للواردات ومرونة الطلب الداخلي على الواردات.<sup>2</sup>

#### ب- التخفيض وأثره على مستوى الأسعار:

تعتبر سياسة تخفيض قيمة العملة مصدرا لارتفاع الأسعار المحلية من خلال ما يلي:

- إذا كانت نسبة مهمة من الإنتاج مستوردة من الخارج، وإذا ما كانت عملية إحلال مستلزمات الإنتاج المحلية محل الأجنبية، ستستغرق وقتا طويلا في غير صالح العملية الإنتاجية، فإن الأسعار سترتفع.
  - بما أن التخفيض في قيمة العملة المحلية سوف يجعل أسعار الاستيرادات أعلى من السابق، أما إذا كانت هذه السلع المستوردة تمثل سلعا ضرورية للمواطن المحلي ويصعب الاستغناء عنها، فإن هذا سوف يضيف حلقة جديدة لارتفاع الأسعار، ويترتب عنه أعباء جديدة على المواطن.
  - يؤدي ارتفاع أسعار المستوردات وانخفاض أسعار الصادرات نتيجة تخفيض قيمة العملة إلى ارتفاع الطلب على المنتجات الوطنية، والارتفاع في الطلب يكون على جانبيين:
- الجانب الأول:** الطلب المحلي سيحاول البحث عن مواد محلية بديلة عن الاستيرادات التي ارتفعت أسعارها.

**الجانب الثاني:** الطلب على المنتجات الوطنية سيرتفع أيضا بعد أن أصبحت أرخص من السابق.

#### ت- أثر التخفيض على حركة رؤوس الأموال:

من ضمن الأسباب الرئيسية والمهمة التي تدفع الأفراد إلى تحريك رؤوس أموالهم بين الدول هو التخفيض، ويتم هذا الإجراء عندما يتوقع الأفراد بأن الدولة سوف تقوم بالتخفيض، ففي هذه الحالة سيقومون بتحريك أموالهم نحو الخارج لتجنب الخسارة المحتملة من جراء هذا التخفيض، أو للبحث عن

<sup>1</sup> سلمى دوحه، مرجع سبق ذكره، ص ص: 93، 94.

<sup>2</sup> عبد الله خضر عبطان السباعي، أثر تخفيض قيمة العملة في ميزان المدفوعات-إيران نموذجا للمدة: 1990-2011، مجلة دراسات إقليمية، العدد: 10، جامعة الموصل، العراق، ص: 244.

الأرباح.<sup>1</sup>

### ث - التخفيض وأثره على عبء القروض الخارجية:

يختلف أثر التخفيض في حالة كون البلد لعملة دائناً أو مديناً كالتالي:

- في حالة كون البلد المخفض لعملة دائناً، فإذا استلم هذا البلد الدائن قروضه وفوائد هذه القروض بالعملة الأجنبية، فإنه سوف يستلم كمية أكبر من عمله الوطنية بعد تحويل العملة الأجنبية إلى العملة الوطنية، أما إذا استلم البلد قروضه والفوائد عليها بعملته الوطنية، فإنه سيستلم نفس المقدار الذي اقترضه ولا يتأثر في هذه الحالة.

- وعندما يكون البلد المخفض لعملة مديناً، ودفع ديونه والفوائد عليها بعملة البلد الدائن، فإن عبء الديون المترتبة عليه في هذه الحالة سوف تزداد، ودفع ديونه والفوائد عليها بعملة البلد الدائن، فإن عبء الديون المترتبة عليه في هذه الحالة ستزداد، لأنه سيدفع كمية أكبر من عمله الوطنية سداداً لدينه بالعملة الأجنبية، أما إذا كان البلد المدين يدفع بعملته الوطنية، فإنه سوف يدفع نفس المقدار من الديون والفوائد بعملته الوطنية التي تم تخفيضها ويستفيد البلد المدين من تخفيض عمله الوطنية بنفس مقدار التخفيض.

### ج - التخفيض وأثره على الدخل والتوظيف:

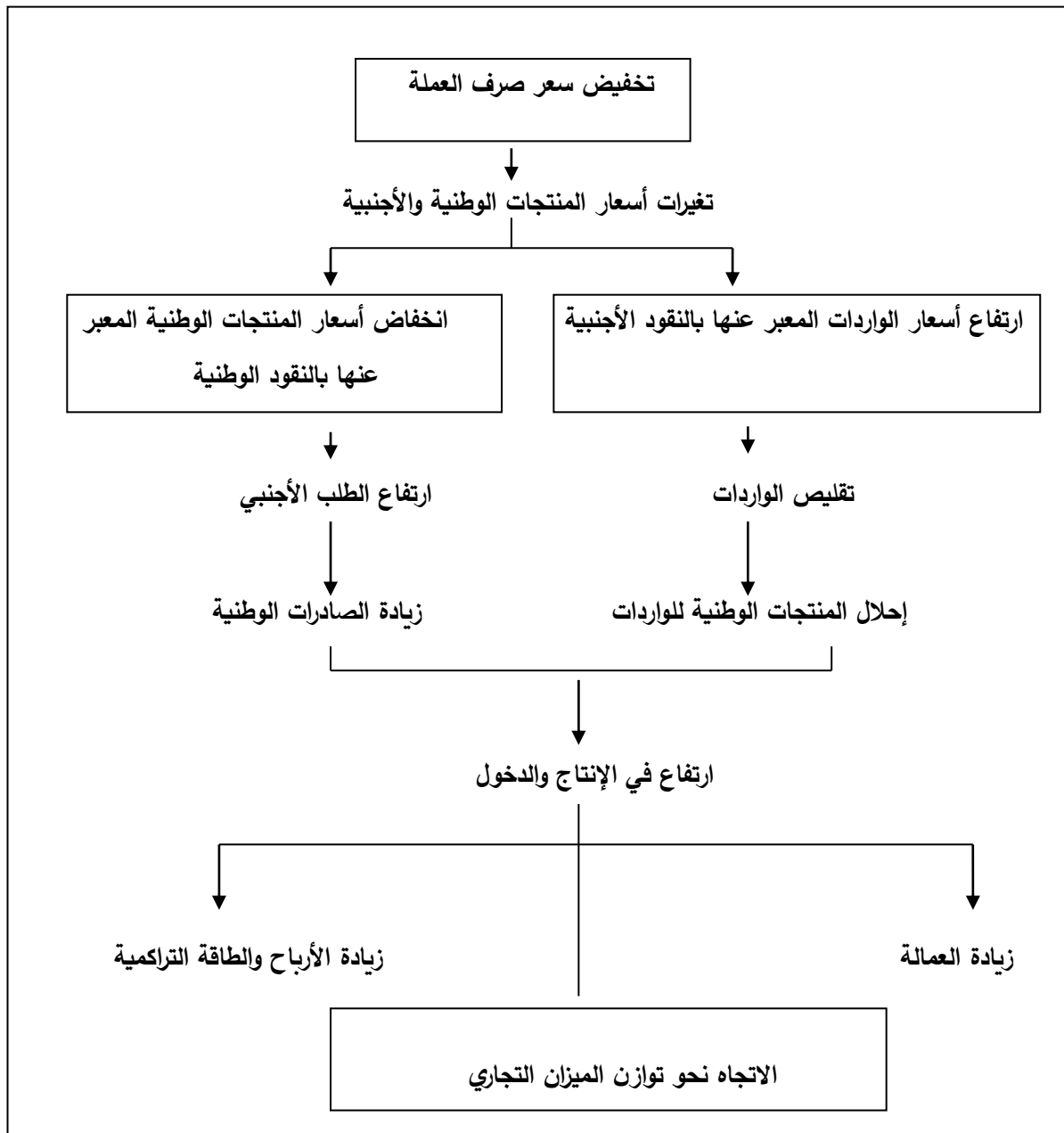
من النتائج المهمة لزيادة الصادرات ونقص الواردات هو زيادة الدخل القومي والتوظيف، وذلك لأن زيادة الصادرات تعد بمثابة عنصر إضافي للدخل القومي مما يؤدي إلى زيادته ووفقاً لنظرية مضاعف التجارة الخارجية فإن زيادة الدخل القومي عادة ما يصاحبها زيادة في الإنفاق على الاستهلاك والتي تكون مصحوبة بزيادة في الاستيراد طبقاً للميل الحدي للاستيراد، أما بالنسبة للبلدان التي لم تقم بعملية التخفيض في قيمة عملتها المحلية فالمتوقع حصول زيادة في وارداتها من البلد الذي أجرى التخفيض وكذلك يحدث انخفاض في صادراتها، مما يترتب على ذلك انخفاض في الدخل والتوظيف.<sup>2</sup>

ويمكن تلخيص جل الآثار المتوقعة لتخفيض قيمة العملة في الشكل الآتي:

<sup>1</sup> صبحي حسون الساعدي، إياد حماد عبد، أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد: 07، العراق، 2011، ص ص: 92، 91.

<sup>2</sup> صبحي حسون الساعدي، إياد حماد عبد، مرجع سبق ذكره، ص ص: 93، 92.

الشكل رقم (1-I): السلسلة المنطقية لتخفيض سعر صرف العملة



المصدر: مبارك بوعشة، السياسة النقدية وآثار تخفيض العملة الوطنية خلال الفترة 1981-1993، مجلة العلوم الإنسانية

- بحوث اقتصادية، المجلد: 10، العدد: 02، جامعة منتوري، قسنطينة، 1999، ص: 86.

ثانياً - سياسة رفع القيمة الخارجية للعملة الوطنية وشروط نجاحها:

1- مفهوم سياسة رفع القيمة الخارجية للعملة:

نقصد برفع قيمة العملة في تحديد سعر الصرف هو إعطاء العملة الوطنية قيمة أكبر من قيمتها الحقيقية، أي أن السعر الرسمي لهذه العملة لا يعكس السعر التوازني الذي يبعد ميزان المدفوعات عن حالات العجز لمدة طويلة، ويعتبر رفع قيمة العملة من المشاكل المعقدة التي تميز اقتصاديات الدول

النامية، إذ أنها لا تؤدي فقط إلى خفض مصطنع لأسعار الواردات بالنسبة للمستهلكين المحليين وزيادة أسعار الصادرات بالنسبة للمنتجين المحليين، بل ينتقل التأثير إلى الأداء الاقتصادي ككل والانعكاس السلبي على النمو من جراء الأثر السلبي الممكن على الاستثمار الأجنبي المباشر وانخفاض معدل نمو الإنتاجية، وإضعاف مركز الدولة التنافسي، واللجوء إلى السياسات النقدية بهدف الحفاظ على ثبات سعر الصرف عند المستوى المرغوب، وتشويه أسعار السلع المحلية بالنسبة للأسعار العالمية، ولعل استمرار رفع قيمة العملة لمدة سنة أو أكثر سوف يعمل على خلق مضاربات على انخفاض قيمة العملة في المستقبل مما ينجم عن ذلك آثار سلبية على الاقتصاد، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال إلى الخارج.<sup>1</sup>

## 2- شروط نجاح رفع قيمة العملة:

- من أجل تجنب الآثار السلبية لسياسة رفع القيمة الخارجية للعملة لابد من توافر مجموعة من الشروط حتى تتجح هذه السياسة في تحقيق التوازن تتمثل أهم هذه الشروط في:<sup>2</sup>
- يجب أن يكون مجموع مرونات السعر للطلب الخارجي على الصادرات والطلب الداخلي على الواردات أكبر من الواحد، في هذه الحالة فإن ارتفاع أسعار الصادرات يرافقه انخفاض الطلب الخارجي بنفس النسبة أما الواردات فهي على العكس من ذلك، يجب أن ترتفع نتيجة انخفاض أسعارها.
- إذا كانت عملية التصحيح هذه بواسطة الأسعار تتوافق مع عملية تخفيض الناتج القومي من خلال تقليص الاستثمارات عندها يصبح نجاح عملية رفع قيمة النقد مؤكدا.
- نجاح عملية رفع قيمة النقد يرتبط أيضا وبشكل أساسي بإمكانية تقليص أو حتى الإلغاء الفوارق مقارنة مع الخارج، على صعيد الإنتاجية التي تجعل البلد المحقق للفائض أكثر قدرة على المنافسة مع شركائه التجاريين.<sup>3</sup>

في ظل توافر هذه الشروط تكون سياسة رفع قيمة العملة ذات أهمية بالنسبة للدول المدينة، ذلك أن فوائد سداد الديون المحلية ستتجه نحو الانخفاض نظرا لشيوع ضغوط انكماشية في الاقتصاد القومي واتجاه أسعار الفائدة المحلية نحو الانخفاض، أما بالنسبة لفوائد سداد الديون الخارجية فغالبا ما تكون أقل

<sup>1</sup> كمال بوشريط، مرجع سبق ذكره، ص: 33.

<sup>2</sup> وسام ملاك، مرجع سبق ذكره، ص: 98.

<sup>3</sup> عمار جعفري، السياسات الحمائية الجديدة في ضوء اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة "سياسة تخفيض العملة نموذجا- مع الإشارة إلى حالة الصين"، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص: اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018، ص: 168.

ضررا على الموازنة العامة نتيجة هبوط قيمة الدفعة المسددة بالعملة المحلية.

- والهدف من عملية رفع قيمة العملة هو تخفيض الفائض التجاري بعد رفع سعر النواتج المصدرة وتخفيض سعر النواتج المستوردة، ففائض ميزان المدفوعات المستمر لأمد طويل نسبيا، يمثل فعليا بالنسبة للدولة التي تسجله مساوئ عدة نظرا لكونه يسبب تدفقا للسيولة التي تعتبر ضمن العوامل التضخمية، إضافة إلى ما تقدم فإن الخطورة تتفاقم عندما تقود المضاربة في أسواق الصرف إلى اجتذاب رؤوس الأموال القصيرة الأجل نحو البلدان ذات العملات التي تقيم على أنها دون قيمتها الحقيقية بانتظار رفع تلك القيمة لاحقا.

### 3- أثار رفع القيمة الخارجية للعملة:

تؤثر سياسة رفع القيمة الخارجية للعملة على المتغيرات الاقتصادية على النحو التالي:

#### أ- أثر الرفع على الصادرات والواردات:

إن تقييم عملة ما بأعلى من قيمتها لا يعني بالضرورة التأثير السلبي على صادراتها، ولكن يحدث التأثير السلبي عندما يكون تقييم العملة بأعلى من قيمتها أعلى مقارنة مع منافسيها، فالتقييم المرتفع لسعر الصرف يؤدي إلى ضعف الحافز للإنتاج من أجل التصدير وبدائل الاستيراد، وذلك لأن الصادرات سوف تفقد قدرتها التنافسية وتصبح الواردات أرخص من إنتاج السلع المحلية خصوصا بالنسبة للسلع التي يمكن استيرادها بالسعر الرسمي، كما أن رفع سعر الصرف يؤثر سلبا على محصلات العملة الأجنبية،<sup>1</sup> كون جزءا هتما من تكاليف الإنتاج تسدد بالعملة المحلية، بينما يتم الحصول على العملات الأجنبية نتيجة التصدير فعملية الرفع في قيمة العملة ستقلل من قدرة المصدرين على المنافسة والاستمرار في الإنتاج للأسواق الخارجية بالإضافة إلى تخفيض أسعار الواردات مقومة بالعملة المحلية، مما يزيد في تنافسيتها حيث أن تزايد تنافسية الواردات محليا سيعمل على تزايد طلبات الحماية ضد المنتجات المستوردة التي لها بديل محلي مما يؤدي بالسلطات الحكومية إلى رفع التعريفات على السلع المستوردة، الأمر الذي يؤدي إلى عزل الدولة وانغلاق اقتصادها عن المنافسة العالمية مما يؤثر على الصادرات وبالتالي تنخفض معدلات النمو الاقتصادي.

#### ب- ضعف مركز الدولة التنافسي على الصعيد الدولي:

يؤثر تقييم العملة بأعلى من قيمتها على سلوك المستهلك الذي سيتجه للحصول على الواردات ذات الثمن

<sup>1</sup> عبد الرحمان الهيتي نوزاد، منجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص ص: 130، 131.

الأرخص بدلا عن الصادرات مرتفعة الثمن، مما يؤثر على ميزان المدفوعات ومعدل التبادل الدولي والأسعار محليا مما يؤثر على المركز التنافسي للدولة، كما يؤدي إلى انخفاض الكفاءة الاقتصادية وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج وبالتالي التأثير سلبا على الاستثمار وأسواق المال المحلية، بالإضافة إلى الأثر على وضع الميزان التجاري، حيث غالبا ما يتم تخفيض الضغوط المفروضة عليه عن طريق القروض الخارجية والتسهيلات الائتمانية لتمويل الاستيراد مما يزيد من أعباء خدمة الدين ويؤدي في النهاية إلى عجز تسديد الالتزامات مما يزيد من الضغط على سعر الصرف.

## خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل قمنا بدراسة الإطار النظري لسعر الصرف، كونه يعتبر متغير أساسي من متغيرات الدراسة، حيث توصلنا إلى أن سعر الصرف هو السعر الذي يتم به شراء أو بيع عملة ما مقابل وحدة واحدة من عملة أخرى، وتعتبر أسعار الصرف أداة هامة في تسوية المدفوعات الدولية وتنشيط التجارة الخارجية من خلال تفاعل قوى العرض والطلب، ما يتطلب الحاجة إلى وجود سوق صرف أجنبي تتم فيه تبادل وتحويل العملات بيعا وشراء بين المتعاملين بمراعاة تسعيرتها، حيث يتحدد سعر الصرف في سوق الصرف الأجنبي بتدخل من البنك المركزي للحفاظ على ثبات سعر صرف العملة الوطنية في حالة نظام الصرف الثابت، أو حسب تقلبات العرض والطلب في حالة نظام الصرف العائم، أو قيام الدولة بالإشراف والتحكم في عرض الصرف الأجنبي والطلب عليه في حالة نظام الرقابة على الصرف. وتوجد العديد من النظريات الاقتصادية التي حاولت تفسير اختلاف أسعار الصرف بين مختلف الدول، حيث اتخذت مقاييس مختلفة في اتخاذ المعايير التي يتم وفقها اختيار النظام النقدي، أخذا بعين الاعتبار الاختلاف الحاصل في المؤشرات الاقتصادية والمالية في تحديد قيمة العملة، وفيما يخص الدول فتلجأ إلى سياسات لسعر الصرف من أجل إدارة الاقتصاد الوطني، عن طريق جملة من الإجراءات التي تنتهجها السلطة النقدية للتأثير على قيمة سعر صرف العملة إما بالتخفيض أو الرفع للوصول إلى الأهداف المرغوبة.

**الفصل الثاني**  
**أساسيات حول التجارة الخارجية**  
**وعلاقتها بسعر الصرف**

## تمهيد الفصل:

تعتبر التجارة الخارجية ضرورة وحقيقة أساسية لا يمكن للعالم أن يستمر ويقوم بدونها، إذ لا يمكن لدولة واحدة أن تستقل باقتصادها عن بقية اقتصاديات الدول الأخرى سواء كانت دولة متقدمة أو نامية، حيث تؤدي دورا مهما في الاقتصاد الوطني وتساهم مع غيرها من القطاعات الاقتصادية في تنمية الدخل القومي وفي رفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع، كما أنها تعد مؤشرا جوهريا على قدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في السوق الخارجية لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة.

ويأتي هذا الفصل ليغطي القسم الثاني من الجانب النظري للدراسة حيث حاولنا الإلمام بمختلف الجوانب المتعلقة بالتجارة الخارجية وقد خصصنا مبحثا يشرح العلاقة النظرية بين التجارة الخارجية وسعر الصرف، وقد ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث على النحو التالي:

من خلال المبحث الأول قدمنا الإطار النظري للتجارة الخارجية من خلال مفاهيم شاملة للتجارة الخارجية وأهميتها، ثم تطرقنا إلى التخصص الدولي وعلاقته بالتجارة الخارجية وأسباب التوجه نحوه، ثم تعرضنا إلى أساسيات حول السياسة التجارية بنوعها الحمائية والحرّة.

وتتناول المبحث الثاني النظريات المفسرة لقيام التجارة الخارجية من خلال التطرق إلى النظريات الكلاسيكية، النظريات النيوكلاسيكية والنظريات الحديثة لتفسير قيام التجارة الخارجية.

وتطرقنا في المبحث الثالث إلى العلاقة بين التجارة الخارجية وسعر الصرف من خلال التعرض إلى أساسيات حول ميزان المدفوعات، ومن جهة أخرى تم شرح الاختلال والتوازن في ميزان المدفوعات ، ثم تناولنا المداخل النظرية لدراسة الآثار الاقتصادية لتغير سعر الصرف في علاج الاختلال ميزان المدفوعات حيث ركزنا على ثلاثة مناهج رئيسية هي: منهج المرونات، منهج الاستيعاب والمنهج النقدي.

### المبحث الأول: مفهوم التجارة الخارجية والسياسات التجارية المتعلقة بها

يعد قطاع التجارة الخارجية من القطاعات الاقتصادية المهمة نظرا لدوره الفعال في مختلف المجالات، وقد برز هذا الدور بشكل كبير نتيجة للأوضاع التي ميزت العالم منذ تسعينيات القرن الماضي والمتمثلة في العولمة وتداخل الاقتصاديات فيما بينها، والدور الكبير الذي تلعبه التجارة الخارجية في تحقيق موارد مالية وزيادة الدخل القومي ورفع مستوى الرفاهية في البلدان المختلفة إلى غيرها من الأسباب، مما ترتب عليه الاهتمام الكبير بموضوع التجارة الخارجية وما يمكن أن يقدمه هذا القطاع الحيوي والمهم ما يجعله مصدرا لتحقيق التنمية الاقتصادية.

#### المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية وأهميتها

تعتبر التجارة الخارجية أحد أهم الأنشطة التي تعتمد عليها جميع دول العالم، فلا يمكن لأي دولة مهما بلغت قوتها الاقتصادية أن تعيش في معزل عن الدول الأخرى، وأن تقوم بإنتاج كل السلع والخدمات التي تحتاجها محليا، نظرا لعدم توفر الظروف الطبيعية أو الجغرافية الملائمة وأيضا اختلاف تكاليف إنتاج نفس السلع والخدمات بين دول العالم، لذا فمن الأفضل أن تخصص كل دولة في إنتاج السلع والخدمات التي تسمح ظروفها الاقتصادية والجغرافية بإنتاجها وتقوم بمبادلتها بسلع وخدمات أخرى لا تستطيع إنتاجها أو تستطيع إنتاجها لكن بتكلفة أعلى من غيرها، وهذا يتحقق من خلال الاعتماد المتبادل بين دول العالم عن طريق التجارة الخارجية.

**1- مفهوم التجارة الخارجية:** تتعدد الصيغ المرتبطة بتعريف التجارة الخارجية، فهي تعرف على أنها: "عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات، وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق المنافع المتبادلة لأطراف التجارة".<sup>1</sup>

كما تعرف على أنها: "أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، ممثلة في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة".<sup>2</sup>

وأيضا تعرف التجارة الخارجية على أنها: "تمثل التجارة الخارجية جميع عمليات تبادل السلع

<sup>1</sup> حسام علي داود وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2002، ص: 14.

<sup>2</sup> محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2009، ص: 08.

والخدمات بين الدول، وتسمح التجارة الخارجية للدول أن تستهلك أكثر مما تنتج بمواردها الخاصة إضافة إلى توسيع منافذها من أجل تصريف منتجاتها".<sup>1</sup>

من خلال جملة التعاريف السابقة يمكن أن نعرف التجارة الخارجية على أنها: "تعد التجارة الخارجية أحد فروع علم الاقتصاد الذي يهتم بدراسة المعاملات التجارية بين الدول المتمثلة في عمليات تبادل السلع والخدمات ومختلف عناصر الإنتاج، في شكل صادرات وواردات بهدف تحقيق مكاسب متبادلة بين الدول".

وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن التفريق بين مصطلح التجارة الخارجية بمفهومها الضيق ومصطلح التجارة الخارجية بمعناها الواسع، حيث يغطي اصطلاح التجارة الخارجية بالمعنى الضيق كلا من الصادرات المنظورة وغير المنظورة، في حين يغطي اصطلاح التجارة الخارجية بالمعنى الواسع كلا من:

- الصادرات والواردات المنظورة "السلعية".
  - الصادرات والواردات غير المنظورة "الخدمية".
  - الهجرة الدولية، أي انتقالات الأفراد بين دول العالم المختلفة.
  - الحركات الدولية لرؤوس الأموال، أي انتقالات رؤوس الأموال بين دول العالم المختلفة.
- وأمام هذا التباين في المفاهيم اتجه بعض الكتاب إلى استخدام اصطلاح التجارة الخارجية للدلالة على النطاق الضيق لها، بينما أطلق مفهوم التجارة الدولية للدلالة على التجارة الخارجية بالمعنى الواسع.<sup>2</sup>
- وعليه يمكن القول بأن مصطلح التجارة الخارجية هو جزء من مصطلح التجارة الدولية، حيث تشمل التجارة الدولية التجارة الخارجية مضافا إليها حركة الأشخاص ورؤوس الأموال.

## 2- أهمية التجارة الخارجية:

تتجلى أهمية التجارة الخارجية من خلال الدور المهم الذي تقوم به في جوهر ما يعرف بالعلاقات الاقتصادية الدولية فهي تعد أحد أهم أسباب التقارب الدولي، حيث أتاحت للدول فرصة تصريف السلع والخدمات المتوفرة لديها من خلال عملية التصدير، وفي نفس الوقت يمكنها توفير ما تحتاج إليه من سلع وخدمات غير متوفرة محليا عن طريق نشاط الاستيراد.

ويمكن ذكر أهمية التجارة الخارجية من خلال ما يلي:

<sup>1</sup> LASARY, *Le commerce international à la portée de tous*, ouvrage imprimé à compte d'auteur, 2005, P : 12 .

<sup>2</sup> سامي عفيفي حاتم، *التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظيم*، الكتاب الأول، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1993، ص ص: 36، 37.

- توفر للمجتمعات المختلفة السلع والخدمات التي لا يمكن إنتاجها محليا، أو تلك التي تحصل عليها من الخارج بتكلفة أقل نسبيا من تكلفة إنتاجها محليا، لذا فإن التجارة الخارجية تتيح لدول العالم إمكانية الحصول على المزيد من السلع والخدمات، ومن ثم تسهم في زيادة مستوى رفاهية دول العالم.<sup>1</sup>
- الاستغلال الأمثل للموارد بحيث إذا قامت الدولة بإنتاج عدد أكبر من السلع فإنها تستغل الموارد المتاحة لديها بطريقة أقل كفاءة مما لو استخدمتها في إنتاج سلع معينة تخصص في إنتاجها واستبدال الفائض منها بالسلع المنتجة في الدول الأخرى الأمر الذي يعكس الاستغلال الأمثل للموارد بسبب وفورات الحجم والخبرة.
- زيادة الرفاه الاقتصادي نتيجة حصول السكان على إشباع أكبر لحاجاتهم من خلال استهلاك السلع المستوردة، كذلك الحصول على هذه السلع بسعر أقل مما يمكن أن تكون عليه إذا ما أنتجت محليا إذا كان بالإمكان إنتاجها.<sup>2</sup>
- تساهم التجارة الخارجية في ربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض، إضافة إلى أنها تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة، وتساعد كذلك في زيادة رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجالات الاستهلاك والاستثمار وتخصيص الموارد الإنتاجية بشكل عام.
- تعتبر التجارة الخارجية مؤشرا جوهريا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي، وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدولة على التصدير ومستويات الدخول فيها، وقدرتها كذلك على الاستيراد، وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وما له من آثار على الميزان التجاري.
- للتجارة الخارجية علاقة وثيقة مع التنمية الاقتصادية، فالتنمية الاقتصادية وما ينتج عنها من ارتفاع مستوى الدخل القومي يؤثر في حجم ونمط التجارة الدولية، كما أن التغيرات التي تحدث في ظروف التجارة الدولية، تؤثر بصورة مباشرة في تركيب الدخل القومي وفي مستواه والاتجاه الطبيعي هو أن يرتفع مستوى الدخل القومي وتزدهر التجارة الخارجية في نفس الوقت فالتنمية الاقتصادية تستهدف زيادة إنتاج السلع، وإذا تحقق هذا الهدف عندئذ تزيد قدرة الدولة على التصدير إلى الخارج.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص: 09.

<sup>2</sup> نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص: 11.

<sup>3</sup> رشاد العصار وآخرون، التجارة الخارجية، الطبعة 01، دار المسيرة للنشر، عمان، 2000، ص: 13، 14.

### المطلب الثاني: التجارة الخارجية والتخصص الدولي

ترتبط مختلف بلدان العالم فيما بينها بعلاقات اقتصادية متشعبة فمهما اختلفت النظم السياسية في دول العالم المختلفة فإنها لا تستطيع إتباع سياسة الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة ولمدة طويلة، نظرا لأن إتباعها يرغم الدولة على إنتاج كل احتياجاتها حتى وإن كانت ظروفها الاقتصادية والجغرافية لا تسمح بذلك، فمهما حاولت أي دولة تحقيق اكتفاء ذاتي فلا يمكنها أن تعتمد على نفسها كليا في إشباع حاجات أفرادها، وإنما يقتضي الأمر أن تخصص في إنتاج منتجات التي تسمح ظروفها الطبيعية والجغرافية وإمكاناتها الاقتصادية بإنتاجها وتقوم بمبادلتها مع منتجات لا يمكنها إنتاجها محليا أو تستطيع إنتاجها لكن تكلفتها أكثر، ومنه تظهر أهمية ظاهرة التخصص الدولي في الإنتاج وتقسيم العمل بين الدول للذات يمثلان أصل التجارة الخارجية.

#### 1- مفهوم التخصص:

يعرف التخصص على أنه<sup>1</sup>: "القيام بإنتاج سلعة معينة في دولة معينة بحيث تصبح هذه الدولة متخصصة في إنتاجها وفقا لما تؤهلها طبيعتها وظروفها الاقتصادية، بحيث تنتجها بأقل تكلفة ممكنة، وبأعلى قدر ممكن من الكفاءة، إذ يتم مبادلتها مع سلعة أخرى منتجة في دولة أخرى لا تستطيع أن تنتجها الدولة داخل حدودها، أو تنتجها بنسبة أقل من حاجتها لها أو بتكاليف أكثر من الدول الأخرى المنتجة لها".<sup>2</sup>

ومنه فإن التجارة الخارجية تقوم على أساس مبدأ التخصص وتقسيم العمل الدولي والقائم في أي اقتصاد لذلك لا يمكن أن تعيش الدولة بمعزل عن غيرها بحيث أنها لن تستطيع إنتاج كل السلع إلا بالتعاون مع دول العالم الأخرى، ويمكن القول أن التجارة الخارجية والتخصص الدولي لا يتصل بحركة تبادل السلع بينهما وبين دول العالم وحسب، بل تتعدى ذلك إلى حركة تبادل الخبرات الفنية والتكنولوجية وتبادل عناصر العمل وانتقال رؤوس الأموال والاستثمارات المالية أي أن التبادل يمثل جملة من العلاقات الاقتصادية الشاملة والتي تحتاجها الدول النامية وتحقق من خلالها مكاسب وإيجابيات تعود لها بالنفع والفائدة.

<sup>1</sup> الصديق يوسف محمد موسى، دراسة تحليلية لسياسات النقد الأجنبي وأثرها في التجارة الخارجية في السودان خلال الفترة: 2005-2018، مجلة المثى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد: 10، العدد: 02، جامعة المثى، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، جويلية 2020، ص: 156.

<sup>2</sup> عز الدين علي، أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة: 2000-2012، مذكرة ماجستير، غير منشورة، تخصص: إدارة العمليات التجارية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية، 2014، ص: 06.

## 2- أسباب التوجه نحو التخصص الدولي:

هنالك العديد من العوامل والأسباب التي تؤدي إلى قيام التخصص الدولي تتمثل أهمها فيما يلي:<sup>1</sup>

**أ- التفاوت في عرض العمل ورأس المال:** لا يتحدد نوع الإنتاج الذي ستتخصص فيه دولة ما على أساس مواردها الطبيعية فحسب ولكن أيضا على أساس المعروض من اليد العاملة ورأس المال في هذه الدولة، فمثلا بعض الدول قد توجد لديها وفرة في اليد العاملة مثل الدول النامية، في حين لا توجد لديها رأس المال اللازم للصناعة وفي هذه الحالة سنجد أن مثل هذه الدول تتجه إلى إنتاج الصناعات الخفيفة التي لا تتطلب مهارة فنية عالية ورؤوس أموال ضخمة مثل صناعة الغزل والنسيج، والصناعات الزراعية وغير ذلك من الصناعات الخفيفة.

وعلى العكس فقد يقل عرض العمل في بعض الدول الأخرى عن المطلوب في حين يزيد العرض من رأس المال مثل بعض الدول الصناعية الكبرى، وعندئذ ستتجه هذه الدول إلى الصناعات الثقيلة والخفيفة على السواء وستنتج سلعا ضخمة غالية الثمن كالآلات والسفن، والطائرات،..

**ب- تكاليف النقل:** من المعروف أن تكاليف نقل سلعة ما يؤثر على مدى اتساع سوق هذه السلعة إذ أنها تضاف إلى تكلفة الإنتاج ومن ثم إلى ثمن السلعة ، ومن ثم فإن الدولة التي تستطيع أن تقيم صناعاتها بالقرب من السواحل والموانئ يمكنها توسيع نطاق تصريف منتجاتها عن دولة لا تنهيا لها نفس الظروف ، ذلك لأن تكاليف النقل البحري تقل عن تكاليف النقل البري أو الجوي، ولا شك في أن لذلك أثره على التخصص، لأن المنتجين يتجهون إلى التخصص في إنتاج السلع التي يسهل نقلها لمسافات طويلة أو التي تنخفض تكاليف نقلها إلى الأسواق تاركين للمنتجين القريبين في هذه الأسواق مهمة إنتاج السلع التي ترتفع تكاليف نقلها.

**ت- توفر التكنولوجيا الحديثة:** والمقصود بذلك هو أن الدولة التي يتوفر لديها السبق في استحداث التكنولوجيا الجديدة سواء عن طريق الاختراع أو الابتكار تصبح في وضع يسمح لها بإنتاج سلع ومعدات إنتاجية غالية الثمن وعلى جانب كبير من التعقيد الإنتاجي ومثل هذه السلع بالطبع لا تكون موجودة في الدول الأخرى على الأقل فترة ظهورها ومن ثم تقبل اقتناءها، فالآلات والسلع الجديدة التي تنتج بواسطة التكنولوجيا الحديثة في كل من أمريكا وألمانيا وفرنسا وروسيا تشكل عماد تجارتها الدولية.

**ث- الظروف الطبيعية:** تتمتع بعض الدول بظروف طبيعية معينة تسود فيها تؤدي إلى التخصص في

<sup>1</sup> نوري موسى شقيري وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2015، ص: 15، ص: 17.

إنتاج بعض المواد الأولية أو في النشاط الزراعي أو النشاط الصناعي، فمثلا بعض الدول العربية متخصصة في إنتاج البترول، والبعض من دول العالم متخصص في إنتاج المعادن كالذهب في جنوب إفريقيا، والفحم والحديد في الولايات المتحدة وألمانيا، وتزداد أهمية هذه الدول باعتبارها تنتج هذه المواد وبعض من دول العالم يمتاز بتربة خصبة ومناخ ملائم ومياه مناسبة وبناء عليه تتخصص في المنتجات الزراعية كتخصص البرازيل في إنتاج البن، واندونيسيا في إنتاج المطاط ومصر في إنتاج القطن.<sup>1</sup>

**ج- الاختلاف في مستويات الأسعار:** لو طبقنا قوانين العرض والطلب على المستوى الدولي، لوجدنا أن المستهلك يبحث عن السعر المنخفض في المقابل يبحث المنتج على أعلى الأسعار، فمثلا حين تكون السلعة متوفرة في دولة ما سوف يكون بالطبع سعرها منخفضا وبالمقابل تكون نادرة في دولة أخرى ويكون سعرها مرتفعا، وهذا يؤدي إلى انتقال السلعة من الدولة الأولى إلى الدولة الثانية حيث السعر المرتفع، وبالتالي يحقق المستهلك أقصى إشباع بأقل تضحية، في حين يحقق المنتج ربحا أعلى من لو أنه اقتصر على السوق المحلية.<sup>2</sup>

**ح- العوامل السياسية:** تتمثل في رغبة بعض الدول الاستيلاء على الأسواق الخارجية لدول معينة وبالتالي السيطرة على اقتصاديات هذه الدول، وكذلك ظهور اتجاه جديد متزايد من قبل الدول للاستيلاء والسيطرة الاقتصادية على دول معينة وذلك لأسباب سياسية خاصة من خلال التبادل التجاري بين هذه الدول ودول أخرى.<sup>3</sup>

**المطلب الثالث: مفهوم السياسة التجارية وأنواعها.**

### 1- مفهوم السياسة التجارية:

تلجأ العديد من دول العالم إلى وضع تشريعات ولوائح رسمية على نشاط التجارة الخارجية بهدف تقييده بدرجة أو بأخرى، أو تحريره من العقوبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي أو على المستوى الإقليمي.

ويمكن تعريف السياسة التجارية في أي دولة على أنها: "مجموعة من القواعد والأساليب والأدوات والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتعزيز العائد من التعامل مع باقي دول العالم وفي إطار تحقيق هدف التوازن الخارجي ضمن منظومة تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى

<sup>1</sup> محمد منصور جاسم ، التجارة الدولية، دار زهران للنشر والتوزيع، 2008، ص: 10.

<sup>2</sup> رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007، ص: 29.

<sup>3</sup> محمد منصور جاسم ، مرجع سبق ذكره، ص: 13.

للمجتمع، خلال فترة زمنية معينة"<sup>1</sup>.

وفي تعريف أكثر شمولية فالسياسة التجارية هي: "مجموعة الأدوات التي تستخدمها السلطات الاقتصادية المعنية في التأثير على مسارات التجارة الخارجية لبلدانها لتحقيق أهداف وطنية سواء لأسباب تتعلق بالعلاقات الاقتصادية مع العالم أو لتحقيق أهداف خاصة بالاقتصاد الوطني نفسه، وهذه الأدوات تتمثل في التعريفات الجمركية أو ما يعرف بالقيود التعريفية (Tariff barriers)، أو أنظمة الحصص والتراخيص وإعانات التصدير فضلا عن قيود أخرى تعرف بالقيود غير التعريفية (Non-Tariff barriers)".<sup>2</sup>

## 2- أنواع سياسات التجارة الخارجية:

من الواضح أن السياسة التجارية هي السياسة الاقتصادية التي تطبق في مجال التجارة الخارجية، وتتطوي السياسة التجارية على مجموعة من الأدوات تختلف من دولة لأخرى، ومن فترة لأخرى داخل الدولة نفسها، بل يمكن القول أن سياسة حماية أو تقييد التجارة الخارجية تختلف بالضرورة عن أدوات سياسة حرية التجارة الخارجية، قد تصل إلى أن تكون أدوات عكس بعضها البعض، فما يطبق من أدوات في ظل سياسة الحماية التجارية يختلف إلى حد كبير في ظل سياسة الحرية التجارية، وفيما يلي تحليل لكل نوع على النحو التالي:

### أولاً- سياسة حماية التجارة الخارجية:

ويطلق عليها أيضا السياسة الحمائية للتجارة الخارجية، وسياسة تقييد التجارة الخارجية، وهي مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تضع قيودا مباشرة أو غير مباشرة، كمية أو غير كمية، تعريفية أو غير تعريفية على تدفق التجارة الخارجية عبر حدود الدولة، لتحقيق أهداف اقتصادية معينة"<sup>3</sup>. ويمكن التفرقة بين مجموعة من الأساليب التي تتبعها الدول لتقييد التجارة مع دول العالم الخارجي وهي كالآتي:<sup>4</sup>

أ- الرقابة على الصرف الأجنبي وتثبيت سعر الصرف: يقصد بالرقابة على الصرف احتكار الدولة لشراء النقد الأجنبي وبيعه، وبالتالي تضع قيود تنظم التعامل في النقد الأجنبي، وهذا يعني هيمنة الدولة على

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1998، ص: 319.

<sup>2</sup> حمدي شاكرا مسلم، هديل حميد محمود، أثر السياسة التجارية على تنوع الصادرات العراقية بعد عام 2003 مقارنة مع التجربة الماليزية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد: 24، العدد: 105، جامعة بغداد، 2018، ص: 408.

<sup>3</sup> عبد المطلب عبد الحميد، نفس المرجع، ص: 327.

<sup>4</sup> نفس المرجع السابق، ص: 333، 334.

سوق الصرف الأجنبي، وبالتالي فإن الدولة هي الجهة الوحيدة التي يطلب منها توفير الصرف الأجنبي المطلوب لإتمام كل الصفقات الخارجية التي تتطلب الدفع بالنقد أو الصرف الأجنبي ولا يجوز للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين بيع الصرف الأجنبي أو شراؤه إلا من البنك المركزي، وتلجأ الدولة إلى هذه الأداة للتحكم المباشر في عمليات التصدير والاستيراد وعلاج عجز ميزان المدفوعات في الحالة التي لا تسمح ظروفها ونظامها الاقتصادي إلا تطبيق هذه الأداة رغم وجود بدائل أخرى لها قد تكون أكفأ في علاج عجز ميزان المدفوعات، وهذه الأداة مباشرة وفعالة في التحكم في التجارة الدولية فإذا أريد تشجيع استيراد سلعة معينة باعتبارها سلعة ضرورية تخصص لمستورديها الإعتمادات المطلوبة من النقد الأجنبي، وإذا أريد الحد من استيراد سلعة معينة لسبب أو لآخر منع تخصيص الإعتمادات لمستورديها أو تخصيص إعتمادات قليلة.

**ب- الرسوم الجمركية وما تضعه من قيود وحواجز:** الرسوم الجمركية هي ضريبة غير مباشرة على الاستهلاك والتداول تفرض على السلع عبر الحدود الجمركية سواء دخولا إلى الدولة أو خروجاً منها، وفي حالة الدخول فهي ضريبة على الواردات، وفي حالة الخروج فهي ضريبة على الصادرات، والأولى هي الأكثر شيوعاً والأكثر أهمية، وهي التي تكون مقصودة عند الحديث عن الضريبة الجمركية بصفة تكاد تكون مطلقة، ويطلق على مجموعة النصوص المتضمنة لكافة الضرائب الجمركية المفروضة في الدول اسم "التعريف"، أو "التعريف الجمركية".

**ت- نظام الحصص وتراخيص الاستيراد:** يعتبر نظام الحصص وتراخيص الاستيراد من القيود الكمية المباشرة على التجارة الدولية، سواء على الصادرات أو على الواردات من سلعة معينة، وتجدر الإشارة إلى أن نظام الحصص يكون قيد كمي في شكل حد أقصى وإذا طبق على الواردات فهو من أجل تقليل الطلب على الصرف الأجنبي، لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات، أو حماية الإنتاج المحلي من المنافسة، وهو أداة فعالة في هذا المجال، أما إذا طبق هذا النظام على الصادرات، فهو من أجل ضمان وجود كميات كافية من السلعة وبأسعار مناسبة للمستهلكين المحليين، أما تراخيص الاستيراد فهي جزء مكمل للقيود الكمية المباشرة، وهي عبارة عن تصاريح تمنح للأفراد والمؤسسات لكي يتمكنوا من استيراد سلعة معينة من الخارج، والهدف التحكم في عجز ميزان المدفوعات، مع ندرة الموارد من النقد الأجنبي، وهو نظام فعال كنظام الحصص في التحكم المباشر في التجارة الخارجية.

**ث- نظام تراخيص الاستيراد:** هنا تعتمد دولة الحصص إلى تقسيم الحصص الكلية المسموح باستيرادها من السلعة بين مختلف المستوردين الوطنيين الذين يرغبون في استيرادها، وتقوم دولة الحصص بوضع الأسس

التي يتم على أساسها توزيع الحصة على المستوردين، وقد يكون ذلك على أساس الاسترشاد بحجم النشاط الخاص بكل مستورد أو بمتوسط الحصة خلال مدة سابقة، وهذا النظام مفيد في حالة عدم رغبة الدولة في الإعلان عن حجم الحصة لسبب أو لآخر، وكذلك في حالة الرغبة في وضع رقابة على مستوردي السلعة.

**ج- نظام الحظر أو المنع:** المقصود بالحظر منع دخول أو خروج السلعة، وقد يكون الحظر مؤقتاً أو دائماً وقد تكون أسبابه مرتبطة بالمصلحة الاقتصادية العامة مثل المنتجات التي تضر بالمستهلك والمنتج كالمخدرات وتجارة الأسلحة التي يمارسها الخواص، وبعض السلع التي تراها كمالية وأخرى قد تهدد الصناعات الوطنية الناشئة، وقد تكون الأسباب سياسية عندما تمتنع الدول عن ممارسة التجارة مع دولة معينة بسبب اختلاف وجهات النظر السياسية أو مواقف عقائدية معينة.

ولا يعتبر المنع نظاماً للحماية بل هو الامتناع عن التبادل الدولي للسلع خاصة إذا كان الأمر يتعلق بالسلع والخدمات غير الممنوعة دولاً، وبهذا الشكل يمثل تهديداً للتجارة الدولية.<sup>1</sup>

**ح- إعانات التصدير والإغراق:** تعتبر إعانات التصدير أحد أدوات الرقابة على التجارة الخارجية، وهي تلك المساعدات والمنح المالية التي تقدم للصادرات بهدف تشجيعها وتمكينها من الوقوف أمام المنافسة في الأسواق العالمية.

أما سياسة الإغراق فهي أداة من أدوات السياسة التجارية، تتمثل في مجموعة من الإجراءات العامة والخاصة التي يتم بموجبها بيع السلعة في الأسواق الأجنبية بسعر يقل عن السعر الذي تباع به نس السلعة في نفس الوقت وب نفس الشروط في السوق الداخلية.<sup>2</sup>

**خ- اتفاقيات التجارة والدفع:** وقد انتشرت اتفاقيات التجارة والدفع، منذ عام 1929 بعد الكساد العالمي الكبير، وكانت انعكاس لقصور الموارد من الذهب والعملات الأجنبية، ويتم العمل طبقاً لاتفاقيات الدفع بنظم المقاصة أي تسوى ديون أحد الأطراف قبل الطر الآخر مقابل الحقوق التي تنشأ قبل الثاني نتيجة لعمليات التبادل التجاري الدولي.

ويقترن باتفاقيات الدفع، اتفاقيات التجارة حيث أن كل اتفاق يحدد أنواع السلع التي تتبادل طبقاً للاتفاق، وينص على ضرورة تسوية الرصيد المتبقي بعد مدة معينة مع انتهاء أجل الاتفاق الذي يتحدد عادة بمدة سنة.

<sup>1</sup> مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص: 128.

<sup>2</sup> فايزة قاشي، الاقتصاد الدولي تنقل السلع وحركة عوامل الإنتاج، منشورات دار الأديب، وهران، 2007، ص: 108.

ويحدث التوسع في هذا النظام العديد من المشاكل، مثل تجزئة ميزان المدفوعات وإحداث نوع من التمييز في المعاملات الدولية الذي يضر بالدولة التي تتوسع فيه مع باقي أطراف المجتمع الدولي، وقد لا تجد الدولة كل احتياجاتها من دول الاتفاق، ناهيك عن توافر السلع بأسعار مرتفعة مع انخفاض الجودة.

**د- اتجار الدولة:** ويتمثل في قيام الدولة أو الحكومة نفسها ممثلة في مؤسساتها، بالقيام بعمليات التصدير والاستيراد حيث لا تكتفي الدولة أو الحكومة في هذه الحالة باستخدام الأدوات المباشرة وغير المباشرة للسياسة التجارية، ولكن تدخل مباشرة إلى إدارة عمليات التجارة الخارجية للاتجار الجزئي أي بالنسبة لسلع معينة، أو مع دول معينة، وفي هذه الحالة قد تحتاج الدولة لإتباع بعض أدوات السياسة التجارية السابق الإشارة إليها.

وفي مجال الصادرات يهدف اتجار الدولة إلى تنظيم تسويق الصادرات الرئيسية سواء مواد أولية أو صناعية، مع محاولة رفع أو تثبيت أسعارها في الأسواق الدولية عن طريق السيطرة على الكميات المخصصة للتصدير، وفي مجال الواردات يهدف اتجار الدولة إلى سد احتياجات البلد من الواردات من السلع الضرورية الأساسية سواء الاستهلاكية أو سلع رأسمالية، ومستلزمات الإنتاج وذلك بهدف الوصول إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.<sup>1</sup>

#### ثانياً - سياسة حرية التجارة الخارجية:

تتحول معظم دول العالم في ظل الجات ومنظمة التجارة العالمية إلى سياسة حرية التجارة الخارجية، خاصة بعد إتباع الكثير من الدول ما يسمى ببرامج الإصلاح الاقتصادي، وتتمثل سياسة الحرية التجارية في الإجراءات والتدابير التي تعمل على تخفيض أو إزالة كل العقبات أو القيود المفروضة على تدفق السلع عبر الحدود سواء كانت صادرات أو واردات، وتتعدد الأدوات المستخدمة في ظل سياسة الحرية التجارية، وهي تختلف تماماً عن تلك المطبقة في ظل سياسة الحماية التجارية، وتتمثل أهم هذه الأدوات فيما يلي:

**أ- تحرير التعامل في الصرف الأجنبي وتعويم وتوحيد سعر الصرف:** منذ عام 1971 تحول العالم من نظام أسعار الصرف الثابتة إلى أسعار الصرف العائمة، فأصبح النظام السائد هو نظام التعويم الحر Free floating الذي يعني ترك قيمة العملة الوطنية تتحدد في السوق الحرة للصرف الأجنبي من خلال التفاعل الحر بين عرض الصرف الأجنبي والطلب عليه دون تدخل من البنك المركزي، أو التحول إلى التعويم المدار Managed floating الذي يعني ترك العملة الوطنية لتتحدد قيمتها في السوق، غير أن

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص: 342، 343.

البنك المركزي يقوم بالتدخل من حين لآخر بشراء أو بيع العملات الأجنبية للمحافظة على استقرار سعر الصرف وقيمة العملة الوطنية، هذا النموذج هو السائد من الناحية الواقعية، حيث تدخل مع البنك المركزي بنوك معتمدة وشركات الصرافة التي تتعامل بحرية في شراء وبيع النقد الأجنبي.

يتم إنشاء سوق حرة للصرف الأجنبي يتم فيها تحرير وتعويم سعر الصرف، فيحدد سعر صرف حر يومي في هذه السوق الحرة، حيث أصبح من حق الأفراد والمؤسسات حمل النقد الأجنبي وشراؤه لتسوية صفقات التجارة الخارجية، فصارت هناك حرية تحويل للنقد الأجنبي من وإلى الخارج، كما أصبح هناك سعر واحد يسود التعامل في سوق الصرف أو السوق الحر للنقد الأجنبي، فأصبحت المشكلة في نظام تحرير سعر الصرف هو البحث دائما عن السعر الحقيقي لسعر الصرف.<sup>1</sup>

**ب- التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية وتخفيض الحواجز والقيود التعريفية:** يؤدي التحول إلى سياسة حرية التجارة الخارجية من خلال اتفاقيات الجات والمنظمة العالمية للتجارة إلى التخفيض المتوالي للرسوم الجمركية، حيث سيصبح الرسوم الجمركية أداة لتشجيع التبادل التجاري بين الدول وليس عائقا أو قيда على التجارة بين الدول.

**ت- إزالة القيود الكمية المباشرة:** يقصد بها اتجاه الدول إلى التخلي عن نظام الحصص ونظام حظر الاستيراد سواء على الصادرات أو على الواردات من السلع، التي تعتبر من القيود الكمية المباشرة على التجارة الدولية، وبهذا تصبح القيود التعريفية فقط هي الأداة المتاحة لتنظيم التجارة الخارجية، وتبقى إجراءات تراخيص الاستيراد من حيث المبدأ ضمن الوسائل المشروعة لتطبيق السياسة التجارية طالما أنها لا تستخدم كوسيلة لتقييد حرية التجارة الدولية ولا تتعارض مع مبادئ والتزامات الجات ومنظمة التجارة العالمية

**ث- حوافز التصدير:** وهي الأداة المقابلة للأداة الخاصة بإعانات التصدير التي كانت تطبق في الفترات الماضية وأصبحت غير مرغوبة في الوقت الحاضر وفي المستقبل، وبالتالي فإنه يمكن أن تحل محلها مجموعة أو حزمة من حوافز التصدير التي تعمل على تشجيع الصادرات في ظل سياسة حرية التجارة الدولية، ويمكن أن تنطوي على مجموعة من الإعفاءات الضريبية المؤقتة، وتحرير واستقرار سعر الصرف، وتخفيض وإزالة الرسوم الجمركية على المدخلات المستوردة لزيادة القدرة التنافسية لأسعار

<sup>1</sup> حميد بن نية، أثر السياسات الاقتصادية على التنوع الاقتصادي-دراسة تحليلية واستشرافية لحالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص: التحليل الاقتصادي والاستشرافي، جامعة البليدة 2، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2020، ص: 114.

الصادرات، وخفض تكاليف التمويل للصادرات.<sup>1</sup>

ج- إقامة المناطق الحرة: تعرف المناطق الحرة على أنها: " جزء من أراضي الدولة تمارس فيه الأعمال التجارية أو الصناعية بموجب الأنظمة الخاصة بها، وتعد أي بضاعة داخلة إليها خارج المنطقة الجمركية، ولا تخضع تلك البضائع للإجراءات الجمركية المعتادة"<sup>2</sup>. والهدف من إقامة المناطق الحرة هو تعظيم الصادرات والعائد من العملات الأجنبية من خلال زيادة الاستثمار من أجل التصدير وجذب الشركات متعددة الجنسيات، وما له من أثر إيجابي على ميزان المدفوعات ونقل التكنولوجيا والمساهمة في تنشيط حركة التجارة العالمية وبالتالي التعمق في سياسة تحرير التجارة الدولية.

ح- تعظيم دور القطاع الخاص في مجال التجارة الخارجية: حيث يعتمد التحول نحو سياسة حرية التجارة الخارجية أو الحرية التجارية، على تعظيم دور القطاع الخاص في مجال التجارة الخارجية ليكون أداة هامة من أدوات سياسة حرية التجارة الخارجية وتحريرها.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص: 351.

<sup>2</sup> علي لطرش، النظام القانوني للاستثمارات الدولية بالمناطق الحرة العربية (دراسة مقارنة)، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة مستغانم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016، ص: 60.

<sup>3</sup> عبد المطلب عبد الحميد، نفس المرجع، ص: 353.

### المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية.

تعد المكاسب من التجارة الحافز الأساسي لقيام التجارة بين الدول، حيث تزداد هذه المكاسب بسبب التخصص في إنتاج السلع والخدمات، مما يؤدي إلى توجيه الموارد الاقتصادية نحو المجالات الأكثر إنتاجية في البلدان المشاركة في التجارة الخارجية، ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق بشيء من الإيضاح إلى كل من النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية والنظريات الحديثة للتجارة الخارجية.

#### المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية للتجارة الخارجية.

تعد النظرية الكلاسيكية أولى النظريات المتكاملة التي حاولت تفسير أسباب قيام التجارة بين البلدان، منذ ظهورها في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، حيث تشكل الأساس النظري الذي تقوم عليه النظريات الحديثة في التجارة الخارجية، فقد حاول رواد هذه النظرية بحث أهمية وحقيقة القضايا المتعلقة بالسياسة التجارية بناء على أسباب ظهور المكاسب من التجارة، واستند في ذلك على مجموعة من الفرضيات المرتبطة بالمذهب الاقتصادي الحر، الذي نشأ على أنقاض أفكار المدرسة التجارية، منذ القرن السادس عشر وحتى أوائل القرن الثامن عشر، والمدرسة الطبيعية (الفيزيوقراطية) التي ظهرت في منتصف القرن الثامن عشر.

أما وجهة نظر الكلاسيكيين في التجارة الخارجية، فيمثله عدد من الاقتصاديين البارزين الذين قدمت لنا أعمالهم تراثاً يعكس عمق بصيرتهم، ومفاهيمهم لا تزال دليلاً إلى اليوم، والواقع أن أعمالهم في قضايا الاقتصاد الدولي قد أنتجت بعض أهم الأدوات التحليلية المستخدمة في الاقتصاد الحديث، وأبرزهم: آدم سميث، دافيد هيوم، دافيد ريكاردو وجون ستيوارت ميل.

#### أولاً- نظرية النفقات المطلقة (الميزة المطلقة) لآدم سميث (1723-1790) :

إن أول اقتصادي كلاسيكي حاول تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول هو العالم الاقتصادي الشهير آدم سميث (ADAM SMITH) في كتابه المعروف ثروة الأمم الذي صدر عام 1776 في نيويورك حيث استخدم سميث مفهوم الفرق المطلق في التكاليف الإنتاجية بين الدول أو ما أصبح يعرف بالميزة المطلقة (Absolute Advantage).

وقد افترض سميث أن كل دولة يمكن أن تنتج سلعة واحدة على الأقل أو مجموعة من السلع بكلفة حقيقية أقل مما يستطيع شركاؤها التجاريون، وبالتالي فإن كل دولة ستكسب أكثر فيما إذا تخصصت بتلك السلعة التي تتمتع فيها بميزة مطلقة، ومن ثم تقوم بتصدير مثل هذه السلعة وتستورد

السلع الأخرى.<sup>1</sup>

وعمد سميث إلى وضع مجموعة من الفرضيات لكي يدعم أفكاره وهي:

- هنالك بلدين يتم التبادل بينهما وسلعتين فقط، والتبادل يأخذ شكل مقايضة.
- حرية انتقال عناصر الإنتاج داخل البلد الواحد، وعدم قابلية التنقل بين الدول.
- قيمة مبادلة أي سلعة تتحدد كلية بكمية العمل المتضمنة بها، أو ما يعرف بنظرية العمل في القيمة.
- التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج أي أن زيادة إنتاج سلعة ما يستلزم تخفيض إنتاج سلعة أخرى.
- عوامل النتاج متوفرة بكميات محدودة، ويمكن التعبير عنها بواسطة عامل واحد هو العمل، ذلك أن نمو الإنتاج لا يرجع إلى الزيادة في أحد العوامل وإنما إلى تحسين إنتاجية العوامل المتاحة والتي تتمثل في العمل.

- إهمال تكاليف النقل والرسوم الجمركية ومصاريف التأمين.

- سيادة المنافسة التامة في جميع الأسواق الداخلية والخارجية.

وقد استعرض سميث في كتابه فوائد حرية التجارة، فأوضح أن حرية التجارة تتيح للبلد الاستفادة من مزايا تقسيم العمل لأنها توسع حجم السوق، وأساس دفاعه عن حرية التجارة بين الدول هو أنه: "إذا كان في مقدور بلد أجنبي أن يمدنا بسلعة أرخص مما لو أنتجنا نحن، فلنشتريها منه ببعض إنتاج صناعتنا"، أي أن آدم سميث يرى أنه يكفي وجود فرق بين نفقة الإنتاج في بلدين حتى تقوم التجارة بينهما.<sup>2</sup>

ومن أجل توضيح مبدأ القيمة المطلقة الناجم عن الفروق في التكاليف نفترض المثال التالي:

نفترض وجود دولتين A و B، تنتجان السلعتين X و Y، وفقاً للتكاليف الموضحة في الجدول أدناه.

الجدول رقم (II-1): نفقات الإنتاج مقدرة بساعات العمل حسب نظرية النفقات المطلقة

| السلعة   | البلد A      | البلد B      |
|----------|--------------|--------------|
| السلعة X | 150 ساعة عمل | 120 ساعة عمل |
| السلعة Y | 70 ساعة عمل  | 80 ساعة عمل  |

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مثال افتراضي

من خلال المثال التوضيحي ينتج البلد B السلعة X بتكلفة قدرها 120 ساعة عمل

<sup>1</sup> رشاد العصار وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص: 20، 21.

<sup>2</sup> مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007، ص: 29.

للوحدة بينما ينتجه البلد A بتكلفة قدرها 150 ساعة عمل للوحدة، كما ينتج البلد B السلعة Y بتكلفة قدرها 80 ساعة عمل للوحدة بينما ينتجها البلد A بتكلفة قدرها 70 ساعة عمل للوحدة .

واضح من خلال المثال أنه من الأفضل للبلد B أن يتخصص في إنتاج السلعة X نظرا لتمتعه بميزة مطلقة في إنتاجه ( أي إنتاجه بتكلفة أرخص)، وأن يتخصص البلد A في إنتاج السلعة Y لأنها تتمتع بميزة مطلقة في إنتاجه. ومنه فمن الأفضل للبلد B أن يوجه موارده لإنتاج السلعة X ومبادلته بالسلعة Y، وأن يوجه البلد A موارده لإنتاج السلعة Y ومبادلته، بدلا من أن توجه كل منهما مواردها لإنتاج كلا من السلعتين.

فاختلاف النفقات المطلقة يشكل عند آدم سميث، أساسا للتخصص وتقسيم العمل الدولي، ولذلك فهذا الاختلاف في رأيه هو سبب قيام التجارة الدولية، وهو يرى أن التجارة متى قامت فإنها تتيح للطرفين الحصول على منافع أكبر من ذي قبل، لكن الأمر الجدير بالتساؤل بعد كل هذا، وماذا لو كان أحد البلدين ينتج كلا من السلعتين بنفقات أقل من نظيرتها في البلد الآخر؟ إن منطق النفقات المطلقة الذي قام به سميث لا يترك مجالا للشك حول الإجابة، في هذه الحالة ليس ثمة فرض لقيام التجارة، لأنه لا يمكن أن يستورد أحد البلدين السلعتين من البلد الآخر دون أن يصدر له شيئا.

ولم يخطر ببال سميث أنه حتى وإن كان أحد البلدين يحقق تفوقا مطلقا عن الآخر في إنتاج كل من السلعتين، فليس معنى ذلك بالضرورة انتقاء الدافع إلى التجارة، وهو تحقيق نفع أكبر، وبعبارة أخرى حتى وإن كان أحد البلدين يتفوق تفوقا مطلقا على الآخر في إنتاج كلا من السلعتين، فقد يكون هناك مجال للنفع من التجارة إذ يتوقف الأمر على اختلاف النفقات النسبية وليس اختلاف النفقات المطلقة، ولقد كان تصحيح هذا التصور هو الإضافة الحقيقية لدافيد ريكاردو.<sup>1</sup>

### ثانيا- نظرية النفقات النسبية لدافيد ريكاردو (1772-1823):

استعرض دافيد ريكاردو نظريته في التجارة الدولية من خلال كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي" عام 1817 والذي عالج من خلاله موضوع القيمة والتوزيع والريع، وتناول موضوع التجارة الدولية في الباب السابع منه ضمن واحد من أهم القوانين الاقتصادية حتى وقتنا الحاضر وهو ( قانون النفقات أو المزايا المقارنة النسبية)، وقد أورد ريكاردو ما ذهب إليه آدم سميث من أن التجارة الخارجية بين دولتين ستعود بالفائدة عليهما وأن التخصص وتقسيم العمل الدولي لا يتوقف على نظرية الميزة المطلقة للدول وإنما على مقارنة الميزة النسبية لمختلف الدول في إنتاج السلعتين معا، إحداها بالنسبة إلى الأخرى،

<sup>1</sup> مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص ص: 30، 31.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه النظرية تستند إلى مجموعة من الفرضيات التي تقترضها النظرية الكلاسيكية بصفة عامة تم ذكرها سابقا.

تتلخص نظرية النفقات النسبية في أنه إذا سادت حرية التجارة، فإن كل دولة تتخصص في إنتاج السلع التي تستطيع إنتاجها بتكلفة منخفضة نسبيا عن غيرها من الدول الأخرى وتستورد السلع التي ينتجها الخارج بتكلفة منخفضة نسبيا أي يتمتع في إنتاجها بميزة نسبية، ومؤدى ذلك أن التجارة الخارجية تقوم إذا اختلفت التكاليف النسبية لإنتاج السلع بين الدول.<sup>1</sup>

والمقصود بالميزة النسبية هي أقل تكلفة نسبية تتفق في سلعة واحدة مقارنة بسلعة أخرى يتم إنتاجها في بلدين مختلفين.

ومن أجل توضيح هذه النظرية ندرج المثال الآتي: نفترض وجود دولتين A و B، تنتجان السلعتين X و Y، وفقا للتكاليف الموضحة في الجدول أدناه.

الجدول رقم (II - 2): نفقات الإنتاج مقدرة بساعات العمل نظرية النفقات النسبية

| البلد B | البلد A | البلد<br>السلعة |
|---------|---------|-----------------|
| 90      | 100     | السلعة X        |
| 80      | 120     | السلعة Y        |

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مثال افتراضي

من الجدول أعلاه نلاحظ أن البلد B له ميزة مطلقة في إنتاج السلعتين معا مقارنة بالبلد A، وعليه فحسب نظرية الميزة المطلقة لآدم سميث فإن البلد B يتخصص في إنتاج السلعتين معا، وبالتالي فإن التجارة الدولية غير ممكنة النشوء بين البلدين، إلا أنها وحسب نظرية الميزة النسبية دافيد ريكاردو فهي ممكنة، وهذا يرجع إلى الاختلاف في النفقات النسبية لإنتاج السلعتين في كل بلد حيث أن:

- بالنسبة للسلعة Y:

التكلفة النسبية لإنتاج السلعة Y في البلد B = تكلفة إنتاج السلعة Y / تكلفة السلعة X

$$0.89 = 90/80 =$$

أي أن تكلفة إنتاج وحدة واحدة من السلعة Y في البلد B تعادل 0.89 من تكلفة إنتاج وحدة واحدة من السلعة X.

<sup>1</sup> محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية للنشر والطبع والتوزيع، الإسكندرية، 2000، ص: 25.

التكلفة النسبية لإنتاج السلعة Y في البلد A = تكلفة إنتاج السلعة Y / تكلفة السلعة X

$$1.2 = 100/120 =$$

أي أن تكلفة إنتاج وحدة واحدة من السلعة Y في البلد A تعادل 1.2 من تكلفة إنتاج وحدة واحدة من السلعة X.

- بالنسبة للسلعة X:

التكلفة النسبية لإنتاج السلعة X في البلد B = تكلفة إنتاج السلعة X / تكلفة السلعة Y

$$1.125 = 80/90 =$$

أي أن تكلفة إنتاج وحدة واحدة من السلعة X في البلد B تعادل 1.125 من تكلفة إنتاج وحدة واحدة من السلعة Y.

التكلفة النسبية لإنتاج السلعة X في البلد A = تكلفة إنتاج السلعة X / تكلفة السلعة Y

$$0.83 = 120/100 =$$

أي أن تكلفة إنتاج وحدة واحدة من السلعة X في البلد A تعادل 0.83 من تكلفة إنتاج وحدة واحدة من السلعة Y.

وبناء على ذلك تكون تكلفة إنتاج السلعة Y بالنسبة للسلعة X في البلد B أقل مما هي عليه في البلد A ( $1.20 > 0.89$ )، مما يعني أن النفقة النسبية لإنتاج السلعة Y في البلد B هي أقل من النفقة النسبية لإنتاجها في البلد A.

ومن ثم يكون من مصلحة البلد B أن يتخصص في إنتاج السلعة Y لأنها تتمتع بميزة نسبية أكبر بالمقارنة مع البلد A، أما البلد A فمن مصلحته التخصص في إنتاج السلعة X لأنه يتمتع بميزة نسبية أكبر بالمقارنة مع البلد B، بحيث أنو ليس من مصلحة البلد B التخصص في إنتاج السلعة X على الرغم من أن التكلفة المطلقة لإنتاج هذا الأخير أقل من تكلفتها المطلقة في البلد A، وذلك كون التكلفة النسبية لإنتاج السلعة X في البلد B أكبر منها في البلد A.

بالرغم من أن هذه النظرية تعتبر امتداداً لنظرية التكاليف المطلقة، وأنها أجابت عن بعض أوجه القصور التي لم تجد لها إجابة نظرية التكاليف المطلقة لآدم سميث، فقد تعرضت لبعض الانتقادات تمثلت فيما يلي:<sup>1</sup>

- اعتماد النظرية على نظرية العمل للقيمة، فهي تهمل بذلك تكاليف عناصر الإنتاج الأخرى، بالإضافة

<sup>1</sup> حسام علي داود وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 41.

إلا أنها تقتض تجانس العمل وهذا الافتراض لا يمكن أن يتحقق واقعيًا، كما قامت النظرية على افتراض اشتراك العمل بنسبة ثابتة في إنتاج كل سلعة، وهذا الافتراض يجعل التحليل ساكنا ومن ثم غير واقعي، لأن العمل يستخدم بنسبة متغيرة في الإنتاج.

- تقتض النظرية تشابه الأذواق بين الدول المختلفة وهذا غير واقعي، لأن الأذواق تختلف باختلاف الدخول وكذا حدوث نمو اقتصادي وتطور العلاقات التجارية بين الدول.

- تستند نظرية الميزة النسبية إلى أن الزيادة في الإنتاج نتيجة التخصص يكون في ظل ثبات التكلفة، ومنه سيكون التخصص كاملا لكن في الواقع فإن تزايد حجم الإنتاج يؤدي إلى تناقص التكلفة، ومنه قد تزداد الميزة النسبية.

- تجاهل النظرية عدة عوامل تلعب دورا مهما في التبادل الدولي، مثل أثر التغيرات في التكنولوجيا وتكاليف النقل، وذلك لما لتكاليف النقل من أثر في تغير العرض داخل الدولة، وفي السوق الدولية وكذلك تكاليف النقل حيث أن ارتفاعها يفقد خاصية الميزة النسبية في إنتاج السلعة.

- قامت النظرية على فرضية التشغيل الكامل والمنافسة الحرة وحرية التجارة الخارجية، وهذه الفروض غير محققة واقعيًا، حيث بالنسبة للتشغيل الكامل، فقد أثبت كينز على إمكانية وجود قدر معين من البطالة في الاقتصاد وإمكانية تحقيق التوازن عند مستوى أقل من التشغيل الكامل، أما حرية التجارة فكل دولة تفرض قيود على حركة السلع بينها وبين الدول الأخرى.

### ثالثا- نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل (1806-1873):

في كتابه عن مبادئ الاقتصاد السياسي الذي نشر عام 1838 كان اهتمام جون ستيوارت ميل منصبا على جانب الطلب في التجارة الدولية، وهو ما أهمله تحليل ريكاردو، وبصفة خاصة عن نسبة التبادل التي بمقتضاها يتم تبادل السلع دوليا، وفي رأيه أن هذه النسبة ستقع داخل الحدود التي تقررها التكاليف النسبية في الدولتين، وبمعنى آخر سنقع بين نسبتي التبادل الداخليتين وتحدد بالعرض من والطلب على السلعتين أو ما أسماه بالطلب المتبادل للدولتين<sup>1</sup>، حيث أن معدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الخارجية هو ذلك المعدل الذي يجعل قيمة صادرات وواردات كل دولة متساوية، أي عندما تكفي قيمة الصادرات كل دولة لدفع قيمة وارداتها من الدولة الأخرى، وهذا ما أسماه بقانون "الطلب المتبادل".

تبرز نظرية القيم الدولية فكرة الميزة النسبية بدلا من النفقة النسبية، فتصور ريكاردو للنفقة النسبية

<sup>1</sup> محمود يونس، مرجع سبق ذكره، ص: 29.

يتم على أساس تثبيت كمية الإنتاج لإبراز الفروق في نفقات الإنتاج، ولهذا فيقوم جون ستيوارت ميل في إطار تحليله لحالة التبادل الدولي بتثبيت النفقة، ليبرر الفرق في الإنتاج ومن ثم الفروق في الإنتاجية، وبذلك فهو يرفض التفسير القائم على أساس افتراض أن إنتاجية العمل هي نفسها في كل من دول أطراف التبادل الدولي، وأحل محله اختلاف إنتاجية العمل من دولة أخرى<sup>1</sup>، وعليه فقد افترض وجود حجم معين من العمل المستخدم في كل دولة من أطراف المبادلة لإنتاج كميات مختلفة من السلع محل التبادل وبذلك نجد أن جون ستيوارت ميل ركز على الكفاءة النسبية للعمل وليس على النفقات النسبية لعنصر العمل، وقد أبرز أهمية قوة طلب الدولة على السلع التي تنتجها الدولة الأخرى ومرونة هذا الطلب في تحديد معدل التبادل الدولي، ويضيف جون ستيوارت ميل إلى أن معدل التبادل يتحدد بحددين الحد الأول: هو معدل التبادل المحلي بين السلعتين المنتجتين في الدولة الأولى، والحد الثاني: هو معدل التبادل المحلي بين السلعتين المنتجتين في الدولة الثانية، وبين أنه من بين معدلات التبادل الدولي التي تقع بين الحدين المذكورين معدلاً خاصاً يحقق التعادل بين قيمة صادرات وواردات البلد الواحد، ولقد أوضح أن جميع معدلات التبادل الدولي الواقعة بين معدلي التبادل المحلي تؤدي إلى مكاسب تجارية لكلمن البلدين بحيث أنه كلما اقترب معدل التبادل الدولي من معدل التبادل المحلي لدولة ما، فإن نصيب هذه الدولة يكون ضئيلاً من المكاسب التجارية والعكس صحيح<sup>2</sup>.

من خلال هذا العرض لنظرية "ميل" يتبين أن النظرية قد ابتعدت عن الواقع، وهذا لافتراضها تكافؤ أطراف المبادلة ففي حالة تبادل دولي بين دول غير متكافئة فمن الممكن أن لا يكون للطلب المتبادل دور في تحديد نسبة التبادل الدولي، إضافة إلى أن اشتراط التكافؤ بين قيم صادرات وواردات كل من الدولتين لتحقيق معدل التبادل الدولي يعد قيداً للنظرية، ولهذا ظهر الجيل الثاني للنظرية الكلاسيكية في محاولة لإتمام ما قام به الجيل الأول للنظرية وهذا ما سيتم تناوله من خلال المطلب الثاني.

### المطلب الثاني: النظريات النيوكلاسيكية للتجارة الخارجية

أوضحت النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية أن التبادل الدولي يقوم عندما تختلف النفقات النسبية للإنتاج في الدول المختلفة سواء تمثلت في نفقات العمل وحدة أو عناصر الإنتاج مجتمعة، لكن هذه النظرية لا توضح أسباب اختلافات النفقات النسبية بين هذه الدول، أي أن النظرية الكلاسيكية تحدد

<sup>1</sup> علي عبد الفتاح أبوشرار، الاقتصاد الدولي: نظريات وسياسات، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 97، 98.

<sup>2</sup> محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001، ص: 144.

لنا متى تقوم التجارة الدولية ولكنها لا تفسر لماذا تقوم التجارة الدولية، إلى أن جاء الاقتصاديان السويديان هكشر وتلميذه أولين في بداية القرن العشرين، وساهما معا في إنشاء نظرية تبين أسباب قيام التجارة الخارجية، غير أن لغز ليونتييف عجل بظهور نظريات حديثة تحاول تفسير التجارة الخارجية.

#### أولاً- نظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج (نظرية هكشر وأولين):

نشر الاقتصادي السويدي إيلي هكشر عام 1919 مقالا تحت عنوان "أثر التجارة الدولية على توزيع الدخل" وقد تضمنت هذه المقالة أفكاره حول موضوع التجارة الدولية وقدم الإطار العام للنظرية الحديثة في التجارة الدولية، ثم جاء بعده الاقتصادي السويدي برتل أولين عام 1933 بمؤلفه "التجارة الإقليمية والدولية، قدم من خلاله تفسير التقسيم الدولي وأسباب اختلاف التكاليف النسبية معتمدا على مقال أستاذه إيلي هكشر ومكملا له.

ترتكز نظرية هكشر وأولين على عدة فرضيات أهمها:<sup>1</sup>

- وجود دولتين وسلعتين متجانستين وعنصرا إنتاج متجانسين مستواههما المبدئي ثابت ويفترض أن يكون مختلفا نسبيا بين الدول.
- المستوى الفني (التكنولوجيا) متماثل في الدولتين ولهما نفس دالة الإنتاج.
- يتصف الإنتاج بثبات عوائد الحجم للسلعتين وتساوي تركيز عناصر إنتاج كل سلعة لجميع الأسعار النسبية.
- تساوي الأذواق والتفضيلات في الدولتين، ويتم استهلاك السلعتين بنفس الكميات النسبية عند أي سعر معطى وعند جميع مستويات الدخل، وأن التفضيلات والأذواق هي متماثلة، حيث أن منحنيات الاستهلاك هي خطوط مستقيمة من نقطة الأصل، وكل سلعة لها نفس نسبة إنفاق المستهلك بغض النظر عن الدخل ومرونة الدخل للطلب على جميع السلع هي واحد صحيح.
- سيادة المنافسة التامة في الدولتين.
- حرية انتقال عوامل الإنتاج داخل الدولة الواحدة، وعدم القدرة على الانتقال بين الدولتين.
- عدم وجود تكاليف النقل.
- عدم وجود سياسات تقيد حركة السلع بين الدولتين كالتعريف الجمركية.

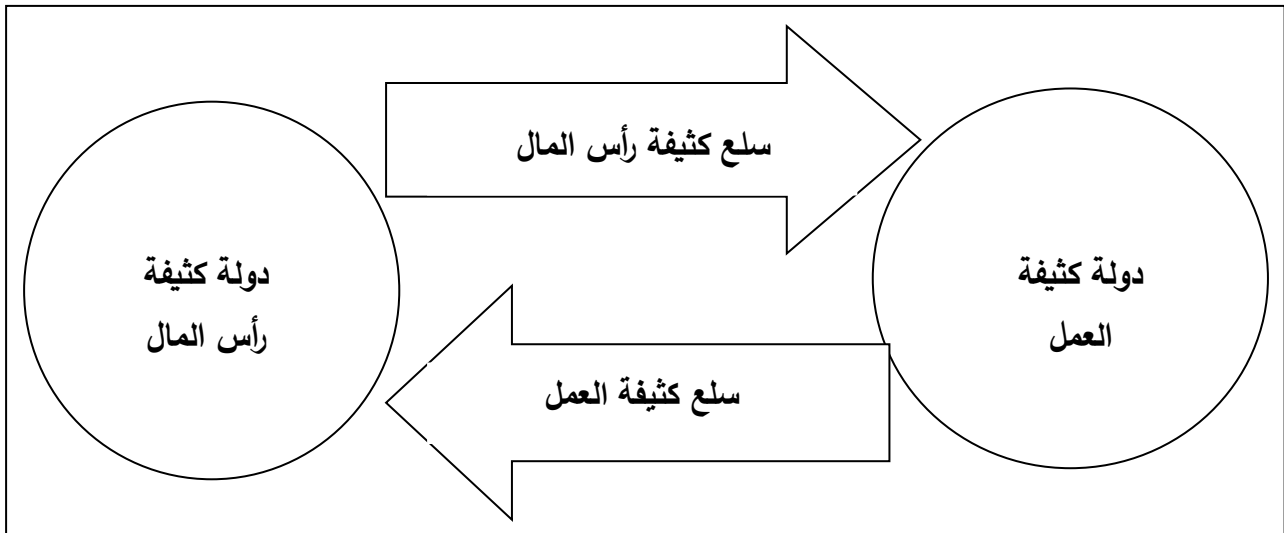
توصلت نظرية هكشر وأولين إلى نتيجة مفادها أن سبب قيام التجارة الخارجية هو التفاوت بين

<sup>1</sup> خالد محمد السواعي، التجارة الدولية النظرية وتطبيقاتها، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد، الأردن، 2010، ص: 185، 186.

الدول في وفرة عوامل الإنتاج المختلفة في كل منها، وهذا التفاوت من شأنه أن يخلق اختلافا في أسعار عوامل الإنتاج وبالتالي في أسعار المنتجات، نظرا لاختلاف ما تحتاجه السلع من عوامل الإنتاج وبالتالي في أسعار المنتجات، نظرا لاختلاف ما تحتاجه السلع من عوامل الإنتاج، مما يبرر قيام التجارة الخارجية بين مختلف الدول، وهكذا فإن التجارة الدولية لا تقوم على أساس الاختلاف النسبي في تكاليف الإنتاج حسب ما جاءت به نظرية "ريكاردو"، وإنما تقوم على أساس الاختلاف النسبي لأسعار عوامل الإنتاج بين الدول. فمثلا إذا كان بلد ما متوفر على عنصر رأس المال (K) فإن سعره سيكون منخفضا فيه، بينما يكون سعر العمل النادر (L) مرتفع.

وقد لاحظ أولين بأن الدول التي لديها وفرة نسبية في عنصر إنتاجي معين ستنمتع بسعر توازني منخفض نسبيا، وبالتالي فإن السلع التي تستخدم كميات كبيرة نسبيا من هذا العنصر في إنتاجها سيكون أيضا لها أسعار منخفضة نسبيا<sup>1</sup>، أي أنه سيكون للدولة ميزة نسبية للسلع المستخدمة في إنتاجها العنصر الوفير نسبيا.

#### الشكل رقم (II - 1): التجارة الخارجية حسب نظرية هكشر وأولين



المصدر: بلقاسم زايري، اقتصاديات التجارة الدولية، دار الأديب، الجزائر، 2006، ص: 106 .

الخلاصة الرئيسة في تحليل هكشر وأولين يمكن صياغتها كما يلي: الدولة تصدر السلعة المستخدمة في إنتاجها العنصر الوفير نسبيا، وتستورد السلعة المستخدمة في إنتاجها العنصر النادر نسبيا<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> رشاد العصار وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 30، 31.

<sup>2</sup> خالد محمد السواعي، مرجع سبق ذكره، ص: 194.

وعلى الرغم من إسهامات هذه النظرية في تفسير أسباب الاختلاف في النفقات النسبية بين الدول إلا أنها واجهت العديد من الانتقادات أهمها:

- اتسم وصف ظروف العرض النسبي لعناصر الإنتاج من حيث الوفرة والندرة النسبية بالعمومية، فالنظرية تفترض تجانس هذه العناصر ولا تبرز ولا تهتم إلا بالاختلافات الكمية لعناصر الإنتاج بمعنى أنها تتجاهل الاختلافات النوعية القائمة بين المجموعة الواحدة من عناصر الإنتاج.<sup>1</sup>
- استبعاد النظرية لأثر البحوث والتطوير الذي ينشأ عنها التقدم التكنولوجي، حيث تفترض هذه النظرية تشابه دوال الإنتاج للسلعة الواحدة بين دول العالم المختلفة، وكنتيجة لهذه الانتقادات قام العديد من الاقتصاديين بمحاولات تطبيقية للتأكد من صحة هذه النظرية ومن بينهم الاقتصادي الأمريكي "ليوننتيف".

#### ثانيا - الاختبار التجريبي لنظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج ( لغز ليوننتيف 1945):

لعل أهم دراسة تطبيقية على نموذج هكشر وأولين هي الدراسة التي قام بها الاقتصادي الأمريكي "ليوننتيف"، من خلال مقاله الذي نشر عام 1945 تتعلق بطبيعة التجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبقية دول العالم، حيث قام الاقتصادي الأمريكي ليوننتيف بإجراء دراسة تحليلية على صادرات وواردات أمريكا وذلك كتطبيق مباشر لنظرية هكشر وأولين، والمفروض نظريا وحسب نظرية هكشر وأولين أن أمريكا لديها وفرة نسبية في عنصر رأس المال وبالتالي تنتج وتصدر السلع كثيفة رأس المال، ولديها ندرة نسبية في عنصر العمل لذلك فإنها تستورد السلع كثيفة العمل.<sup>2</sup> ولاختبار هذه الفرضية استعان ليوننتيف بجدول من خلال استخدام بيانات عام 1947 للمنتج الأمريكي يعرف بجدول "المدخلات والمخرجات" وتتلخص النتائج المتوصل إليها في الجدول التالي:

<sup>1</sup> أشرف أحمد العدلي، التجارة الدولية، الطبعة الأولى، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، 2006، ص: 31.

<sup>2</sup> محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص: 104.

الجدول رقم (II - 3): كمية رأس المال والعمل اللازمة لإنتاج مليون دولار من صادرات الولايات المتحدة وبدائل وارداتها

| الواردات  | الصادرات  | عوامل الإنتاج                           |
|-----------|-----------|-----------------------------------------|
| 3.091.339 | 2.550.780 | رأس المال<br>(بالدولار بأسعار سنة 1947) |
| 170.004   | 182.313   | العمل<br>(فرد لكل سنة)                  |

Source: Edward LEANER, The Leontief Paradox, Reconsidered, journal of political economy, vol: 88, n: 03, university of CHICAGO press journals, Jun 1980, P: 502.

أسفرت نتائج اختبار ليونتييف عكس ما كان يتوقعه، إذ أقرت بما لا يدعو للشك أن أغلب السلع الأمريكية هي سلع ذات كثافة عمالية مرتفعة، وأن أغلب وارداتها تمثلت في السلع ذات الكثافة الرأسمالية العالية وهذا يتناقض مع نظرية النفقات النسبية لعوامل الإنتاج لهكشر وأولين، والسؤال المطروح هو: كيف حل ليونتييف لغزه هذا؟ وما هي التحليلات التي فسرت هذه المتناقضة المشهورة؟

لقد أرجع ليونتييف ذلك إلى كون أن العامل الأمريكي يتميز بكفاءة عالية تفوق أي عامل آخر، فكفاءته تفوق ثلاثة عمال آخرين من بلد آخر. إضافة إلى عامل قوة التنظيم الإداري للمؤسسات الأمريكية وحرصها على الانضباط والتركيز في العمل واعتمادها نظام الترقية والتحفيز والتشجيع واللامركزية، إلا أن هذا التفسير لم يلقى قبولا عاما ولا يتفق كثيرا مع الدراسات المعاصرة للسياسة التجارية الأمريكية، بالنظر إلى تطور العوامل المتحركة في هذه السياسة عما كانت عليه سابقا.<sup>1</sup> وقد ولدت نتائج دراسات ليونتييف العديد من المحاولات في تفسير التجارة الخارجية من خلال تحديد الأسباب الأخرى للاختلاف بين الدول، غير تلك القائمة على أساس الوفرة أو الندرة في عوامل الإنتاج.

### المطلب الثالث: النظريات الحديثة في التجارة الخارجية

إذا كانت نظريات التجارة الخارجية الكلاسيكية قد تركت الأساس الذي قامت عليه في الميزة المطلقة، لتركز على الميزة النسبية التي جاء بها ريكاردو، وأضاف عليها أسلافه الكثير من التعديلات، فإن النظريات التي اعتاد الاقتصاديون أن يسموها بالنظريات الحديثة في التجارة الخارجية، التي قامت على أساس العنصر الإنتاجي الوفير، لم تتحرر تماما من الأسس التي وضعها الكلاسيكيون باستثناء

<sup>1</sup> ملك محمد، دراسة قياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة: 1990-2010، مذكرة ماجستير، غير منشورة، تخصص علوم تجارية، جامعة المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012، ص: 88.

الاعتماد على عنصرين من عناصر الإنتاج هما: العمل ورأس المال بدلا من العمل بوصفه عنصرا إنتاجيا وحيدا كما فعل كل من آدم سميث، ريكاردو وجون ستوارت ميل، فجاءت النظريات الحديثة في تفسير قيام التجارة الخارجية، ابتداء من نموذج الفجوة التكنولوجية ودورة حياة المنتج إلى نموذج تشابه الأنواع ونموذج المنافسة غير الكاملة والمبادلات بين الفروع.

### أولا- نظرية الفجوة التكنولوجية (بوسنر 1961):

أوضح الاقتصادي "بوسنر" سنة 1961 من خلال نموذج تجارة الفجوة التكنولوجية في تفسيره لنمط التجارة الخارجية بين الدول على إمكانية حيازة إحدى الدول على طرق فنية متقدمة للإنتاج تمكنها من إنتاج سلع جديدة أو منتجات ذات جودة أفضل، أو منتجات بنفقات إنتاجية أقل مما يهل هذه الدول إلى اكتساب مزايا نسبية مستقلة من غيرها من الدول، فالاختلافات الدولية في المستويات التكنولوجية تحقق اختلافا مناظرا في المزايا النسبية المكتسبة، وتؤدي بالتالي إلى قيام التجارة الخارجية بين الدول عن طريق القنوات التالية:<sup>1</sup>

- زيادة الكفاءة النسبية لإحدى الدول في إنتاج السلع التي تنتج في جميع الدول أطراف التبادل الدولي، ويترتب على ذلك اكتساب هذه الدولة لميزة نسبية دون غيرها من الدول، هذه الاختلافات الدولية في المزايا النسبية بين الدول تمكن الدولة ذات التفوق التكنولوجي من تصدير السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية إلى غيرها من الدول التي لم تشهد تغيرا في مستويات التكنولوجيا المستخدمة بها.
- دخول إحدى الدول بمنتجات جديدة ذات مستويات تكنولوجية متقدمة إلى الأسواق الدولية في الوقت الذي لا تستطيع الدول الأخرى -على الأقل في البداية- إنتاجها داخليا أو تقليدها لأنها لا تحوز الوسائل التكنولوجية اللازمة لإنتاج هذه السلع، أو لا تستطيع الحصول عليها من الدول موطن الاختراع.

وقد ميز بوسنر بين ثلاثة فجوات:

- **فجوة الطلب:** هي الفترة الزمنية بين ظهور السلعة الجديدة في الدولة موطن الاختراع، وبداية استهلاك السلعة في الخارج.
- **فجوة التقليد:** وهي تمثل الفترة الممتدة بين بداية الإنتاج في الدولة موطن الاختراع، وبداية إنتاج نفس السلعة في الخارج.
- **الفجوة التكنولوجية:** هي الفترة الزمنية بين فجوة الطلب وفجوة التقليد، فالتجارة هنا تحدث خلال الفترة الزمنية التي تبدأ بقيام الدولة المخترعة بتصدير المنتج الجديد وبداية الإنتاج لهذه السلعة في الدول

<sup>1</sup> سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص ص: 216، 217.

المقدمة.

وبتعبير متكافئ تعرف تجارة الفجوة التكنولوجية بأنها تلك التجارة التي تحدث خلال الفترة الزمنية التي تبدأ بقيام الدولة المخترعة بتصدير المنتج أو السلعة الجديدة، وبداية الإنتاج لهذه السلعة في الدول المقلدة، وفي حال ظهور الإنتاج في الدولة المقلدة للسلعة محل الاهتمام، تبدأ العوامل التكنولوجية في فقدان الدور الذي لعبته كعامل مفسر لنمط التجارة الخارجية بين الدول في المنتجات الصناعية كثيفة التكنولوجيا، ويحل محلها عامل الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج في كلا الدولتين باعتباره العامل الرئيس لاختلاف المزايا النسبية الطبيعية وقيام التجارة الخارجية، وتبدأ القواعد المعمول بها في نموذج هكشر وأولين لنسب عناصر الإنتاج في الانطباق.<sup>1</sup>

وما يؤخذ على هذه النظرية أنها لم تتمكن من بيان حجم الفجوة التكنولوجية، والمدى الزمني الذي يمكن من خلاله أن تستمر تلك الفجوة قبل زوالها، إضافة إلى أن هناك عدة دراسات بينت عدم ملائمة النموذج للواقع.

#### ثانياً - نظرية دورة حياة المنتج (فرنون 1966):

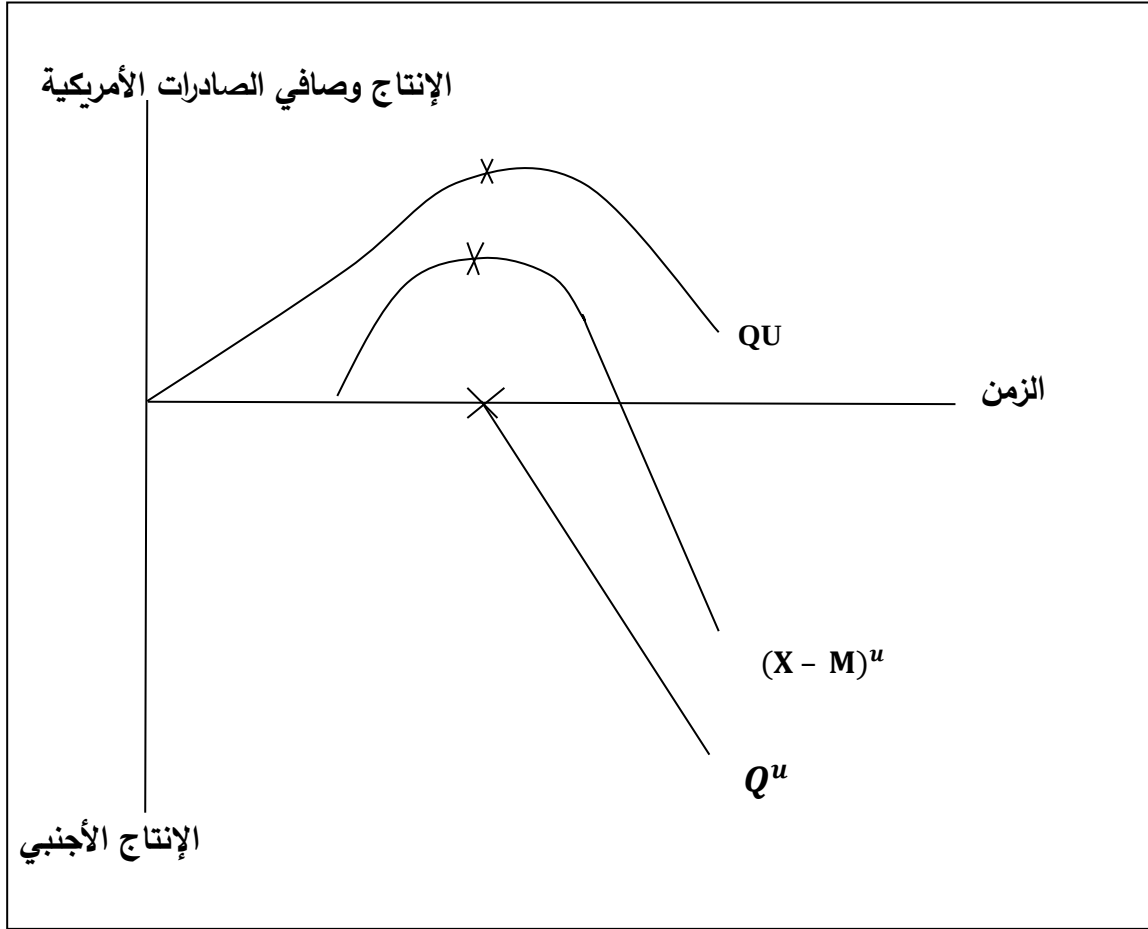
تعتبر نظرية دورة حياة المنتج للاقتصادي "فرنون" عام 1966 امتداداً لنظرية الفجوة التكنولوجية للاقتصادي بوسنر، وتعمل نظرية دورة حياة المنتج على تحليل الأسباب التي تؤدي إلى التفوق التكنولوجي والكيفية التي تنتشر بها، باعتمادها على دور المنتج الجديد ودورة حياته في قيام التجارة الخارجية.

وقد قام الاقتصادي الأمريكي فرنون بتطوير نموذج تحليل ديناميكي للميزة النسبية، ويرى فرنون أن التقدم التكنولوجي يبدأ دائماً في أمريكا، فالتفوق التكنولوجي فيها يعطيه دور ريادي في إنتاج السلع الجديدة، وبعد رواج هذه السلع في أمريكا تبدأ بتصديرها إلى الخارج، ومع زيادة تصديرها وتحقيق الربح من ذلك تتحفز دول أخرى لإنتاج هذه السلع إذا استطاعت نقل التكنولوجيا، ثم تبدأ الدولة الجديدة بإنتاج المزيد من هذه السلع وتصدير الفائض من إنتاجها إلى الدول الأخرى مما يضيق من سوق الولايات المتحدة فيقل إنتاجها من هذه السلع في حين يتزايد إنتاج الدولة الأخرى منها وهكذا إلى الحد لتبدأ بعده الولايات المتحدة باستيراد هذه السلع من الدول ناقلة التكنولوجيا.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> سامي عفيفي حاتم، نفس المرجع السابق، ص: 219

<sup>2</sup> نداء محمد الصوص، مرجع سبق ذكره، ص: 41.

الشكل رقم (II-2): أسلوب دورة حياة المنتج



المصدر: نداء محمد الصوص، مرجع سبق ذكره، ص: 41.

حيث:

QU: كميات الإنتاج الأمريكي

$Q^u$ : كميات الإنتاج الأجنبي.

$(X - M)^u$ : صافي الصادرات الأمريكية من المنتج الجديد.

ويرى فرنون أن تقديم منتجات جديدة تحتوي على أحدث المعارف التكنولوجية يمر بالمراحل

التالية:<sup>1</sup>

**المرحلة الأولى:** وفيها يقدم المنتج الجديد، وغالبا ما يحقق عائداً أو دخلاً مرتفعاً ويحتاج إلى نفقات عالية من البحث والاختراع ومهارات فنية وعمالية كبيرة وتواجد سوق محلية قادرة على استيعابه واستخدامه ومراجعته، بحيث تؤهله في صورته النهائية للاستهلاك، وغالبا ما تكون هذه المشروعات والسوق متمثلة

<sup>1</sup> مصطفى رشدي شحبة، الأسواق الدولية المفاهيم والنظريات والسياسات، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ص: 107،

في السوق الأمريكية، وبعد انتشاره وتوافر القوة الشرائية للحصول عليه، فهو يجذب الانتباه في البلاد الأخرى، ويطلب التجار الأجانب هذا المنتج وعندئذ تبدو الولايات المتحدة في البداية كمصدر لهذا المنتج الجديد.

**المرحلة الثانية:** حيث يبدأ الطلب الأجنبي على هذا المنتج في النمو، وتبدو ضرورة وأهمية هذا المنتج للأسواق الأجنبية، فيقوم المنتج الأجنبي بإنتاجه محليا وداخليا ويقوم باكتساب التكنولوجيا الضرورية لتصنيع هذا المنتج ويبدأ بإنتاجه في هذه الدول وتقل صادرات أمريكا منه، وبالطبع يساعد على ذلك الوسائل الشرعية وغير الشرعية لاكتساب حقوق الملكية الفكرية والصناعية.

**المرحلة الثالثة:** وفيها يتم إنتاج المنتج محليا وإدخال التحسينات عليه وتطوير إنتاجه واستغلال العمالة الماهرة الرخيصة حتى يتحقق تخفيض نفقاته، وتحاول المشروعات الأجنبية بعد ذلك توريد هذا المنتج إلى أسواق أمريكا وتنخفض النفقات أكثر فأكثر نتيجة انتشاره في السوق المحلية، وزيادة صادراته إلى السوق الأمريكية وتتحقق هنا منافع اقتصادية الحجم (الإنتاج الكبير، وتستطيع المشروعات الأجنبية أن تتنافس وتتحول الولايات المتحدة من مصدر رئيسي إلى منافس فس السوق الدولية ثم تاركة هذا السوق والسوق المحلية للمنتجات الأجنبية لكي تتجه إلى اختراع منتجات جديدة تسير في نفس الدورة.

ركزت نظرية فرنون في تفسيرها لتوزيع الإنتاج الدولي على بعض السلع الاستهلاكية كالسلع الصناعية، ولم تتمكن من تفسير التوزيع الدولي للسلع الأخرى كالسلع ذات دورة الحياة القصيرة، أضف إلى ذلك أن السلع التي تتطلب درجة عالية من التخصص كالسلع الصيدلانية، أو السلع ذات تكاليف الإنتاج الكبيرة لا تنطبق عليها نظرية دورة حياة المنتج.

### ثالثا - نظرية تشابه الأنواق (نظرية ليندر 1966):

ترجع هذه النظرية إلى الاقتصادي "استافن ليندر" عام 1966، وقد بدأ تحليله بافتراض أن الدولة ستقوم بتصدير السلع التي تملك لها أسواقا كبيرة ورائجة برر ذلك بالحاجة إلى إنتاج كبير الحجم من أجل تمكين المنشآت المحلية تحقيق وفورات حجم اقتصادية وتخفيض كلفتها وبالتالي أسعارها بشكل كاف لتمكينها من غزو الأسواق الأجنبية بالإضافة إلى ذلك فقد اعتقد ليندر أن الدولة متشابهة الدخل ستكون أيضا متشابهة الذوق، واستنتج بالتالي أن فرص التصدير لكل دولة ستكون في أسواق الدولة الأخرى المتشابهة لها من حيث الدخل، ومن هنا جاء اسم النظرية (تشابه الأنواق)، وفي ضوء ذلك توقع ليندر بأن هذا النوع من التجارة سيعتبر على السلع المتشابهة ولكنها في نفس الوقت متميزة بطريقة أخرى، أي أن التجارة الدولية وفقا لهذا الأسلوب ستتركز في المنتجات الصناعية المتنوعة بين الدول المتشابهة من

حيث الدخل وأنماط الطلب وأخيرا فقد اعتقد ليندر أن هذا الأسلوب في تفسير التجارة ينطبق فقط على السلع الصناعية الخاضعة للتنوع حيث يلعب كل من التفضيل ووفرات الحجم دورا أساسيا، أما فيما يتعلق بتجارة السلع الأساسية والأولية فقد اعتقد أن تنبؤات نموذج هكشر وأولين الذي يركز على دور عرض وفرة عوامل الإنتاج<sup>1</sup>.

وتمثل هذه النظرية محاولة أخرى لحل لغز ليونتييف عن طريق هدم أحد الأعمدة الرئيسة لنموذج هكشر وأولين وغيره من النظريات الكلاسيكية، وهي النظريات التي تبني في تحليلها للظواهر الاقتصادية على أساس أن العرض هو المتغير الاقتصادي المستقل، وأن الطلب هو المتغير الاقتصادي التابع، وتعكس نظرية ليندر هذا الحال، وترى في الطلب متغيرا اقتصاديا مستقلا، وفي العرض متغيرا اقتصاديا تابعا<sup>2</sup>.

إلا أنه وما يؤخذ على هذه النظرية<sup>3</sup>:

- السوق الخارجي ليس امتداد للسوق الداخلي في كل الدول ولكل السلع، إنما هناك بعض الدول تنتج للاستهلاك الأجنبي مثل الصين والهند فهي تنتج بعض المنتجات لدول العالم وهذا لتدني تكلف اليد العاملة فيها الذي يؤدي بدوره لتدني سعر السلعة نفسها والتي لا يقدر الفرد المحلي على اقتناءها أو هو غير محتاج لها فتوجه للسوق الخارجي مباشرة.
- أذواق المستهلكين غير متشابهة عند تقارب مستويات الدخل الفردية في البلدان المختلفة، وهذا يعود لاختلاف التقاليد والعادات والأديان وكذا الثقافات...الخ، مما يؤثر على ميولات الأفراد لبعض السلع على حساب الأخرى.

رابعا- نظرية المنافسة غير الكاملة والمبادلات بين الفروع (بول كروغمان 1985): هنا نجد:

- النظرية الأولى: تتناول البحث في تنافس احتكار المنتجين (قلة البائعين مقابل كثرة المشترين) وتبادلات للسلع المختلفة.
- النظرية الثانية: فتحلل التنافس الاحتكاري (سوق يمثله كثرة البائعين والمشترين وتباين السلع أيضا) والتبادل الدولي لسلع متباينة.

<sup>1</sup> جمال جويدان الجمل، التجارة الدولية، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2010، ص: 51، 52.

<sup>2</sup> سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص: 183.

<sup>3</sup> مريم طنبني، واقع ومستقبل التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي في ظل الأزمات المالية "2002-2012"، مذكرة ماجستير، غير منشورة، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2014، ص: 16.

وتأتي التجارة فيما بين الفروع حسب النظرية الأولى كنتيجة لتبادل سلع متماثلة تماماً، ففي الاقتصاد المغلق نجد أن الإنتاج يقوم به محتكر واحد في كل بلد، بينما نجد في الاقتصاد المفتوح أن مؤسستين تنتمي كل واحدة منهما إلى بلد معين تقومان بإنتاج نفس السلعة، وهذان السوقان المكتفيان ذاتياً يشكلان عندما يفتح المجال للمبادلة سوقاً واحداً، ويتحول هذا النموذج إلى نموذج احتكار ثنائي حيث أن كلا من المؤسستين تسعى لكسب جزء من السوق في البلد الأجنبي وتحقق التوازن عندما تضمن كل مؤسسة لنفسها نصف السوق في البلد الشريك وتكون التجارة في هذه الظروف قائمة على التبادل بين الفروع.

أما النظرية الثانية القائمة على المنافسة الاحتكارية فإن التجارة فيها بين الفروع تظهر وكأنها تبادل لسلع متشابهة ولكن غير متماثلة، هذه الاختلافات بين السلع لمقاربة في نوعيتها سوف تمكن المستهلكين من إشباع الطلب على الاختلاف مما سيؤدي إلى قيام التبادل<sup>1</sup>.

وقد أكد كل من Krugman و Helpman أن التغيرات في توزيع الدخل بين الدول الصناعية كأساس لنظريتهم، من خلال ملاحظة التوسع في التجارة بالنسبة للدخل، ففي فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى 1914 شكلت أمريكا الجزء الأكبر من الدخل والاستهلاك في العالم، كما أن توزيع الدخل القومي أصبح بشكل كبير على قدم المساواة فتمودجهم يتنبأ بأن حجم التجارة ينبغي أن يرتفع مع ارتفاع الدخل، مع التركيز على زيادة التجارة بين الدول الصناعية بالنسبة إلى التجارة مع الاقتصاديات الأقل نمواً<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> حفيفة شيخي، ترشيد السياسات التجارية من أجل الاندماج الإيجابي للجزائر في الاقتصاد العالمي "المنظمة العالمية للتجارة"، مذكرة ماجستير، غير منشورة، تخصص: مالية دولية، جامعة وهران، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، 2012، ص: 37.

<sup>2</sup> أحمد أكرم عبد المعطي الأعرج، أثر التجارة الخارجية على الإيرادات العامة في دولة فلسطين دراسة قياسية (1996-2017)، مذكرة ماجستير، غير منشورة، تخصص: اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية غزة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 2019، ص: 41.

### المبحث الثالث: العلاقة بين سعر الصرف والتجارة الخارجية

عندما تقوم التجارة بين الدول، فإنه يترتب على قيامها استحقاقات مالية متبادلة يتعين تسويتها في الحال أو في المستقبل، ولذلك فمن المهم لكل دولة أن تعرف على وجه التحديد حقوقها من قبل العالم الخارجي والتزاماتها نحوه، وعادة ما تحتفظ بسجل منظم لجميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة، وبين المقيمين في الدولة الأخرى خلال فترة زمنية معينة، وهذا السجل يسمى ميزان المدفوعات، وفي سبيل مواجهة المشاكل المحسوسة في ميزان المدفوعات، فإننا سوف نتناول في هذا المبحث أساسيات حول ميزان المدفوعات والعلاقة بين سعر الصرف والتجارة الخارجية.

#### المطلب الأول: أساسيات حول ميزان المدفوعات

##### 1- مفهوم ميزان المدفوعات:

لأجل ضبط عمليات المبادلات المالية بين الاقتصاد المحلي والعالم الخارجي خلال فترة محددة، تم ابتكار سجل يشتمل على كل مبادلة مالية، وكذا على ما ترتبت، وذلك بغض النظر عن قيمتها صغيرة كانت أم كبيرة، حيث عرف ذلك السجل بميزان المدفوعات، وقد خص باهتمام كبير من طرف الاقتصاديين نظراً لأهميته، حيث تكون عملية القيد فيه وفقاً لمعايير محددة.

ويمكن تعريف ميزان المدفوعات على أنه: عبارة عن قائمة أو بيان بإجمالي قيمة معاملات الدولة مع العالم الخارجي أو هو عبارة عن حساب يتبع نظام القيد المزدوج (حساب دائن، مدين)، ووفقاً لدليل ميزان المدفوعات يعرف ميزان المدفوعات بأنه الصادر عن صندوق النقد الدولي، وذلك بأنه بيان إحصائي عن فترة معينة يبين الآتي:

- لصفقات المتعلقة بالسلع والخدمات والدخل، التي تتم بين اقتصاد معين وبقيّة العالم.
- التغيرات في الملكية والتغيرات في الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة والمستحقات على الالتزامات تجاه بقية دول العالم.
- التحويلات بدون مقابل والقيود المقابلة الضرورية - بالمعنى المحاسبي - لموازنة أي قيود للصفقات والتغيرات الأنفة الذكر التي لا يوازن بعضها بعضاً<sup>1</sup>.

ويعرف ميزان المدفوعات لدولة ما بأنه: "ملخص منتظم لسجل كل الصفقات الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة بين سكان ذلك البلد وسكان بقية العالم"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> محمد أحمد الأفندي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الطبعة الخامسة، دار الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، 2013، ص: 309.

<sup>2</sup> محمد صالح القريشي، المالية الدولية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص: 56.

كما يعرف ميزان المدفوعات الدولية لأي بلد بأنه: "بيان حسابي يسجل قيم جميع السلع والخدمات والهبات والمساعدات الأجنبية وكل المعاملات الرأسمالية وجميع كميات الذهب النقدي الداخلة والخارجة من هذا البلد خلال فترة معينة من الزمن عادة سنة، أي أن ميزان المدفوعات هو تقرير يأخذ في الحسبان قيم جميع العمليات الاقتصادية التي تتم بين البلد وبقية البلدان المتعاملة معه"<sup>1</sup>.

ويعرف أيضا على أنه: "بيان إحصائي يشمل كل من التدفقات الأصول الحقيقية والمالية والنقدية في شكل محاسبي، والتي تتم بين المقيمين في بلد ما وغير المقيمين، وهذا خلال فترة معينة"<sup>2</sup>. ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تقديم تعريف شامل لميزان المدفوعات على أنه: " سجل حسابي تسجل فيه جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في دولة ما وغير المقيمين فيها خلال سنة واحدة، وتسجل تلك المعاملات في جانبين هما: الجانب الدائن والجانب المدين، ففي الجانب الدائن يتم تسجيل المعاملات التي تؤدي إلى دخول العملات الأجنبية أما الجانب المدين فتسجل فيه المعاملات التي تؤدي إلى خروج العملة الأجنبية".

وينبغي أن يكون واضحا من خلال هذا التعريف ما يلي:<sup>3</sup>

- ينصب اهتمام ميزان المدفوعات فقط على المعاملات الاقتصادية الخارجية سواء تولد عنها حقوقا للمقيمين لدى غير المقيمين، أو نتج عنها حقوقا لغير المقيمين يتعين على المقيمين أدائها، أما المعاملات الاقتصادية الداخلية بين المقيمين على إقليم نفس الدولة فلا شأن لميزان المدفوعات بها.
- لا توجد قاعدة محددة في تحديد بداية الفترة الزمنية التي يغطيها الميزان، ففي حين تبدأ بعض الدول فترة السنة في أول جانفي وتنتهيها في آخر ديسمبر، فإن دولة اليابان مثلا تبدأ هذه الفترة مع بداية شهر أفريل من كل سنة لتنتهي في آخر شهر مارس من العام التالي، بالإضافة إلى ذلك فإن بعض الدول تعد تقديرات لموازن مدفوعاتها لفترة تقل عن السنة (كل ثلاثة أشهر)، مثل الولايات المتحدة الأمريكية ومعظم الدول المتقدمة اقتصاديا، وذلك لمساعدة السلطات المختصة على معرفة حقيقة الوضع الاقتصادي الخارجي ومن ثم العمل على اتخاذ الإجراءات المناسبة لتدارك الوضع بدلا من الانتظار حتى نهاية العام.

<sup>1</sup> عبد الرحمن يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2001، ص: 203.

<sup>2</sup> Bernard GUILLOCHON et Al , *Economie internationale, Cours et exercices corrigés*, 8 éme édition, Dunod, Paris, 2016, P : 207.

<sup>3</sup> محمد أحمد السريتي وآخرون، اقتصاديات النقود والبنوك والتجارة الخارجية، مكتبة الاقتصاد، الإسكندرية، 2019، ص ص: 352، 353.

- يتم إعداد ميزان المدفوعات وفقاً لمبدأ القيد المزدوج، مما يجعله بالضرورة متوازناً دائماً من الناحية المحاسبية، بمعنى أن تكون الدائنية والمديونية متساوية في جميع الأحوال، وتوازن ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية لا يحول دون وجود اختلالات من الناحية الواقعية، إذ قد ينطوي توازنه الحسابي الكلي على اختلالات في بنوده المختلفة، والتوازن المحاسبي يعني وجود جانبين متساويين هما جانب دائن تتدرج تحته كافة المعاملات التي تحصل الدولة من خلالها على إيرادات من العالم الخارجي، وجانب مدين تنطوي تحته جميع المعاملات التي تؤدي الدولة من خلالها مدفوعات العالم الخارجي وتواجه عملية تسجيل العمليات الاقتصادية على ميزان المدفوعات صعوبات مثل مشكلة التفريق بين المقيم والغير مقيم، واختلاف أسس حساب القيم الدولية ومشكلة التوقيت...إلخ.

- يشمل مفهوم المقيمين كل الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين (بنوك، شركات، مؤسسات...إلخ).  
- يعتبر الوطنيين هم الأفراد المقيمين عادة على إقليم الدولة، ويترتب على ذلك أن الأفراد الذين يقيمون عرضاً على أرض الدولة لا يعتبرون "وطنيين"، كالسائحين الأجانب وعلى العكس فإن الإقامة العارضة في خارج الدولة لا تفقد صفة الوطنية عنهم، ولذلك فإن السائح المصري في الخارج يعتبر مقيماً في مصر.<sup>1</sup>

## 2- أهمية ميزان المدفوعات:

من الواضح أن أهمية ميزان المدفوعات تتضح فيما يتعلق بتيار من الصادرات والواردات ما بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الخارج، وما يترتب على الصادرات والواردات من حقوق والتزامات تنشأ فيما بينهم، وذلك خلال فترة من الزمن لها بداية ولها نهاية، ومن هنا فإن الأهمية لميزان المدفوعات شبيهة بوثيقة مالية أساسية، كما أن هنالك سجلاً محاسبياً للدولة في تجارتها الدولية داخل ميزان المدفوعات هو ميزان الدائنية والمديونية، والذي يحدد مختلف الأصول للمقيمين في الدولة في مواجهة المقيمين في الخارج، وكذلك مختلف الخصوم للمقيمين في الخارج في مواجهة المقيمين في الدولة، ومن الممكن النظر إلى الزيادة في دائنية الدولة على أنها تتضمن دفعا من الخارج إليها كما يمكن النظر إلى زيادة مديونية الدولة على أنها تتضمن دفعا منها إلى الخارج<sup>2</sup>، ويمكن إبراز أهمية ميزان المدفوعات فيما يلي:

- يعكس هيكل المعاملات الاقتصادية الدولية وقوة الاقتصاد الوطني وقابليته ودرجة تكيفه مع المتغيرات

<sup>1</sup> أحمد فريد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص: 48.

<sup>2</sup> أحمد يحيى الرفيق، التجارة الدولية، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي، صنعاء، 2012، ص: 95، 96.

الحاصلة في الاقتصاد الدولي، لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الصادرات والواردات وكذا المنتجات بما فيها العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات، درجة التوظيف، وكذا مستوى الأسعار والتكاليف... الخ.

- يبين ميزان المدفوعات أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع سلع التبادل، الشيء الذي يؤدي إلى متابعة ومعرفة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة ونتائج سياساتها الاقتصادية.

- إن المعاملات الاقتصادية التي تربط البلد مع العالم الخارجي هي نتيجة اندماجه في الاقتصاد الدولي وبذلك فهي تقيس الموقف الدولي للقطر.<sup>1</sup>

- يظهر ميزان المدفوعات القوة المحدد لسعر الصرف من خلال العرض والطلب على العملات الأجنبية، وكذا هيكل التجارة الخارجية من خلال حجم المبادلات ونوع سلع التبادل.

- يعتبر مرجع للمعلومات وتتخذ على أساسه القرارات النقدية والمالية كما يساعد السلطات على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد بسبب هيكله الجامع، كما يساهم في تزويد البنوك والمؤسسات والأشخاص بمعلومات في مجالات التمويل والتجارة الخارجية.

- يمثل ميزان المدفوعات أداة تحليل لنقاط قوة وضعف تنافسية البلد، ويشكل أيضا أداة تحليل هامة لتحديد سياسة سعر الصرف، السياسة المالية والسياسة النقدية، فإذا قامت الدولة مثلا بتخفيض في قيمة العملة المحلية وأرادت معرفة تأثير السياسة المطبقة على الموقف الخارجي في هذه الحالة من الضروري الرجوع لميزان المدفوعات لملاحظة التغيرات التي يمكن أن تحدثها هذه السياسات على الصادرات والواردات والأرصدة الدولية.<sup>2</sup>

### 3- أقسام ميزان المدفوعات:

نظرا لطبيعة المعاملات الاقتصادية المتشعبة والمتشابكة لأي بلد مع بقية العالم الخارجي، فإنه من الصعوبة حصرها وتدوينها بصورة منفردة في ميزان المدفوعات ولذلك يمكنه إعطاء بيان موجز لهذا الحكم من المعاملات وتدوينها في أقسام مستقلة يضم كل منها نوعا متميزا من المعاملات ذات الطبيعة المتشابهة والمتقاربة الأهداف، لذلك فإن ميزان المدفوعات يقسم إلى ثلاثة حسابات رئيسية هي:

**أولا- الحساب الجاري:** يشمل هذا الحساب على جميع المبادلات من السلع والخدمات ويتألف من عنصرين:

<sup>1</sup> عرفات تقي الدين الحسني ، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، دار مجدلوي للنشر والتوزيع ، 1999، ص: 115.

<sup>2</sup> رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي وآخرون، التمويل الدولي، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص: 32.

- **الميزان التجاري:** يتعلق بتجارة السلع؛ أي صادرات السلع و وارداتها خلال الفترة محل الحساب، أي أنه تسجل فيه التجارة المنظورة ، أي صادرات و واردات السلع، وتسجل فيه الصادرات السلعية دائنة في الميزان التجاري، أما الواردات السلعية فتسجل في الجانب المدين حيث يترتب عليها خروج نقد أجنبي، ويحقق الميزان التجاري فائضا إذا كانت صادرات السلع أكبر من وارداتها، كما يحقق الميزان التجاري عجزا إذا كانت صادرات السلع أقل من وارداتها، ويحقق توازنا في حالة التساوي بينهما<sup>1</sup>.

- **ميزان الخدمات:** تسجل فيه جميع المعاملات الخدمية، ويسمى بحساب أو ميزان المعاملات غير المنظورة، ويسجل فيه صادرات و واردات الخدمات، ومدفوعات الفوائد على القروض الأجنبية وأرباح الاستثمارات الأجنبية في الداخل، ويسجل في الحساب الجاري أيضا الإيرادات الرأسمالية المحولة من الخارج وأرباح الاستثمار، وتجدر الملاحظة أن 70٪ من التجارة الدولية هي تجارة خدمات<sup>2</sup>.

- **صافي التحويلات من جانب واحد:** وهي تشمل التحويلات التي يترتب عليها انتقال موارد حقيقية (عينا) أو موارد مالية (نقدا) من وإلى الخارج دون اقتضاء مقابل<sup>3</sup>، في الحال أو المستقبل، وقد تكون خاصة مثل الهبات والهدايا والتبرعات المقدمة أو المستلمة من الأفراد والمؤسسات الخاصة، أو رسمية مثل المنح والمعاشات والتعويضات المقدمة إلى/أو المستلمة من الحكومات.

**ثانيا- حساب رأس المال:** إن حساب رأس المال يسجل المستلمات من غير المقيمين والمدفوعات التي دفعت إلى غير المقيمين الناشئة من إصدار دين أو إعادة دفع دين قديم<sup>4</sup>، وينقسم هذا الحساب إلى قسمين:

أ- **حساب رأس المال طويل الأجل:** وتشمل رؤوس الأموال المحولة من وإلى الخارج بقصد استثمارها لأجل طويل، أي التي تفوق مدتها سنة، ويتضمن هذا الحساب الاستثمارات المباشرة والأوراق المالية والقروض طويلة الأجل سواء تمت من خلال مصادر خاصة أو رسمية أو مصادر متعدد الأطراف مثل البنك العالمي أو صندوق النقد الدولي.

ب- **حساب رأس المال قصير الأجل:** يشمل العمليات الرأسمالية التي تقل مدتها عن سنة، كالأصول النقدية والكمبيالات وأرصدة السماسرة والقروض تحت الطلب وسندات الحكومة قصيرة الأجل، كما يتضمن

<sup>1</sup> محمد أحمد السريتي، أحمد فتحي خليل الخضراوي، الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار فاروس العلمية، مكة المكرمة ، 2017، ص: 253.

<sup>2</sup> محمد أحمد السريتي وآخرون، اقتصاديات النقود والبنوك والتجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص: 357.

<sup>3</sup> كامل البكري، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص: 215.

<sup>4</sup> محمد صالح القريشي، مرجع سبق ذكره، ص: 62.

أيضا كل زيادة في أرصدة البنوك المحلية المودعة في الخارج، أو نقص في أرصدة الأجانب المودعة في البنوك المحلية، حيث ينشأ عن هذه العمليات قيد في الجانب المدين، في حين أنه يترتب عن كل زيادة في أرصدة الأجانب المودعة في البنوك المحلية أو نقص في أرصدة البنوك المحلية المودعة في الخارج تسجل في الجانب الدائن من هذا الحساب<sup>1</sup>.

### ثالثا - صافي الاحتياطات الدولية من الذهب النقدي والأصول السائلة:

يسجل هذا القسم في ميزان المدفوعات الصافي التغيرات في الاحتياطات الدولية السائلة في أي سنة من السنوات وذلك بغرض يسجل هذا القسم في ميزان المدفوعات الصافي التغيرات في الاحتياطات الدولية السائلة في أي سنة من السنوات وذلك بغرض إجراء التسوية الحسابية لصافي العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات فأنهم يقصدون على وجه التحديد النتيجة النهائية أو الرصيد الصافي للمعاملات الجارية والرأسمالية مع، فيتحقق عجز عن ميزان المدفوعات حينما يكون مجموع الجاني المدين في ميزان المعاملات الجارية والرأسمالية أكبر من مجموع الجانب الدائن فيهما، ويتحقق الفائض في الحالة العكسية. وبعد إجراء التسوية الحسابية للعجز أو للفائض بواسطة التحركات في عناصر الاحتياطات الدولية يصبح ميزان المدفوعات متوازن من الناحية الحسابية، وخلاصة القول أن التحركات في الاحتياطات الدولية تستخدم لتسوية العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات أي تستخدم لتحقيق التوازن الحسابي لميزان المدفوعات<sup>2</sup>.

ويتكون هذا الحساب من العناصر التالية:<sup>3</sup>

- الذهب النقدي لدى السلطات النقدية.
- الودائع بالعملة الأجنبية التي تحتفظ بها البنوك التجارية الوطنية لدى البنوك الأجنبية.
- الأصول الأجنبية قصيرة الأجل مثل: أدونات الخزنة الأجنبية، والأوراق التجارية الأجنبية.
- الأصول الوطنية قصيرة الأجل التي يحتفظ بها الأجانب.
- الودائع التي تحتفظ بها البنوك الأجنبية لدى البنوك الوطنية.
- موارد صندوق النقد الدولي.
- القروض المختصة لتسوية العجز في ميزان المدفوعات.

<sup>1</sup> إبراهيم محمد أفرار، سعر الصرف بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص: 63.

<sup>2</sup> عبد الرحمن يسري أحمد، مرجع سبق ذكره، ص: 210.

<sup>3</sup> محمد أحمد السريتي وآخرون، اقتصاديات النقود والبنوك والتجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص: 358، 359.

رابعاً - حساب السهو والخطأ:

جميع البنود الواردة في الحسابات الجارية والرأسمالية هي تقديرات، وتخضع لأخطاء كبيرة، لأنه في العادة لا يتم تسجيل كل المعاملات الفعلية التي تتطوي على مقايضة (أي تبادل خدمة بخدمة)، أو التهريب وغسيل الأموال والمعاملات الغير قانونية، وهنا يطرح التساؤل التالي: كيف يمكن أن يكون مجموع حسابات موازين المدفوعات دائماً مساوياً للصفر، وللإجابة على ذلك يرجع إلى حساب السهو والخطأ أو التباين الإحصائي كما هو معروف في بعض الأحيان، لخلق التوازن الحسابي لميزان المدفوعات في حالة وجود خلل أو عدم توازن بين القيديين<sup>1</sup>.

الجدول رقم (II - 4): صورة نمطية لميزان المدفوعات الحسابي

| المتحصلات أو الأصول (+)                        | المدفوعات أو الخصوم (-)                        |
|------------------------------------------------|------------------------------------------------|
| القسم الأول: ميزان العمليات الجارية            |                                                |
| 1- الصادرات المنظورة (السلعية)                 | 4- الواردات المنظورة (السلعية)                 |
| 2- الصادرات غير المنظورة (الخدمية)             | 5- الواردات غير المنظورة (الخدمية)             |
| 3- تحويلات من جانب واحد (تعويضات، إعانات، ...) | 6- تحويلات من جانب واحد (تعويضات، إعانات، ...) |
| ± رصيد ميزان العمليات الجارية بمعناه الواسع    |                                                |
| القسم الثاني: ميزان رأس المال                  |                                                |
| 7- واردات رؤوس الأموال قصيرة الأجل             | 11- صادرات رؤوس الأموال قصيرة الأجل            |
| 8- واردات رؤوس الأموال طويلة الأجل             | 12- صادرات رؤوس الأموال طويلة الأجل            |
| 9- صادرات الذهب للأغراض النقدية                | 13- واردات الذهب للأغراض النقدية               |
| 10- من رصيد العملات الأجنبية                   | 14- إلى رصيد العملات الأجنبية                  |
| ± رصيد ميزان رأس المال بمعناه الواسع           |                                                |

المصدر: سامي عفيفي حاتم، "التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظيم"، مرجع سبق ذكره، ص: 338.

المطلب الثاني: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

إن الوضع الطبيعي لميزان المدفوعات هو أن يكون متوازناً دائماً من الناحية المحاسبية، وذلك لأن طبيعة تنظيمه وتسجيل المعاملات فيه تعتمد أساساً على نظام القيد المزدوج، وهذا يعني أن كل معاملة يكون فيها طرفان، أحدهما دائن والآخر مدين، أي تنشأ حقوق لطرف أي دائنية، ومستحقات على

<sup>1</sup> خليفة عزي، سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات (1985-2008) -دراسة مقارنة-، مذكرة ماجستير، غير منشورة، تخصص: علوم اقتصادية، جامعة المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012، ص: 08.

الطرف الآخر أي مديونية، وهذا ما يجعل ميزان المدفوعات متساويا من الناحية الحسابية بالضرورة، لكن ما يحدث أن الواقع لا يسمح بالتوازن الاقتصادي للميزان دائما، إذ قد تتفوق حقوق الدولة على ديونها ويحدث فائض، أو قد تتفوق ديون الدولة على حقوقها ويحدث عجز في هذه الحالة، وحقيقة الأمر أن حالات عدم التوازن (الاختلال) هي الحالة الشائعة في الغالب، أما حالة التساوي فهي حالة استثنائية نادرا ما تتحقق في الواقع الاقتصادي.

### 1- مفهوم التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات:

أ- حالة التوازن: توازن ميزان المدفوعات يعني تساوي الجانب المدين فيه مع الجانب الدائن، أي تساوي المطلوبات التي تستحق على الدولة للدول الأخرى مع حقوق الدولة على الدول الأخرى.<sup>1</sup> ويمكن ذكر مفهومين مختلفين للتوازن وهما التوازن المحاسبي والتوازن الاقتصادي كما يلي:

- التوازن المحاسبي: وهو عبارة عن تساوي مجموع الحسابات الدائنة مع مجموع الحسابات المدينة، ونظرا للمشاكل المصادفة في جميع المعلومات الإحصائية من طرف المصالح الخاصة بإعداد ميزان مدفوعات قد لا تتطابق قيم المحصلات مع قيم المدفوعات نتيجة لعدم دقة الإحصائيات لذلك يضاف بنط اصطناعي متعارف عليه ببند "السهو والخطأ" تسجل فيه الفجوة الناتجة عن عدم تساوي مجموع الجانب الدائن مع الجانب المدين ليتحقق بذلك التوازن الحسابي للميزان.

- التوازن الاقتصادي: يشير إلى تلك الحالة التي تتساوى في ظلها الإيرادات التي تتحصل عليها الدولة من صادراتها من السلع والخدمات والتحويلات الرأسمالية طويلة الأجل إلى الداخل مع المديونيات الناشئة عن وارداتها من السلع والخدمات والتحويلات الرأسمالية طويلة الأجل إلى الخارج.

ويستوجب التوازن الاقتصادي تعادل أصول وخصوم بنود معينة في ميزان المدفوعات وهي المعاملات المستقلة أو التلقائية وهي المعاملات التي تتم بغرض النظر عن موقف ميزان المدفوعات ككل وهي أيضا تعرف بالمعاملات فوق الخط، ومن هذه المعاملات الصادرات والواردات سواء كانت منظورة أو غير منظورة أي المعاملات الجارية يضاف إليها المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل التي تتم بغرض الاستثمار طويل الأجل من أجل تحقيق الربح وأيضا المعاملات قصيرة الأجل التي تتم من أجل الاستفادة من فرص الاختلاف في أسعار الفائدة بين المراكز المالية الدولية أو بغرض المضاربة.<sup>2</sup>

ب- مفهوم الاختلال: يحدث الاختلال في حالة زيادة الجانب المدين على الجانب الدائن، أي عند زيادة

<sup>1</sup> حسن خلف فليح، مرجع سبق ذكره، ص: 121.

<sup>2</sup> محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص ص: 94، 95.

حقوق الدولة المترتبة على مطلوباتها في الدول الأخرى، وتسمى هذه الحالة بالفائض في ميزان المدفوعات، ويسمى عجزا عندما يتجاوز الجانب المدين الجانب الدائن في الميزان، أي تجاوز المطلوبات المستحقة على الدولة للخارج (التزامات الدولة اتجاه الدول الأخرى).

## 2- أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات: يمكن التمييز بين أربعة نماذج من الاختلال:

أ- **الاختلال الطارئ**: وهو يحدث في البلدان التي تعتمد في صادراتها على بعض السلع الزراعية الأساسية، وقد تحدث ضمنه إختلالات موسمية (بعض الدول المصدرة للسلع الزراعية).

ب- **الاختلال الدوري**: وينتج عن التقلبات الاقتصادية على المستوى الدولي التي تتميز بفترات قصيرة من الازدهار وتليها فترات قصيرة من الركود الاقتصادي.<sup>1</sup>

ت- **الاختلال الدائم**: وهو الاختلال الذي يستمر وجوده لفترات طويلة، وهو ما ينطبق على الاختلال الموجود في الدول النامية، ويطلق عليه الاختلال البنيوي أو الهيكلي، أي اختلال مرتبط بالبنية أو الهيكل الاقتصادي، ويتميز هذا النوع بضعف التنوع في النشاطات الاقتصادية، وضعف الجهاز الإنتاجي وضعف درجة مرونته، ويتسم بارتفاع درجة اعتماده على العالم الخارجي وهو ما ينجم عنه تفوق وارداته على صادراته وحصول عجز في الميزان التجاري، ومن ثم عجز في ميزان مدفوعاته وبشكل مستمر ومتزايد.<sup>2</sup>

ث- **الاختلال النقدي**: هذا النوع من الاختلال يحدث في كثير من الحالات عندما تنخفض القيمة الداخلية لعملة دولة ما، بسبب ارتفاع الأسعار فيها بالنسبة للأسعار في الدول الأخرى، ومع ذلك تصر هذه الدولة على الاحتفاظ بسعر صرف عملتها (أي قيمة عملتها بالنسبة للعملة الأجنبية) على ما هو عليه، وهو الأمر الذي يترتب عليه عاجلا أو آجلا ظهور اختلال في ميزان المدفوعات يطلق عليه "الاختلال النقدي" وذلك لارتباطه بقيمة النقد الوطني والأسعار السائدة.<sup>3</sup>

## المطلب الثالث: المداخل النظرية لدراسة الآثار الاقتصادية لتغير سعر الصرف

تتعدد المناهج التي تهتم بتحليل الآثار الاقتصادية المحتملة لتغيرات سعر الصرف، وخاصة دور رفع سعر الصرف الأجنبي (أو تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية) في علاج الاختلال ميزان المدفوعات وهي عبارة عن مناهج نظرية لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وتحقيق التوازن الخارجي،

<sup>1</sup> جمال محمد أحمد، إبراهيم السيد، التمويل الدولي (1) (مؤسساته، آلياته، عناصره)، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2016، ص: 135.

<sup>2</sup> حسن خلف فليح، مرجع سبق ذكره، ص: 129، 130.

<sup>3</sup> محمود يونس، مرجع سبق ذكره، ص: 258.

لكن سوف نركز على ثلاثة مناهج رئيسية هي: منهج المرونات، منهج الاستيعاب والمنهج النقدي.

#### أولاً- منهج المرونات ( المنهج التقليدي): Elasticities approach

أول من قام بتقديم المنهج A.Mashall, A.Lerner وقام بتطويره Robinson, Machlup، وطبقا لهذا المنهج يتحدد سعر الصرف من خلال تدفق العملة في سوق الصرف الأجنبي، ويتركز الاهتمام على رصيد الميزان التجاري على اعتبار أن رصيد الميزان التجاري ما هو إلا ناتج عن الفرق بين الصادرات والواردات حسب أنصار هذا المنهج، وبالتالي فإن أية تغيرات تحدث في سعر الصرف سوف تمارس تأثيرا على الأسعار النسبية لكل من الصادرات والواردات بما يؤدي إلى تحسن وضع الميزان التجاري في ظل شروط وفروض أساسية.<sup>1</sup> ويقصد بمنهج المرونات دراسة كيفية تعديل أو إزالة الخلل في الميزان التجاري لدولة ما من خلال القيام بعملية تخفيض أو رفع القيمة الخارجية للعملة المحلية وبالتالي التأثير على عرض الصرف الأجنبي أو الطلب عليه ومن ثم التأثير على وضع الميزان التجاري للدولة.

#### 1- فرضيات منهج المرونات:

- ويتناول هذا المدخل أثر تغيرات سعر الصرف على توازن ميزان المدفوعات وذلك في ظل عدة افتراضات مبسطة للواقع نجملها فيما يلي:<sup>2</sup>
- يفترض دولتان فقط هما الاقتصاد الوطني والعالم الخارجي على أن يقتصر التعامل فيما بينهما على سلعتين تجميعيتين Aggregated goods هما "الصادرات والواردات" وأن عرضهما تام المرونة.
- عدم وجود سلع أخرى سواء بدائل الواردات أو سلع وسيطة تمثل مكونا أجنبيا في السلع المصدرة والتي أيضا لا يتم استهلاك أي جزء منها محليا.
- غياب التدفقات الرأسمالية سواء طويلة الأجل وكذلك المعاملات من طرف واحد في ميزان المدفوعات.
- إن مدخل المرونات تحت هذه الافتراضات يعتبر نموذجا للميزان التجاري وعليه فإن العجز في ميزان المدفوعات إنما يمثل فقط زيادة مدفوعات الواردات، والتي تمثل المصدر الوحيد للطلب على العملة الأجنبية، عن حصيلة الصادرات التي تمثل المصدر الوحيد أيضا لعرض العملة الأجنبية، وأن الغرض من تخفيض قيمة العملة هو تغيير الأسعار النسبية لكل من الصادرات والواردات بما يحفز على زيادة حصيلة الصادرات وتقليل مدفوعات الواردات بالقدر الكافي لاستعادة التساوي بينهما وبالتالي تحقيق

<sup>1</sup> سحاب نادية، مرجع سبق ذكره، ص: 32.

<sup>2</sup> محمد سيد عابد، مرجع سبق ذكره، ص: 334.

التوازن في ميزان المدفوعات.<sup>1</sup>

## 2- شرط "مارشال- ليرنر" لنجاح سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية:

إن شرط مارشال- ليرنر هو في الواقع حالة خاصة لمطلب أكثر عمومية تتمثل في إحداث تحسن في الميزان التجاري المتولد في تخفيض القيمة الخارجية للعملة، هذا الهدف (تحسن الميزان التجاري) لغرض ابتغائه يشترط مارشال ضمان تحقق شرط أساسي تتمثل في أن مجموع مرونتي الصادرات والواردات تتجاوز الواحد الصحيح، أي أن: مرونة الصادرات + مرونة الواردات = أكبر من الواحد.<sup>2</sup> أي:  $(e_x + e_m > 1)$ .

ويمكن الوصول إلى هذه المعادلة من خلال التحليل الجبري التالي (يتم انطلاق التحليل من ميزان متوازن، بافتراض ما يلي:<sup>3</sup>

X: قيمة الصادرات بالعملة الوطنية.

M: قيمة الواردات بالعملة الأجنبية.

P: سعر الصرف.

B: الميزان التجاري وهو عبارة عن الفرق بين الصادرات والواردات بالعملة الوطنية.

$e_x$ : مرونة الصادرات بالنسبة لسعر الصرف، وتعطى كما يلي:

$$e_x = \frac{\frac{\Delta X}{X}}{\frac{\Delta P}{P}} \dots \dots \dots (1)$$

حيث:

$\Delta X$ : التغير في الصادرات.

$\Delta P$ : التغير في سعر الصرف.

$e_x$ : التغير الذي يحصل في الصادرات عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة، وكلما كانت هذه

القيمة كبيرة كلما دل ذلك على أن الصادرات ذات درجة عالية من المرونة بالنسبة لسعر الصرف.

<sup>1</sup> محمد سيد عابد، مرجع سبق ذكره، ص ص: 334، 335.

<sup>2</sup> نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص: 72.

<sup>3</sup> محمد راتول، تحولات الدينار وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية - الواقع والتحديات-، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، يومي: 14-15 ديسمبر 2004، ص: 337، ص: 339.

وإذا ما اعتبرنا الصادرات في شكل دالة فإن مرونتها بالنسبة لسعر الصرف تكتب كما يلي:

$$e_x = \frac{dX}{dP} \times \frac{P}{X} \dots \dots \dots (2)$$

$e_m$ : مرونة الواردات بالنسبة لسعر الصرف، وتعطى كما يلي:

$$e_m = \frac{\frac{\Delta M}{M}}{\frac{\Delta P}{P}} = \frac{\Delta M}{\Delta P} \times \frac{P}{M} \dots \dots \dots (3)$$

حيث:

$\Delta M$ : التغير في الصادرات.

$\Delta P$ : التغير في سعر الصرف.

$e_m$ : قيمة التغير الذي يحصل في الواردات عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة، وكلما كانت هذه القيمة كبيرة كلما دل ذلك على أن الواردات ذات درجة مرونة عالية.

وإذا ما اعتبرنا الواردات في شكل دالة فإن مرونتها بالنسبة لسعر الصرف تكتب كما يلي:

$$e_m = \frac{dM}{dP} \times \frac{P}{M} \dots \dots \dots (4)$$

بما أننا افترضنا أن  $M$  مقيمة بالعملة الأجنبية فإنه لتحويلها إلى العملة الوطنية يجب ضربها في سعر الصرف  $P$  لتصبح قيمة الواردات بالعملة الوطنية هي:  $MP$  وبالتالي فالميزان التجاري بالعملة الوطنية يكتب كما يلي:

$$B = X - MP \dots \dots \dots (5)$$

تسمى هذه المعادلة بمعادلة رصيد الميزان التجاري.

ولمعرفة أثر التغير في سعر الصرف  $P$  على الميزان التجاري  $B$  نجري التغير رياضياً (اشتقاق  $B$

بالنسبة لسعر الصرف) على النحو التالي:

$$\frac{dB}{dP} = \frac{dX}{dP} - \left( \frac{dM}{dP} P + M \right)$$

$$\frac{dB}{dP} = \frac{dX}{dP} - \left( M + \frac{dM}{dP} P \right) \text{ أو:}$$

بإخراج  $M$  عامل مشترك نجد:

$$\frac{dB}{dP} = M \left( \frac{dX}{dP} \frac{1}{M} \frac{P}{P} - \left( 1 + \frac{dM}{dP} \frac{P}{M} \right) \right) \dots \dots \dots (6)$$

وحيث أنه تم الانطلاق من ميزان متوازن أي:  $B = X - MP = 0$  أو:  $X = MP$

لذلك يمكن كتابة المعادلة 6 كما يلي:

$$\frac{dB}{dP} = M \left( \frac{dX}{dP} \frac{P}{X} - \left( 1 + \frac{dM}{dP} \frac{P}{M} \right) \right) \dots \dots \dots (7)$$

وبتعويض المعادلتين رقم: 2 و 4 في المعادلة رقم: 7 مع مراعاة أن مرونة الواردات سالبة نجد:

$$\frac{dB}{dP} = M(e_x - (1 - e_m)) = M(e_x + e_m - 1) \dots \dots \dots (8)$$

وتعني المعادلة رقم: 8 أنه عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة فإن الميزان التجاري يتغير

بالمقدار:

$$M(e_x + e_m - 1) \dots \dots \dots (9)$$

ويعني أنه لكي تحصل زيادة في الميزان التجاري ينبغي أن يكون:

$$(e_x + e_m > 1) \text{ وهو شرط مارشال- ليرنر.}$$

فإذا كانت:  $(e_x + e_m > 1)$  فيتوقع لاستخدام سياسة سعر الصرف أن تحقق أهدافها في تحسن

حالة الميزان التجاري.

وفي حالة:  $(e_x + e_m < 1)$  فإن التغير في سعر الصرف يؤدي إلى تدهور الميزان التجاري.

أما إذا كان:  $(e_x + e_m = 1)$  فإن التغير الذي يحصل في الميزان نتيجة تغير سعر الصرف

يكون معدوماً.

وعليه فالصيغة الوحيدة التي تؤدي إلى تحسن الميزان التجاري هي الصيغة الأولى عندما يكون مجموع المرونيتين أكبر من الواحد الصحيح وهو الشرط الأساسي لمارشال - ليرنر، وهو الشرط الذي يحدد الكيفية التي يتحسن بها الميزان التجاري على إثر انتهاج سياسة معينة لسعر الصرف حسب حالات العجز أو الفائض. فعند حدوث عجز على الدولة أن تتبع سياسة تخفيض قيمة عملتها وعند حدوث فائض فلا بد عليها أن تتبع سياسة رفع قيمة العملة، والأثر الصافي لتخفيض قيمة العملة على الميزان يعتمد على مرونة الطلب العالمي وصادرات الدولة ومرونة الطلب الوطني على الواردات، فإذا كان مجموع المرونيتين أكبر من الواحد فإن تخفيض العملة يؤدي إلى تلاشي العجز في الميزان كما أن رفع قيمة العملة يؤدي إلى تلاشي الفائض.

### 3- ميكانيزمات تأثير تغير سعر الصرف على الميزان التجاري وفق منهج المرونات:

يتم ميكانيزم تأثير التغير في سعر الصرف على الميزان التجاري في حالتي العجز أو الفائض كالآتي:

أ- حالة العجز: بإحداث تخفيض في قيمة العملة الوطنية فإن ذلك يؤدي إلى إحداث تغيرات أسعار كل من الصادرات والواردات، بحيث أن أسعار الصادرات تبدو منخفضة من وجهة نظر غير المقيمين فيزداد الطلب عليها وتزداد الصادرات نتيجة لذلك، في حين أن أسعار الواردات تبدو مرتفعة من وجهة نظر المقيمين فينخفض طلبهم عليها وبالتالي فإن تخفيض سعر العملة يؤدي إلى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات وهو ما ينجر عنه تلاشي العجز في الميزان التجاري<sup>1</sup>، ولكن نجاح هذه السياسة إنما يتوقف على عاملين أساسيين وهما مرونة الطلب الداخلي على الواردات ومرونة الطلب الخارجي على الصادرات كالآتي:<sup>2</sup>

#### - مرونة الطلب الداخلي على الواردات:

إن تخفيض القيمة الخارجية لسعر صرف العملة الوطنية من شأنه أن يجعل السلع المستوردة بالنسبة للمقيمين في الدولة المخفضة أغلى عن ذي قبل ومن ثم فهو يؤدي إلى نقص كمية الواردات وبالتالي نقص الطلب على النقد الأجنبي وذلك بشرط أساسي وهو أن تكون مرونة الطلب الداخلي على السلع المستوردة أكبر من الصفر، ويتوقف مقدار هذا النقص على درجة مرونة الطلب على الواردات، فكلما كانت مرونة الطلب الداخلي على الواردات كبيرة كلما كان النقص في الطلب على العملة الأجنبية كبيراً والعكس صحيح.

#### - مرونة الطلب الخارجي على الصادرات:

يترتب على تخفيض القيمة الخارجية لسعر صرف العملة الوطنية أن يصبح على الأجانب غير المقيمين في الدولة أن يتنازلوا عن قدر أقل من عملاتهم مقابل الحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية ويؤدي ذلك إلى جعل صادرات الدولة المخفضة بالنسبة للدول الأجنبية أرخص بلا شك عن ذي قبل، ومن ثم فهو يؤدي إلى زيادة كمية الصادرات ولكن كمية الصادرات بالعملة الأجنبية تتوقف على مرونة الطلب الخارجي عليها.

<sup>1</sup> محمد راتول، مرجع سبق ذكره، ص: 339.

<sup>2</sup> صفوت عبد السلام عوض الله، سعر الصرف وأثره في علاج اختلال ميزان المدفوعات، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص: 40، ص: 42.

ب- حالة الفائض: بإحداث رفع في قيمة العملة الوطنية، فإن ذلك يؤدي إلى إحداث تغيرات مناظرة أيضا على أسعار كل من الصادرات والواردات، بحيث أن أسعار الصادرات تبدو غالية بالنسبة لغير المقيمين فينخفض طلبهم عليها بينما أسعار الواردات تبدو رخيصة بالنسبة للمقيمين فيزداد طلبهم عليها، أي أن الرفع في قيمة العملة يؤدي في النهاية إلى زيادة الواردات وانخفاض الصادرات الشيء الذي يؤدي تدريجيا إلى تلاشي الفائض. ولا شك أنه لا يؤدي التغير في سعر الصرف دوره إذا لم تتوفر المرونة الكافية لكل من الصادرات والواردات بالنسبة لسعر الصرف.<sup>1</sup>

#### 4- تقييم منهج المرونات:

بعد استعراض منهج المرونات لا بد من من التعرض لبعض المآخذ التي تحتسب عليه وهذه المآخذ هي:

أ- يتعرض منهج المرونات لانتقادات عديدة بسبب الفروض الأساسية التي تقوم عليها، لا سيما افتراضها توافر حالة المنافسة الكاملة في الأسواق والتشغيل الكامل لعناصر الإنتاج، وتمتع الأسعار بمرونة كافية، وهذه الافتراضات لم يعد مسلما بصحتها على الإطلاق في الوقت الحاضر.<sup>2</sup>

ب- يركز منهج المرونات على تصحيح العجز في الميزان التجاري مهملا البنود الأخرى في ميزان المدفوعات وهذا يرجع إلى البيئة الفكرية التي كانت تحيط بمنظري هذا المنهج في ذلك الوقت، وأن تخفيض قيمة العملة بغية تحسين الميزان التجاري هو إجراء مؤقت يصلح في الأجل القصير لتصحيح عجز طارئ في الميزان التجاري لغرض تنشيط الصادرات وهذا قد يصلح في البلدان الصناعية المتقدمة ذات القدرات الإنتاجية العالية والتي تستخدم سياسة التخفيض أحيانا كأسلوب في الحروب التجارية وهذا لا ينسجم في أغلب الأحيان مع ظروف البلدان النامية التي تقيم أسعار صادراتها التي هي في معظمها من المواد الأولية دوليا، ويعد إجراء التخفيض بهدف تصحيح العجز أمرا غير مجد لعدم قدرة صادراتها السلعية على المنافسة بالأسواق العالمية حتى لو انخفضت أسعارها.

ت- يعطي تخفيض قيمة العملة وفق منهج المرونات ميزة تنافسية للصادرات من ناحية واحدة وهي الميزة السعرية، ولكن عامل السعر هذا لا يكون بالضرورة هو العامل المرجح الذي يحفز المستهلك الأجنبي على اختيار السلعة المحلية، فهناك أيضا عامل الجودة ومدى ملائمتها لأذواق المستهلكين في سوق التصدير المستهدف وما يقال عن الصادرات يقال أيضا عن الواردات.

<sup>1</sup> محمد راتول، مرجع سبق ذكره، ص: 339.

<sup>2</sup> صفوت عبد السلام عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص: 61، 62.

ث- يهمل منهج المرونة متغيرات عديدة لها تأثير واضح على ميزان المدفوعات مما قد يؤدي إلى تحديد أثر تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري، فحركة رؤوس الأموال الدولية سواء منها المسجلة أو غير المسجلة (تهريب رؤوس الأموال) لها أثر واضح على ميزان المدفوعات.

ج- إن تحليل تخفيض سعر الصرف وفق منهج المرونة لا يستطيع أن يفسر بشكل دقيق الاختلالات في الموازين التجارية لأنه بهمل التغيرات في الادخار والاستثمار والسياسة المالية التي تعد الجزء المكمل للتغيرات في الميزان التجاري.<sup>1</sup>

#### ثانياً - منهج الاستيعاب (الامتصاص) Apsoption Approach :

ترجع الكتابات والأعمال الأولى في منهج الاستيعاب إلى الاقتصادي Mead في 1951 وكان Alexander SIDNEY أول من استخدم عبارة الاستيعاب أو الامتصاص<sup>2</sup>، وهو يقدم العلاقة الأساسية بين أحد أرصدة ميزان المدفوعات (الميزان التجاري) وبعض المجاميع الكلية الأساسية، وقد تم اعتماد هذه المقاربة ضمن أحد المراجع الأولى التي اعتمد عليها صندوق النقد الدولي.<sup>3</sup>

وفق منهج الاستيعاب يعرف ميزان المدفوعات على أنه الفرق بين المحصلات الكلية للمقيمين في دولة ما (أو الدخل الكلي) وبين المدفوعات الكلية (أو الإنفاق الكلي) لهؤلاء المقيمين فيما عدا السلطات النقدية وبالتالي فهو الفرق بين الدخل القومي والإنفاق القومي، وبناء على هذا فإن العجز على مستوى هذا الميزان يعني بالضرورة أن الإنفاق يزيد عن الدخل والعكس صحيح في حال الفائض، وبالمقارنة مع منهج المرونة فإن منهج الاستيعاب يعد تطوراً ملحوظاً، فهو يحول التحليل من الميزان التجاري كفرق بين الصادرات والواردات إلى الحساب الجاري كفرق بين الدخل المحلي والإنفاق المحلي الكلي بناء على التصوير البسيط لمتطابقة الحسابات القومية والتي تشمل العناصر السابقة (الحساب الجاري، الناتج المحلي والإنفاق المحلي الإجمالي).<sup>4</sup>

1- فرضيات منهج الاستيعاب: لعل أهم الفرضيات التي يقوم عليها هذا المنهج هي: <sup>5</sup>

- استقرار الدخل الوطني عند مستوى أقل من التشغيل الكامل للموارد، وهي حالة تمتد على نطاق واسع

<sup>1</sup> نوزاد عبد الحميد الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص: 83، ص: 86.

<sup>2</sup> محمد أحمد الأفندي، النظرية الاقتصادية الكلية، السياسة والممارسة، الطبعة الثانية، الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، 2014، ص: 86.

<sup>3</sup> الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص: 258.

<sup>4</sup> فتحة مختاري، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وآليات علاجها، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد: 02، العدد: 01، جامعة الوادي، جوان 2018، ص: 22، 23.

<sup>5</sup> محمد زراقة، مرجع سبق ذكره، ص: 67، 68.

لتشمل معظم الدول.

- ثبات أسعار السلع والأجور النقدية ومعدلات الفائدة.
- افتراض سيادة نظام الصرف الثابت، وبالتالي يمكن للدولة تسوية مدفوعاتها عن طريق استبدال عملتها مقابل عملات أجنبية أو ذهب، ففي حالة العجز ما على السلطات النقدية سوى بيع كمية من احتياطياتها النقدية الأجنبية أو الذهب من أجل الرفع في القيمة الخارجية للعملة الوطنية، أما في حالة الفائض (الصادرات أكبر من الواردات) فإن الدخل يزداد بالمقدار الذي يتناسب مع الزيادة في الصادرات مرجحة بما يعرف بمضاعف التجارة الخارجية، وهذا الارتفاع من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الواردات بفضل أثر ما يعرف كذلك بالميل الحدي للاستيراد.
- ثبات مستوى نفقات العمليات الإنتاجية.
- توفر الكم اللازم من احتياطيات الصرف الأجنبي لدى الدولة.
- التركيز على بنود الحساب الجاري (خصوصا الميزان التجاري) في التحليل واستبعاد عناصر ميزان رأس المال الأخرى.

2- الصياغة الرياضية لمنهج الاستيعاب: إن نقطة البداية في التحليل وفقا لمنهج الاستيعاب تبدأ من المعادلة التعريفية لتوازن الدخل في اقتصاد مفتوح (المتطابقة الكينزية للدخل القومي):

$$Y = C + I + G + CA \dots \dots \dots (1)$$

حيث:

Y: الدخل الوطني.

C: الاستهلاك.

I: الاستثمار الصافي.

G: الإنفاق الحكومي.

CA: الحساب الجاري.

يمكن تحديد الاستيعاب المحلي للناتج (الدخل القومي) على النحو الآتي:

$$A = C + I + G \dots \dots \dots (2)$$

من المعادلة (2) يمكن صياغة المعادلة الأساسية الكلية لمنهج الاستيعاب على النحو الآتي:

$$Y - A = CA \dots \dots \dots (3)$$

تبين المعادلة (3) بعض العلاقات الأساسية بين الحساب الجاري من جهة والدخل (الناتج)

والاستيعاب من جهة أخرى وهي:<sup>1</sup>

أ- إن التغيرات في الدخل (Y) والاستيعاب المحلي (A) لها دور في تصحيح اختلال الميزان الخارجي: فالتغيرات في الحساب الجاري ترتبط بالتغيرات في الدخل والاستيعاب المحلي وبالتالي في مستوى التشغيل.

هناك ثلاث حالات محتملة للعلاقة بينهما وهي:

- إذا كان الدخل القومي أكبر من الإنفاق (أكبر من الاستيعاب المحلي للناتج) فإن الحساب الجاري

يكون في حالة فائض، أي عندما:  $Y - A > 0 \rightarrow Y > A$

فإن:  $CA > 0$

- إذا كان الدخل القومي أقل من الاستيعاب المحلي، فإن الحساب الجاري يكون في حالة عجز.

أي:  $Y - A < 0 \rightarrow Y < A$

فإن:  $CA < 0$

- إذا كان الدخل القومي يساوي تماما الاستيعاب المحلي للناتج، فإن الحساب الجاري يكون في حالة توازن أو استقرار.

أي:  $Y - A = 0 \rightarrow Y = A$

فإن:  $CA = 0$

إن تغيرات الدخل تتطلب وقتاً أطول مما يحد من فاعلية تغيرات الدخل في تصحيح الميزان الخارجي في الأجل القصير، أي أن تأثير الدخل على الميزان التجاري يكون فاعلاً في الأجل الطويل، ومن ثم فإن تصحيح إختلال الحساب الجاري في الأجل القصير يقع على عاتق الاستيعاب (A) المحلي للناتج.

ب- اتجاه مديونية الدولة (التغير في رصيد الدولة من الأصول الأجنبية):

- عندما يكون الحساب الجاري في حالة فائض ( $Y > A$ ) فإن الدولة في هذه الحالة تكون دائنة للعالم الخارجي، أي أن رصيد الدولة من الأصول الأجنبية يزيد سواء في شكل عملات أجنبية أو أسهم وسندات وهذه الحالة لا تتحقق إلا إذا كان الدخل أكبر من الإنفاق المحلي (الاستيعاب).

- أما إذا كان الحساب الجاري في حالة عجز عندما يكون الاستيعاب المحلي أكبر من الدخل ( $Y < A$ ) تكون الدولة مديونة للعالم الخارجي ومن ثم فإن رصيدها من الأصول الأجنبية يتناقص.

<sup>1</sup> محمد أحمد الأفندي، النظرية الاقتصادية الكلية، السياسة والممارسة، مرجع سبق ذكره، ص: 87، 88.

وبصورة عامة، فإنه يمكننا الربط بين المعادلة الأساسية للاستيعاب والتغير في رصيد الدولة من الأصول الأجنبية على النحو التالي:

$$Y - A = CA \equiv \omega \dots \dots (8)$$

حيث:  $\omega \equiv$  حجم التغير في رصيد الدولة من الأصول الأجنبية كمقياس لحجم التغير في الثروة الكلية للدولة.

3- السياسات الاقتصادية الملائمة لتصحيح الميزان الخارجي  $CA$  وفق منهج الاستيعاب: من المعادلة الأساسية لمنهج الاستيعاب (معادلة 3) يمكننا مناقشة اتجاه السياسة الاقتصادية الملائمة لتصحيح اختلال الحساب الجاري وفقا للتحليل الكينزي.

إن تصحيح اختلال الحساب الجاري في الأجل القصير يقع على عاتق الاستيعاب المحلي (A) في ظل ثبات الدخل في الأجل القصير، ومن ثم يغدو (A) في حجر الزاوية في السياسة الاقتصادية، ونوضح ذلك من خلال إعادة صياغة المعادلة (3) على النحو التالي:

$$\bar{Y} - A = CA$$

حيث تم التعبير عن ثبات الدخل بالمتغير  $(\bar{Y})$ ، ومن ثم فإن التغيرات في الحساب الجاري  $CA$  ترتبط بالتغيرات في (A) خلال الفترة القصيرة.

فإذا كان الميزان الخارجي  $CA$  يعاني من عجز، فإن استعادة التوازن للحساب الجاري يتطلب تخفيض الاستيعاب المحلي، غير أن تخفيض (A) له عواقب سلبية على النمو الاقتصادي، فإذا كان الاقتصاد يعاني من الركود الاقتصادي فإن تخفيض (A) يفاقم مشكلة الركود، أي أن استعادة التوازن الخارجي يتضمن ثمنا باهضا متمثلا في تفاقم اختلال التوازن الداخلي، أما إذا كان الاقتصاد يعرف انتعاشا متزامنا بمعدل مرتفع للتضخم، فإن تخفيض الاستيعاب يكون متسقا مع السياسات الأخرى التي تستهدف تخفيض معدل التضخم، وفي هذه الحالة يحدث اتساق وانسجام بين هدف التوازن الداخلي وهدف التوازن الخارجي.

ومن جانب آخر، إذا كان الميزان الخارجي  $CA$  في حالة فائض، فإن استعادة التوازن الخارجي يتطلب زيادة الاستيعاب المحلي (A).

إن هذه السياسة تكون ملائمة عندما يكون الاقتصاد في حالة ركود، فزيادة الاستيعاب تنشط الطلب الكلي ومن ثم تسمح باستعادة كلا من التوازن الداخلي والتوازن الخارجي.

$$\bar{Y} - A \uparrow = \downarrow CA \quad \text{أي أن:}$$

حيث:  $\downarrow CA$  تعني انخفاض فائض الحساب الجاري كلما ارتفع (A) إلى أن يتم استعادة التوازن

للميزان الخارجي.

ومن جهة أخرى إذا كان الاقتصاد يعاني من معدل مرتفع للتضخم، فإن زيادة الاستيعاب تقاوم التضخم ولا تحقق الانسجام بين التوازن الداخلي أو التوازن الخارجي وما يحدث هو أنه يتم استعادة التوازن الخارجي ولكن على حساب تعميق اختلال التوازن الداخلي بسبب زيادة الانفاق الكلي (A) على الناتج.

#### 4- تقييم منهج الاستيعاب: بعد التحليل النظري لمنهج الاستيعاب يمكن تقييم آلية التوازن وفق هذا

المنهج، والحكم على مدى كفاءته في بيان آلية تصحيح العجز في ميزان المدفوعات كآلاتي:

- منهج الاستيعاب لا يهتم بمعالجة العجز الإجمالي في ميزان المدفوعات بل يركز على عجز الحساب الجاري مهملاً حساب رأس المال، ويفترض بأن التحسن في الحساب الجاري ينجم عنه تحسن في ميزان المدفوعات، ويمكن تفسير ذلك بأن هذا التحليل قد تم في فترة كانت تخضع فيها حركات رؤوس الأموال إلى قيود صارمة، وإذا ما سحبنا تحليلنا هذا على البلدان النامية نجد من الصعوبة إهمال حركة رأس المال ومشاكل العجز في هذا البند المهم من بنود ميزان المدفوعات.

- دور المرونة من خلال منهج الاستيعاب لم يكن واضحاً، فهي لم تبرز بشكل كاف في تحديد المدى الذي يمكن أن يستجيب إليه الناتج نتيجة التخفيض.

- يؤخذ على منهج الاستيعاب أنه يفترض أن التحسن الحاصل في الحساب الجاري سيستمر عبر فترات زمنية متلاحقة إلا أن ما يحصل فعلاً هو أن عملية تصحيح مؤقتة في الحساب الجاري سرعان ما تزول بزوال الأسباب المحققة للتوازن.<sup>1</sup>

- إن ألكسندر قد أغفل كلية رد فعل العالم الخارجي لتخفيض قيمة العملة وحالة ميزان المدفوعات في البلد المخفض، حيث افترض أن باقي دول العالم سوف تتكيف بإذعان أو بهدوء للتخفيض ولظروف الميزان التجاري في البلد المخفض وفي الواقع فإن تغير الميزان التجاري في دولة واحدة سوف ينعكس في شكل تغيرات متناسبة في الموازين التجارية لباقي دول العالم ولكن في الاتجاه العكسي وذلك نظراً للعلاقات المتشابكة لموازين مدفوعات الدول بعضها ببعض.<sup>2</sup>

#### ثالثاً - المنهج النقدي:

يعتبر النموذج الذي صاغه الاقتصادي John POLAK سنة 1957 الأساس النظري والنواة

<sup>1</sup> نوزاد عبد الحميد الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 99، 100.

<sup>2</sup> صفوت عبد السلام عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص: 91.

الرئيسية للمقاربة النقدية لميزان المدفوعات، وهو نموذج مبسط يوضح العلاقات الأساسية بين المتغيرات النقدية الداخلية ومتغيرات ميزان المدفوعات ويهدف إلى إدماج النقود والدخل وميزان المدفوعات في قالب واحد للتحليل، ثم تطور هذا المنهج بعد POLAK على يد العديد من الاقتصاديين أمثال MUNDEL و Robert و Harry JOHNSON و James MIDD الذين تشكل أعمالهم النواة الأساسية التي يعتمد عليها صندوق النقد الدولي في رسم سياسات تصحيح موازين المدفوعات للدول الأعضاء فيه.<sup>1</sup>

- 1- **فرضيات المنهج النقدي:** يقوم المنهج النقدي على العديد من الفرضيات يمكن ذكرها فيما يلي:
  - النظر إلى ميزان المدفوعات على أنه ظاهرة نقدية لا حقيقية أي أن اختلال ميزان المدفوعات هو اختلال رصيد وليس اختلال تدفق، وبالتالي لا يعامل ميزان المدفوعات بصيغة عرض السلع والطلب عليها ولكن بصيغة العرض والطلب على النقود التي تمثل عملة محلية للبلد.<sup>2</sup>
  - افتراض اقتصاد صغير منفتح على العالم الخارجي ولا يستطيع التأثير على الأسعار الدولية، ويعاني من بطالة هيكلية\* وانخفاض مرونة العرض الكلي، والغرض من هذا الافتراض هو أن الوحدات الاقتصادية لا تستطيع التخلص من الأرصدة النقدية الفائضة لديها إلا من خلال شراء السلع والخدمات والأصول المالية الأجنبية.
  - الرقابة الكاملة للسلطة النقدية على العرض النقدي الذي يعتبر متغيراً خارجياً، والذي يتكون من مكونين هما: المكون المحلي والمكون الأجنبي. الطلب النقدي دالة مستقرة في عدد قليل من المتغيرات المستقلة عن محددات دالة العرض النقدي، وأن الأفراد يطلبون حجماً معيناً من الأرصدة النقدية ذات القيمة الحقيقية المحددة، ويميلون في الأجل الطويل إلى الحفاظ على هذا الحجم.
  - يفترض كفاءة الأسواق الدولية للسلع والخدمات والأصول المالية، وأن عملية المراجعة سوف تعمل في الأجل الطويل على إلغاء الاختلافات بين أسعار السلع والخدمات، وكذلك ستعمل على تساوي أسعار الفائدة في أسواق رأس المال الدولية، وهو ما يعرف بقانون "السعر الواحد"، بينما يفترض أن اختلاف الأسعار النسبية وأسعار الفائدة إنما يظهر فقط في الأجل القصير.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص: 264.

نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص: 102.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص: 104، 105.

\* البطالة الهيكلية: "حالة تعطل جزء من القوى العاملة بسبب التطورات التي تؤدي إلى اختلاف متطلبات هيكل وبنية الاقتصاد الوطني عن طبيعة ونوع العمالة المتوفرة".

<sup>3</sup> محمد سيد عابد، مرجع سبق ذكره، ص: 348.

## 2- الصياغة الرياضية للمنهج النقدي:

يتكون المنهج النقدي من عدة معادلات هي:

أ- **دالة الطلب النقدي**: الطلب على النقود يفترض بأنه يكون دالة مستقرة في الدخل الحقيقي ومستوى الأسعار وسعر الفائدة، فإذا ارتفعت الأسعار فسوف يرغب الجمهور في الاحتفاظ بكمية أكبر من الأرصدة النقدية لتغطية معاملاتهم الاقتصادية، وعند مستويات الأسعار المنخفضة يطلب الجمهور كمية أصغر من الأرصدة النقدية، وكلما منا الاقتصاد (أي كلما ازداد الدخل الحقيقي) فإن الطلب على النقود سوف ينمو بنفس النسبة، ويمثل سعر الفائدة تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود إلى حد أنه عند أسعار الفائدة المرتفعة يطلب الجمهور أرصدة نقدية أصغر، وعند أسعار الفائدة المنخفضة يطلب الجمهور أرصدة نقدية أصغر، وعند أسعار الفائدة المنخفضة يطلب الجمهور أرصدة نقدية أكبر، ويمكن التعبير عن الطلب على النقود كما يلي<sup>1</sup>:

$$Md = f(p, y, i) \dots \dots \dots (1)$$

حيث أن:

**Md**: الطلب على مستوى الأرصدة (الاحتياطيات) النقدية المحلية.

**y**: مستوى الدخل الحقيقي.

**p**: المستوى العام للأسعار.

**i**: سعر الفائدة.

ب- **معادلة عرض النقود**: يكون عرض النقود مساويا للقاعدة النقدية مضروبا في مضاعف خلق الودائع، وتقسم القاعدة النقدية إلى جزأين أساسيين، فالجزء الأول وهو الائتمان المحلي يخلق متعمدا بواسطة البنك المركزي بهدف التوسع في العرض المحلي للنقود ويزداد هذا الجزء أساسا أو ينقص من خلال عمليات السوق المفتوحة (بيع وشراء السندات في السوق المفتوحة بواسطة البنك المركزي)، والجزء الثاني من القاعدة النقدية يعرف بصافي الاحتياطيات النقدية الدولية، وهو ذلك الجزء من القاعدة النقدية الذي ينتج من تدخل البنك المركزي في سوق الصرف الأجنبي، ويمكن التعبير عن عرض النقود كما يلي:

$$Ms = A(D + R) \dots \dots \dots (2)$$

<sup>1</sup> خليفة عزي، سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات (1985)- (2008) دراسة مقارنة-، مذكرة ماجستير، غير منشورة، تخصص: علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2012، ص: 34.

حيث أن:

**Ms**: عرض النقود الإجمالي في الاقتصاد.

**A**: مضاعف خلق الودائع.

**D**: الائتمان المحلي كجزء من القاعدة النقدية.

**R**: صافي الاحتياطات (الأرصدة) النقدية الدولية كجزء من القاعدة النقدية.

**ت-معادلة تعادل القوة الشرائية (Purchasing Power Parity)** : ظهرت نظرية "تعادل القوة الشرائية" خلال الحرب العالمية الأولى والفترة التي تلتها، عندما أثير التساؤل عن كيفية إعادة تحديد أسعار تعادل بين عملات الدول التي كانت قد هجرت قاعدة الذهب خلال فترة الحرب، الأمر الذي أدى إلى اضطراب شديد في أسعار الصرف، ويرجع الفضل في صياغة الفرضية إلى الاقتصادي السويدي (Gustav Cassel)، والذي حاول أن يبحث عن أساس جديد لتقييم سعر كل عملة بالنسبة إلى العملات الأخرى بخلاف أساس الذهب، وقد قام بصياغة نظريته (PPP) التي تقوم على أن سعر التعادل بين عملتين يتحدد عندما تتعادل القوة الشرائية لعملة كل دولة في سوقها الداخلية مع قوتها الشرائية في سوق دولة أخرى، وذلك بعد تحويلها إلى عملة هذه الأخيرة وفقا لسعر الصرف الذي يحقق هذا التعادل.

وتعادل القوة الشرائية عبارة عن نظرية تقى بأن سعر الصرف بين عملتين يتعادل عندما تكون قوتهما الشرائية متساوية في كلا الدولتين، وهذا يعني أن سعر الصرف بين العملتين يجب أن يتعادل مع مستوى السعر لسلة من السلع والخدمات في الدولتين، وعند ارتفاع مستوى الأسعار المحلية في دولة ما (في حالة التضخم) يجب تخفيض سعر الصرف في تلك الدولة للحفاظ على تعادل القوة الشرائية، ويعتمد تعادل القوة الشرائية على أساس قانون السعر الواحد<sup>1</sup>.

إن نقطة الانطلاق لفهم نظرية تعادل القوة الشرائية هي فطرة بسيطة تدعى قانون السعر الواحد، فإذا أنتج بلدين اثنين سلعة متجانسة، وإذا كانت تكاليف النقل وعوائق المبادلات كالحواجز التجارية مهملة، فإن سعر السلعة في كلا البلدين يجب أن يكون نفسه عندما يتم التعبير عنه بنفس العملة.

**- الصيغة المطلقة لنظرية تعادل القوة الشرائية:**

تبين النظرية في صورتها المطلقة أن سعر الصرف التوازني لعملتين مختلفتين يتحقق عندما تتساوى القوة الشرائية في الداخل مع القوة الشرائية في الخارج، أي أن سعر الصرف هو النسبة بين

<sup>1</sup> عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص: 53.

الأسعار المحلية والأسعار الأجنبية، وتستند الوجهة المطلقة لنظرية (PPP) إلى الفروض التالية<sup>1</sup>:

- عدم وجود تكاليف النقل.
- لا توجد عوائق للتبادل (لا توجد تعريفات أو أية قيود على حرية تدفق التجارة الدولية)
- يجب أن يكون لدينا تجانس كامل بين السلع المحلية والأجنبية (فرضية الاستبدال التام)
- وجود المنافسة التامة، أي لا وجود للاحتكار.

وتأخذ الصياغة المطلقة للنظرية (PPP) الشكل التالي<sup>2</sup>:

حيث:

$$E = \frac{P}{P^*}$$

$E$ : سعر الصرف.

$P$ : مستوى الأسعار المحلية.

$P^*$ : مستوى الأسعار الأجنبية.

ومنه فإن مفهوم (PPP) يقر بأن تقييم العملات يكون على أساس ما يمكن أن تشتريه العملة في الداخل والخارج، كما يتفق أنصار نظرية (PPP) على أن أي انحراف لسعر الصرف عن مستوى (PPP) يعود مرة أخرى إلى مساره بفعل تفاعل قوى السوق في المدى الطويل.

- الصيغة النسبية لتعادل القوى الشرائية:

على عكس الصيغة المطلقة فإن الصيغة النسبية تبني على أساس الفرضيات التالية<sup>3</sup>:

- أخذ بعين الاعتبار تكاليف النقل.
- حرية انتقال المعلومات.
- إزالة العوائق التجارية التي تحد من تكافؤ الأسعار معبرا عنها بالعملتين.

واهتمت هذه الصيغة بتحديد سعر الصرف التوازني من خلال إدراج مؤشر التضخم، حيث يعمل سعر الصرف الاسمي على إلغاء فوارق التضخم في البلدين أو بمعنى آخر، يتحقق سعر توازن سعر

<sup>1</sup> سعيد صحراوي، محددات سعر الصرف: دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر، مذكرة ماجستير، غير منشورة، تخصص: مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010، ص: 65، 66.

<sup>2</sup> نادية سحاب، عمار زيتوني، المنهج النقدي وسعر الصرف - حالة الجزائر -، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد: 07، العدد: 04، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، ديسمبر 2017، ص: 330، 331.

<sup>3</sup> راضية رنان، مرجع سبق ذكره، ص: 31.

الصرف عندما يساوي معدل التغير في سعر الصرف مع التغير في النسبة بين الأسعار، ويمكن أن نعبر عن هذا المعنى بالعلاقة الرياضية التالية:

$$\Delta e_{ij}/e_{ij} = (\Delta P_i)/P_i - (\Delta P_j)/P_j$$

حيث أن:

•  $\Delta e_{ij}/e_{ij}$  : هو التغير النسبي في سعر الصرف التوازني، وهو أيضا فارق معدلات التضخم في الدولتين  $i$  و  $j$ .

•  $(\Delta P_i)/P_i$  : معدل التضخم في مؤشر أسعار سلة السلع  $i$  في الدولة  $i$ .

•  $(\Delta P_j)/P_j$  : معدل التضخم في مؤشر أسعار سلة السلع  $j$  في الدولة  $j$ .

ويتضح من الصيغة النسبية أن التضخم هو عنصر هام للتأثير في أسعار الصرف التوازنية فكلما زاد معدل التضخم في دولة ما، كلما انخفض الطلب على منتجاتها وخدماتها للدول الأخرى الأقل تضخما، وبالتالي فإن ذلك ينعكس على أسعار العملة.

ث- معادلة ميزان المدفوعات: المنهج النقدي يقدم تعريفا جديدا لميزان المدفوعات في إطار وصفه كظاهرة نقدية، وفي هذا الخصوص ينظر إلى رصيد ميزان المعاملات الجارية، مضافا إليها رصيد ميزان التحويلات الرأسمالية، هذا التعريف يمكن بلورته في معادلة رياضية بسيطة على النحو التالي<sup>1</sup>:

$$RP = R = B + BC \dots \dots (1)$$

حيث أن:

RP: الرصيد الكلي لميزان المدفوعات.

R: صافي الاحتياطات النقدية الدولية.

B: الميزان التجاري.

BC: رصيد ميزان التحويلات الرأسمالية.

وفي محاولة رياضية بسيطة أخرى يتم الربط بين صافي الأرصدة النقدية الدولية وسوق النقد المحلي كالتالي:

$$R = f(Md - Ms) \dots \dots (3)$$

ومضمون المعادلة رقم (2) هو أن صافي الأرصدة النقدية الدولية يتوقف على الفجوة في سوق النقد المحلي، أي على الفجوة بين عرض النقود والطلب عليها  $(Md - M)$ .

<sup>1</sup> سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص: 151.

- 3- تقييم المنهج النقدي: بعد أن تعرضنا للمفاهيم النظرية للمنهج النقدي سنعرض بعض الانتقادات التي وجهت إليه فعلى الرغم من حداثة هذا المنهج غير أنه يسجل عليه بعض التحفظات:
- افترض هذا المنهج أن دالة الطلب على النقود هي دالة مستقرة لعدد معين من المتغيرات الاقتصادية، وقد أهمل بعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى ذات الارتباط القوي بمتغيرات المنهج النقدي، وقد يبرر هذا الانتقاد بشكل واضح في البلدان صغيرة الحجم التي تتأثر بتقلبات الأسعار الدولية مما يجعل دالة الطلب على النقود تتأثر بالمتغيرات الدولية وليس المحلية فقط.
  - يقوم تحليل تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات في ظل سعر صرف ثابت حيث أن غالبية الدول آنذاك كانت قد ثبتت أسعار صرف عملاتها مع إحدى العملات القيادية، ووفق هذا المنهج فإن عملية التصحيح في ظل سعر صرف معوم تؤدي إلى تحول الاهتمام في التحليل من تحديد ميزان المدفوعات إلى تحديد سعر الصرف.
  - أهملت النظرة النقدية لميزان المدفوعات دور الموازنة العامة للدولة التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً ومباشراً بميزان المدفوعات وضرورة تحليلهما معاً لأن الاختلال المحلي المتمثل في الموازنة العامة يعكس اختلالاً خارجياً يظهره ميزان المدفوعات.
  - يركز المنهج النقدي على أدوات السياسة النقدية وإهماله للسياسة المالية بسبب تبني دعوة تحجيم دور الدولة في الحياة الاقتصادية بسبب ردود الأفعال المضادة للمرحلة الكينزية.
  - ولكن على الرغم من هذه الانتقادات الموجهة إلى المنهج النقدي إلا أن هذا المنهج قد انتشر انتشاراً سريعاً لقدرته على تقديم تحليل لتصحيح إجمالي اختلال ميزان المدفوعات.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 109، 110.

### خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل قمنا بدراسة الإطار النظري للتجارة الخارجية وعلاقة التجارة الخارجية بسعر الصرف، حيث توصلنا إلى أن التجارة الخارجية هي عملية تبادل تجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين الدول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التجارة وتقوم التجارة الخارجية على أساس مبدأ التخصص وتقسيم العمل الدولي والقائم في أي اقتصاد، لذلك لا يمكن أن تعيش الدولة بمعزل عن غيرها بحيث أنها لن تستطيع إنتاج كل السلع إلا بالتعاون مع دول العالم الأخرى.

وتتعدد النظريات الاقتصادية المفسرة للتجارة الخارجية حيث تعد النظريات الكلاسيكية أولى النظريات المتكاملة التي حاولت تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية، ثم تلتها النظريات النيوكلاسيكية لتأتي فيما بعد النظريات الحديثة.

وتوجد العديد من المناهج التي تهتم بتحليل الآثار الاقتصادية المحتملة لتغيرات سعر الصرف، وخاصة دور رفع أو تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية في علاج الاختلال ميزان المدفوعات وهي عبارة عن ثلاثة مناهج نظرية رئيسية تتمثل في: منهج المرونات، منهج الاستيعاب والمنهج النقدي.

## الفصل الثالث

دراسة قياسية لأثر سياسة سعر الصرف  
على التجارة الخارجية لبعض الدول  
المصدرة للبترول

## الفصل الثالث دراسة قياسية لأثر سياسة سعر الصرف على التجارة الخارجية لبعض الدول المصدرة للبترول

### تمهيد الفصل:

بغية الوقوف على أثر سياسات سعر الصرف على التجارة الخارجية لبعض الدول المصدرة للبترول، من خلال مؤشري سعر الصرف والميزان التجاري لكل دولة من دول العينة، يستوجب الأمر دراسة قياسية لمعرفة العلاقة بين المتغيرين و الوقوف على درجتها، واختبارها إحصائياً، ومن ثم تحليلها اقتصادياً لمعرفة فيما إذا كانت توافق النظرية الاقتصادية أم تنافيها.

ومن خلال هذه الدراسة القياسية نهدف إلى تحديد أثر سياسة سعر الصرف على التجارة الخارجية في 7 دول مصدرة للبترول خلال الفترة 1989-2019، ولذلك نحاول في هذا الفصل التعرض إلى أدبيات الإطار القياسي والتقنيات المتبعة في التحليل من خلال المبحث الأول والذي يشتمل على مفهوم نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية والنماذج الأساسية المستخدمة في تقديرها وطرق اختبارها، ثم خصصنا المبحث الثاني لإعطاء نظرة شاملة حول التطورات الاقتصادية لمتغيرات الدراسة وأنظمة الصرف في دول العينة، كما قمنا بإجراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية على متغيرات الدراسة من خلال حساب مجموعة من إحصاءات النزعة المركزية والتشتت وتفسيرها، وفي الأخير تعرضنا من خلال المبحث الثالث إلى التقدير القياسي لمعرفة أثر سياسة سعر الصرف على التجارة الخارجية في دول العينة من خلال تطبيق التحليل الساكن الذي يشتمل على اختبار التجانس وتقدير النماذج الثلاثة للبانل والمفاضلة بينهم والتحليل الديناميكي لنموذج البانل والذي يشتمل على اختبار الاستقرار والتكامل المشترك وتقدير نموذج بانل الديناميكي.

## الفصل الثالث دراسة قياسية لأثر سياسة سعر الصرف على التجارة الخارجية لبعض الدول المصدرة للبترول

### المبحث الأول: التعريف بالإطار القياسي المتبع

لبلوغ الأهداف الرئيسية المسطرة من خلال هذه الدراسة والمتمثلة بشكل محوري في قياس أثر سياسات أسعار الصرف على التجارة الخارجية في بعض الدول المصدرة للبترول ، وذلك خلال الفترة الممتدة من سنة 1989 إلى غاية 2019، ونظرا لطبيعة البيانات المعتمدة في الدراسة والتي تمثل مزيجا من بيانات السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية، فقد تم استخدام نماذج بيانات بانل (Panel Data Model) والتي تعتبر من أحدث نماذج القياس الاقتصادي والأكثر كفاءة واستخداما في الأدبيات التطبيقية، وذلك نظرا للميزات التي تقدمها مقارنة مع بيانات السلاسل الزمنية أو البيانات المقطعية لكونها تأخذ في الاعتبار أثر تغير الزمن وأثر تغير الاختلاف بين الوحدات المقطعية على حد سواء، ويستخدم هذا النوع من البيانات عند تقارب الآثار أو المميزات الفردية بين أفراد الدراسة، وبذلك سنلجأ من خلال دراستنا إلى استعمال هذا النوع من النماذج نظرا لتقارب دول العينة فيما بينها من حيث الأداء الاقتصادي.

### المطلب الأول: مدخل نظري لبيانات البانل

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى مفهوم نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية أو معطيات البانل، وأهم ما يميز تحليل بيانات البانل على تحليل البيانات الزمنية بمفردها أو البيانات المقطعية بمفردها.

#### 1- مفهوم نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية:

يمكن أن نعرف بيانات السلاسل الزمنية المقطعية أو معطيات البانل بأنها: "بيانات ذات بعدين: بعد زمني وبعد مقطعي Cross-section، وهي تتألف من مشاهدات لعدد من الوحدات الاقتصادية كالأفراد والشركات خلال فترة زمنية، ويتضمن استخدام حزم البيانات نماذج جديدة وأساليب قياسية جديدة وطرق جديدة لمعالجة البيانات"<sup>1</sup>.

وتعرف بيانات السلاسل الزمنية المقطعية بأنها: "عبارة عن تقنية تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية، إذ أن البيانات المقطعية تصف سلوك عدد من المفردات أو الوحدات المقطعية عبر مدة زمنية واحدة، في حين أن بيانات السلسلة الزمنية تصف سلوك مفردة واحدة خلال مدة زمنية معينة، أي أن بيانات Panel Data هي بيانات هجينة بجمعها بين نوعين من البيانات

<sup>1</sup> خالد محمد السواعي، أساسيات القياس الاقتصادي باستخدام Eviews، دار الكتاب الثقافي، الأردن، 2011، ص: 239.

## الفصل الثالث دراسة قياسية لأثر سياسة سعر الصرف على التجارة الخارجية لبعض الدول المصدرة للبترول

حيث يمكن أن تجمع بين مزايا كل منهما، كما يمكن لدرجة ما أن تتفادى القصور الموجود في كل منهما، إذ أن المقصود ببيانات البائل هو المشاهدات المقطعية مثل (الدول، المدن، الشركات، الأسر، المصارف،...) المرصودة عبر مدة زمنية معينة أي دمج البيانات المقطعية مع الزمنية في آن واحد<sup>1</sup>.

### 2- أهمية نماذج البائل:

يتميز تحليل بائل على تحليل البيانات الزمنية بمفردها أو البيانات المقطعية بمفردها، بالعديد من الإيجابيات يمكن اختصارها في ما يلي:

- توفر نماذج البائل إمكانية أفضل لدراسة ديناميكية التعديل، التي قد تخفيها البيانات المقطعية، كما أنها أيضا تعد مناسبة لدراسة فترات الحالات الاقتصادية، مثل البطالة والفقر، ومن جهة أخرى يمكن من خلال بيانات البائل الربط بين سلوكيات مفردات العينة من نقطة زمنية لأخرى.<sup>2</sup>
- التحكم في التباين الفردي، الذي قد يظهر في حالة البيانات المقطعية أو الزمنية، والذي يفضي إلى نتائج متحيزة، إذ تتضمن بيانات البائل محتوى معلوماتي أكثر من تلك التي في المقطعية أو الزمنية، وبالتالي يمكننا الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى، كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية.
- وهي تسهم في الحد من إمكانية ظهور مشكلة المتغيرات المهملة (Omitted variables) الناتجة عن خصائص المفردات غير المشاهدة، وهي التي تقود عادة إلى تقديرات متحيزة (Biased Estimates) في الانحدارات المفردة.
- تعد معطيات البائل الإطار الملائم لتطور تقنيات التقدير والنتائج النظرية.
- وتبرز أهمية استخدام بيانات البائل في أنها تأخذ في الاعتبار ما يوصف "بعدم التجانس أو الاختلاف غير الملحوظ" (Unobserved Heterogeneity) الخاص بمفردات العينة، سواء المقطعية أو الزمنية<sup>3</sup>.
- تتميز بيانات البائل عن غيرها بعدد أكبر من درجات الحرية وكذلك بكفاءة أفضل، وهذا ما يؤثر إيجابيا على دقة المقدرات، أي تتضمن بيانات البائل محتوى معلوماتيا، أكثر من تلك التي في المقطعية

<sup>1</sup> السباح شروق عبد الرضا وآخرون، قياس تأثير أعداد النخيل على معدلات إنتاج التمور باستخدام نماذج البيانات المقطعية، مجلة وارث العلمية، المجلد: 3، عدد خاص، جامعة وريث الأنبياء، العراق، 2021، ص: 216.

<sup>2</sup> Badi H BALTAGI, *Econometric Analysis of Panel Data*, 3<sup>rd</sup> ed, John Wiley & Sons, Ltd, England, 2005, p: 6.

<sup>3</sup> العبدلي عابد بن عابد، محددات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل البائل، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد: 16، العدد: 1، السعودية، 2010، ص ص: 20، 21.

## الفصل الثالث دراسة قياسية لأثر سياسة سعر الصرف على التجارة الخارجية لبعض الدول المصدرة للبترول

أو الزمنية، وبالتالي إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى، كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية.

- تعد معطيات البائل الإطار الملائم لتطور تقنيات التقدير والنتائج النظرية.
- في الواقع التطبيقي فإن نماذج البائل تسمح بدراسة مشاكل يستحيل دراستها باستخدام بيانات العرضية أو السلاسل الزمنية، بحيث تساعد في منع ظهور مشكلة انعدام ثبات تباين حد الخطأ الشائعة الظهور عند استخدام بيانات المقطع العرضي في تقدير النماذج القياسية فبخلاف السلاسل الزمنية للاقتصاد الكلي فإن نماذج البائل تجعل من الممكن تحليل السلوك عند مستوى الوحدات الفردية مع ضبط انعدام التجانس بينها.<sup>1</sup>

### 3- النماذج الأساسية لتحليل بيانات بائل

تضم الصياغة الأساسية لانحدارات البائل (نماذج البيانات الطولية) والمقدمة من قبل W.Green سنة 1993 ثلاثة نماذج ممكنة تبعا لاختلاف الأثر الفردي لكل وحدة مقطعية  $ai$  الذي يفترض أن يكون هذا الأثر ثابتا عبر الزمن وخصوصا بكل وحدة مقطعية، ليكن لدينا  $n$  من المشاهدات المقطعية مقاسه في  $T$  من الفترات الزمنية وعليه فإن نموذج البيانات الطولية يعرف بالصيغة التالية:<sup>2</sup>

$$Y_{it} = \alpha_i + X'_{it}\beta + \varepsilon_{it} \dots \dots \dots (1)$$

$i = 1, \dots, n$  : تعبر عن الوحدات المفردة.

$t = 1, \dots, T$  : تعبر عن فترات الزمن.

بحيث أن:

$Y_{i,t}$ : متجه عمودي  $n \times 1$  يمثل المتغير التابع.

$X_{i,t}$ : مصفوفة  $n \times k$  للمتغيرات المستقلة.

$\beta$ : متجه عمودي  $k \times 1$  للمعاملات المراد تقديرها، حيث يفترض النموذج وجود عدد  $k$  من المعلمات في  $X_{i,t}$  دون الحد الثابت.

<sup>1</sup> صفاء عبد الله معطي، محمد أحمد سالم بلحوصل، استخدام تحليل بيانات البائل في نمذجة علاقة تقلبات متغيرات التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي في اليمن للفترة (2006-2013)، مجلة الريان للعلوم الإنسانية والتطبيقية، المجلد: 2، العدد: 1، اليمن، 2019، ص: 264.

<sup>2</sup> محمد جبوري، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بائل، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص: نقد، بنوك ومالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2013، ص: 328.

## الفصل الثالث دراسة قياسية لأثر سياسة سعر الصرف على التجارة الخارجية لبعض الدول المصدرة للبترول

$\varepsilon_{it}$ : حد الخطأ العشوائي للوحدة  $i$  في الفترة  $t$ .

يتم ترتيب المعطيات في هذا النوع من النماذج على العموم حسب بعدين، البعد الأول يمثل الأثر الفردي والذي يعبر عن الدول في هذه الدراسة، ويرمز لها بالمؤشر  $i$ ، وهو يتغير من  $i = 1, \dots, n$ ، والبعد الثاني هو البعد الزمني، أي المرتبط بالزمن الذي يتم فيه مشاهدة الأفراد، وعليه في كل فترة  $t$  يتم ملاحظة  $N$  فرد، ومنه نحصل على ما يسمى بنموذج البائل لما يكون الزمن على الأقل يفوق فترتين  $T \geq 2$ ، أي لدينا مقطع لحظي لـ  $N$  مشاهدة، أي  $T$  مقطع و  $NT$  مشاهدة كلية.

وتمثل  $\alpha_i$  الأثر الفردي individual effect والذي يكون ثابتاً عبر الزمن  $t$  وخاص بكل وحدة مقطعية  $i$ ، فإذا كانت  $\alpha_i$  هي نفسها عبر جميع الوحدات المقطعية ( $\alpha_i = \alpha$ ) فإن النموذج يعامل كنموذج كلاسيكي مدمج، يأخذ الشكل التالي:  $Y = X\beta + \varepsilon$  ويقدر بطريقة المربعات الصغرى العادية OLS وفي هذه الحالة تعطي طريقة مقدرات متسقة وكفؤة لـ  $\alpha, \beta$ ، أما حالة الاختلاف الأثر الفردي عبر الوحدات، فإن النموذج يتفرع إلى أشهر نموذجين أساسيين هما:

- نموذج التأثيرات الثابتة: الذي يعتبر  $\alpha_i$  مجموعة من الحدود الثابتة الخاصة بكل وحدة.

- نموذج التأثيرات العشوائية: الذي يعتبر  $\alpha_i$  ضمن عنصر الخطأ العشوائي المركب.

### أولاً- نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model):

يفترض نموذج التأثيرات الثابتة أن العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية متطابقة بالنسبة لجميع المفردات، فعند تقدير نماذج Panel، فإن واحدة من الطرق تقوم على افتراض ثبات التأثير الحدي للمتغيرات الموضحة على المتغير التابع لكل وحدة ضمن المقطع العرضي، ولكن في واقع الأمر فإن المعلومات (سواء معلومات الميل أو الحد الثابت) عادة ما تتغير من وحدة إلى أخرى ضمن المقطع العرضي لعينة البحث، الاختلاف في الحد الثابت بين عينة وأخرى، يمكن أن يعزى إلى اختلاف النمط السلوكي لتأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع (الداخلي) من وحدة إلى أخرى داخل المقطع العرضي، ويمكن الأخذ بعين الاعتبار تغير الميل والمقطع من وحدة إلى أخرى لمشاهدات المقطع العرضي ضمن العينة المدروسة وذلك باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة، حيث سيتم افتراض أن المعلومات تتغير بأسلوب ثابت وعلى هذا الأساس تمت تسميتها بنماذج التأثيرات الثابتة Modèle à effets fixes، تمثل التأثيرات الثابتة إذن بالمرّة البعد الفردي والزمني لنموذج بائل ويمكننا تقدير النموذج بمقارنة الأفراد

## الفصل الثالث دراسة قياسية لأثر سياسة سعر الصرف على التجارة الخارجية لبعض الدول المصدرة للبترول

عبر الزمن<sup>1</sup>.

من خلال منهج التأثيرات الثابتة يمكن احتساب عدم التجانس للوحدات المقطعية في اختلاف الحد الثابت، لذلك تعتبر  $\alpha_i$  مجهولة ويراد تقديرها، وعادة ما يرتبط نموذج البانل ذو الأثر الثابت بالنموذج الخاص بطريقة المربعات الصغرى ذات المتغيرات الصورية "LSDV"<sup>2</sup>، والذي يأخذ الصيغة التالية:<sup>3</sup>

$$Y_i = D\alpha_i + X_i\beta + \varepsilon_i \dots \dots \dots (2)$$

وبشكل أكثر تفصيلاً تحتوي المعادلة على:

$$\begin{bmatrix} Y_1 \\ Y_2 \\ \vdots \\ Y_n \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} i & 0 & \dots & 0 \\ 0 & i & \dots & 0 \\ & & \ddots & \\ 0 & 0 & \dots & i \end{bmatrix} \begin{bmatrix} \alpha_1 \\ \alpha_2 \\ \vdots \\ \alpha_n \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} X_1 \\ X_2 \\ \vdots \\ X_n \end{bmatrix} \beta + \begin{bmatrix} \varepsilon_1 \\ \varepsilon_2 \\ \vdots \\ \varepsilon_n \end{bmatrix}$$

أما  $D$  فتمثل مصفوفة لمجموعة من المتغيرات الصورية التي تشير إلى الوحدة  $i$  نحصل على:

$$Y = [Xd_1d_2 \dots \dots \dots d_n] \begin{bmatrix} \beta \\ \alpha \end{bmatrix} + \varepsilon$$

ومن أجل تقدير نموذج المتغيرات الصورية لا بد من النظر إلى عدد الوحدات، فإذا كانت كبيرة بالآلاف فإن عملية التقدير تتم عن طريق استخدام الانحدار المقسم "Partitioned Regression"، والذي يعالج مشكلة ازدياد عدد المتغيرات الصورية.

وبتمثيل المتغيرات الصورية عن طريق المصفوفة وبتجميع الأسطر، نحصل على:

$$Y_i = D\alpha + X\beta + \varepsilon$$

إن طريقة الانحدار المقسم لتقدير المعلمات  $\beta$  تتلخص في خطوتين: تتمثل الخطوة الأولى في إجراء تحويل البيانات بشكل منفرد، بحيث يحتسب متوسط مشاهدات السلاسل الزمنية لكل وحدة بشكل منفصل ومن ثم تطرح من المشاهدات الأصلية، أما في الخطوة الثانية فيتم إجراء التقدير على البيانات المحولة بطريقة المربعات الصغرى OLS وبذلك نحصل على المقدرة  $\beta$  كما يلي:

$$b = [X'M_D X]^{-1} [X'M_D Y]$$

مع:

<sup>1</sup> محمد جبوري، مرجع سبق ذكره، ص: 329.

<sup>2</sup> LSDV: Least Squares Dummy Variable.

<sup>3</sup> شهيناز بدرابي، مرجع سبق ذكره، ص: 209، ص: 211.

## الفصل الثالث دراسة قياسية لأثر سياسة سعر الصرف على التجارة الخارجية لبعض الدول المصدرة للبترول

$$M_D = I - D(D'D)^{-1}D'$$

والتي تمثل المصفوفة القطرية التالية:

$$M_D = \begin{bmatrix} M^0 & 0 & 0 & \dots & 0 \\ 0 & M^0 & 0 & \dots & 0 \\ & & \dots & & \\ 0 & 0 & 0 & \dots & M^0 \end{bmatrix}$$

بحيث أن كل مصفوفة من هذه المصفوفة القطرية تكتب على الشكل التالي:

$$M^0 = I_T - \frac{1}{T}ii'$$

إن وحدة الحساب  $M^0$  هي مصفوفة متماثلة يساوي حاصل ضربها في السلسلة الزمنية للوحدة  $i$  متجه عمودي يكافئ عملية التحويل أي حاصل طرح كل مشاهدة من متوسط السلسلة، ولذلك فإن تطبيق طريقة المربعات الصغرى على المتغير التابع  $M_D Y$  والمتغير المستقل  $M_D X$  يكافئ انحدار كل من  $[y_{it} - \bar{y}_i]$  على  $[x_{it} - \bar{x}_i]$  بحيث تمثل  $\bar{y}_i$  و  $\bar{x}_i$  متوسط المشاهدات للشعاع العمودي ذات  $K$  سطر متعلقة بالفرد  $i$ .

وانطلاقاً مما سبق يمكن استعادة معلمات المتغيرات الصورية من خلال المعادلة التالية<sup>1</sup>:

$$\alpha_i = \bar{y}_i - b'\bar{x}_i$$

كما تساوي مقدرة التباين الملائمة للمصفوفة  $b$ :

$$Var[b] = S^2[X'M_D X]^{-1}$$

بحيث أن:

$$S^2 = \frac{ee'}{nt - n - k} = \frac{\sum_{i=1}^N \sum_{t=1}^T (y_{it} - \alpha_i - x'_{it}b)^2}{nt - n - k}$$

مع:  $ee'$  هي مجموع مربع البواقي للانحدار المقسم، أما مقدرة التباين  $\alpha_i$  فتعطى بالصيغة

التالية:

$$(\alpha_i) = \frac{\sigma^2}{T} + \bar{x}_i Var[b] \bar{x}_i$$

(استخدمت  $S^2$  بدلاً من  $\sigma^2$  للتقدير).

ويمكن أيضاً توسيع نموذج المتغيرات الصورية LSDV ليشمل أيضاً على التأثيرات الخاصة بالزمن  $y_t$  Time-Specific Effect، وذلك بإضافة  $T-1$  كمتغير وري خاص بالزمن إلى النموذج السابق،

<sup>1</sup> شهباز بدرابي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 212، 213.

## الفصل الثالث دراسة قياسية لأثر سياسة سعر الصرف على التجارة الخارجية لبعض الدول المصدرة للبترول

وبالتالي تصبح الصيغة على الشكل التالي:

$$y_{it} = \alpha_i + y_t + B'X_{it} + \varepsilon_{it}$$

وبنفس طريقة التقدير السابقة يستخدم الانحدار المقسم للتقدير وفق المراحل التالية:

- إيجاد متوسط مشاهدات السلاسل الزمنية لكل وحدة على انفراد فمثلاً:

$$\bar{y}_i = \frac{1}{T} \sum_{t=1}^n y_{it}$$

(وكذلك بالنسبة للمتغير X)

- إيجاد متوسط المشاهدات المقطعية لكل فترة زمنية على انفراد فمثلاً:

$$\bar{y}_i = \frac{1}{N} \sum_{t=1}^n y_{it}$$

(وكذلك بالنسبة للمتغير X)

- إيجاد المتوسط الكلي لجميع المشاهدات على الشكل التالي:

$$\bar{\bar{y}} = \frac{1}{nt} \sum_{i=1}^n \sum_{t=1}^t y_{it}$$

(وكذلك بالنسبة للمتغير X)

وعليه من أجل تقدير معالم المتغيرات الخارجية عن طريق طريقة المربعات الصغرى نقوم بتحويل المتجه  $y_{it}$  والمصفوفة  $X_{it}$  بطرح كل مشاهدة من المتوسط المناسب للسلاسل الزمنية والمقطعية، ومن ثم يضاف المتوسط الكلي لجميع المشاهدات كما يلي:

$$Y_{it}^* = Y_{it} - \bar{Y}_i - \bar{Y}_t + \bar{\bar{Y}} \quad \text{و} \quad X_{it}^* = X_{it} - \bar{X}_i - \bar{X}_t + \bar{\bar{X}}$$

وبالحصول على مقدرة  $b$  من الممكن استعادة مقدرات المتغيرات الصورية بالوحدة  $\alpha_i$  ومقدرة

المتغير الصوري الخاص بالزمن  $C_i$  ، كما يلي:

$$\alpha_i = (y_i - \bar{\bar{y}}) - b'(x_i - \bar{\bar{x}})$$

$$C_i = (y_i - \bar{\bar{y}}) - b'(x_i - \bar{\bar{x}})$$

**ثانياً - نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model):**

على عكس نموذج التأثيرات الثابتة يتعامل نموذج التأثيرات العشوائية مع الآثار المقطعية والزمنية على أنها معالم عشوائية وليست معالم ثابتة، بحيث يقوم هذا الافتراض على أن العينة المستخدمة في التطبيق مسحوبة بشكل عشوائي وبالتالي فإن معلمات انحدار النموذج تمثل العينة بأكملها، ولهذا يعامل الأثر الفردي  $\alpha_i$  كمكون عشوائي عبر المفردات بالإضافة إلى قاطع متوسط المجموعة ككل.

ومن هنا يظهر الاختلاف بين الأثر العشوائي والأثر الثابت، فالأثر الثابت ينظر إلى الأثر

## الفصل الثالث دراسة قياسية لأثر سياسة سعر الصرف على التجارة الخارجية لبعض الدول المصدرة للبترول

الفردى كانحراف معلمتين لدالة الانحدار ناتج عن اختلاف القاطع بين الوحدات فهو يفترض أن كل دولة أو كل سنة تأخذ قاطعا مختلفا، وفي هذه الحالة يكون الأثر الفردى مرتبطا مع المتغيرات المستقلة وبذلك يحسب الاختلاف داخل كل مجموعة بأخذ انحراف مشاهدات السلسلة الزمنية للوحدة  $i$  عن متوسطها ومن ثم يدرج الاختلاف لكل وحدة في النموذج، وبالتالي يدعى نموذج الأثر الفردى بالمقدرة ضمن الوحدات "Within-Units Estimator".

في حين أن منهج الآثار العشوائية يعتبر أعم وأشمل من الأثر الثابت فهو يفترض أن كل دولة أو كل سنة تختلف في حدها العشوائي، بحيث ينظر إلى الأثر الثابت كحالة خاصة "Within-Units" ضمن الأثر العشوائي، لأن نموذج مكونات الخطأ يجمع بين الاختلاف داخل كل وحدة عبر الفترات الزمنية بالإضافة إلى الاختلاف بين الوحدات "Between-Units"، وفيما يخص صيغة النموذج العام ذو مكونات الخطأ فيكون على الشكل التالي:<sup>1</sup>

$$y_{i,t} = \alpha + \beta X_{i,t} + \varepsilon_{i,t} \dots \dots \dots (4)$$

مع:

$$t=1,2,\dots,T \quad \text{و} \quad i=1,2,\dots,N \quad \text{و} \quad \varepsilon_{i,t} = \alpha_i + u_t + u_{it}$$

نلاحظ من النموذج رقم (4) بأن الخطأ  $\varepsilon_{i,t}$  يضم في آن واحد الآثار الخاصة الفردية  $\alpha_i$  والآثار الخاصة الزمنية  $u_t$ ، فهذه الآثار لها خصوصية وميزة عشوائية بحيث أن الخطأ يأخذ بعين الاعتبار بعض العوامل الفردية أو العوامل التي يصعب قياسها، أما بالنسبة للأثر المتبقي  $u_{it}$  فهو يبين تأثير المتغيرات الأخرى المهمة الذي يتغير بين الأفراد وفي الزمن، كما أنه غير مرتبط لا بالبعد الفردى ولا بالبعد الزمني.

تعتبر الأخطاء العشوائية  $\alpha_i$ ،  $u_t$ ،  $u_{it}$  في النموذج (4) مستقلة، كما توضح هذه الفرضيات أن التأثيرات الخاصة الفردية والزمنية العشوائية تكون خاصة لكل فرد ولكل فترة ويكون حد الخطأ  $\alpha_i$ ،  $u_t$ ،  $u_{it}$  متجانس Homoscedastic وغير مرتبط والذي ينتج عنه أن الخاصية الفردية والزمنية تظهر على مستوى تباين المتغيرة المفسرة  $y_{it}$ .

وليكن:

$$E(y_{it}) = \alpha + X_{it}\beta$$

<sup>1</sup> محمد جبوري، مرجع سبق ذكره، ص: 213، ص: 215.

### الفصل الثالث دراسة قياسية لأثر سياسة سعر الصرف على التجارة الخارجية لبعض الدول المصدرة للبترول

$$Cov(Y_{it}, Y_{i't'}) = \begin{cases} \sigma_\varepsilon^2 & si \ i = i' \ t = t' \\ \sigma_\alpha^2 & si \ i = i' \ t \neq t' \\ \sigma_\mu^2 & si \ i \neq i' \ t = t' \\ 0 & si \ i \neq i' \ t \neq t' \end{cases}$$

مع:

$$\sigma_\varepsilon = \sigma_\alpha + \sigma_u + \sigma_u$$

مختلف قيم التباين وتعني:

- من جهة عندما  $i \neq i' \ t \neq t'$ ، يكون الارتباط مستقلاً عن زوج المفردات ومماثل بالنسبة لكل الفترات (يعني أن):

$$Cov(Y_{it}, Y_{i't'}) = \sigma_\mu^2.$$

- ومن جهة أخرى، فإن المفردات تكون متجانسة Homoscedastic فيما بينها وبالنسبة لكل مفردة بين الفترات لأن التباين اتجاهي، بحيث:

$$\forall i, t, V[Y_{it}] = \sigma_\varepsilon.$$

وفي الأخير كل مفردة لديها ارتباط ذاتي زمني، والذي يكون مستقلاً ويكون مماثلاً بالنسبة لكل

المفردات  $i = i'$  و  $t = t'$  مع:

$$Cov(Y_{it}, Y_{i't'}) = \sigma_\mu^2$$

وانطلاقاً من صيغة التباين  $Cov$  للمتغيرة المشروحة  $Y_{it}$  يعرف معامل الارتباط كالتالي:

$$\rho = \frac{Cov(Y_{it}, Y_{i't'})}{V[Y_{it}]} = \begin{cases} 1 & si \ i = i' \ t = t' \\ \frac{\sigma_\alpha^2}{\sigma_\varepsilon^2} & si \ i = i' \ t \neq t' \\ \frac{\sigma_\mu^2}{\sigma_\varepsilon^2} & si \ i \neq i' \ t = t' \\ 0 & si \ i \neq i' \ t \neq t' \end{cases}$$

ويتضح من المساواة  $Cov(Y_{it}, Y_{i't'}) = Cov(\varepsilon_{it}, \varepsilon_{i't'})$  بأن الأخطاء مرتبطة بالنسبة للمفردة

وبالنسبة للفترة، وبالتالي فإن مصفوفة التباين والتباين المشترك للأخطاء لا تساوي  $\sigma_\varepsilon^2 I_{NT}$  والذي ينتج

عنه أن مقدر المربعات الصغرى العادية OLS يكون متقارب، فهو لا يعتبر أفضل مقدر خطي بدون

تحيز لشعاع المعلومات:

$$B^T = (b_1 + b_2 + \dots + b_k)$$

ومن أجل تبسيط نموذج مكونات الخطأ سنتطرق فيما يلي إلى حالة الخطأ التي تشمل فقط على

## الفصل الثالث دراسة قياسية لأثر سياسة سعر الصرف على التجارة الخارجية لبعض الدول المصدرة للبترول

الآثار الفردية المحددة  $\alpha_i$  والخطأ العشوائي  $\varepsilon_{it}$ ، وليكن:

$$\varepsilon_{it} = \alpha_{it} + u_{it} \dots \dots \dots (5)$$

فإذا افترضنا أنه يتم تخصيص للخطأ التجزئة والتفكيك الموضح في الصيغة رقم (5) للنموذج رقم (4) فإنه يسمى النموذج الأصلي والعنصري ذو مركبات الخطأ، بحيث تعتبر هذه التجزئة البسيطة شائعة الاستعمال في أعمال الاقتصاد التطبيقي على بيانات البانل، لأن المعلومة الإحصائية المتوفرة تفضل عادة البعد الفردي مقارنة بالبعد الزمني، وبالتالي هذه المميزات تقود إلى الأخذ بعين الاعتبار إلا الأثر الخاص بالأفراد  $\alpha_i$  بالإضافة إلى الخطأ العشوائي الاعتيادي  $u_{it}$ .

إن هذا النوع من النماذج يتم استخدامه إذا كان التأثير الفردي غير مرتبط تماماً بالمتغيرات المقدر، وهناك طريقتين لتقديره: تتمثل الأولى في طريقة المربعات الصغرى المعممة أمل الطريقة الثانية تخص طريقة المربعات الصغرى المعممة المقدر أي طريقة التفكيك الناتجة عن التقدير "مابين الأفراد" (Between) والتقدير "داخل الأفراد" (Within).

### المطلب الثاني: اختبارات التحديد

إذا اعتبرنا عينة من بيانات بانل، فأول خطوة تتمثل في فحص خصوصية التجانس أو عدم التجانس للمسار العام للبيانات على مستوى الاقتصاد القياسي ويرجع ذلك إلى اختبار تساوي معاملات النموذج المدروس في البعد الفردي، وعلى المستوى الاقتصادي تعود اختبارات التحديد إلى تحقق إذا كان بالإمكان افتراض أن النموذج النظري المدروس متطابق بالنسبة للمفردات أو خلاف ذلك إذا كانت هناك خصوصية خاصة بكل مفردة من أجل إيجاد النموذج الملائم عند استعمال معطيات بانل يستخدم ما تسمى باختبارات التحديد، والتي تتمثل فيما يلي:

#### 1- اختبارات تجانس معاملات النموذج لـ Hsiao (1986):

يهدف هذا الاختبار إلى معرفة مدى تجانس معاملات النموذج المقدر من خلال اعتبار عينة مكونة من ملاحظات ل فردية في المجموعة، كما نفرض المسار معرف بالعلاقة الخطية حسب النموذج التالي:<sup>1</sup>

$$y_{i,t} = \alpha_i + \beta_i x_{i,t} + \varepsilon_{i,t} \dots \dots \dots (1)$$

يفترض أن حد الأخطاء  $\varepsilon_{i,t}$  يفترض أنها مستقلة ومتماثلة التوزيع بمتوسط معدوم وتباين يساوي  $\sigma_i^2$  كما يفترض أن معاملات النموذج  $\alpha_i$  و  $\beta_i$  يمكن اختلافها في البعد الفردي لكنها ثابتة في

<sup>1</sup> محمد جبوري، مرجع سبق ذكره، ص ص: 344، 345.

## الفصل الثالث دراسة قياسية لأثر سياسة سعر الصرف على التجارة الخارجية لبعض الدول المصدرة للبترول

الزمن، لذلك بإمكان هذا النموذج الممثل بالمعادلة (1) أن يأخذ عدة صيغ ممكنة كالتالي:

- تماثل الثوابت  $\alpha_i$  وتطابق شعاع المعلمات  $\beta_i$ ، بحيث أن:

$$\forall i \in [1, N], \beta_i = \beta, \alpha_i = \alpha$$

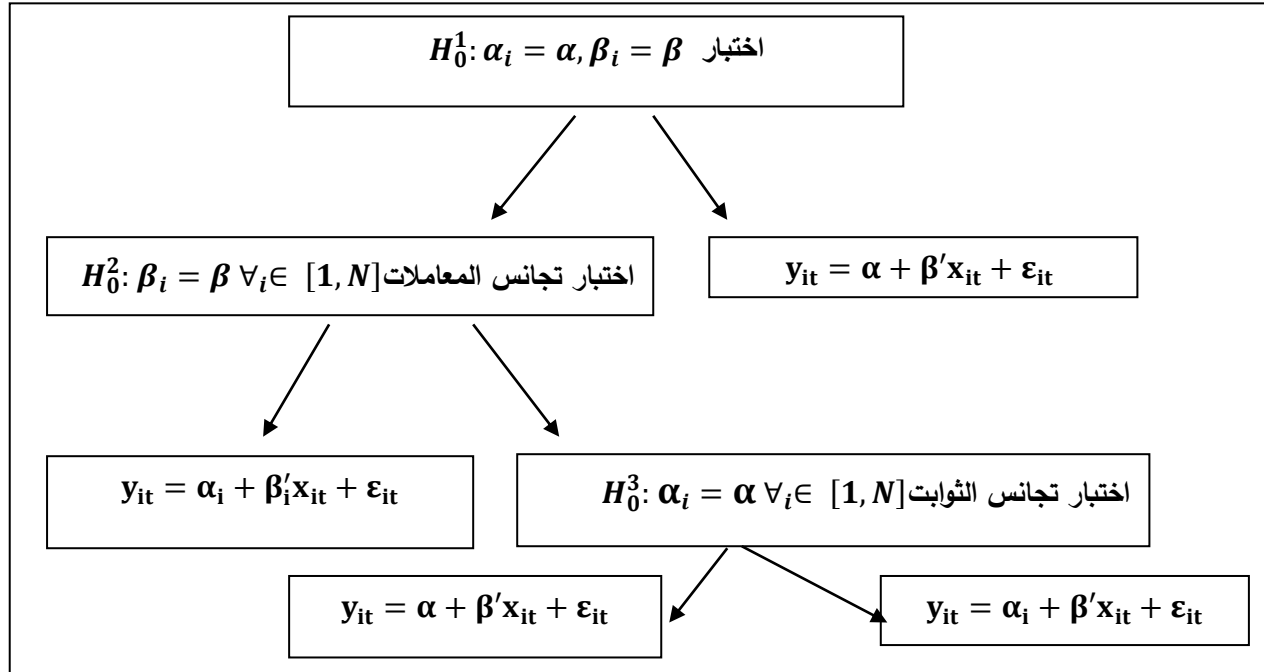
- اختلاف الثوابت  $\alpha_i$  واختلاف شعاع المعلمات  $\beta_i$  حسب الأفراد، وبالتالي نقول أنه يوجد  $N$  نموذج مختلف وعليه نرفض صيغة السلة.

- تطابق الثوابت  $\alpha_i$  واختلاف شعاع المعلمات  $\beta_i$  بين المفردات، بحيث أن:  $\forall i \in [1, N], \alpha_i = \alpha$ ، وفي هذه الحالة نقول بأن كل معلمات النموذج باستثناء الثوابت تكون مختلفة حسب المفردات، وبالتالي نقول أنه يوجد  $N$  نموذج مختلف.

- اختلاف الثوابت  $\alpha_i$  وتطابق شعاع المعلمات  $\beta_i$  في فرديات المجموعة، بحيث أن:  $\forall i \in [1, N], \beta_i = \beta$  لنحصل في هذه الحالة على نموذج التأثيرات الفردية.

ولغرض التمييز والتفريق بين هذه الصيغ المختلفة، ومن أجل ضمان نموذج بانل جيد علينا أن نلجأ إلى اختبار التجانس والمقدم من قبل Hsiao (1986)، وذلك عن طريق إتباع الخطوات العامة للاختبار والموضحة حسب الشكل الموالي:

الشكل رقم (III-1): خطوات اختبار التجانس لـ Hsiao (1986)



Source : Régis BOURBONNAIS, *Econométrie*, 10<sup>ème</sup> édition, Dunod, Paris, 2018, p : 375.

## الفصل الثالث دراسة قياسية لأثر سياسة سعر الصرف على التجارة الخارجية لبعض الدول المصدرة للبترول

### المرحلة الأولى: اختبار التجانس الكلي

الخطوة الأولى في اختبار فرضية بنية التجانس العام قائمة على تطابق الثوابت  $\alpha_i$  وتمائل شعاع المعاملات  $\beta_i$ ، بحيث أن:

$$H_0^1: \alpha_i = \alpha, \beta_i = \beta \quad \forall i \in [1, N]$$

وبالتالي نستخدم إحصائية Fisher ويرمز لها بالرمز  $F_1$  المقدمة لاختبار التجانس الكلي للنموذج (1) والتي تتبع توزيع Fisher مع  $(N-1)(K+1)$  ودرجة حرية  $(NT-N)(K+1)$ ، ويتم كتابتها بالصيغة التالية:

$$F_1 = \frac{(SCR_{1,c} - SCR_1) / [(N-1)(K+1)]}{SCR_1 / [NT - N(K+1)]}$$

بحيث أن:

$SCR_1$ : يمثل مجموع مربعات البواقي للنموذج (1) و  $SCR_{1,c}$ : يمثل مجموع مربعات بواقي النموذج المقيد بـ:

$$y_{i,t} = \alpha_i + \beta_i' x_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

أما نتائج هذا الاختبار فقد تكون:

- قبول الفرضية  $H_0$  للتجانس يكون النموذج الأمثل هو نموذج التجانس الكلي المقيد:

$$y_{i,t} = \alpha + \beta' x_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

- وفي حالة رفض فرضية العدم، ننتقل إلى الخطوة الثانية لتحديد إذا كان عدم التجانس مصدره اختلاف المعاملات  $\beta_i$  بين الوحدات<sup>1</sup>.

### المرحلة الثانية: اختبار تجانس المعاملات $\beta_i$

تتمثل الخطوة الثانية في اختبار المساواة بالنسبة لكل المفردات لـ K مركبة للأشعة  $\beta_i$ ، وتعطي الفرضية العدمية بالصيغة التالية:

$$H_0^2: \beta_i = \beta, \dots \dots \dots \forall i \in [1, N]$$

<sup>1</sup> حمزة شاكر، دور أصحاب الودائع في تعزيز انضباط سوق المصارف الإسلامية -دراسة تطبيقية-، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص: علوم اقتصادية، جامعة فرحات عباس: سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2022، ص: 179.

## الفصل الثالث دراسة قياسية لأثر سياسة سعر الصرف على التجارة الخارجية لبعض الدول المصدرة للبترول

إذن: إحصائية **Fisher F(2)** لتجانس المعاملات  $\beta_i$  تتبع توزيع **Fisher** مع  $K(N-1)$  وعند درجة حرية  $(NT-N)(K+1)$ ، بحيث تأخذ الصيغة التالية:

$$F_2 = \frac{(SCR_{1,c'} - SCR_1) / [(N-1)K]}{SCR_1 / [NT - N(K+1)]}$$

بحيث أن:

$SCR_1$ : يمثل مجموع مربعات البواقي للنموذج (1)، و  $SCR_{1,c}$ : يمثل مجموع مربعات بواقي النموذج المقيد بـ:

$$y_{i,t} = \alpha_i + \beta_i' x_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

ففي حالة رفض الفرضية لتجانس المعلمات  $\beta_i$  يتم إذن رفض بنية نموذج البانل لأنه في هذه الحالة تكون الثوابت  $\alpha_i$  متماثلة فقط بين المفردات وتكون بالشكل التالي:

$$y_{i,t} = \alpha + \beta_i' x_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

لذلك يتم تقدير معلمات الأشعة  $i$  باستخدام النماذج المختلفة مفردة لمفردة، أما إذا تم قبول فرضية عدم لتجانس المعاملات  $\beta_i$  فإننا نقوم بالاحتفاظ بنموذج البانل ونقوم بالبحث في الخطوة الثالثة.

**المرحلة الثالثة: اختبار تجانس الثوابت  $\alpha_i$**

تعتمد الخطوة الثالثة والأخيرة على تحديد اختبار مساواة الثوابت الفردية في ظل فرضية المعاملات المشتركة لكل المفردات، بحيث تعطى الفرضية العدمية بالصيغة التالية:

$$H_0^3: \alpha_i = \alpha, \dots \dots \dots \forall i \in [1, N]$$

أما إحصائية **Fisher F(3)** لاختبار تجانس الثوابت  $\alpha_i$  فهي تتبع توزيع **Fisher** مع  $(N-1)$  وعند درجة حرية  $N(T-1)-K$ ، وتأخذ الصيغة التالية:

$$F_3 = \frac{(SCR_{1,c} - SCR_{1,c'}) / (N-1)}{SCR_{1,c'} / [N(T-1) - K]}$$

وفي حالة رفض فرضية عدم لتجانس الثوابت نحصل على نموذج البانل مع التأثيرات الفردية، ويمثل بالصيغة التالية:

$$y_{i,t} = \alpha_i + \beta x_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

## الفصل الثالث دراسة قياسية لأثر سياسة سعر الصرف على التجارة الخارجية لبعض الدول المصدرة للبترول

### 2- اختبار إمكانية وجود أثر فردي في النموذج (إحصائية فيشر (Fisher) المقيدة):

يقوم اختبار فيشر (Fisher) على الاختلاف الجوهري بين نموذج الانحدار التجميعي والتأثيرات الثابتة، فإذا أشار اختبار إحصائية فيشر لملائمة النموذج التجميعي للبيانات يتم التوقف عند هذه المرحلة يعد النموذج التجميعي هو الأكثر ملائمة، بينما إذا أشارت إحصائية فيشر لملائمة نموذج التأثيرات الثابتة على النموذج التجميعي، يتم بعد ذلك إجراء الاختبار الثاني المتمثل في اختبار هوسمان للتفضيل بين نموذج التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية، ويتم حساب القيمة الإحصائية  $F$  وفقاً للصيغة التالية<sup>1</sup>:

$$F(N-1, NT-N-K) = \frac{(R_{FEM}^2 - R_{PM}^2) / (N-1)}{(1 - R_{FEM}^2) / (NT-N-K)}$$

حيث أن:

$K$ : عدد المعلمات المقدرة.

$N$ : يمثل عدد الأفراد.

$R_{FEM}^2$ : معامل التحديد عند تقدير نموذج التأثيرات الثابتة.

$R_{PM}^2$ : معامل التحديد عند تقدير نموذج الانحدار التجميعي.

وتصاغ فيها الفرضيتين الإحصائيتين على النحو التالي:

$$\begin{cases} H_0: \text{(نموذج الانحدار التجميعي هو المناسب)} \\ H_1: \text{(نموذج التأثيرات الثابتة هو المناسب)} \end{cases}$$

فإذا كانت:

- القيمة الإحصائية  $F$  أكبر من قيمة  $F$  الجدولية، فإنه يتم رفض فرضية العدم القائلة أن نموذج الانحدار التجميعي هو المناسب وبالتالي قبول الفرض البديل أي نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج المناسب.

- القيمة الإحصائية  $F$  أقل من قيمة  $F$  الجدولية، ومنه يتم قبول فرض العدم القائل بأن نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم.

### 3- اختبار مضاعف Lagrange:

<sup>1</sup> صفاء عبد الله معطي، محمد أحمد سالم بلحويصل، مرجع سبق ذكره، ص: 275.

## الفصل الثالث دراسة قياسية لأثر سياسة سعر الصرف على التجارة الخارجية لبعض الدول المصدرة للبترول

تتم المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية باستخدام اختبار مضاعف لاغرانج (LM)، وهو اختبار مقترح من قبل Breuch and Pagan (1980)، حيث يعتمد على بواقي تقدير طريقة المربعات الصغرى العادية، وتعطى فرضية العدم والبديلة كالآتي:

$$H_0: \sigma_u^2 = 0 \text{ (ou } \text{corr}[\eta_{it}, \eta_{it}] = 0)$$

$$H_1: \sigma_u^2 \neq 0$$

وتعطى صيغة الاختبار كالتالي:

$$LM = \frac{nT}{2(T-1)} \left( \frac{\sum_{i=1}^n (\sum_{t=1}^T \hat{u}_{it})^2}{\sum_{i=1}^n \sum_{t=1}^T \hat{u}_{it}^2} - 1 \right)^2 \rightarrow \chi_1^2$$

كما هو موضح أعلاه فإن هذا الاختبار يتبع توزيع كاي تربيع ذو درجة حرية واحدة.

#### -4 اختبار هوسمان (Hausman Test 1978) :

يقوم اختبار هوسمان على أساس المفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية، فبالرغم من أن نصوص التحليل القياسي تشير إلى أن التأثيرات الثابتة هي الأكثر ملائمة للبيانات المقطعية عبر الدول إلا أنه لا يمكن التأكد من ذلك إلا بعد استخدام اختبار Hausman، وذلك لمعرفة أي من التأثيرات تعتبر أكثر ملائمة لتقدير النموذج سواء كانت نماذج التأثيرات الثابتة أم نماذج التأثيرات العشوائية، ومن أجل تحديد أي من النموذجين ينبغي اختياره واستعماله في الدراسة، فإن فرضية العدم تستند على عدم وجود ذلك الارتباط وفي الحالة التي تكون فيها كل مقدرات التأثيرات الثابتة والعشوائية منسقة ولكن مقدرة التأثيرات العشوائية تكون هي الأكثر كفاءة، بينما في ظل الفرضية البديلة لوجود الارتباط فإن مقدرة التأثيرات الثابتة هي فقط منسقة وأكثر كفاءة، وعلى هذا الأساس تأخذ الفرضيتين الشكل الآتي:

$$H_0: E(\alpha_i/X_i) = 0$$

$$H_1: E(\alpha_i/X_i) \neq 0$$

بحيث:

$H_0$ : هي فرضية العدم عندما يكون نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم، وفي هذه الحالة يتم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى المعممة GLS.

$H_1$ : وهي الفرضية البديلة عندما يكون نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم، وفي هذه الحالة يتم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية OLS.

إن فرضية العدم  $H_0$  تتمثل في عدم وجود ارتباط بين الآثار العشوائية، والمتغيرات المستقلة في

## الفصل الثالث دراسة قياسية لأثر سياسة سعر الصرف على التجارة الخارجية لبعض الدول المصدرة للبترول

النموذج محل التقدير، وفي ظل هذه الفرضية فإن القيم المقدرة لمعاملات الميل (K) في نموذج التأثيرات العشوائية باستخدام طريقة GLS سوف تكون متسقة، وذات كفاءة، بينما ستكون هذه القيم في نموذج التأثيرات الثابتة الناتجة عن استخدام طريقة OLS متسقة ولكنها ليست ذات كفاءة، وهذا يعني أن نموذج التأثيرات العشوائية هو الأفضل.

أما الفرضية البديلة  $H_1$  فتتص على وجود ارتباط بين الآثار العشوائية، والمتغيرات المستقلة في النموذج محل الانحدار، وفي هذه الحالة فإن القيم المقدرة لمعاملات الميل في نموذج التأثيرات العشوائية تكون غير متسقة، بينما هذه القيم في نموذج التأثيرات الثابتة تكون متسقة وذات كفاءة، ومنه يكون اختبار نموذج التأثيرات الثابتة هو الاختيار الأنسب<sup>1</sup>.

وعليه تكون صيغة الاختبار لـ Hausman على الشكل التالي:<sup>2</sup>

$$H = (\hat{\beta}_{OLS} - \hat{\beta}_{GLS})' [\text{Var}(\hat{\beta}_{OLS} - \hat{\beta}_{GLS})]^{-1} (\hat{\beta}_{OLS} - \hat{\beta}_{GLS})$$

بحيث:

$(\hat{\beta}_{OLS} - \hat{\beta}_{GLS})$ : تمثل الفرق بين مقدرات التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية.

$\text{Var}(\hat{\beta}_{OLS}) - \text{Var}(\hat{\beta}_{GLS})$ : تمثل الفرق بين مصفوفة التباين المشترك لكل مقدرات التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية.

تتبع الإحصائية H في ظل فرضية العدم توزيع كاي تربيع ( $X^2$ ) المعتمدة على إحصائية Wald بدرجة حرية  $K^3$ ، وبمقارنة القيمة المحسوبة لـ H مع القيمة الجدولية، فإذا تم قبول فرضية العدم تكون الأفضلية للتأثيرات العشوائية، وأما إذا قبلت الفرضية البديلة فإن نموذج التأثيرات الثابتة يكون هو الأفضل.

### المطلب الثالث: اختبار جذر الوحدة وعلاقات التكامل المتزامن لبيانات البائل

من أهم مراحل بناء نموذج قياسي اختبار الاستقرار وعلاقات التكامل المتزامن على بيانات البائل، ذلك أن وجود جذر الوحدة في المعطيات يمكن أن تكون له نتائج على المستوى الإحصائي ويبرز ذلك في جانبين:

<sup>1</sup> سميرة بنت سعيد المالكي، العلاقة بين حجم المنشأة الصناعية والتقدم التقني في المملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه، جامعة الملك سعود، كلية إدارة الأعمال، قسم الاقتصاد، السعودية، 2013، ص: 86.

<sup>2</sup> محمد جبوري، مرجع سبق ذكره، ص: 347.

<sup>3</sup> سميرة بنت سعيد المالكي، مرجع سبق ذكره، ص: 85.

## الفصل الثالث دراسة قياسية لأثر سياسة سعر الصرف على التجارة الخارجية لبعض الدول المصدرة للبترول

- الخصائص التقاربية العامة للمقدرات (سرعة التقارب- الطبيعة التقاربية)

- وجود انحدار زائف بين متغيرات نموذج الانحدار.

### 1- دراسة استقرارية بيانات السلاسل الزمنية المقطعية:

يتم التمييز بين جيلين من الاختبارات المتعلقة بجذور الوحدة، بحيث يقوم الجيل الأول على فرضية الاستقلالية بين فرضيات المجموعة، أما الجيل الثاني من الاختبارات فيرفع فرضية الاستقلالية وبذلك فهو يعتبر الارتباطات بين الأفراد كمعاملات، كما تقترح هذه الاختبارات استغلال الحركات المشتركة للأفراد من أجل تعريف إحصائيات اختبار جديدة.

وتتفوق اختبارات جذر الوحدة لبيانات البائل على اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية الفردية نظراً لتضمنها محتوى معلوماتي مقطعي وزمني معاً، والذي يقود إلى نتائج أكثر دقة من اختبارات السلاسل الزمنية الفردية<sup>1</sup>.

وبناء على ما سبق يمكن التمييز كما ذكرنا سابقاً بين جيلين من الاختبارات، كما هو مبين في الجدول الموالي:

<sup>1</sup> محمد جبوري، مرجع سبق ذكره، ص: 348.

## الفصل الثالث دراسة قياسية لأثر سياسة سعر الصرف على التجارة الخارجية لبعض الدول المصدرة للبترول

الجدول رقم (III - 1): اختبارات جذر الوحدة في بيانات البانل

| اختبارات الجيل الأول: الاستقلالية بين المفردات |                                                                                     |
|------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------|
| اختبار Levin and Lin (1992-1993)               | 1-نوعية التجانس لجذر الانحدار الذاتي (Autoregressive) تحت الفرضية التعاقبية $H_1$ : |
| اختبار Levin, Lin and Chu (2002)               |                                                                                     |
| اختبار Hanis and Tzavalis (1999)               |                                                                                     |
| اختبار Lm, Pesaran and Shin (1997,2002,2003)   | 2-نوعية عدم التجانس لجذر الانحدار الذاتي (Autoregressive) :                         |
| اختبار Wu and Maddala (1999)                   |                                                                                     |
| اختبار Choi (1999,2001)                        |                                                                                     |
| اختبار Hadri (2000)                            |                                                                                     |
| اختبار Henin, Jolivaldt and Nguyen (2001)      | 3-اختبار تسلسلي أو تعاقبي                                                           |
| اختبارات الجيل الثاني: الارتباط بين المفردات   |                                                                                     |
| اختبار Bai and Ng (2001)                       | 1-اختبارات معمقة مبنية على أساس نماذج عاملية:                                       |
| اختبار Moon and Perron (2004)                  |                                                                                     |
| اختبار Philips and Sul (2003)                  |                                                                                     |
| اختبار Pesaran (2003)                          |                                                                                     |
| اختبار Choi (2002)                             |                                                                                     |
| اختبار O'connell (1998)                        | 2-مقاربات وطرق أخرى                                                                 |
| اختبار Chang (2002,2004)                       |                                                                                     |

Source : Christophe HURLIN et Valérie MIGNON, Une synthèse des tests de racine unitaire sur données de panel, Université d'Orlean, Janvier 2005, p : 04.

سنقتصر من خلال هذه الدراسة على دراسة ثلاثة من هذه الاختبارات المطورة الخاصة بالجيل الأول بغرض الكشف عن خواص السلاسل الزمنية لمتغيرات البانل والقائمة على فرضية الاستقلالية بين المفردات، من أجل تحليل وفحص جذر الوحدة لبيانات البانل حيث تعتبر هذه الاختبارات الأكثر شيوعاً واستخداماً وهي تتمثل في:

## الفصل الثالث دراسة قياسية لأثر سياسة سعر الصرف على التجارة الخارجية لبعض الدول المصدرة للبترول

### 1-1 - اختبار Levin, Lin and Chu (2002):

يعتبر Lin Chien-Fu و Levin Andrew أول من اقترحا اختبار جذر الوحدة في بانل من خلال سلسلة الأعمال التي قامو بها (1992، 1993 و 2002)، وكانت انطلاقتهم مأخوذة مباشرة من اختبارات جذر الوحدة في السلاسل الزمنية لـ Dickey و Fuller (1979)، وقد اعتبروا ثلاثة نماذج من أجل إجراء هذا الاختبار:<sup>1</sup>

$$\Delta Y_{it} = \rho Y_{i(t-1)} + \varepsilon_{it} \quad \text{النموذج الأول:}$$

$$\Delta Y_{it} = \alpha_i + \rho Y_{i(t-1)} + \varepsilon_{it} \quad \text{النموذج الثاني:}$$

$$\Delta Y_{it} = \alpha_i + \beta_i t + \rho Y_{i(t-1)} + \varepsilon_{it} \quad \text{النموذج الثالث:}$$

$$i=1,2,\dots,N \quad \text{حيث:}$$

$$t=1,2,\dots,T$$

وبذلك يمكن تسجيل ملاحظات<sup>2</sup>:

- نلاحظ أن النماذج الثلاثة تفرض استقلالية حدود الخطأ في البعد الفردي وهي فرضية مقبولة في كل اختبارات جذر الوحدة لمعطيات البانل الخاصة بالجيل الأول من الاختبارات، كما تسمح باستعمال نظرية النهاية المركزية للحصول على توزيعات مقارنة

- عدم تجانس السلاسل المولدة للمعطيات وهي مشكل أساسي في الاقتصاد القياسي لبيانات البانل، وفي هذه الحالة يفترض الاقتصاديين Levin و Lin تجانس جذر الانحدار الذاتي ( $P_i = P_j = P$ ) Autoregressive، وبالتالي عندما يكون هناك جذر الوحدة في حركية المتغيرة  $Y$ ، فإما أن نقبل فرضية الجذر الأحادي لمجموع الفرديات أو نرفض الفرضية من أجل مجموع الفرديات، وهذا بالضبط الحد الرئيسي لهذا الاختبار.

- فرضية العدم في النموذجين الثاني والثالث هي فرضيات مترافقة، بمعنى أن في النموذج الثاني فرضية العدم هي فرضية جذر الوحدة لكل مفردات البانل ( $P_i = P_j = 0$ )، مترافقة مع فرضية غياب الأثر الفردي وبالتحديد انعدام كل الحدود الثابتة ( $\alpha_i = 0$ )، أما النموذج الثالث فإن فرضية العدم تقتضي اختبار فرضية جذر الوحدة كما في النموذج الثاني مع فرضية غياب مركبة الاتجاه العام من أجل كل

<sup>1</sup> وليد بوتياح، دراسة مقارنة لدوال الاستثمار في البلدان المغاربية باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية 1995-2005، مذكرة ماجستير، تخصص: اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2007، ص: 64.

<sup>2</sup> صفاء عبد الله معطي، محمد أحمد سالم بلحوصل، مرجع سبق ذكره، ص: 272.

## الفصل الثالث دراسة قياسية لأثر سياسة سعر الصرف على التجارة الخارجية لبعض الدول المصدرة للبترول

مفردات البائل ( $\beta_i = 0$ ).

- عند إجراء اختبارات الإستقرارية يجب مراعاة أن هذا الاختبار يعد المتغيرات مستقرة ما إذا كانت ( $t$ -statistics >  $t$ -critical)، حيث: ( $P$ -value < 0.05)، وتصاغ الفروض الإحصائية بشكل عام على النحو الآتي:

$$\begin{cases} H_0: \text{(البيانات المقطعية لديها جذر وحدة)} \\ H_1: \text{(البيانات المقطعية ليس لديها جذر وحدة)} \end{cases}$$

### 1-2- اختبار (IPS) (Lm, Pesaran and Shin (2003):

كما ذكرنا سابقا فإن الحد الأساسي الذي يقف أمام اختبار Levin, Lin and Chu يمكن في فرضية تجانس جذر الانحدار الذاتي تحت الفرضية البديلة  $H_1$  والتي تقتضي بوجود انحدار ذاتي مشترك  $P_i$  لكل الأفراد، ثم جاءت بعد ذلك الأعمال المشتركة لـ Lm, Pesaran and Shin في السنوات (1997، 2002، 2003) والتي سمحت بمعالجة هذه الفرضية، بالإضافة إلى أن هذا الاختبار يندرج ضمن نماذج الجيل الأول بحيث يعتبر هؤلاء الاقتصاديون أول من قاموا بتطوير اختبار التجانس تحت الفرضية البديلة مع اختلاف جذر الانحدار الذاتي.

إن النموذج المقدم في هذه الحالة هو نموذج بآثار فردية ودون اتجاه عام والمطابق للنموذج الثاني الخاص بكل من غياب ارتباط بين البقية، ويكتب بالصيغة والفرضيات بحسب ما هو موضح على النحو التالي في الجدول الموالي:

الجدول رقم (III-2): ملخص نماذج اختبار جذر الوحدة والفرضيات المقترحة لـ Lm, Pesaran and Shin

| اختبارات جذر الوحدة                                                                                    | مقترح اختبار الفرضيات                                                                                                                        |
|--------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| $\Delta Y_{it} = \alpha_i + \rho Y_{i(t-1)} + \varepsilon_{it}$<br>$i=1,2,\dots,n \quad t=1,2,\dots,T$ | $H_0: P = 0, \forall i = 1, 2, \dots, n$<br>$H_1: P < 0, \forall i = 1, 2, \dots, n$<br>$H_1: P = 0, \forall i = n_1 + 1, n_1 + 2, \dots, n$ |

المصدر: معطي صفاء عبد الله، بلحويسل محمد أحمد سالم، مرجع سبق ذكره، ص: 273.

### 1-3- اختبار (Wu and Maddala (1999):

هذا الاختبار هو عبارة عن اختبار Fisher (1932) وقد تم توضيحه بشكل عام من طرف Wu and Maddala عام 1999، بحيث أن مبدأ هذا الاختبار بسيط ويعتمد على تركيبة من المستويات المعنوية ( $P$ -value) لـ  $N$  اختبار فردي مستقل لجذر الوحدة.

## الفصل الثالث دراسة قياسية لأثر سياسة سعر الصرف على التجارة الخارجية لبعض الدول المصدرة للبترول

ليكن:  $P_i = F_{it}(G_i)$  عبارة عن (P-value) المتعلقة بالإحصائية  $i$  وهذه الأخيرة عبارة عن إحصائية اختبار لفرضية العدم لجذر الوحدة من أجل الفرد (i)، أما  $F_{it}$  فهي عبارة عن دالة الكثافة الإحصائية الفردية  $G_i$  بالنسبة للبعد الزمني  $T_i$ ، وقد عرف كل من Wu and Maddala إحصائية الاختبار بالصيغة التالية:

$$P_{MW} = -2 \sum_{i=0}^n \ln(p_i)$$

في ظل فرضية الاستقلالية للإحصائيات الفردية، فإن إحصائية  $MW$  تتبع توزيع كاي تربيع بدرجة حرية  $2N$  في حالة  $T \rightarrow \infty$  وبالنسبة ل  $N$  محددة، وبالتالي فإذا كانت أكبر من قيمة كاي تربيع بدرجة حرية  $2N$  عند مستوى خطأ  $\alpha\%$  يتم رفض فرضية العدم لجذر الوحدة بالنسبة لمجموع الأفراد. يعتبر اختبار Wu and Maddala مثل اختبار IPS بحيث أنه لم يهمل الفرضية البديلة لجذر الوحدة واعتبروا جذر الانحدار الذاتي غير متجانس بين الأفراد، غير أن Choi (2001) اقترح استعمال إحصائية موحدة في حالة كون حجم العينة  $N$  مرتفع، وهي معرفة على النحو التالي:

$$P_s = \frac{1}{2\sqrt{N}} \sum_{i=1}^N [-2 \ln(P_i) - 2]$$

وكما يبدو من العلاقة فإن إحصائية Choi تتعلق بالإحصائية المتوسطة من النوع  $N^{-1}P_{MW}$  مركزة ومختصرة، وإذا كانت قيم (P-value) من نوع i.i.d فإن استخدام نظرية النهاية المركزة يسمح بالوصول إلى كون هذه الإحصائية ( $P_s$ ) تتبع توزيع القانون الطبيعي<sup>1</sup>، أي:

$$P_s \sim N(0, 1)$$

وهذا تحت فرضية العدم  $H_0$  و  $T \rightarrow \infty$ .

### 2- اختبار التكامل المتزامن:

تعرف علاقات التكامل المتزامن من قبل Pedroni (1995,1997) و Kao (1999) و Bai et Ng (2004) باختبار فرضية جذر الوحدة لبواقي التكامل، اقترح Pedroni (1999,2004) سبعة اختبارات للكشف وإثبات فرضية التكامل المتزامن، حيث تأخذ البعض منها عدم التجانس الفردي، يستدعي تطبيق هذه الاختبارات التقدير المسبق للعلاقة على المدى الطويل، حيث:

<sup>1</sup> شهيناز بدرأوي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 226، 227.

### الفصل الثالث دراسة قياسية لأثر سياسة سعر الصرف على التجارة الخارجية لبعض الدول المصدرة للبترول

$$y_{i,t} = d_{i,t} + x_{i,t}b_i + \mu_{i,t} \dots \dots \dots (1)$$

بحيث  $d_{i,t}$  في الغالب تكون دالة كثيرة الحدود في الزمن بدرجة 1،  $x_{i,t}$  شعاع K متغيرة تفسيرية من المفترض أن تكون متكاملة من الدرجة الأولى (1)I، عمل Pedroni على تطوير مجموعتين من الإحصائيات التي تسمى على الترتيب "إحصائيات التكامل لبائل Panel cointegration statistics (P) و"إحصائيات متوسط مجموع التكامل المتزامن Group mean cointegration statistics (m) في الحالتين، تتمثل فرضية العدم في غياب التكامل المتزامن:  $H_0: p_i = 1 \forall i$  بحيث  $p_i$  تناظر المعامل في الانحدار التالي:  $\hat{\mu}_{i,t} = p_i \hat{\mu}_{i,t-1} + \varepsilon_{i,t}$

تمثل  $\hat{\mu}_{i,t}$  بواقي النموذج (1)، هاتين الفئتين من الاختبارات تختلف من حيث صياغة الفرضيات البديلة حيث تأخذ الشكل التالي:

$$\begin{cases} H_1^p: p_i = p < 1, \forall i \\ H_1^m: p_i = p < 1, \forall i \end{cases}$$

وبالمقارنة يتضح أن الفرضية  $H_1^m$  تسمح بمصدر إضافي لعدم التجانس بين المفردات، على سبيل المثال الأخذ على ترتيب بإحدى الإحصائيات غير معلمية (1988) Philips- Perron،  $Z_{t_{PNT}}^p$  وإحصائية معلمة من نوع ADF  $Z_{t_{PNT}}^{p*}$  من الصنف الأول، وتكون صيغ هذه الإحصائيات كالتالي:

$$Z_{t_{PNT}}^p = \frac{\sum_{i=1}^N \sum_{t=2}^T \hat{L}_{1,1,i}^{-2} (\hat{\mu}_{i,t-1} D \hat{\mu}_{i,t} \hat{\lambda}_i)}{\sqrt{\delta_{NT}^2 \sum_{i=1}^N \sum_{t=2}^T \hat{L}_{1,1,i}^{-2} \hat{\mu}_{i,t-1}^2}} \dots \dots \dots (2)$$

$$Z_{t_{PNT}}^{p*} = \frac{\sum_{i=1}^N \sum_{t=2}^T \hat{L}_{1,1,i}^{-2} (\hat{\mu}_{i,t-1}^* D \hat{\mu}_{i,t}^*)}{\sqrt{\delta_{NT}^{*2} \sum_{i=1}^N \sum_{t=2}^T \hat{L}_{1,1,i}^{-2} \hat{\mu}_{i,t-1}^{*2}}} \dots \dots \dots (3)$$

وباعتماد المنطق نفسه على الفئة الثانية، يكون:

$$\frac{1}{\sqrt{N}} Z_{t_{PNT}}^m = \frac{1}{\sqrt{N}} \sum_{i=1}^N \left[ \frac{\sum_{t=2}^T (\hat{\mu}_{i,t-1} D \hat{\mu}_{i,t} \hat{\lambda}_i)}{\sqrt{\delta_i^2 \sum_{t=2}^T \hat{\mu}_{i,t-1}^2}} \right] \dots \dots \dots (4)$$

$$\frac{1}{\sqrt{N}} Z_{t_{PNT}}^{m*} = \frac{1}{\sqrt{N}} \sum_{i=1}^N \left[ \frac{\sum_{t=2}^T (\hat{\mu}_{i,t-1}^* D \hat{\mu}_{i,t}^* \hat{\lambda}_i)}{\sqrt{\hat{s}_i^2 \sum_{t=2}^T \hat{\mu}_{i,t-1}^{*2}}} \right] \dots \dots \dots (5)$$

### الفصل الثالث دراسة قياسية لأثر سياسة سعر الصرف على التجارة الخارجية لبعض الدول المصدرة للبترول

$$2\hat{\lambda}_i, \hat{S}_i^2 = T^{-1} \sum_{t=1}^T \hat{\varepsilon}_{i,t}^2 \dots \dots \dots (6) \delta_{NT}^{*2} = N^{-1} \sum_{i=1}^T \hat{L}_{1,1,i}^{-2} \delta_i^2, \delta_i^2 = \hat{S}_i^2 +$$

$$\hat{\lambda}_i = T^{-1} \sum_{s=1}^{w_i} \left[ 1 - \frac{s}{w_i+1} \right] \sum_{t=s+1}^T \hat{\varepsilon}_{i,t} \hat{\varepsilon}_{i,t-s} \dots \dots \dots (7)$$

$$\hat{L}_{1,1,i}^2 = T^{-1} \sum_{t=1}^T \hat{n}_{i,t}^2 + 2 \sum_{s=1}^{w_i} \left[ 1 - \frac{s}{w_i+1} \right] \sum_{t=s+1}^T \hat{n}_{i,t} \hat{n}_{i,t-s} \dots \dots \dots (8)$$

$$\hat{S}_{NT}^{*2} = N^{-1} \sum_{i=1}^N \hat{S}_i^{*2}, \quad \hat{S}_i^{*2} = N^{-1} \sum_{t=1}^T \hat{S}_{i,t}^{*2} \dots \dots \dots (9)$$

مع اعتبار:

$$\hat{n}_{i,t} = Dy_{it} - \sum_{j=1}^K \hat{b}_{j,i} DX_{j,i,t}$$

وقد بين Pedroni من خلال هذه الاختبارات التي تم عرضها بأن كل إحصائية تتبع توزيع طبيعي من أجل حجم كاف لـ T و N، بحيث:

$$\frac{S_{NT} - U\sqrt{N}}{\phi^2} \xrightarrow{(N,T \rightarrow \infty)} N(0, 1)$$

وتشير  $S_{NT}$  لإحدى الإحصائيات الخاصة بالاختبار المختار، أما قيم التوزيع و  $\phi^2$  للتباين موضحة من خلال جدولتها<sup>1</sup>.

ويوضح Pedroni بأنه في حالة  $T > 100$  تكون قوة هذه الاختبارات كافية، أما في الحالة التي يكون فيها البعد الزمني أصغر  $T < 20$  فإن إحصائية الاختبار الأكثر قوة تكون تلك المتعلقة بإحصائية الاختبار الخاص بالمعادلة (4)، ويمكن القول بمعنى آخر بأنه إذا كانت الإحصائية المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة للقانون الطبيعي عند مستوى  $\alpha\%$  (القيمة الجدولية)، يتم رفض فرضية العدم لغياب التكامل المتزامن، كما يشير Pedroni إلى توضيح كيفية حساب إحصائيات هذه الاختبارات المعلمية وغير المعلمية.

<sup>1</sup> Peter PEDRONI, Panel cointegration: Asymptotic and finite sample properties of pooled time series tests whith an application to the PPP hypothesis, Econometric theory, 20 (3), USA, 2004, p: 597-598.

## الفصل الثالث دراسة قياسية لأثر سياسة سعر الصرف على التجارة الخارجية لبعض الدول المصدرة للبترول

### المبحث الثاني: التحليل الاقتصادي والإحصائي للبيانات

من خلال هذا المبحث نقوم بتحليل اقتصادي لكل من سعر الصرف الاسمي ورصيد الميزان التجاري لكل دولة من دول العينة خلال الفترة الممتدة من 1989 إلى غاية 2019، ونقوم أيضا بالتحليل الإحصائي للبيانات من خلال وصف المتغيرات وعينة الدول المستعملة في الدراسة، وتوضيح أهم خصائص البيانات المعتمدة في الدراسة من خلال حساب مجموعة من إحصاءات النزعة المركزية والتشتت.

#### المطلب الأول: تحليل تطور رصيد الميزان التجاري للدول محل الدراسة

نقوم من خلال هذا المطلب بتحليل التطورات التي عرفها رصيد الميزان التجاري في الدول محل الدراسة خلال الفترة 1989-2019، حيث يمثل رصيد الميزان التجاري المتغير التابع في هذه الدراسة وهو الفرق بين الصادرات والواردات التي تتم بين البلد والعالم الخارجي، وهو ما يظهر العلاقة الوطيدة بينه وبين سعر الصرف.

#### 1- دولة الجزائر:

يظهر من خلال الجدول الموالي تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر للفترة الممتدة بين 1989 إلى غاية 2019

**الجدول رقم (III - 3): رصيد الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة 1989 - 2019**

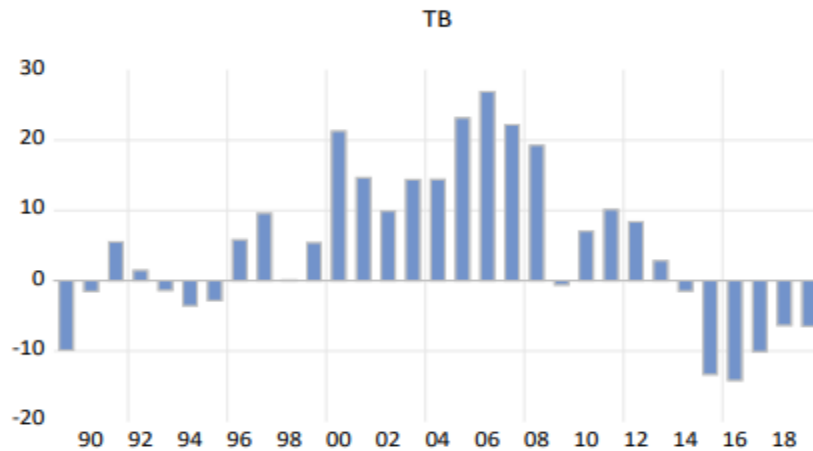
| السنوات         | 1989  | 1990  | 1991   | 1992   | 1993   | 1994  | 1995  | 1996  |
|-----------------|-------|-------|--------|--------|--------|-------|-------|-------|
| TB(مليار دولار) | -9.87 | -1.49 | 5.51   | 1.45   | -1.35  | -3.52 | -2.80 | 5.81  |
| السنوات         | 1997  | 1998  | 1999   | 2000   | 2001   | 2002  | 2003  | 2004  |
| TB(مليار دولار) | 9.56  | 0.06  | 5.37   | 21.28  | 14.67  | 9.87  | 14.37 | 14.40 |
| السنوات         | 2005  | 2006  | 2007   | 2008   | 2009   | 2010  | 2011  | 2012  |
| TB(مليار دولار) | 23.13 | 26.89 | 22.19  | 19.26  | -0.58  | 7.02  | 10.10 | 8.37  |
| السنوات         | 2013  | 2014  | 2015   | 2016   | 2017   | 2018  | 2019  |       |
| TB(مليار دولار) | 2.80  | -1.43 | -13.35 | -14.18 | -10.05 | -6.32 | -6.43 |       |

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على إحصائيات البنك الدولي

بناء على معطيات الجدول السابق، يمكن توضيح تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري من خلال الشكل الموالي:

## الفصل الثالث دراسة قياسية لأثر سياسة سعر الصرف على التجارة الخارجية لبعض الدول المصدرة للبترول

الشكل رقم (III - 2): تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1989 - 2019



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 12

يظهر من خلال الشكل البياني السابق أن رصيد الميزان التجاري قد سجل عجزا خلال أول سنتين بـ 9.06 مليار دولار سنة 1989، و 1.49 مليار دولار سنة 1990 وهذا راجع إلى الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1986 والتي أثرت بشدة على الاقتصاد الجزائري، والسبب في ذلك يعود إلى تزواج أزمتين ذات منشأ خارجي، والمتمثلتين في التدهور المتواصل لأسعار البترول التي تمثل المصدر الرئيسي للعملة الصعبة، بالإضافة إلى تذبذب قيمة الدولار الأمريكي في أسواق الصرف العالمية، ثم نلاحظ تحسن رصيد الميزان التجاري خلال السنتين الماليتين 1991 و 1992 بتسجيل فائض قدره 5.51 و 1.45 مليار دولار على التوالي تماشيا مع وتيرة تطبيق الإصلاحات، ليعود ويسجل عجزا سنوات 1993، 1994 و 1995 على التوالي وهذا كان نتيجة لانخفاض أسعار البترول سنة 1993 ما نتج عنه انخفاض في الإيرادات النفطية بالعملة الصعبة، ثم نلاحظ تسجيل فائض خلال 13 سنة متتالية بدءا من سنة 1996 إلى غاية سنة 2008 حيث عرفت أسعار البترول استقرارا خلال هذه السنوات، وكانت أعلى قيمة لرصيد الميزان التجاري الجزائري قد سجلت سنة 2006 بـ 26.86 مليار دولار حيث بلغ سعر البترول بين سنتي 2004 و 2008 أكثر من 99 دولار، هذا الفائض تبعه عجز سنة 2009 ناجم عن الصدمات الخارجية جراء تذبذب أسعار البترول لكنه سرعان ما عاد ليسجل تحسنا خلال السنوات الموالية إلى غاية سنة 2014 أين سجل عجزا متواصلا حتى سنة 2019، وهذا بعد التراجع التي شهدته أسعار النفط أين وصل سعر البرميل 53 دولار سنة 2014 ليواصل في الهبوط ووصل في سنة 2016 إلى حدود 27 دولار وهو أدنى مستوى منذ 12 سنة.

## الفصل الثالث دراسة قياسية لأثر سياسة سعر الصرف على التجارة الخارجية لبعض الدول المصدرة للبترول

### 2- دولة إيران:

يظهر من خلال الجدول الموالي تطور رصيد الميزان التجاري الإيراني للفترة الممتدة بين 1989 إلى غاية 2019

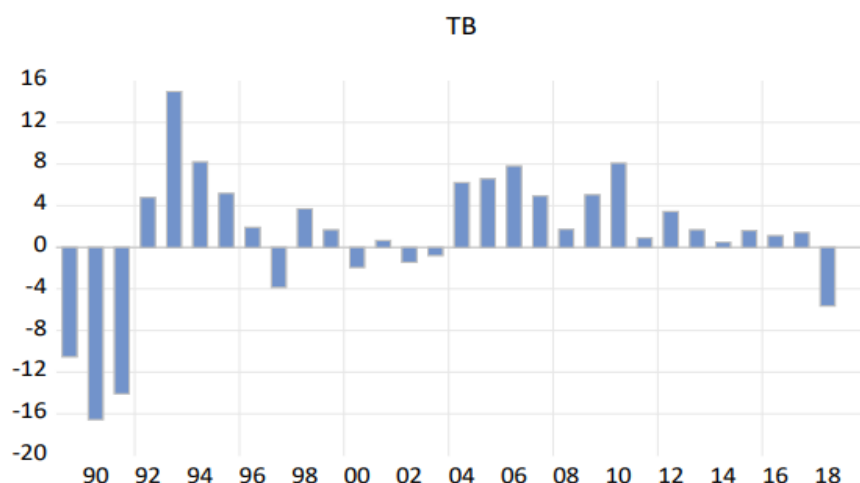
الجدول رقم (III-4): رصيد الميزان التجاري لإيران خلال الفترة 1989 - 2019

| السنوات         | 1989  | 1990   | 1991   | 1992   | 1993  | 1994  | 1995  | 1996  |
|-----------------|-------|--------|--------|--------|-------|-------|-------|-------|
| TB(مليار دولار) | 8.28- | 10.52- | 16.54- | 14.06- | 4.77  | 14.96 | 8.20  | 5.16  |
| السنوات         | 1997  | 1998   | 1999   | 2000   | 2001  | 2002  | 2003  | 2004  |
| TB(مليار دولار) | 1.90  | 3.86-  | 3.69   | 1.67   | 1.92- | 0.65  | 1.42- | 0.78- |
| السنوات         | 2005  | 2006   | 2007   | 2008   | 2009  | 2010  | 2011  | 2012  |
| TB(مليار دولار) | 6.22  | 6.57   | 7.79   | 4.92   | 1.72  | 5.02  | 8.07  | 0.88  |
| السنوات         | 2013  | 2014   | 2015   | 2016   | 2017  | 2018  | 2019  |       |
| TB(مليار دولار) | 3.43  | 1.67   | 0.46   | 1.59   | 1.10  | 1.40  | 5.64- |       |

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على إحصائيات البنك الدولي

بناء على المعطيات السابقة للجدول، نقوم بتوضيح أهم المراحل التي مر بها الميزان التجاري الإيراني من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (III-3): تطور رصيد الميزان التجاري الإيراني خلال الفترة 1989 - 2019



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 12

يلاحظ من الشكل البياني السابق تطور رصيد الميزان التجاري الإيراني خلال الفترة 1989-

## الفصل الثالث دراسة قياسية لأثر سياسة سعر الصرف على التجارة الخارجية لبعض الدول المصدرة للبترول

2019، حيث مر بعدة مراحل، أين شهد مستويات جد متدنية خلال الفترة من 1989 إلى غاية 1992 وهذا عقب الأزمة العالمية 1986 وانهايار أسعار البترول كما فاقم الوضع الأمني بالبلاد عقب حرب الخليج الأولى (الحرب العراقية الإيرانية 1980-1988) من تأزم الوضع ، ليعرف بعدها تسجيل فائض خلال الخمس سنوات الموالية تماشيا مع تحسن أسعار البترول، ليعود ويسجل عجزا قدره 3.86 مليار دولار عام 1998، يليه تحسن في الرصيد خلال السنتين الموالتين، ليعود ويسجل مرة أخرى رسيدا سالبا سنة 2001 وفي سنة 2002 نلاحظ تحسنا لم يدم طويلا، ليعود ويسجل عجزا خلال سنتي 2003 و2004، وبعد سنوات من التذبذب بين عجز و فائض عرف الميزان التجاري الإيراني حالة من الاستقرار دامت 14 سنة سجل فيها فائضا خلال سنوات الفترة الممتدة بين 2005 و2018 حيث سجلت أعلى قيمة للرصيد سنة 2007 بقيمة 7.79 مليار دولار، وهذا راجع إلى الارتفاع القياسي لأسعار البترول في سنة 2007 حيث وصل إلى أزيد من 90 دولار للبرميل، وسجلت سنة 2019 عجزا قدره 5.64 مليار دولار وهذا عقب تراجع إنتاج إيران النفطي بفعل العقوبات الأمريكية إلى متوسط 2.14 مليون برميل يوميا في أكتوبر 2019، مقارنة مع 3.85 مليون برميل يوميا سنة 2018.

### 3- دولة الغابون:

يبين الجدول أدناه رصيد الميزان التجاري لدولة الغابون لكل سنة من سنوات الدراسة من 1989 إلى غاية 2019.

**الجدول رقم (III -5): رصيد الميزان التجاري للغابون خلال الفترة 1989 - 2019**

| السنوات         | 1989  | 1990  | 1991  | 1992  | 1993  | 1994  | 1995  | 1996  |
|-----------------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|
| TB(مليار دولار) | 4.59  | 15.17 | 13.99 | 12.28 | 14.24 | 23.42 | 23.63 | 29.65 |
| السنوات         | 1997  | 1998  | 1999  | 2000  | 2001  | 2002  | 2003  | 2004  |
| TB(مليار دولار) | 24.07 | 1.16- | 21.49 | 36.36 | 24.91 | 20.45 | 23.55 | 28.31 |
| السنوات         | 2005  | 2006  | 2007  | 2008  | 2009  | 2010  | 2011  | 2012  |
| TB(مليار دولار) | 36.06 | 32.49 | 31.92 | 35.40 | 20.83 | 26.16 | 32.99 | 29.55 |
| السنوات         | 2013  | 2014  | 2015  | 2016  | 2017  | 2018  | 2019  |       |
| TB(مليار دولار) | 24.04 | 15.52 | 18.11 | 17.93 | 25.38 | 29.02 | 29.09 |       |

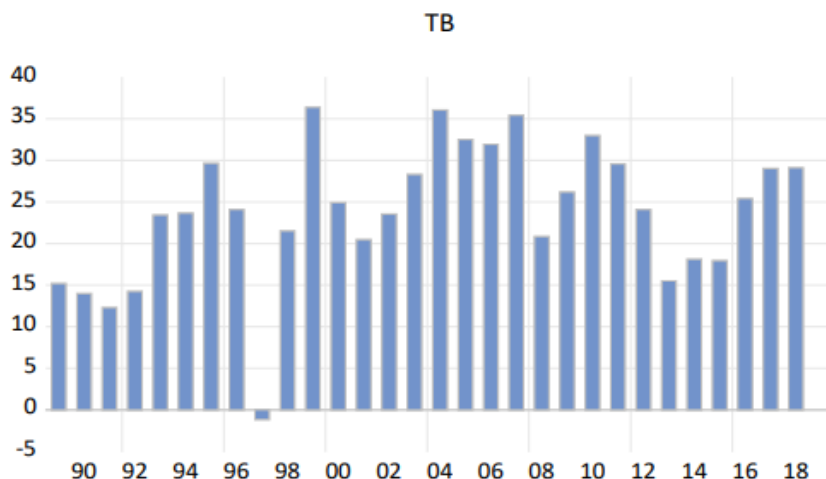
المصدر: من إعداد الطالبة بناء على إحصائيات البنك الدولي

بالاعتماد على معطيات الجدول السابق، نقوم بتوضيح التطورات التي عرفها الميزان التجاري

## الفصل الثالث دراسة قياسية لأثر سياسة سعر الصرف على التجارة الخارجية لبعض الدول المصدرة للبترول

الغابوني من خلال الشكل البياني الآتي:

الشكل رقم (III-4): تطور رصيد الميزان التجاري الغابوني للفترة 1989 - 2019



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 12

يظهر من خلال الشكل البياني السابق أن رصيد الميزان التجاري لدولة الغابون وخلال تقريبا جل فترة الدراسة الممتدة من سنة 1989 إلى غاية سنة 2019 قد سجل فائضا وهذا بفضل الإيرادات المتولدة من صادرات النفط، ما عدا سنة 1998 التي سجل فيها عجزا بقيمة 1.16 مليار دولار أمريكي، وقد سجلت أعلى قيمة لرصيد الميزان التجاري سنة 2005 بـ 36.36 مليار دولار، وذلك عقب ارتفاع الإيرادات النفطية خلال تلك السنة حيث وصل سعر البرميل في أوت من نفس السنة 70 دولارا للبرميل.

### 4- دولة نيجيريا:

يبين الجدول أدناه رصيد الميزان التجاري لنيجيريا خلال سنوات الدراسة الممتدة من 1989 إلى

غاية 2019:

## الفصل الثالث دراسة قياسية لأثر سياسة سعر الصرف على التجارة الخارجية لبعض الدول المصدرة للبترول

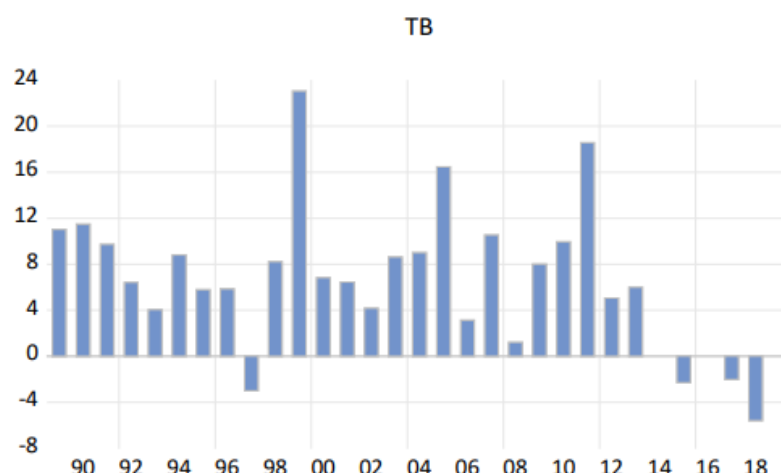
الجدول رقم (III-6): رصيد الميزان التجاري النيجيري خلال الفترة 1989 - 2019

| السنوات          | 1989  | 1990  | 1991     | 1992  | 1993   | 1994  | 1995  | 1996  |
|------------------|-------|-------|----------|-------|--------|-------|-------|-------|
| TB (مليار دولار) | 16.31 | 11.02 | 11.47    | 9.72  | 6.41   | 4.03  | 8.78  | 5.79  |
| السنوات          | 1997  | 1998  | 1999     | 2000  | 2001   | 2002  | 2003  | 2004  |
| TB (مليار دولار) | 5.83  | 2.99- | 8.21     | 23.05 | 6.82   | 6.44  | 4.16  | 8.61  |
| السنوات          | 2005  | 2006  | 2007     | 2008  | 2009   | 2010  | 2011  | 2012  |
| TB (مليار دولار) | 9.00  | 16.46 | 3.13     | 10.54 | 1.20   | 8.00  | 9.95  | 18.56 |
| السنوات          | 2013  | 2014  | 2015     | 2016  | 2017   | 2018  | 2019  |       |
| TB (مليار دولار) | 5.05  | 5.98  | 0.00003- | 2.28- | 0.004- | 2.01- | 5.58- |       |

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على إحصائيات البنك الدولي

بالاعتماد على معطيات الجدول السابق، نقوم بتوضيح التطورات التي عرفها الميزان التجاري النيجيري من خلال الشكل البياني الآتي:

الشكل رقم (III-5): تطور رصيد الميزان التجاري النيجيري للفترة 1989 - 2019



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 12

من خلال الشكل البياني السابق يظهر لنا تطورات رصيد الميزان التجاري النيجيري خلال فترات الدراسة حيث يتبين أن الرصيد عرف مراحل متعددة بين العجز والفائض، حيث يلاحظ تسجيل فوائض خلال السنوات من 1989 إلى غاية سنة 1997، ثم تلتها حالة من العجز سنة 1998 قدره 2.99 مليار دولار جراء انخفاض في الإيرادات النفطية خلال تلك السنة باعتبار أن دولة نيجيريا دولة ريعية، ليعود ويسجل استقرارا خلال السنوات الموالية من 1999 إلى غاية سنة 2014 حيث سجل رصيد الميزان

## الفصل الثالث دراسة قياسية لأثر سياسة سعر الصرف على التجارة الخارجية لبعض الدول المصدرة للبترول

التجاري أعلى قيمة له سنة 2000 بـ 23.05 مليار دولار، وقد عرفت السنوات الخمس الأخيرة عجزاً في رصيد الميزان التجاري وهذا بعد التراجع الذي عرفتته أسعار البترول، أين سجلت أدنى مستوى للرصيد سنة 2019 في حدود 5.58 مليار دولار.

### 5- المملكة العربية السعودية:

يبين الجدول أدناه رصيد الميزان التجاري للسعودية خلال سنوات الدراسة الممتدة من 1989 إلى غاية 2019.

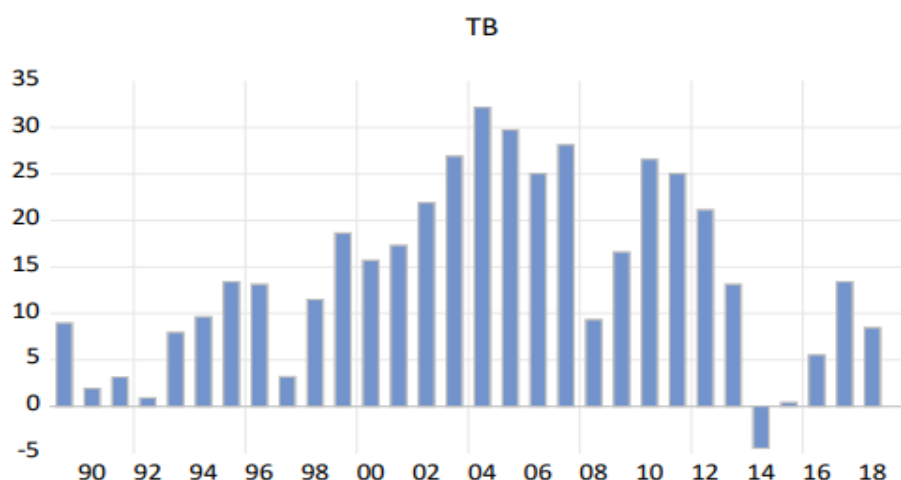
الجدول رقم (III - 7): رصيد الميزان التجاري السعودي خلال الفترة 1989 - 2019

| السنوات          | 1989  | 1990  | 1991  | 1992  | 1993  | 1994  | 1995  | 1996  |
|------------------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|
| TB (مليار دولار) | 4.33- | 8.96  | 1.91  | 3.12  | 0.89  | 7.93  | 9.63  | 13.39 |
| السنوات          | 1997  | 1998  | 1999  | 2000  | 2001  | 2002  | 2003  | 2004  |
| TB (مليار دولار) | 13.12 | 3.17  | 11.48 | 18.64 | 15.70 | 17.30 | 21.87 | 26.88 |
| السنوات          | 2005  | 2006  | 2007  | 2008  | 2009  | 2010  | 2011  | 2012  |
| TB (مليار دولار) | 32.14 | 29.71 | 25.01 | 28.12 | 9.31  | 16.58 | 26.55 | 25.02 |
| السنوات          | 2013  | 2014  | 2015  | 2016  | 2017  | 2018  | 2019  |       |
| TB (مليار دولار) | 21.12 | 13.11 | 4.47- | 0.42  | 5.52  | 13.39 | 8.43  |       |

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على إحصائيات البنك الدولي

بالاعتماد على معطيات الجدول السابق، نقوم بتوضيح التطورات التي عرفها الميزان التجاري السعودي من خلال الشكل البياني الآتي:

الشكل رقم (III - 6): تطور رصيد الميزان التجاري السعودي للفترة 1989 - 2019



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 12

## الفصل الثالث دراسة قياسية لأثر سياسة سعر الصرف على التجارة الخارجية لبعض الدول المصدرة للبترول

يعتمد اقتصاد المملكة العربية السعودية على الصادرات النفطية التي تمثل الجزء الأكبر من إيرادات الدولة، وبما أن أسعار البترول متغيرة باستمرار فقد تكون إيرادات الدولة غير مستقرة، وما يمكن ملاحظته من خلال الشكل السابق أن الميزان التجاري للسعودية قد حقق فوائض خلال تقريبا كل فترة الدراسة، ما عدا سنتي 1989 و2015، فخلال سنة 1989 حقق الميزان التجاري السعودي عجزا بـ 4.33 مليار دولار وهذا راجع إلى انخفاض أسعار البترول لتلك السنة بسبب حرب الخليج الثانية حيث وصل سعر البرميل لتلك السنة 18 دولار للبرميل، ليعود رصيد الميزان التجاري ليحقق فائضا سنة 1990 بـ 8.96 مليار دولار يليه انخفاض في الميزان التجاري خلال السنوات الثلاثة الموالية وهذا رغم تحقيق الفائض، ومنذ سنة 1994 بدأ الميزان التجاري بالنمو إلى غاية سنة 2008 أين نلاحظ انخفاضا في الميزان التجاري السعودي وهذا بسبب تأثير الأزمة المالية العالمية 2008 التي نشأت نتيجة سقوط المصارف الأمريكية وانهايار شركات الرهن العقاري، ما أدى إلى انخفاض أسعار البترول إلى ما دون 40 دولار للبرميل، ليعود ويستعيد عافيته بدءا من السنة الموالية 2010 حتى سنة 2014، ليحقق عجزا قدره 4.47 مليار دولار سنة 2015 وهذا عقب انخفاض أسعار البترول سنة 2014، ليعود ويحقق فائضا خلال السنوات الموالية حتى سنة 2019 أين حقق قيمة 8.43 مليار دولار .

### 6- مملكة البحرين:

يبين الجدول أدناه رصيد الميزان التجاري لدولة البحرين خلال سنوات الدراسة الممتدة من 1989 إلى غاية 2019.

**الجدول رقم (III - 8): رصيد الميزان التجاري البحريني خلال الفترة 1989 - 2019**

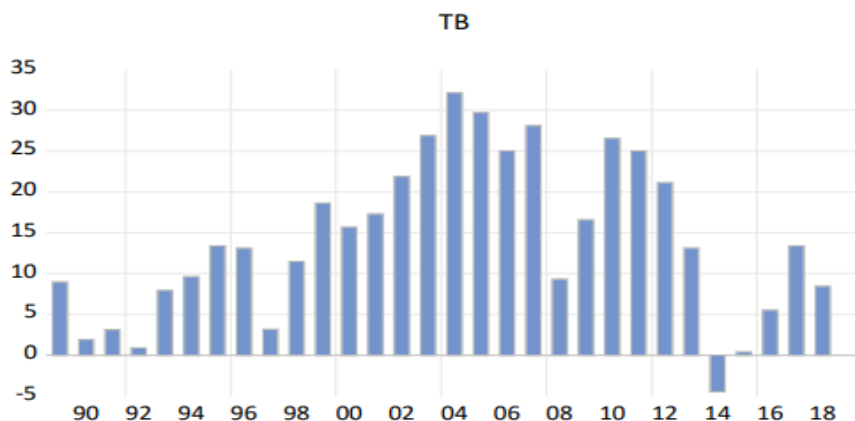
| السنوات         | 1989  | 1990  | 1991  | 1992   | 1993   | 1994  | 1995  | 1996  |
|-----------------|-------|-------|-------|--------|--------|-------|-------|-------|
| TB(مليار دولار) | 17.84 | 11.01 | 20.95 | 10.63- | 12.36- | 3.14  | 7.20  | 11.51 |
| السنوات         | 1997  | 1998  | 1999  | 2000   | 2001   | 2002  | 2003  | 2004  |
| TB(مليار دولار) | 11.71 | 9.57  | 0.71  | 15.90  | 22.55  | 20.19 | 13.88 | 16.03 |
| السنوات         | 2005  | 2006  | 2007  | 2008   | 2009   | 2010  | 2011  | 2012  |
| TB(مليار دولار) | 16.47 | 19.47 | 22.17 | 22.57  | 19.27  | 18.96 | 18.60 | 24.68 |
| السنوات         | 2013  | 2014  | 2015  | 2016   | 2017   | 2018  | 2019  |       |
| TB(مليار دولار) | 18.40 | 17.73 | 16.53 | 11.28  | 8.78   | 8.47  | 7.72  |       |

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على إحصائيات البنك الدولي

## الفصل الثالث دراسة قياسية لأثر سياسة سعر الصرف على التجارة الخارجية لبعض الدول المصدرة للبترول

بالاعتماد على معطيات الجدول السابق، نقوم بتوضيح التطورات التي عرفها الميزان التجاري للبحرين من خلال الشكل البياني الآتي:

الشكل رقم (III-7): تطور رصيد الميزان التجاري البحريني للفترة 1989-2019



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 12

يعتمد الميزان التجاري البحريني اعتمادا أساسيا على الصادرات النفطية التي تشكل أكثر من نصف الصادرات الكلية للبلاد، يلاحظ من خلال الشكل البياني السابق أن تطور رصيد الميزان التجاري للبحرين خلال الفترة 1989-2019 مر بمراحل مختلفة، بداية من الثلاثة سنوات الأولى التي يمكن اعتبارها مرحلة استقرار نسبي للرصيد بتسجيله فوائض خلال هذه المدة، أعقبها عجز خلال سنتي 1992 و1993 بقيمة 10.63 مليار دولار و12.36 مليار دولار على التوالي، وهذا عقب حرب الخليج الثانية التي أثرت على أسعار البترول كما ذكرنا سابقا في تحليلنا للميزان التجاري السعودي، حيث من المعلوم أن العوائد النفطية تعتمد على مؤشرين هما مستوى الأسعار وحجم الإنتاج، لكن خصوصيات البحرين تجعلها ترتبط بقرارات السعودية وهذا نظرا لأن دولة البحرين تعتمد على مصدرين للنفط هما حقل "البحرين" وحقل "أبو سعدة" المشترك مع دولة السعودية الواقع في منطقة "فيشت" والتي تنازلت عنها البحرين لصالح هذه الأخيرة مع حق تقاسم الإيراد النفطي لكليهما، ومنذ سنة 1994 يعرف الميزان التجاري البحريني حالة من التحسن إلى غاية سنة 2019 هذا التحسن تتخلله ارتفاعات وانخفاضات في الرصيد، بحيث سجل أعلى مستوى للرصيد سنة 2012 وهذا عقب الارتفاع الذي شهدته أسعار البترول بسبب الحظر الذي فرضته الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على تصدير النفط الإيراني، ما أبقى أسعار النفط عالية حيث بلغ رصيد الميزان التجاري 24.68 مليار دولار، وقد تبعه انخفاض مستمر في الرصيد بلغ أدنى مستوى له سنة 2019 بـ 7.72 مليار دولار بعد تراجع أسعار البترول سنة 2014.

## الفصل الثالث دراسة قياسية لأثر سياسة سعر الصرف على التجارة الخارجية لبعض الدول المصدرة للبترول

### 7- دولة غينيا الاستوائية:

يبين الجدول أدناه رصيد الميزان التجاري لدولة غينيا الاستوائية خلال سنوات الدراسة الممتدة من 1989 إلى غاية 2019.

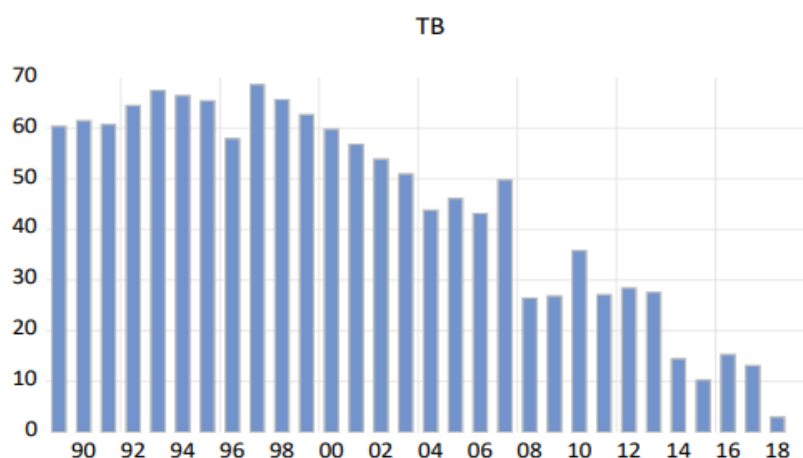
#### الجدول رقم (III-9): رصيد الميزان التجاري لغينيا الاستوائية خلال الفترة 1989-2019

| السنوات          | 1989  | 1990  | 1991  | 1992  | 1993  | 1994  | 1995  | 1996  |
|------------------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|
| TB (مليار دولار) | 59.24 | 60.37 | 61.50 | 60.73 | 64.50 | 64.44 | 66.43 | 65.43 |
| السنوات          | 1997  | 1998  | 1999  | 2000  | 2001  | 2002  | 2003  | 2004  |
| TB (مليار دولار) | 57.96 | 68.60 | 65.66 | 62.71 | 59.77 | 56.83 | 53.89 | 50.94 |
| السنوات          | 2005  | 2006  | 2007  | 2008  | 2009  | 2010  | 2011  | 2012  |
| TB (مليار دولار) | 43.81 | 46.11 | 43.15 | 49.76 | 26.47 | 26.84 | 35.81 | 27.13 |
| السنوات          | 2013  | 2014  | 2015  | 2016  | 2017  | 2018  | 2019  |       |
| TB (مليار دولار) | 28.41 | 27.54 | 14.43 | 10.22 | 15.29 | 13.11 | 2.88  |       |

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على إحصائيات البنك الدولي

بالاعتماد على معطيات الجدول السابق، نقوم بتوضيح التطورات التي عرفها الميزان التجاري لدولة غينيا الاستوائية من خلال الشكل البياني الآتي:

#### الشكل رقم (III-8): تطور رصيد الميزان التجاري لغينيا الاستوائية للفترة 1989-2019



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 12

منذ اكتشاف الاحتياطات النفطية الضخمة سنة 1990، أصبح اقتصاد غينيا الاستوائية يعتمد على العائدات النفطية حيث تمثل العائدات النفطية 94% من الصادرات، يمثل الشكل السابق رصيد الميزان التجاري لدولة غينيا الاستوائية، وما يتم ملاحظته مباشرة أنه وطوال مدة الدراسة الممتدة من سنة

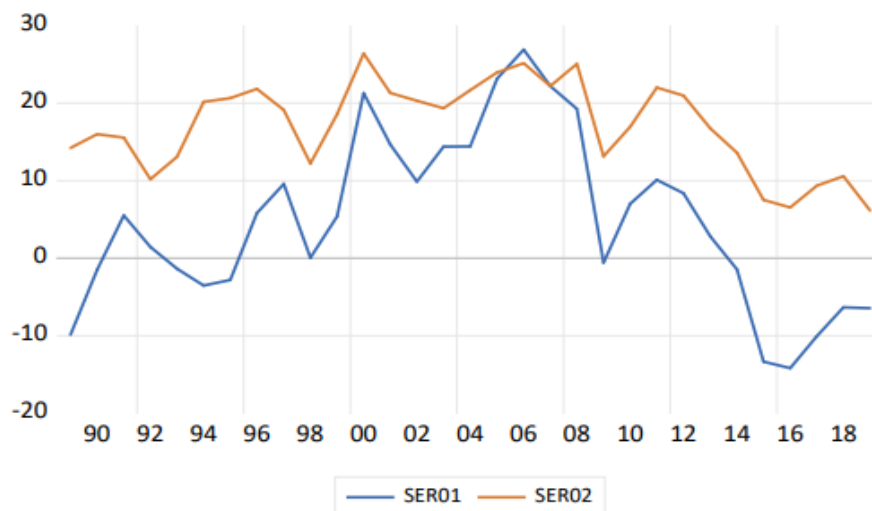
## الفصل الثالث دراسة قياسية لأثر سياسة سعر الصرف على التجارة الخارجية لبعض الدول المصدرة للبترول

1989 إلى غاية سنة 2019 حقق الميزان التجاري فائضا، حيث سجل أعلى مستوى له سنة 1998 بـ 68.6 مليار دولار، ويمكن تفسير ذلك بالاكشافات النفطية الكبيرة سنة 1996 التي تم استغلالها في السنوات اللاحقة، نلاحظ أيضا من خلال الشكل السابق التأثير الواضح للأزمة العالمية 2008 على الميزان التجاري حيث يظهر انخفاض متواصل في الرصيد منذ تلك السنة، وما زاد الأمر حدة الانخفاض الذي عرفته أسعار البترول سنة 2014 حيث عرف الرصيد مستويات متدنية لم يشهدها من قبل، وصلت إلى أدنى مستوى سنة 2019 بفائض قدره 2.88 مليار دولار.

### 8- تحليل تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري مقارنة مع متوسط دول العينة:

يبين الشكل الموالي مقارنة تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري مع متوسط دول العينة خلال فترة الدراسة 1989-2019.

الشكل رقم (III - 9): مقارنة مسار الميزان التجاري للجزائر مع متوسط الميزان التجاري لدول العينة (1989-2019)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 12

من خلال تحليلنا للشكل أعلاه الذي يظهر مسار تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري مقارنة مع متوسط الميزان التجاري لدول العينة خلال فترة الدراسة، يتبين لنا أنه مر بثلاثة مراحل أساسية، نوجزها فيما يلي:

- المرحلة الأولى (1989-2005): خلال هذه الفترة حقق متوسط الموازين التجارية لدول العينة فوائض أكبر تماما من رصيد الميزان التجاري الجزائري ، كما أن كلا الرصدين كانا في تطور متزايد

## الفصل الثالث دراسة قياسية لأثر سياسة سعر الصرف على التجارة الخارجية لبعض الدول المصدرة للبتروöl

خلال المرحلة الأولى الممتدة من سنة 1989 إلى غاية سنة 2005، إلى أن يصل تقريباً لنفس الرصيد سنة 2005 بقيمة 23.13 مليار دولار.

- **المرحلة الثانية (2005-2007):** تتميز هذه الفترة بتقارب قيم الميزان التجاري الجزائري و متوسط الموازين التجارية لدول العينة، ويتبين من خلال المنحنى أن معظم أرصدة الموازين التجارية قد بلغت إلى مستويات قياسية، وذلك في ضوء ارتفاع أسعار النفط خلال هذه المرحلة.

- **المرحلة الثالثة (2007-2019):** بخصوص هذه المرحلة استعاد متوسط رصيد الميزان التجاري لدول العينة الفارق بينه وبين رصيد الميزان التجاري للجزائر، كما أن كلا الرصدين كانا في شكل متناقص وهذا راجع إلى الانخفاض الذي عرفته أسعار النفط خلال هذه الفترة، ما عدا سنتي 2011 و 2012.

ما يمكن استخلاصه من مقارنة تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري مع متوسط رصيد الميزان التجاري لدول العينة نوجزه فيما يلي:

- من خلال تحليلنا لمنحنى تطور الأرصدة يتبين لنا تماثل التطورات الحاصلة في رصيد الميزان التجاري الجزائري ومتوسط دول العينة، وذلك يرجع إلى تشابه اقتصاديات دول العينة في اعتمادها الشبه كلي على قطاع المحروقات باعتبارها دولا مصدرة للبتروöl.

- ما نستخلصه أيضا أن قيمة رصيد الميزان التجاري الجزائري كانت خلال طول فترة الدراسة أقل من رصيد متوسط دول العينة، ويمكن تفسير ذلك بأن العديد من دول العينة محل الدراسة قد اتبعت سياسات اقتصادية أكثر نجاعة من تلك التي انتهجتها الجزائر لتحسين موازينها التجارية خلال فترة الدراسة، كما أن لانخفاض أسعار البتروöl أثرا أكبر في الجزائر مقارنة مع العديد من الدول محل الدراسة.

### المطلب الثاني: تطور سعر صرف العملات في الدول محل الدراسة

نقوم من خلال هذا المطلب بتحليل التطورات التي عرفت أسعار صرف العملات في الدول محل الدراسة خلال الفترة 1989-2019، حيث تراوحت أنظمة أسعار الصرف بين المرننة في كل من الجزائر، إيران ونيجيريا والثابتة في كل من السعودية، البحرين، الغابون وغينيا الإستوائية.

#### 1- تحليل تطور سعر صرف الدينار الجزائري:

يبين الجدول الموالي تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي (DZD) لكل سنة من سنوات فترة الدراسة الممتدة من 1989 إلى غاية سنة 2019.

## الفصل الثالث دراسة قياسية لأثر سياسة سعر الصرف على التجارة الخارجية لبعض الدول المصدرة للبترول

الجدول رقم (III - 10): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي (1989-2019)

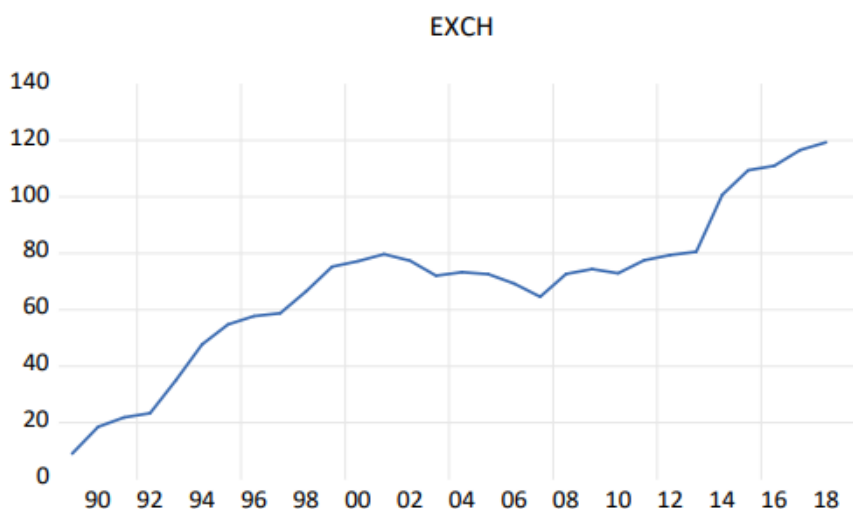
| السنوات         | 1989  | 1990  | 1991   | 1992   | 1993   | 1994   | 1995   | 1996  |
|-----------------|-------|-------|--------|--------|--------|--------|--------|-------|
| EXCH (DZD / US) | 7.60  | 8.95  | 18.47  | 21.83  | 23.34  | 35.05  | 47.66  | 54.74 |
| السنوات         | 1997  | 1998  | 1999   | 2000   | 2001   | 2002   | 2003   | 2004  |
| EXCH (DZD / US) | 57.70 | 58.73 | 66.57  | 75.25  | 77.21  | 79.68  | 77.39  | 72.06 |
| السنوات         | 2005  | 2006  | 2007   | 2008   | 2009   | 2010   | 2011   | 2012  |
| EXCH (DZD / US) | 73.27 | 72.64 | 69.29  | 64.58  | 72.64  | 74.38  | 72.93  | 77.53 |
| السنوات         | 2013  | 2014  | 2015   | 2016   | 2017   | 2018   | 2019   |       |
| EXCH (DZD / US) | 79.36 | 80.57 | 100.69 | 109.44 | 110.97 | 116.59 | 119.35 |       |

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على إحصائيات البنك الدولي

بناء على بيانات الجدول السابق نقوم من خلال الشكل التالي بتوضيح تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال فترة الدراسة:

الشكل رقم (III - 10): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للفترة 1989-

2019



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 12

عرف منحنى سعر صرف الدينار الجزائري ارتفاعا مستمرا تقريبا طوال فترة الدراسة، حيث نتيجة للأزمة البترولية سنة 1986 دخل الاقتصاد الجزائري في أزمة اقتصادية حادة، أدت إلى ضرورة إجراء إصلاحات مالية ونقدية واسعة من خلال تخفيض قيمة الدينار، حيث وصلت قيمة الدينار سنة 1993 حوالي 23.34 دج بعد أن كان حوالي 7.60 دينار سنة 1989.

## الفصل الثالث دراسة قياسية لأثر سياسة سعر الصرف على التجارة الخارجية لبعض الدول المصدرة للبترول

وفي سنة 1994 تم تخفيض الدينار بحوالي 50٪ حيث بلغ 35.05 دينار للدولار الواحد، ثم استمر في الانخفاض حيث سجل قيمة 54.74 دينار سنة 1996، وهي الفترة التي رافقت إنشاء سوق ما بين البنوك للعملة الصعبة كخطوة أولى نحو تبني نظام التعويم المدار، وفي سنة 2002 ومع تحسن أسعار البترول، ارتفع مستوى احتياطي الصرف الذي ساهم في حماية سعر الصرف، حيث أظهر استقرارا واضحا إلى غاية سنة 2014 ونتيجة لتراجع أسعار البترول قامت السلطات النقدية بتخفيض الدينار بحوالي 25٪ بين سنتي 2014 و2015، وقد استمر الدينار في التراجع حيث انتقل سعر صرف الدينار من 100,69 دج سنة 2015 إلى 119.35 دج سنة 2019.

### 2- تحليل تطور سعر صرف الريال الإيراني:

في الجدول الموالي تظهر لنا تطورات سعر صرف الريال الإيراني مقابل الدولار الأمريكي (IRR) لكل سنة من سنوات فترة الدراسة الممتدة من 1989 إلى غاية سنة 2019، بحيث يمثل الريال الإيراني العملة الرسمية في جمهورية إيران الإسلامية، ويصدر عن البنك المركزي الإيراني.

#### الجدول رقم (III - 11): تطور سعر صرف الريال الإيراني مقابل الدولار الأمريكي (1989-2019)

| السنوات         | 1989    | 1990    | 1991    | 1992    | 1993     | 1994    | 1995    | 1996    |
|-----------------|---------|---------|---------|---------|----------|---------|---------|---------|
| EXCH (IRR / US) | 72.03   | 68.11   | 67.52   | 65.56   | 1268.078 | 1749.17 | 1748.35 | 1751.18 |
| السنوات         | 1997    | 1998    | 1999    | 2000    | 2001     | 2002    | 2003    | 2004    |
| EXCH (IRR / US) | 1753.34 | 1752.28 | 1753.35 | 1764.85 | 1753.98  | 6907.03 | 8193.88 | 8613.98 |
| السنوات         | 2005    | 2006    | 2007    | 2008    | 2009     | 2010    | 2011    | 2012    |
| EXCH (IRR / US) | 8963.95 | 9170.94 | 9281.15 | 9428.52 | 9864.3   | 10254.1 | 10616.3 | 12175.5 |
| السنوات         | 2013    | 2014    | 2015    | 2016    | 2017     | 2018    | 2019    |         |
| EXCH (IRR / US) | 18414.4 | 25941.6 | 29011.4 | 30914.8 | 33226.2  | 40864.3 | 42000   |         |

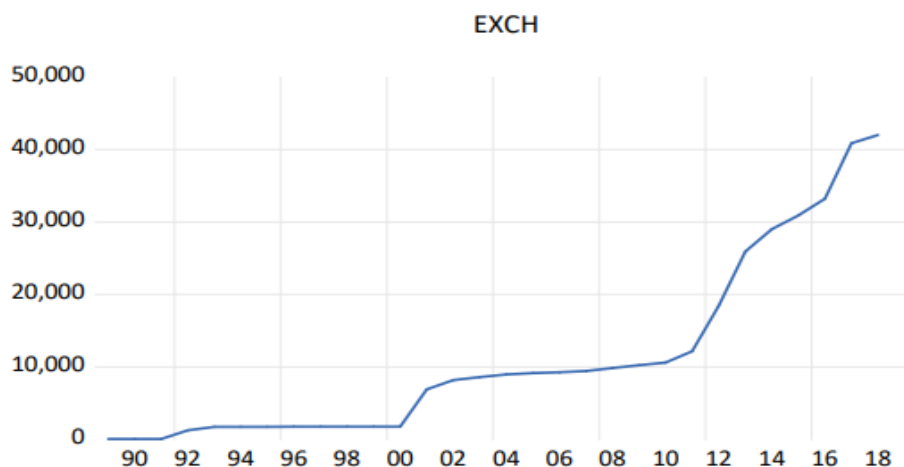
المصدر: من إعداد الطالبة بناء على إحصائيات البنك الدولي

من خلال الجدول السابق نقوم بتوضيح تطور سعر صرف الريال الإيراني مقابل الدولار الأمريكي

من خلال الشكل التالي:

## الفصل الثالث دراسة قياسية لأثر سياسة سعر الصرف على التجارة الخارجية لبعض الدول المصدرة للبترول

الشكل رقم (III- 11): تطور سعر صرف الريال الإيراني مقابل الدولار الأمريكي للفترة 1989-2019



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 12

عرف سعر صرف الريال الإيراني في السنوات الأولى من سنوات الدراسة استقراراً حتى سنة 1992، ثم عرفت أسعار الصرف انخفاضاً مستمراً أمام الدولار الأمريكي منذ سنة 1993، حيث أصبح الدولار الواحد يساوي ما قيمته 1749.17 ريال إيراني سنة 1994، ويمكن بوضوح ملاحظة التراجع الشديد بدءاً من سنة 2002 حتى سنة 2019 حيث وصل سعر الصرف الإيراني إلى مستويات متدنية متأثراً بالطبيعة السياسية المتوترة مع أكبر قوى العالم، والحصار الاقتصادي الذي فرضته الولايات المتحدة منذ التسعينات، وتبعه حصار دولي مع بداية الألفية الثانية، ثم العقوبات المشددة التي شملت فرض الحظر على الصادرات النفطية، خاصة وأن مبيعات النفط الخام تعد مصدر الدخل الرئيسي للحكومة الإيرانية بالعملة الأجنبية ومن دونها لن تكون قادرة على تلبية احتياجاتها من النقد الأجنبي اللازم لتعاملاتها التجارية الخارجية.

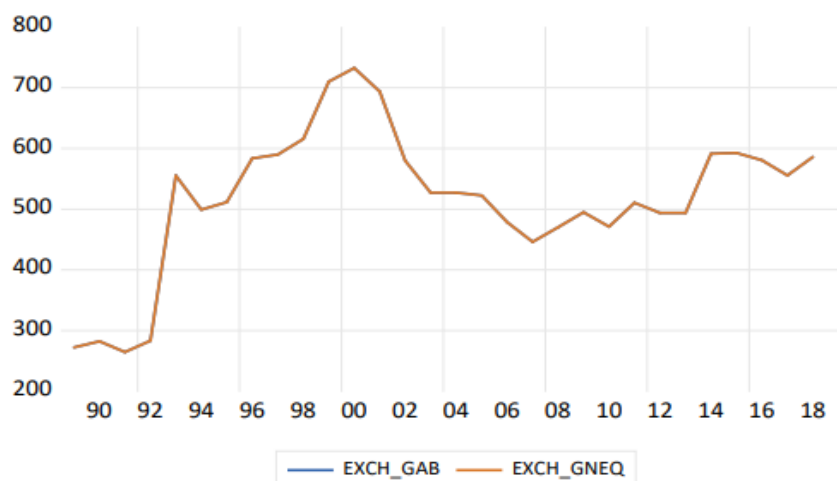
### 3- تحليل تطور سعر صرف الفرنك الوسط إفريقي لدولتي الغابون وغينيا الاستوائية:

يبين الشكل أدناه تطور سعر صرف الفرنك الوسط إفريقي (XAF) حيث يعد الفرنك هو العملة الرسمية المتداولة في دولتي الغابون وغينيا الاستوائية وفي أربع دول مستقلة أخرى واقعة في الجزء الأوسط من القارة الأفريقية، وتشترك هذه الدول الستة في الاتحاد الاقتصادي، والنقدي لوسط أفريقيا، ويعود إصدار عملة الفرنك وسط إفريقيا بفئاتها المختلفة لبنك دول وسط أفريقيا، وإليه توكل مهمة إدارة العملة والإشراف على السياسات النقدية، وللفرنك الوسط إفريقي قيمة ثابتة كان مرتبطاً بالفرنك الفرنسي سابقاً وبال يورو حالياً، حيث 1 يورو يساوي 655.957 فرنك وسط إفريقي.

## الفصل الثالث دراسة قياسية لأثر سياسة سعر الصرف على التجارة الخارجية لبعض الدول المصدرة للبترول

الشكل رقم (III - 12): تطور سعر صرف الفرنك الوسط إفريقي مقابل الدولار الأمريكي للفترة 1989-

2019



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 12

يظهر لنا الشكل السابق تطورات سعر صرف الفرنك وسط إفريقي في كل من دولتي الغابون وغينيا الاستوائية خلال فترة الدراسة، حيث يلاحظ استقرار خلال السنوات الأولى من الدراسة إلى غاية سنة 1994، أين عرف سعر صرف الفرنك الإفريقي انخفاضا ملحوظا وهذا بعد أن قررت فرنسا مراجعة قيمة الفرنك الفرنسي مقابل الفرنك وسط إفريقي، حيث تم تخفيض قيمة الفرنك الإفريقي إلى 50٪ من قيمته، وقد استمر هذا الانخفاض إلى أن بلغ ذروته سنة 2000 وهذا بعد بداية ربط العملة باليورو، حيث عرفت تلك الفترة ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي أمام اليورو وذلك كان نتيجة إلى ضعف الطلب على اليورو بسبب ضعف ثقة المستثمرين في عملة جديدة مقارنة مع الدولار الذي يحظى بثقة في المعاملات التجارية والمالية الدولية، ومنذ سنة 2002 بدأ سعر صرف الفرنك الإفريقي بالتحسن وهذا بعد التدهور الذي عرفه سعر صرف الدولار الأمريكي الذي وصل إلى أدنى حد بعد الأزمة المالية العالمية سنة 2008، أين سجل قيمة 0.679 دولار لكل 1 يورو، ومنذ سنة 2009 عاد الفرنك الإفريقي للانخفاض بعد الارتفاع التدريجي للدولار الأمريكي وهذا نتيجة بداية التعافي التدريجي للاقتصاد الأمريكي من آثار الأزمة المالية، ذلك الانخفاض تخللته فترات من التحسن خاصة سنتي 2015 و2016، وذلك في ظل ارتفاع وانخفاض قيمة اليورو مقابل الدولار الأمريكي.

#### 4- تحليل تطور سعر صرف النيرة النيجيرية:

يبين الجدول الموالي تطور سعر صرف النيرة النيجيرية مقابل الدولار الأمريكي (NGN)، وهي

## الفصل الثالث دراسة قياسية لأثر سياسة سعر الصرف على التجارة الخارجية لبعض الدول المصدرة للبترول

العملة الرسمية المعتمدة في نيجيريا منذ سنة 1973 وتصدر عن البنك المركزي النيجيري وتعتمد السلطات النقدية النيجيرية نظام الصرف المرن.

الجدول رقم (III - 12): تطور سعر صرف النيرة النيجيرية مقابل الدولار الأمريكي (1989-2019)

| السنوات         | 1989   | 1990   | 1991   | 1992   | 1993   | 1994   | 1995   | 1996   |
|-----------------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|
| EXCH (NGN / US) | 7.36   | 8.03   | 9.90   | 17.29  | 22.06  | 21.99  | 21.89  | 21.88  |
| السنوات         | 1997   | 1998   | 1999   | 2000   | 2001   | 2002   | 2003   | 2004   |
| EXCH (NGN / US) | 21.88  | 21.88  | 92.33  | 101.69 | 111.23 | 120.57 | 129.22 | 132.88 |
| السنوات         | 2005   | 2006   | 2007   | 2008   | 2009   | 2010   | 2011   | 2012   |
| EXCH (NGN / US) | 131.27 | 128.65 | 125.80 | 118.56 | 148.88 | 150.29 | 153.86 | 157.5  |
| السنوات         | 2013   | 2014   | 2015   | 2016   | 2017   | 2018   | 2019   |        |
| EXCH (NGN / US) | 157.3  | 158.55 | 192.44 | 253.49 | 305.79 | 306.08 | 306.92 |        |

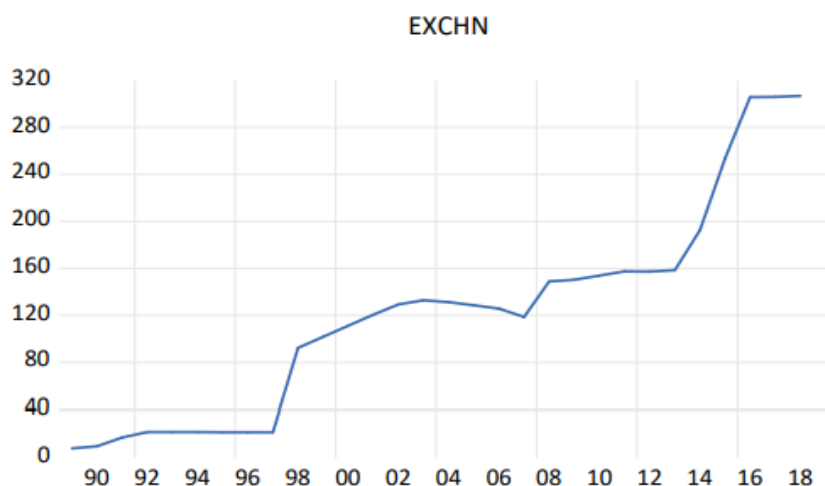
المصدر: من إعداد الطالبة بناء على إحصائيات البنك الدولي

بناء على معطيات الجدول السابق نقوم بتوضيح تطور سعر صرف النيرة النيجيرية مقابل الدولار

الأمريكي من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (III - 13): تطور سعر صرف النيرة النيجيرية مقابل الدولار الأمريكي للفترة 1989-

2019



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 12

الشكل السابق يظهر تطور سعر صرف النيرة النيجيرية للفترة 1989-2019، حيث

يلاحظ من خلاله أن سعر صرف النيرة عرف انخفاضا واضحا خلال كل فترة الدراسة، وقد عرفت النيرة

## الفصل الثالث دراسة قياسية لأثر سياسة سعر الصرف على التجارة الخارجية لبعض الدول المصدرة للبترول

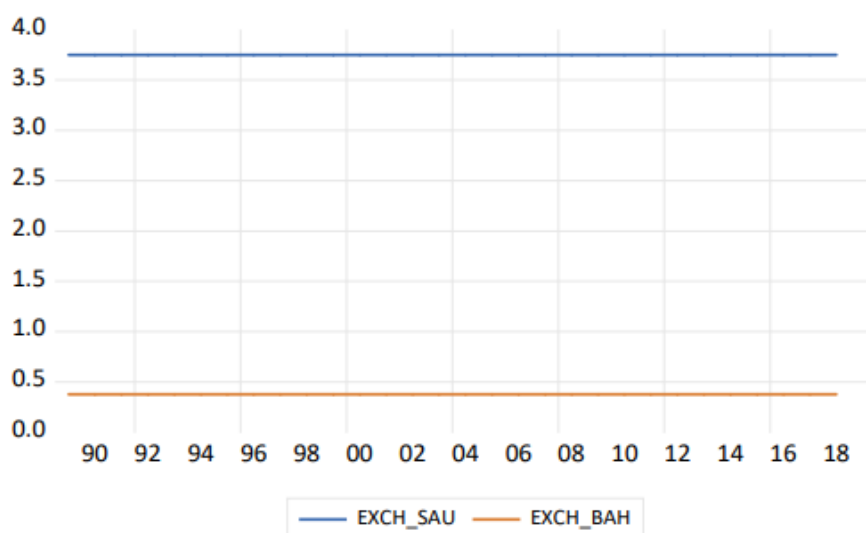
خلال السنوات الأولى تراجعاً تدريجياً حتى سنة 1993 أين وصلت قيمته 22.6 نيرة لكل واحد دولار، ليعرف بعد ذلك تحسناً بسيطاً حتى سنة 1999، أين سجل في تلك السنة هبوطاً ملحوظاً حيث أصبح الدولار الواحد يساوي 92.33 نيرة وقد تزامن ذلك مع انخفاض العائدات النفطية نظراً للتدهور الشديد لأسعار البترول أواخر التسعينات، حيث وصل سعر البرميل 0.67 دولار في ديسمبر 1998، وتواصل انخفاض سعر صرف النيرة رغم الفوائض المسجلة في الميزان التجاري، وفي سنة 2014 تواصل انخفاض سعر صرف النيرة وقد وصلت قيمته 306.92 نيرة لكل واحد دولار.

### 5- تحليل تطور أسعار الصرف في السعودية والبحرين:

تتبع كل من السعودية والبحرين سياسة تثبيت سعر الصرف، حيث تربط السعودية الريال السعودي بالدولار الأمريكي بسعر صرف ثابت قيمته: 3.75 ريال مقابل الدولار الواحد منذ أكثر من 30 عاماً، كما تحافظ السلطات النقدية البحرين على ربط الدينار البحريني بالدولار الأمريكي بسعر صرف ثابت يساوي 0.376 دينار بحريني لكل واحد دولار أمريكي منذ سنة 1981.

الشكل رقم (III-14): تطور سعر صرف الريال السعودي والدينار البحريني مقابل الدولار الأمريكي

للفترة 1989-2019



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 12

نلاحظ من خلال الشكل البياني السابق، ثبات واستقرار أسعار الصرف في السعودية والبحرين طيلة فترة الدراسة، حيث عرف منحنى سعر صرف الريال السعودي (SAR) ثباتاً أين سجل معدل صرف سنوي قدر بـ 3.67 ريال سعودي مقابل واحد دولار، كذلك بالنسبة لمملكة البحرين حيث يعرف سعر

## الفصل الثالث دراسة قياسية لأثر سياسة سعر الصرف على التجارة الخارجية لبعض الدول المصدرة للبترول

صرف الدينار البحريني (BHD) استقرارا خلال فترة الدراسة بمعدل 0.37 دينار بحريني لكل واحد دولار.

المطلب الثالث: وصف المتغيرات وعينة الدول المستعملة في الدراسة

### 1- وصف متغيرات الدراسة:

بعد الاطلاع على الأدبيات التطبيقية سواء العربية أو الأجنبية التي تناولت موضوع الدراسة، قمنا بمحاولة توصيف نموذج يتلاءم وخصوصيات الاقتصاديات المدرجة في عينة الدراسة حيث تم الاعتماد من خلال هذه الدراسة على متغير الميزان التجاري الذي يمثل المتغير التابع، ومتغير سعر الصرف الذي يمثل المتغير المفسر، من أجل تحديد وتقييم تأثير سياسة سعر الصرف على التجارة الخارجية للدول محل الدراسة خلال الفترة الممتدة من 1989 إلى سنة 2019.

• **متغير الميزان التجاري (Y):** وهو يمثل المتغير التابع حيث تم اعتماد متغير الميزان التجاري نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهو عبارة عن إجمالي رصيد الميزان التجاري مقسوما على الناتج المحلي الإجمالي مضروبا في 100 كمتغير تابع يعبر عن التجارة الخارجية مع العالم الخارجي في دول العينة، وقد استخدم هذا المؤشر في العديد من الدراسات كدراسة (بضيايف صالح، 2019)<sup>1</sup>، دراسة (عزي خليفة، 2018)<sup>2</sup> ودراسة (صواليلي صدر الدين، 2006)<sup>3</sup>، والمصدر الرئيسي لبيانات هذا المتغير أخذت من إحصائيات البنك الدولي (WDI).

• **متغير سعر الصرف (X):** وقد تم الاعتماد على متغير لوغارتم أسعار الصرف الحقيقية كمتغير مستقل رئيسي، قد تم استخدام هذا المتغير في عدة دراسات سابقة كدراسة (Ana CARDOSO, Antonio Portugal DUARTE, 2017)<sup>4</sup> ودراسة (سمية زيرار وآخرون، 2009)<sup>5</sup>، بحيث وحسب النظريات الأدبية والدراسات التجريبية فإن أسعار الصرف تؤثر إيجابيا في الميزان التجاري أي أن

<sup>1</sup> صالح بضيايف، تخفيض سعر الصرف في الجزائر وأثره على الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات -دراسة تحليلية-، مذكرة ماجستير، غير منشورة، تخصص: نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، 2015.

<sup>2</sup> خليفة عزي، سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات (1985-2008) -دراسة مقارنة-، مذكرة ماجستير، غير منشورة، تخصص: علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2012.

<sup>3</sup> صواليلي صدر الدين، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص: اقتصاد قياسي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

<sup>4</sup> Ana CARDOSO, ANTONIO PORTUGAL DUARTE, The impact of the Chinese exchange policy on foreign trade with the European Union, Brazilian Journal of political economy, Vol: 37, N°4, Decembre, 2017.

<sup>5</sup> سمية زيرار وآخرون، أثر سياسة سعر الصرف الأجنبي في الميزان التجاري الجزائري (1970-2004)، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد: 36، العدد: 2، جامعة الأردن، 2009.

## الفصل الثالث دراسة قياسية لأثر سياسة سعر الصرف على التجارة الخارجية لبعض الدول المصدرة للبترول

ارتفاع سعر الصرف (انخفاض قيمة العملة) من شأنه أن يكون حافزا لزيادة كمية الصادرات وتراجع الواردات (A.Mashall, A.Lerner) و (Robinson, Machlup)، وقد أخذت بياناته من إحصائيات البنك الدولي (WDI) والجدول الموالي يوضح متغيرات الدراسة ومصادر البيانات والوحدات لكل متغير:

الجدول رقم (III-13): مصادر متغيرات الدراسة ووحدات قياسها

| المتغيرات       | وحدة القياس                         | المصدر               |
|-----------------|-------------------------------------|----------------------|
| المتغير التابع  | Y : متغير الميزان التجاري           | World Bank data base |
| المتغير المستقل | X : متغير لوغارتم سعر الصرف الحقيقي | World Bank data base |

المصدر: من إعداد الطالبة.

### 2- وصف عينة الدول المستعملة في الدراسة:

تتكون العينة التي تجرى عليها الدراسة القياسية من 07 دول مصدرة للبترول، وهي دول منظمة لمنظمة (الأوبك+) (OPEC+) وتشمل كلا من: الجزائر، إيران، الغابون، نيجيريا، السعودية، البحرين، غينيا الاستوائية، وقد تم اختيار هذه الدول طبقا لتوفر البيانات للمتغيرات طوال فترة الدراسة (1989-2019)، وفيما يلي شرح لمجموعة الدول التي تم اختيارها:

يتميز الاقتصاد الجزائري باعتماده الشبه كلي على إنتاج وتصدير المحروقات فهو اقتصاد ريعي بالدرجة الأولى ويفتقر لتنوع القاعدة الاقتصادية رغم التنبؤات التي أكدت بأن مورد البترول والغاز هو مورد زائل حيث يشكل هذا الأمر مخاطرة اقتصادية بسبب تذبذب الأسعار في الأسواق العالمية، وتأتي الجزائر في المركز الثالث من حيث أكبر منتجي النفط في إفريقيا، بحيث يقدر احتياطي النفط بنحو: 12.2 مليار برميل نهاية عام 2021، وتتبنى الجزائر نظام صرف مرن.

ويعتمد الاقتصاد الإيراني بصفة أساسية على الصادرات من المحروقات، التي تشكل غالبية الإيرادات الحكومية، بحيث تساهم بأكثر من 80% من الإيرادات العامة الإيرانية، وقد تضرر الاقتصاد الإيراني بشدة بعد فرض العقوبات الأمريكية عليه والتي بدأت حيز التنفيذ سنة 2018، بحيث توقفت تقريبا نصف صادراتها ووارداتها.

وبالنسبة لنيجيريا فيمكن القول بأن قطاع النفط يحتل مكانة هامة في الاقتصاد إذ يساهم بحوالي

## الفصل الثالث دراسة قياسية لأثر سياسة سعر الصرف على التجارة الخارجية لبعض الدول المصدرة للبترول

95% من الناتج المحلي الإجمالي، وتتجلى أهمية نيجيريا النفطية كونها أكبر منتجي النفط في إفريقيا، خامس أكبر منتج للنفط في منظمة الأوبك وثامن أكبر منتج في العالم، وهذا ما عزز من دورها في التأثير على قرارات منظمة الأوبك<sup>1</sup>، وتقف احتياطات النفط المؤكدة في نيجيريا عند مستوى 36.91 مليار برميل بنهاية عام 2021 وبالنسبة لنظام سعر الصرف فهي تتبع نظام صرف مرن.

أما بالنسبة لدولة الغابون فاقتصادها لا يختلف كثيرا عن باقي الدول محل الدراسة فهو يعاني أيضا من التبعية المفرطة للنفط، والذي يشكل 50 % من الدخل الإجمالي و75% من إجمالي صادرات البلد<sup>2</sup> وهذا بالرغم مما تملكه الغابون من مؤهلات فلاحية ومنجمية ضخمة، وتشير التقديرات إلى أن احتياطات النفط المؤكدة في الغابون تبلغ ملياري برميل نهاية عام 2021، وتتبع الغابون نظام صرف ثابت.

وتعتبر المملكة السعودية من الدول المفتحة جدا على الخارج لاحتلالها موقع الصدارة في تصدير النفط، بالإضافة إلى استيرادها لمعظم حاجاتها من السلع والخدمات وهي تتبنى نظام صرف ثابت، ويشكل القطاع النفطي في السعودية 45% من الناتج المحلي الإجمالي و 90% من عائدات التصدير، وتعتبر السعودية ثاني أكبر دول العالم امتلاكاً لاحتياطات النفط بـ 261.6 مليار برميل نهاية عام 2021. وهي تتبع نظام صرف ثابت.

وتعد البحرين من بين البلدان التي تحاول التوجه نحو التنوع الاقتصادي لكونها تمكنت من تقليل الاعتماد على النفط نسبيا، ولكن بالرغم من ذلك لا تزال مساهمة النفط في إيراداتها الإجمالية مرتفعة إذ تمثل ما نسبته 73%، أما بالنسبة لنظام سعر الصرف فهي تتبع نظام صرف ثابت<sup>3</sup>.

ويعتمد اقتصاد غينيا الاستوائية على النفط بسبب اكتشاف واستغلال احتياطات النفط الكبيرة في الثمانينيات وفي عام 2017 خرجت البلاد من حالة "أقل البلدان نموا"، وتقع غينيا الاستوائية على احتياطات نفطية مؤكدة تُقدر بنحو 1.1 مليار برميل حتى نهاية عام 2021 وبالنسبة لدولة غينيا الاستوائية فهي تتبع نظام صرف ثابت.

<sup>1</sup> إباد عبد الكريم مجيد، سياسة نيجيريا النفطية (الواقع والطموح)، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد: 38، بغداد، 2008، ص: 162.

<sup>2</sup> عبد الله بلعيت، الاقتصاد السياسي للدولة الربعية النفطية في إفريقيا الاستوائية: دراسة حالة الغابون، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة أفلو، المجلد: 03، العدد: 01، الجزائر، 2020، ص: 580.

<sup>3</sup> عاطف لافي مرزوك، التنوع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقارنة للقواعد والدلائل، مجلة الاقتصاد الخليجي، جامعة البصرة، المجلد: 30، العدد: 24، العراق، ديسمبر 2013، ص: 38.

## الفصل الثالث دراسة قياسية لأثر سياسة سعر الصرف على التجارة الخارجية لبعض الدول المصدرة للبترول

الجدول رقم (III - 14): توزيع أنظمة أسعار الصرف في دول عينة الدراسة

| نظام الصرف    | دول عينة الدراسة |
|---------------|------------------|
| النظام الثابت | السعودية         |
|               | البحرين          |
|               | الغابون          |
|               | غينيا الاستوائية |
| النظام المرن  | الجزائر          |
|               | نيجيريا          |
|               | ايران            |

المصدر: من إعداد الطالبة.

وفيما يلي جدول يوضح ترتيب الدول محل الدراسة حسب إجمالي الناتج المحلي الإجمالي GDP لسنة 2019:

الجدول رقم (III - 15): ترتيب الدول محل الدراسة حسب الناتج المحلي الإجمالي GDP لسنة

2019

| الترتيب | الدولة                  | GDP (بالمليون دولار أمريكي) |
|---------|-------------------------|-----------------------------|
| 1       | السعودية                | 803616.3                    |
| 2       | نيجيريا                 | 448120.4                    |
| 3       | جمهورية إيران الإسلامية | 291362.9                    |
| 4       | الجزائر                 | 171767.4                    |
| 5       | البحرين                 | 38653.32                    |
| 6       | الغابون                 | 16874.41                    |
| 7       | غينيا الاستوائية        | 11364,13                    |

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على بيانات الموقع الرسمي للبنك الدولي

## الفصل الثالث دراسة قياسية لأثر سياسة سعر الصرف على التجارة الخارجية لبعض الدول المصدرة للبترول

### المطلب الرابع: الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

بهدف إعطاء تصور مبدئي وتوضيح أهم خصائص البيانات المعتمدة الدراسة تم حساب مجموعة من إحصاءات النزعة المركزية والتشتت، والتي يمكن توضيحها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (III-16): الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

| Variables | Obs | Mean   | Median  | Std.Dev | Max     | Min      |
|-----------|-----|--------|---------|---------|---------|----------|
| Y         | 217 | 15.361 | 11.4869 | 17.6924 | 68.6058 | -16.5455 |
| X         | 217 | 4.6439 | 4.6133  | 0.3148  | 5.6914  | 3.9066   |

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات STATA 16

بالرجوع إلى الجدول السابق يمكن استخلاص النتائج التالية:

- بلغ الوسط الحسابي لمتغير الميزان التجاري خلال الفترة (1989-2019) نسبة (15.36%)، وهي نسبة موجبة ومرتفعة وتدل أن دول العينة تعرف اقتصادياتها نوعا من الانتعاش خلال فترة الدراسة، في حين أن الوسط الحسابي لمتغير سعر الصرف بلغ (4.64%) وهي نسبة موجبة أيضا ويمكن تفسير ذلك بأن أسعار صرف عملات الدول محل الدراسة كانت إما موجبة وثابتة بالنسبة للدول التي تتبع نظام صرف ثابت وإما موجبة وقيمة صرفها ترتفع بالنسبة للدول التي تتبع نظام صرف مرن.

- في المقابل سجل أعلى معدل للميزان التجاري قدره (68.6%) سنة 1998 بدولة غينيا الاستوائية حيث عرفت هذه السنة انتعاشا لأسعار النفط في الأسواق العالمية، فبعد اكتشاف غينيا الاستوائية وجود احتياطات نفطية كبرى سنة 1996 أدت إلى تحول اقتصادي في البلد، حيث يعد استغلال الموارد النفطية الركيزة الأساسية للنمو الاقتصادي في البلد، أما أدنى نسبة للميزان التجاري قدرت بـ (-16.54%) سنة 1991 بدولة إيران، وذلك جراء ما عاناه الاقتصاد الإيراني نتيجة لحرب الخليج الأولى (الحرب العراقية الإيرانية 1980-1988) وما تبعه من تدمير وتخريب وانعكاس هذه الآثار السلبية على كافة القطاعات الاقتصادية.

- وبالنسبة لمتغير سعر الصرف فقد سجلت أعلى نسبة (5.69%) سنة 2001 بإيران حيث عرفت هذه السنة انهيارا غير مسبوق للريال الإيراني مقابل الدولار الأمريكي، أما أدنى نسبة (3.90%) فقد سجلت

### الفصل الثالث دراسة قياسية لأثر سياسة سعر الصرف على التجارة الخارجية لبعض الدول المصدرة للبترول

---

سنة 1992 بدولة نيجيريا حيث عرف النيرة النيجيرية ارتفاعا محسوسا أمام الدولار الأمريكي وذلك بسبب عوامل اقتصادية ومالية.

- تم تسجيل معدل منخفض للانحراف المعياري لمتغير الميزان التجاري (17.69%) وذلك لتجانس الوحدات من جهة وتقارب اقتصاديات دول العينة من جهة أخرى، وبالتالي فلا يوجد تشتت كبير في مشاهدات هذه المتغيرات باختلاف المفردات (الدول)، وكذلك الأمر بالنسبة لمتغير سعر الصرف الذي سجل نسبة منخفضة هو الآخر بـ (0.31%).

## الفصل الثالث دراسة قياسية لأثر سياسة سعر الصرف على التجارة الخارجية لبعض الدول المصدرة للبترول

### المبحث الثالث: تقدير النموذج القياسي وعرض النتائج

من خلال هذا المبحث نتعرض إلى الدراسة القياسية لأثر سياسة سعر الصرف على التجارة الخارجية لبعض الدول المصدرة للبترول خلال فترة الدراسة، والتي نعتمد فيها على النظرية الاقتصادية وكذا الاختبارات الإحصائية المناسبة.

#### المطلب الأول: عرض متغيرات ونموذج الدراسة واختبار التجانس

ستقوم من خلال هذا المطلب بعرض متغيرات ونموذج الدراسة والأسلوب الذي سوف ننتهجه من أجل التقدير، وأول خطوة نقوم بها هي اختبار التجانس لـ Hsiao (1986) الذي يعتبر ضروريا حيث نتمكن من خلاله التحقق إذا كان بالإمكان افتراض أن النموذج المدروس متطابق بالنسبة لكل المفردات، أو خلافا لذلك.

#### 1- عرض متغيرات ونموذج الدراسة:

بهدف الإجابة على إشكالية الدراسة سيتم الاستعانة بأساليب تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية **Panel Data** من خلال تقدير النموذج التجميعي، نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، أما عن أفراد العينة فهي تشمل 07 دول من دول منظمة الأوبك + والمتمثلة في: الجزائر، إيران، الغابون، نيجيريا، السعودية، البحرين، غينيا الاستوائية أي:  $N=7$  أما الحدود الزمنية فتكون خلال الفترة الممتدة بين سنة 1989 إلى غاية سنة 2019، أي  $T=31$  مما يعني أن حجم العينة يقدر بـ:  $(N*T=217)$ ، والمعيار الذي تم أخذه لاختيار الدول هو مدى توفر البيانات التي تم الحصول عليها من الموقع الرسمي للبنك الدولي، وأغلب هذه الدول تمتاز باقتصاد ريعي وأحادية التصدير.

أما بالنسبة لمتغيرات الدراسة فهي عبارة عن مشاهدات سنوية حيث:

$Y$ : متغير تابع يمثل الميزان التجاري نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

$X$ : متغير مستقل يمثل لوغارتم سعر الصرف الحقيقي مقابل الدولار الأمريكي.

وبغرض القيام بهذه الدراسة نقوم بصياغة نموذج لتفسير أثر تغير سعر الصرف على التجارة

الخارجية، حيث:

$$Y = f(X)$$

#### 2- اختبارات التجانس لـ Hsiao (1986):

أول خطوة نقوم بها في عملية تقدير نموذج بانل هي إجراء اختبارات التجانس لـ Hsiao (1986)

## الفصل الثالث دراسة قياسية لأثر سياسة سعر الصرف على التجارة الخارجية لبعض الدول المصدرة للبترول

حيث تعد هذه المرحلة جد هامة في تحديد هيكل بيانات بانل ومعرفة مدى تجانس معلمات النموذج المقدر.

- تتمثل الخطوة الأولى في اختبار فرضية بنية التجانس التام (الثوابت والمعاملات متطابقة)، وتكون ممثلة على الشكل التالي:

$$H_0^1: \alpha_i = \alpha, \beta_i = \beta \forall i \in [1, N]$$

لذلك نستخدم إحصائية فيشر (Fisher) لاختبار (K+1) (N-1) قيد خطي، وعلى هذا الأساس فإن إحصائية Fisher في ظل الفرضية  $H_0^1$  تأخذ لصيغة التالية مع افتراض أن البواقي  $\varepsilon_{i,t}$  تكون مستقلة التوزيع في البعدين  $i$  و  $t$ ، كما أنها تتبع التوزيع الطبيعي بتوقع معدوم وتباين محدد  $\delta_i^2$ :

$$F_1 = \frac{(SCR_{1,c} - SCR_1) / [(N-1)(K+1)]}{SCR_1 / [NT - N(K+1)]}$$

بحيث أن:  $SCR_{1,c}$  تعبر عن مجموع مربعات بواقي النموذج المقيد التالي:

$$Y_{i,t} = \alpha + \beta X_{i,t} + \varepsilon_{it} \dots \dots \dots (1)$$

أما:  $SCR_1$  فتمثل مجموع مربعات بواقي النموذج الموالي والتي تعادل مجموع البواقي المربعة للنموذج المقدر على المعادلات الفردية:

$$Y_{i,t} = \alpha_i + \beta_i' X_{i,t} + \varepsilon_{it} \dots \dots \dots (2)$$

إن هذه الإحصائية تتبع توزيع Fisher مع درجة الحرية (K+1)(N-1) و NT-N(K+1)، وفيما يخص نتيجة هذا الاختبار فتكون كالآتي:

إذا تم قبول الفرضية العدمية  $H_0^1$  للتجانس نحصل إذن على نموذج بانل متجانس كلياً، أما إذا تم رفض الفرضية العدمية ننقل إلى الخطوة الثانية التي تتمثل في تحديد ما إذا كان عدم التجانس مصدره هو المعاملات  $\beta_i$ .

وبعد تقدير النموذج تحصلنا على القيمة المحسوبة لـ Fisher تحصلنا على ما يلي:

$$F_1 = 12.4843$$

ولدينا:

$$F(12,203) \approx 1.77$$

وبما أن:

$$F_1 = 12.4843 > F(12,203) \approx 1.77$$

وبالتالي يتم رفض الفرضية  $H_0^1$  التي تنص على تجانس البنية الكلية لنموذج البانل ونقبل الفرض

## الفصل الثالث دراسة قياسية لأثر سياسة سعر الصرف على التجارة الخارجية لبعض الدول المصدرة للبترول

البديل أي نتجه نحو يسار مخطط Hsiao (1986) وننتقل إلى الخطوة الثانية.

- خلال الخطوة الثانية نقوم باختبار التجانس للمعامل  $\beta_i$ ، بحيث:

$$F_2 = \frac{(SCR_{1,c'} - SCR_1) / [(N - 1)K]}{SCR_1 / [NT - N(K + 1)]}$$

حيث:  $SCR_1$  يمثل مجموع مربعات البواقي النموذج (2)، أما  $SCR_{1,c'}$  فهو يمثل مجموع مربعات

البواقي للنموذج المقيد في ظل الفرضية  $H_0^2$ ، وذلك بواسطة تقدير نموذج التأثيرات الثابتة الفردية:

$$Y_{i,t} = \alpha + \beta_i X_{i,t} + \varepsilon_{it}$$

ومنه نجد:

$$F_2 = 2.0038$$

ولدينا:

$$F(6,203) \approx 2.8918$$

وبما أن:

$$F_2 = 2.0038 < F(6, 203) \approx 2.8918$$

ومنه نقبل فرضية العدم  $H_0^2$  القائلة بتجانس (تطابق أو تساوي) معاملات النموذج ومنه ننتقل

إلى الخطوة الثالثة، بالاتجاه نحو يمين مخطط Hsiao (1986).

- أما بالنسبة للخطوة الثالثة فسنقوم باختبار التجانس للمعامل  $\alpha_i$ ، بحيث أن:

$$H_0^3: \alpha_i = \alpha \forall i \in [1, N]$$

$$F_3 = \frac{(SCR_{1,c} - SCR_{1,c'}) / (N - 1)}{SCR_{1,c'} / [N(T - 1) - K]}$$

بحيث:  $SCR_{1,c'}$  يمثل مجموع مربعات البواقي للنموذج المقيد (2) في ظل الفرضية  $H_0^3$  (نموذج

التأثيرات الثابتة الفردية، أما  $SCR_{1,c}$  يمثل مجموع مربعات البواقي للنموذج المقيد (Pooled Data)

أي:

$$Y_{i,t} = \alpha + \beta X_{i,t} + \varepsilon_{it}$$

ونجد أن:

$$F_3 = 22.3216$$

ولدينا:

$$F(6,209) \approx 2.11$$

## الفصل الثالث دراسة قياسية لأثر سياسة سعر الصرف على التجارة الخارجية لبعض الدول المصدرة للبترول

أي أن:

$$F_3 = 22.3216 > F(6,209) \approx 2.11$$

وبالتالي نرفض الفرضية  $H_0^3$  التي تنص على تجانس الثوابت بالنموذج. ومنه نستخلص أن معلمات النموذج المقدر متجانسة، وأن بيانات البائل هي المنهجية المناسبة للدراسة، وعلى هذا الأساس فإن الصيغة النهائية للنموذج الذي سيستعمل في دراستنا يأخذ الشكل التالي:

$$Y_{i,t} = \alpha + \beta X_{i,t} + \varepsilon_{it}$$

وكنتيجة لما سبق نقوم بتلخيص النتائج من خلال الجدول الموالي، والذي يعرض نتائج اختبارات التجانس والتي قمنا بحسابها عبر المراحل السابقة لمخطط (Hsiao (1986).

**الجدول رقم (III-17): نتائج اختبار التجانس لمخطط (Hsiao (1986).**

| الاختبار | الإحصائية المحسوبة | الإحصائية الجدولية        | النتيجة      |
|----------|--------------------|---------------------------|--------------|
| F1       | 12.4843            | $F(12,203) \approx 1.77$  | رفض $H_0^1$  |
| F2       | 2.0038             | $F(6,203) \approx 2.8918$ | قبول $H_0^2$ |
| F3       | 22.3216            | $F(6,209) \approx 2.11$   | رفض $H_0^3$  |

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات STATA 16

### المطلب الثاني: تقدير النماذج وفق معطيات بائل والمفاضلة بينها

من خلال هذا المطلب سنقوم بتقدير النماذج الثلاثة لبيانات البائل، ثم نقوم بالمفاضلة بينها باستعمال اختبار فيشر للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة ثم اختبار (Breuch and Pagan-LM) للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية، وفي الأخير نقوم باختبار Hausman من أجل المفاضلة بين نموذج التأثيرات العشوائية ونموذج الآثار الثابتة.

#### 1- تقدير نماذج بيانات بائل الساكنة:

سيتم تقدير نماذج بيانات بائل الساكنة الثلاثة وهي: نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model)، نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model)، ونموذج التأثيرات العشوائية (Random Effect Model)، والجدول الموالي تبين نتائج التقدير بالاستعانة ببرنامج Eviews 12.

## الفصل الثالث دراسة قياسية لأثر سياسة سعر الصرف على التجارة الخارجية لبعض الدول المصدرة للبترول

### الجدول رقم (III - 18): نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي (PRM)

Dependent Variable: Y  
Method: Panel Least Squares  
Date: 07/17/22 Time: 21:31  
Sample: 1989 2019  
Periods included: 31  
Cross-sections included: 7  
Total panel (balanced) observations: 217

| Variable              | Coefficient | Std. Error         | t-Statistic | Prob.     |
|-----------------------|-------------|--------------------|-------------|-----------|
| C                     | 113.2447    | 16.53561           | 6.848537    | 0.0000    |
| X                     | -21.07756   | 3.552540           | -5.933097   | 0.0000    |
| Root MSE              | 16.36288    | R-squared          |             | 0.140693  |
| Mean dependent var    | 15.36103    | Adjusted R-squared |             | 0.136696  |
| S.D. dependent var    | 17.69248    | S.E. of regression |             | 16.43881  |
| Akaike info criterion | 8.446341    | Sum squared resid  |             | 58100.42  |
| Schwarz criterion     | 8.477492    | Log likelihood     |             | -914.4280 |
| Hannan-Quinn criter.  | 8.458925    | F-statistic        |             | 35.20164  |
| Durbin-Watson stat    | 0.240767    | Prob(F-statistic)  |             | 0.000000  |

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات Eviews 12

### الجدول رقم (III - 19): نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة (FEM)

Dependent Variable: Y  
Method: Panel Least Squares  
Date: 07/17/22 Time: 21:34  
Sample: 1989 2019  
Periods included: 31  
Cross-sections included: 7  
Total panel (balanced) observations: 217

| Variable                              | Coefficient | Std. Error         | t-Statistic | Prob.     |
|---------------------------------------|-------------|--------------------|-------------|-----------|
| C                                     | 68.94721    | 11.42025           | 6.037275    | 0.0000    |
| X                                     | -11.53886   | 2.454222           | -4.701635   | 0.0000    |
| Effects Specification                 |             |                    |             |           |
| Cross-section fixed (dummy variables) |             |                    |             |           |
| Root MSE                              | 10.45101    | R-squared          |             | 0.649454  |
| Mean dependent var                    | 15.36103    | Adjusted R-squared |             | 0.637713  |
| S.D. dependent var                    | 17.69248    | S.E. of regression |             | 10.64915  |
| Akaike info criterion                 | 7.605007    | Sum squared resid  |             | 23701.53  |
| Schwarz criterion                     | 7.729612    | Log likelihood     |             | -817.1433 |
| Hannan-Quinn criter.                  | 7.655342    | F-statistic        |             | 55.31605  |
| Durbin-Watson stat                    | 0.503367    | Prob(F-statistic)  |             | 0.000000  |

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات Eviews 12

## الفصل الثالث دراسة قياسية لأثر سياسة سعر الصرف على التجارة الخارجية لبعض الدول المصدرة للبترول

### الجدول رقم (III - 20): نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية (REM)

| Dependent Variable: Y                             |             |                    |             |        |
|---------------------------------------------------|-------------|--------------------|-------------|--------|
| Method: Panel EGLS (Cross-section random effects) |             |                    |             |        |
| Date: 07/17/22 Time: 21:37                        |             |                    |             |        |
| Sample: 1989 2019                                 |             |                    |             |        |
| Periods included: 31                              |             |                    |             |        |
| Cross-sections included: 7                        |             |                    |             |        |
| Total panel (balanced) observations: 217          |             |                    |             |        |
| Swamy and Arora estimator of component variances  |             |                    |             |        |
| Variable                                          | Coefficient | Std. Error         | t-Statistic | Prob.  |
| C                                                 | 70.35554    | 12.16649           | 5.782730    | 0.0000 |
| X                                                 | -11.84212   | 2.449509           | -4.834486   | 0.0000 |
| Effects Specification                             |             |                    |             |        |
|                                                   |             | S.D.               | Rho         |        |
| Cross-section random                              |             | 11.25606           | 0.5277      |        |
| Idiosyncratic random                              |             | 10.64915           | 0.4723      |        |
| Weighted Statistics                               |             |                    |             |        |
| Root MSE                                          | 10.67315    | R-squared          | 0.096839    |        |
| Mean dependent var                                | 2.573282    | Adjusted R-squared | 0.092638    |        |
| S.D. dependent var                                | 11.25675    | S.E. of regression | 10.72268    |        |
| Sum squared resid                                 | 24719.80    | F-statistic        | 23.05283    |        |
| Durbin-Watson stat                                | 0.484241    | Prob(F-statistic)  | 0.000003    |        |
| Unweighted Statistics                             |             |                    |             |        |
| R-squared                                         | 0.113682    | Mean dependent var | 15.36103    |        |
| Sum squared resid                                 | 59926.75    | Durbin-Watson stat | 0.199750    |        |

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات Eviews 12

ظهر معامل المتغيرة المعبرة عن سعر الصرف بإشارة سالبة في النماذج الثلاثة، كما دلت نتائج اختبار  $F(\text{statistic})$  في الجدول أن النماذج الثلاثة مقبول من الناحية الإحصائية عند مستوى دلالة 5٪، كما نلاحظ أن معامل الارتباط  $R^2$  (squared) قد ظهر بقيمة ضعيفة في كل من نموذج الأثر التجميعي، نموذج الأثر العشوائي وبقيمة مقبولة في نموذج الآثار الثابتة.

### 2- اختيار النموذج الملائم للدراسة:

بغرض القيام باختيار النموذج الملائم للدراسة، نقوم بعرض أسلوبين: أسلوب الاختيار بين نموذج الانحدار التجميعي (PRM) ونموذج التأثيرات الثابتة (FEM)، والأسلوب الثاني وهو أسلوب المفاضلة بين نموذج التأثيرات العشوائية (REM) ونموذج الانحدار التجميعي (PRM)، من خلال الاختبارات التالية:

#### 1.2. اختبار المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة:

من خلال تقدير نموذج الآثار الثابتة تبين لنا من خلال إحصائية فيشر أن القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر تساوي: 0.0000، وهي أقل من: 0.05 وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية

## الفصل الثالث دراسة قياسية لأثر سياسة سعر الصرف على التجارة الخارجية لبعض الدول المصدرة للبترول

البديلة القائلة بأن نموذج التأثيرات الثابتة أفضل من نموذج الانحدار التجميعي. وعلى ضوء نتائج F المقيدة نجد أن الطريقة الأفضل لتقدير نموذج بانل الساكن هي طريقة الآثار الثابتة بالمقارنة مع نموذج الانحدار التجميعي.

### 2.2. اختبار (Breuch and Pagan-LM):

بغرض المفاضلة بين نموذج الأثر العشوائي ونموذج الانحدار التجميعي نستعمل اختبار (Breuch and Pagan-LM) ، حيث:

- نموذج الأثر التجميعي هو الأنسب ومنه نقبل:  $H_0$ .
- نموذج الأثر العشوائي هو الأنسب ومنه نقبل:  $H_1$ .

الجدول رقم (III - 21): نتائج اختبار (Breuch and Pagan-LM)

| نوع الاختبار        | Chibar2 | Prob > chibar2 |
|---------------------|---------|----------------|
| Breuch and Pagan-LM | 977.47  | 0.0000         |

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات STATA 16

بلغت القيمة الإحصائية لاختبار LM: (Chibar 2(01)=977.47) وهي معنوية ومن خلال قيمة (Prob>Chibar2=0.0000)، التي تبين أنها أقل من 5% وعليه نرفض الفرضية  $H_0$  ونقبل الفرضية  $H_1$  ، وعلى هذا الأساس ووفقا لنتائج اختبار (Breuch and Pagan-LM) فإن نموذج التأثيرات العشوائية أفضل من نموذج الانحدار التجميعي.

### 3.2. اختبار Hausman:

بعد إجراء اختبار المقيدة F واختبار (Breuch and Pagan-LM)، نقوم بإجراء اختبار Hausman لغرض معرفة أي من التأثيرات تعتبر أكثر ملائمة لتقدير النموذج، سواء كانت نماذج التأثيرات الثابتة أم نماذج التأثيرات العشوائية، ويتركز هذا الاختبار على الفرضيات التالية:

- نموذج الآثار العشوائية هو الأنسب ومنه نقبل:  $H_0$ .
  - نموذج التأثيرات الثابتة هو الأنسب ومنه نقبل:  $H_1$ .
- ونتائج الاختبار موضحة في الجدول الموالي:

## الفصل الثالث دراسة قياسية لأثر سياسة سعر الصرف على التجارة الخارجية لبعض الدول المصدرة للبترول

### الجدول رقم (III - 22): نتائج اختبار Hausman

| Correlated Random Effects - Hausman Test |                   |              |        |
|------------------------------------------|-------------------|--------------|--------|
| Equation: Untitled                       |                   |              |        |
| Test cross-section random effects        |                   |              |        |
| Test Summary                             | Chi-Sq. Statistic | Chi-Sq. d.f. | Prob.  |
| Cross-section random                     | 3.979109          | 1            | 0.0461 |

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات 12 Eviews

بالاعتماد على نتائج الجدول أعلاه أظهر اختبار Hausman انخفاض القيمة الإحصائية له المقدرة بـ: 3.97 مع وجود القيمة الاحتمالية (P-value=0.0476) أقل من 5% وبالتالي فيكون استخدام نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم.

### المطلب الثالث: التحليل الإحصائي والاقتصادي للنموذج المفضل

من خلال ما سبق توصلنا إلى أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الأمثل لتحليل بيانات البائل الخاصة بالدراسة، ويمكن التعبير عنه من خلال المعادلة الآتية:

$$Y = C(1) + C(2) * X$$

$$Y = 68.947 - 11.538 * X$$

$$R^2 = 0.64, \quad \bar{R}^2 = 0.63, \quad Prob(F - statistic) = 0.0000$$

بعد اختيار النموذج المناسب والمتمثل في نموذج الآثار الثابتة نقوم من خلال هذا المطلب بتفسير النموذج من الناحية الإحصائية والناحية الاقتصادية، ثم نقوم باستخراج الآثار الثابتة لكل دولة من دول العينة.

### 1- التحليل الإحصائي لنموذج الآثار الثابتة المقدر:

يعتمد التحليل الإحصائي على أدوات القياس الاقتصادي كاختبار جودة النموذج من خلال مقارنة النتائج الإحصائية بالنظرية الاقتصادية والتأكد من توافقها أو تتناقض معها، ويمكن التعبير على نتائج الجدول السابق كالتالي:

- **المعنوية الجزئية:** بالنظر إلى النموذج المقدر نجد أن معلمة متغير سعر الصرف دالة من الناحية

## الفصل الثالث دراسة قياسية لأثر سياسة سعر الصرف على التجارة الخارجية لبعض الدول المصدرة للبترول

الإحصائية حيث بلغت القيمة الاحتمالية لهذه المعلمة (0.000) وهي أقل من القيمة الحرجة (0,05) وبالتالي فإن هذا المتغير معنوي من الناحية الإحصائية ويمكن اعتماده في التحليل الاقتصادي للنموذج.

- **المعنوية الكلية:** من خلال النموذج المقدر نجد أن قيمة فيشر المحسوبة بلغت (55.31) وهي دالة عند مستوى معنوية، أي أن النموذج المقدر معنوي.

- **القدرة التفسيرية:** يتم الحكم على القدرة التفسيرية للنموذج من خلال مؤشر معامل التحديد الذي بلغت قيمته 0.64، وهي قيمة مقبولة إلى حد ما على اعتبار أن التجارة الخارجية تتحدد بناءً على مجموعة من العوامل والمتغيرات الاقتصادية، والسياسية والاجتماعية.... الخ، وتدل هذه النسبة على أن التغير الحاصل في رصيد الميزان التجاري يعود بنسبة 64% إلى المتغيرات المدرجة أما النسبة الباقية من التفسير 36% تعود إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج، ولكنها مدرجة في هامش الخطأ ويمكن اعتبار هذه النسبة مقبولة نسبياً، مما يدفعنا إلى قبول النموذج من الناحية الإحصائية.

### 2- التفسير الاقتصادي لنموذج التأثيرات الثابتة المقدر:

من خلال نموذج التأثيرات الثابتة المقدر يمكن استنتاج ما يلي:

- بما أن الإحصائية المحسوبة للثابت تساوي: 6.03 والتي يقابلها الاحتمال: 0.000 وهو أقل من 0.05، ومنه الثابت يختلف معنوياً عن الصفر عند مستوى معنوية 5%، مما يعني أنه في حالة غياب أو انعدام متغيرات أو محددات المتغير التابع  $Y$ ، توجد مستويات موجبة لـ  $Y$  لم تحددتها المتغيرات المقترحة.

- متغير سعر الصرف معنوي وإشارته سلبية، أي أن هنالك علاقة عكسية بين متغير سعر الصرف ورصيد الميزان التجاري أي في حال ارتفاع سعر الصرف بنسبة: 1% يؤدي إلى تدهور رصيد الميزان التجاري بـ: 11.53%، أي أن الزيادة في أسعار الصرف (انخفاض قيمة العملة) من شأنها أن تؤثر سلباً على الميزان التجاري.

### 3- التأثيرات الفردية الثابتة فيما بين دول العينة:

من خلال الجدول الموالي قمنا باستخراج الآثار الثابتة في كل دولة من دول العينة.

## الفصل الثالث دراسة قياسية لأثر سياسة سعر الصرف على التجارة الخارجية لبعض الدول المصدرة للبترول

الجدول رقم (III - 23): الآثار الفردية الثابتة في دول العينة

| دول العينة        | الآثار الثابتة |
|-------------------|----------------|
| ALGERIA           | -9.261873      |
| IRAN, ISLAMIC REP | -13.7964       |
| GABON             | 8.529158       |
| NIGERIA           | -9.174347      |
| SAUDI ARABIA      | -2.463885      |
| BAHRAIN           | -0.898716      |
| GNQ               | 27.06606       |

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات 12 Eviews

من خلال نتائج الجدول نلاحظ اختلاف الأثر الثابت من دولة لأخرى، ففي كل من الغابون وغينيا الاستوائية نجد أن هنالك أثرا إيجابيا، أما بالنسبة للجزائر، إيران، نيجيريا، السعودية، البحرين فنجد أن هنالك أثرا سلبيا ولكن بنسبة أقل في كل من السعودية والبحرين التي تتبع نظام صرف ثابت، كما نلاحظ أن أعلى قيمة للأثر الثابت تحتلها غينيا الاستوائية وتليها الغابون أما أدنى قيمة للأثر فقد سجلتها دولة إيران، ومنه فقد أثبتت الدراسة أن الدول التي تتبع نظام صرف ثابت كان لها أفضل أثر من تلك الدول التي تتبع نظام صرف مرن، وهذه النتيجة تدعم نظرية المرونات بحيث أن مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات والطلب المحلي على الواردات ومرونة العرض المحلي للصادرات منخفضة في دول العينة باعتبارها دولاً أحادية التصدير، هذا ما يجعل تغيرات سعر الصرف غير فعالة في استعادة التوازن للميزان التجاري، ومنه من الأفضل إتباع سياسة سعر الصرف الثابت لأن التقلب الضعيف في أسعار الصرف يقلل من حالات عدم التأكد والذي يخفض التكاليف المتعلقة بالتبادل الدولي وبالتالي يزيد من مستوياته.

تدعم هذه النتيجة دراسة<sup>1</sup> (Faik KORAY, William LASTRAPES, 1989) حيث قام الباحثان بتحليل حجم الواردات في الولايات المتحدة الأمريكية وخمس دول أخرى، باستخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي خلال فترتين، الفترة الأولى (1961-1970) والتي ساد فيها نظام سعر الصرف الثابت، والفترة الثانية (1975-1985) والتي تم فيها اعتماد نظام الصرف المرن، وقد توصل الباحثان إلى أن العلاقة السلبية بين أسعار الصرف والتجارة الخارجية كانت أكثر شدة خلال الفترة الثانية التي ساد فيها النظام

<sup>1</sup> Faik KORAY, William LASTRAPES, **Real Exchange rate volatility and US bilateral trade: a VAR approach**, the review of economics and statistics, vol: 71, issue: 4, 1989, p: 12.

## الفصل الثالث دراسة قياسية لأثر سياسة سعر الصرف على التجارة الخارجية لبعض الدول المصدرة للبترول

المرن مقارنة بالفترة الأولى التي عرفت نظام صرف ثابت.

### المطلب الرابع: التحليل الديناميكي لنموذج بانل

بالرغم من النتائج المتحصل عليها من خلال التحليل الساكن لنموذج البانل، إلا أنها تبقى قاصرة كونها تهتم فقط بمصدر الاختلاف الذي وجدنا أن مصدره التأثيرات الفردية الثابتة، ونظرا للإشكالية المطروحة في الدراسة والأهداف المتوقعة من الدراسة، ارتأينا إلى تطبيق التحليل الديناميكي لنموذج البانل الذي يأخذ بعين الاعتبار عامل الزمن.

### أولاً: دراسة الإستقرارية والتكامل المشترك

من خلال هذا المطلب سيتم تحديد درجة استقرارية كل سلسلة زمنية لكل متغير من متغيرات النموذج المعتمد في الدراسة، والبحث عن إمكانية وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين المتغيرين من خلال دراسة علاقة التكامل المشترك.

### 1- دراسة استقرارية المتغيرات المعتمدة في الدراسة

سيتم الاعتماد على اختبار (IPS) من أجل اختبار استقرارية متغيرات الدراسة من خلال:

#### 1- اختبار Im, Pesaran and Shin (IPS) :

يوضح الجدول التالي نتائج اختبار IPS للمتغير Y عند المستوى:

#### الجدول رقم (III - 24): نتائج اختبار IPS للمتغير Y عند المستوى

. xtunitroot ips y, trend

Im-Pesaran-Shin unit-root test for y

Ho: All panels contain unit roots

Number of panels = 7

Ha: Some panels are stationary

Number of periods = 31

AR parameter: Panel-specific

Asymptotics: T,N -> Infinity

Panel means: Included

sequentially

Time trend: Included

ADF regressions: No lags included

|               | Statistic | p-value | Fixed-N exact critical values |        |        |
|---------------|-----------|---------|-------------------------------|--------|--------|
|               |           |         | 1%                            | 5%     | 10%    |
| t-bar         | -2.9042   |         | -2.900                        | -2.680 | -2.570 |
| t-tilde-bar   | -2.5532   |         |                               |        |        |
| Z-t-tilde-bar | -3.7221   | 0.0001  |                               |        |        |

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات STATA 16

## الفصل الثالث دراسة قياسية لأثر سياسة سعر الصرف على التجارة الخارجية لبعض الدول المصدرة للبترول

من خلال مخرجات STATA 16 لاختبار IPS تبين أن القيمة الإحصائية لهذا الاختبار أقل من القيمة الحرجة (0.05)، وبالتالي قبول فرضية العدم عند مستوى المعنوية (5%)، وبالتالي يمكن اعتبار متغير الميزان التجاري متكامل من الدرجة (0) أي مستقر عند المستوى.

### الجدول رقم (III-25): نتائج اختبار IPS للمتغير X عند المستوى

```
. xtunitroot ips X,trend
```

Im-Pesaran-Shin unit-root test for X

|                                   |                     |    |
|-----------------------------------|---------------------|----|
| Ho: All panels contain unit roots | Number of panels =  | 7  |
| Ha: Some panels are stationary    | Number of periods = | 31 |

|                              |                              |
|------------------------------|------------------------------|
| AR parameter: Panel-specific | Asymptotics: T,N -> Infinity |
| Panel means: Included        | sequentially                 |
| Time trend: Included         |                              |

ADF regressions: No lags included

|               | Statistic | p-value | Fixed-N exact critical values |        |        |
|---------------|-----------|---------|-------------------------------|--------|--------|
|               |           |         | 1%                            | 5%     | 10%    |
| t-bar         | -2.4305   |         | -2.900                        | -2.680 | -2.570 |
| t-tilde-bar   | -2.1927   |         |                               |        |        |
| Z-t-tilde-bar | -2.5152   | 0.0059  |                               |        |        |

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات STATA 16

من خلال نتائج الجدول السابق تبين أن القيمة الإحصائية لهذا لم تتجاوز القيمة الحرجة (0.05)، وبالتالي قبول فرضية العدم عند مستوى المعنوية (5%)، وبالتالي يمكن اعتبار متغير سعر الصرف متكامل من الدرجة (0)، أي مستقر عند المستوى.

وما يمكن استنتاجه من خلال اختبارات الإستقرارية السابقة والتي أظهرت أن المتغير التابع والمتمثل في الميزان التجاري كان متكاملًا من الدرجة (0) والمتغير المفسر المتمثل في سعر الصرف أيضا متكامل من نفس الدرجة، فحسب (Pesaran and Shin) فهناك احتمال وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين متغيرات الدراسة، وبالتالي سيتم في الخطوة الموالية التأكد من فرضية التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة.

### 2- دراسة علاقة التكامل المشترك

بعد التأكد من أن كل متغير من متغيرات البانل متكامل عند المستوى، أي قبول الفرض البديل بسكون متغيرات البانل، فإن ذلك يقودنا إلى الخطوة الموالية من خلال التحقق من وجود تكامل مشترك بين متغيرات البانل، أي وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين رصيد الميزان التجاري وسعر الصرف الحقيقي في دول العينة خلال فترة الدراسة، تم الاعتماد على أشهر اختبار لقياس هذه العلاقة بناء على

## الفصل الثالث دراسة قياسية لأثر سياسة سعر الصرف على التجارة الخارجية لبعض الدول المصدرة للبترول

الأدبيات التطبيقية التي تناولت موضوع الدراسة الديناميكية لنماذج بانل، ويتمثل الاختبار في منهجية (Pedroni Test, 2004) للتكامل المشترك والذي يأخذ الشكل العام الغير مقيد الآتي:

$$Y_{it} = \alpha_i + \delta_{it} + \beta_{1i}x_{1it} + \beta_{2i}x_{2it} + \dots + \beta_{Mi}x_{Mit} + e_{it}$$

والمكون من 7 اختبارات أساسية أربعة منها تقوم على البعد الداخلي وثلاثة اختبارات على البعد البيني، ويرتكز الاختبار على الفرضيات التالية:

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0 \dots \dots \dots \text{عدم وجود علاقة تكامل مشترك} \\ H_1 \dots \dots \dots \text{وجود علاقة تكامل مشترك} \end{array} \right.$$

ونتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

### الجدول رقم (III - 26): نتائج اختبار Pedroni

. xtointtest pedroni y X

Pedroni test for cointegration

| Ho: No cointegration                 | Number of panels  | =               | 7                 |
|--------------------------------------|-------------------|-----------------|-------------------|
| Ha: All panels are cointegrated      | Number of periods | =               | 30                |
| Cointegrating vector: Panel specific |                   |                 |                   |
| Panel means:                         | Included          | Kernel:         | Bartlett          |
| Time trend:                          | Not included      | Lags:           | 1.00 (Newey-West) |
| AR parameter:                        | Panel specific    | Augmented lags: | 1                 |
|                                      | Statistic         | p-value         |                   |
| Modified Phillips-Perron t           | -2.4233           | 0.0077          |                   |
| Phillips-Perron t                    | -3.3307           | 0.0004          |                   |
| Augmented Dickey-Fuller t            | -3.2008           | 0.0007          |                   |

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات STATA 16

### الجدول رقم رقم (III - 27): نتائج اختبار Pedroni

. xtointtest pedroni y X, ar(same)

Pedroni test for cointegration

| Ho: No cointegration                 | Number of panels  | =               | 7                 |
|--------------------------------------|-------------------|-----------------|-------------------|
| Ha: All panels are cointegrated      | Number of periods | =               | 30                |
| Cointegrating vector: Panel specific |                   |                 |                   |
| Panel means:                         | Included          | Kernel:         | Bartlett          |
| Time trend:                          | Not included      | Lags:           | 1.00 (Newey-West) |
| AR parameter:                        | Same              | Augmented lags: | 1                 |
|                                      | Statistic         | p-value         |                   |
| Modified variance ratio              | 0.3017            | 0.3814          |                   |
| Modified Phillips-Perron t           | -3.1267           | 0.0009          |                   |
| Phillips-Perron t                    | -3.0646           | 0.0011          |                   |
| Augmented Dickey-Fuller t            | -3.1332           | 0.0009          |                   |

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات STATA 16

## الفصل الثالث دراسة قياسية لأثر سياسة سعر الصرف على التجارة الخارجية لبعض الدول المصدرة للبترول

من خلال نتائج اختبار **Pedroni** الموضحة أعلاه تبين أن أغلبية إحصاءات الاختبار كانت معنوية من الناحية الإحصائية، وبالتالي نقبل الفرضية  $H_1$  التي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين المدروسين.

### ثانياً - تقدير نموذج بانل الديناميكي

لتحقيق هدف الدراسة المتمثل في تقدير النموذج، وبالتالي التوصل إلى النتائج التي من خلالها يتم تفسير طبيعة العلاقة بين سياسات سعر الصرف والتجارة الخارجية، فقد تم استخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية والمقطعية، من خلال تطبيق نموذج بانل الديناميكي باستخدام طريقة (Arellando-Bond Dynamic Panel-data estimation) والقيام بتقييم النموذج إحصائياً واقتصادياً.

### 1- تقدير نموذج بانل الديناميكي:

بالاعتماد على برنامج **STATA 16** حصلنا على نتائج تقدير نموذج بانل الديناميكي من خلال الجدول الموالي:

### الجدول رقم (III - 28): نتائج تقدير نموذج بانل الديناميكي

. xtabond y X, lags(1) artests(2)

|                                             |                  |   |        |
|---------------------------------------------|------------------|---|--------|
| Arellano-Bond dynamic panel-data estimation | Number of obs    | = | 203    |
| Group variable: i                           | Number of groups | = | 7      |
| Time variable: t                            |                  |   |        |
|                                             | Obs per group:   |   |        |
|                                             | min              | = | 29     |
|                                             | avg              | = | 29     |
|                                             | max              | = | 29     |
| Number of instruments = 184                 | Wald chi2(2)     | = | 310.57 |
|                                             | Prob > chi2      | = | 0.0000 |

One-step results

| y     | Coef.     | Std. Err. | z     | P> z  | [95% Conf. Interval] |          |
|-------|-----------|-----------|-------|-------|----------------------|----------|
| y     |           |           |       |       |                      |          |
| L1.   | .752742   | .0470578  | 16.00 | 0.000 | .6605104             | .8449736 |
| X     | -6.856708 | 1.851686  | -3.70 | 0.000 | -10.48595            | -3.22747 |
| _cons | 35.46173  | 8.789351  | 4.03  | 0.000 | 18.23492             | 52.68854 |

Instruments for differenced equation

GMM-type: L(2/.)y

Standard: D.X

Instruments for level equation

Standard: \_cons

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على مخرجات STATA 16

## الفصل الثالث دراسة قياسية لأثر سياسة سعر الصرف على التجارة الخارجية لبعض الدول المصدرة للبترول

### 2- تقييم نموذج بانل الديناميكي:

#### 2-1- تقييم النموذج إحصائيا:

- بالنسبة لمعنوية النموذج: من خلال نتائج الجدول السابق الذي يوضح نتائج تقدير نموذج الدراسة باستخدام طريقة (Arellando-Bond Dynamic Panel-data estimation)، نلاحظ بالنسبة للاختبارات التشخيصية للنموذج أن قيمة احتمال إحصائية اختبار (Wald chi2) أقل من 0.05 وهذا ما يشير إلى معنوية النموذج من الناحية الإحصائية.

- بالنسبة لمعنوية المعلمات: تبين من خلال نتائج التقدير أعلاه ما يلي:

- القيمة الاحتمالية لـ t-student بالنسبة للثابت تقل عن 0.05 وهي مساوية للصفر وبالتالي فإن الثابت معنوي.

- بالنسبة لمعلمة المتغير X الذي يمثل لوغارتم سعر الصرف الحقيقي فالقيمة الاحتمالية لـ t-student بالنسبة للمعلمة تقل عن 0.05 وهي مساوية للصفر وبالتالي فإن متغير سعر الصرف الحقيقي معنوي.

- بالنسبة لمعلمة المتغير Y الذي يمثل الميزان التجاري نسبة إلى الناتج الداخلي الخام المبطة بفترة واحدة: القيمة الاحتمالية لـ t-student بالنسبة للمعلمة تقل عن 0.05 وهي مساوية لـ: 0.0000 وبالتالي فإن متغير الميزان التجاري المبطة بفترة واحدة معنوي.

#### 2-2- تقييم النموذج اقتصاديا: من خلال نتائج تقدير نموذج بانل الديناميكي تبين أن:

- تأثير متغير الميزان التجاري المتأخر بفترة زمنية واحدة  $Y(-1)$  جاء موجبا ومعنوي إحصائيا، وهذا يعني أنه في حال تحسن رصيد الميزان التجاري للفترة السابقة بـ: 1٪، فإنه من المتوقع أن يستمر في التحسن في الفترة المقبلة بـ: 0.75٪، لأنه من المفترض أن يساهم الرصيد الموجب في الاستقرار والتحسين مستقبلا، وهذا مؤكد بالنسبة لدول العينة باعتبارها دولاً أحادية التصدير، وباعتبار أن الكميات المصدرة من النفط ثابتة ومحددة من قبل منظمة الأوبك، فإن هيكل الصادرات لهذه الدول ثابت، ومنه فإن تقلبات أسعار البترول تعتبر محددا جوهريا للميزان التجاري بالنسبة لدول العينة.

- تبين وجود علاقة عكسية بين أسعار الصرف ورصيد الميزان التجاري، وهو ما يؤكد نتائج نموذج بانل الساكن، أي في حال ارتفاع سعر الصرف بـ: 1٪ فإنه يؤدي إلى تدهور رصيد الميزان التجاري بـ: 6.85٪، أي أن الزيادة في أسعار الصرف (انخفاض قيمة العملة) من شأنها أن تؤثر سلبا على الميزان

## الفصل الثالث دراسة قياسية لأثر سياسة سعر الصرف على التجارة الخارجية لبعض الدول المصدرة للبترول

التجاري، بشكل غير متوافق مع النظرية الاقتصادية، بحيث أنه من المفروض أن ارتفاع سعر الصرف (انخفاض قيمة العملة) من شأنه أن يكون حافزا لزيادة كمية الصادرات وتراجع الواردات (A.Mashall, ) و A.Lerner (Robinson, Machlup)، وتفسير ذلك هو أن تراجع قيمة العملة لم يدعم الصادرات من جهة ولم يؤد دوره في كبح الواردات من جهة ثانية، وبالتالي فإن الميزان التجاري لدول العينة غير خاضع لتغيرات أسعار الصرف وهو ما توصلت إليه عدة دراسات منها: دراسة<sup>1</sup> (Yusuf Akan, Ibrahim Arsla, 2008)، دراسة (هداجي عبد الجليل، 2016)<sup>2</sup>، دراسة<sup>3</sup> (Fathima THAHARA et Al, 2021) ودراسة<sup>4</sup> (Razaq Ibrahim TAIWO et Al, 2022) وهذا راجع إلى أن دول العينة هي دول ذات اقتصاد ريعي وتعتمد بشكل شبه كلي على مصدر وحيد للصادرات وهو النفط، كما أن دول العينة هي دول مصدرة للبترول والتي لا تحدد أسعارها وفقا لقوى العرض والطلب، بل تحدد من خلال عقود مسبقة لعدة سنوات والتي تحددها منظمة الأوبك ولا دخل لسياسة سعر الصرف في تحديده، ونستطيع القول بأن هذا النموذج مقبول من الناحية الإحصائية مع وجود بعض التناقض مع النظرية الاقتصادية وواقع دول العينة.

<sup>1</sup> Yusuf AKAN, Ibrahim ARSLAN, **The impact of exchange rate policies on the foreign trade : the case of TURKEY**, International Journal of Emerging and Trade Economies, Vol :1, Issue : 2, 2008.

<sup>2</sup> عبد الجليل هدايجي، مرجع سبق ذكره.

<sup>3</sup> Fathima THAHARA et Al, **The relationship between exchange rate and trade balance: empirical evidence from Sri Lanka**, journal of asian finance, economics and business, Vol: 8, Issue: 5, 2021.

<sup>4</sup> Razaq Ibrahim TAIWO et Al, **Exchange rate reform policies and trade balance in NIGERIA**, journal of KJBM, Vol: 8, Issue: 1, NIGERIA, 2022.

## الفصل الثالث دراسة قياسية لأثر سياسة سعر الصرف على التجارة الخارجية لبعض الدول المصدرة للبترول

### خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال دراستنا القياسية تحديد وقياس ما إذا كان لطبيعة سياسة سعر الصرف المتبعة في مجموعة من الدول المصدرة للبترول المستخدمة في الدراسة تأثير على التجارة الخارجية في ظل التحولات التي يشهدها العالم، وذلك باستخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية على عينة مكونة من 7 دول مصدرة للبترول مصنفة إلى مجموعتين حسب النظام الثابت لسعر الصرف والنظام المرن خلال الفترة الممتدة من سنة 1989 إلى غاية سنة 2019، وبعد إجراء مجموعة من الاختبارات على متغيرات النموذج توصلنا إلى أن التجارة الخارجية للدول محل الدراسة ليست تابعة لسياسة الصرف المختارة من قبل هذه الدول وهذا راجع إلى أن هذه الدول هي دول ذات اقتصاد ريعي، فهي تعتمد بشكل شبه كلي على الصناعات الإستخراجية، وبالتالي يمكن إجمال نتائج هذه الدراسة في النقاط التالية:

- من خلال مقارنة تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري مع متوسط دول العينة خلال فترة الدراسة، تبين لنا تماثل التطورات الحاصلة في رصيد الميزان التجاري الجزائري ومتوسط رصيد الميزان التجاري لدول العينة، أي عدم وجود فروق جديرة بالذكر وذلك يرجع إلى تشابه اقتصاديات دول العينة في اعتمادها الشبه كلي على قطاع المحروقات باعتبارها دولا مصدرة للبترول.

- تبين من خلال تحليل الموازين التجارية لدول العينة تأثيرها الشديد بأي تقلبات لأسعار البترول سواء كانت تحسنا بتحقيق فوائض أو تدهورا يؤدي إلى دخول اقتصاداتها في أزمت وتسجيل حالات عجز متفاوتة بين دول العينة.

- أشارت نتائج اختبار التجانس Hsiao test إلى أن النموذج الملائم هو نموذج التأثيرات الفردية.

- بعد تقدير النماذج الثلاثة ( نموذج الانحدار التجميعي، الآثار العشوائية والآثار الثابتة) تبين من خلال اختبارات المفاضلة (اختبار فيشر المقيدة، اختبار Breuch and Pagan-LM واختبار Hausman)، أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج المناسب لتقدير العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري لدول العينة.

- أشارت النتائج إلى معنوية نموذج التأثيرات الثابتة المقدر ككل إحصائيا وإلى معنوية المتغير المستقل المتمثل في سعر الصرف الحقيقي.

- من خلال الدراسة وبعد تقدير نموذجي بانل الساكن والديناميكي تبين وجود علاقة عكسية بين سعر

## الفصل الثالث دراسة قياسية لأثر سياسة سعر الصرف على التجارة الخارجية لبعض الدول المصدرة للبترول

---

الصرف الحقيقي والميزان التجاري لمجموعة الدول المصدرة للبترول، وبالتالي فإن الميزان التجاري لدول العينة غير خاضع لتغيرات أسعار الصرف، أي أن تراجع قيمة العملة لم يدعم الصادرات من جهة ولم يؤد دوره في كبح الواردات من جهة ثانية، ومنه فإن سياسة الصرف المتبعة من قبل دول العينة لا تؤدي بالضرورة إلى تحسن رصيد الميزان التجاري لهذه الدول أي ليس لها تأثير على التجارة الخارجية.

- بعد استخراج الآثار الثابتة الفردية الخاصة بكل دولة تبين أن الدول التي تتبع نظام صرف ثابت كان لها أفضل أثر من تلك الدول التي تتبع نظام صرف مرن، ويمكن تفسير ذلك بالتقلب الضعيف في أسعار الصرف بالنسبة للدول التي تتبع النظام الثابت، الأمر الذي يقلل من حالات عدم التأكد ويخفض من التكاليف المتعلقة بالتبادل الدولي، وبالتالي يزيد من مستوياته.



الخاتمة

تناولت هذه الدراسة موضوع سياسة سعر الصرف وأثرها على التجارة الخارجية لبعض لدول المصدرة للبترول خلال الفترة (1989-2019)، وهو موضوع يكتسي أهمية كبرى في التوجهات الاقتصادية للدول سواء المتقدمة أو النامية، وقد سلطنا الضوء في دراستنا على بعض الدول المصدرة للبترول والمتمثلة في: (الجزائر، إيران، الغابون، نيجيريا، السعودية، البحرين، غينيا الاستوائية).

وتختلف سياسات الصرف المتبعة من قبل دول العينة باختلاف الظروف الاقتصادية لكل دولة على حدى وكذلك وضعية علاقاتها الدولية، فمنها من يتبع نظام صرف مرن كالجزائر، إيران ونيجيريا، ومنها من يفضل إتباع نظام صرف ثابت كالسعودية، البحرين، الغابون وغينيا الاستوائية، وأيا كان الهدف من سياسة الصرف المتبعة، فإن الهدف النهائي هو إدارة الاقتصاد الوطني ودعم نموه والحد من الخلل في توازناته الاقتصادية الداخلية والخارجية.

وقد حاولنا من خلال دراستنا الإحاطة بمختلف جوانب الإشكالية والتي من خلالها نوضح مدى تأثير طبيعة نظام سعر الصرف على التجارة الخارجية لبعض الدول المصدرة للبترول، وفي هذا الإطار تم التطرق إلى الأدبيات النظرية لسعر الصرف من خلال الفصل الأول الذي اشتمل على مختلف الجوانب المتعلقة بسعر الصرف: ماهية سعر الصرف، أنظمة أسعار الصرف ومحدداته والنظريات التي تفسر اختلاف أسعار الصرف بين مختلف الدول، سياسات سعر الصرف وأهدافها، سوق الصرف الأجنبي ومخاطر الصرف، وتناول الفصل الثاني الجانب النظري للتجارة الخارجية من خلال المفاهيم والمقاربات العلمية النظرية حول التجارة الخارجية المتمثلة في: ماهية التجارة الخارجية، أهميتها، أسباب قيامها والنظريات التي جاءت مفسرة لها، كما تطرقنا فيه إلى العلاقة بين سعر الصرف والتجارة الخارجية، وبغرض تقدير أثر سياسة سعر الصرف على التجارة الخارجية في دول العينة خلال الفترة الممتدة من 1989 إلى غاية 2019 تم تبني نموذج قياسي ملم بأهم المتغيرات الاقتصادية ذات الصلة بموضوع الدراسة من خلال الفصل الثالث، وهذا بالاعتماد على أسلوب تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) من خلال استخدام عدة اختبارات لنمذجة العلاقة بين سعر الصرف والتجارة الخارجية وتقدير النموذج الساكن والديناميكي.

• اختبار الفرضيات: للإجابة على الإشكالية الرئيسية وضعنا في بداية البحث مجموعة من الفرضيات

التي تعتبر نتائج مسبقة للأسئلة المطروحة والتي كانت كما يلي:

- بالنسبة للفرضية الأولى التي تشير إلى أن الدول تختلف فيما بينها في اختيار نظام الصرف، حيث يعتبر نظام الصرف الثابت من أفضل الأنظمة لجميع الدول، فإننا ننفي هذه الفرضية، فقد

اتضح من خلال الدراسة أنه لا يوجد نظام صرف مناسب لكل البلدان في كل الأوقات وفي كل الظروف، بحكم أن لكل نظام مزايا وعيوب، وبحكم أن فعالية أنظمة سعر الصرف تعتمد على عدة معايير منها: درجة التنمية الاقتصادية والانفتاح الاقتصادي للبلد وكذلك الخصائص الهيكلية لهذا الأخير إضافة إلى معايير أخرى.

- **الفرضية الثانية** التي تنص على أنه توجد علاقة تكاملية مشتركة في الأجل الطويل بين سعر الصرف والميزان التجاري للدول المصدرة للبترول محل الدراسة خلال الفترة (1989-2019) فقد أثبتت صحتها؛ حيث من خلال الاختبارات القياسية (اختبار Im, Pesaran and Shin (IPS و اختبار Pedroni) تبين وجود علاقة تكامل مشترك بين متغير سعر الصرف الحقيقي ومتغير الميزان التجاري.

- **الفرضية الثالثة** التي تنص على أن سياسة سعر الصرف المتبعة من قبل دول العينة تؤثر إيجابيا على الميزان التجاري للدول محل الدراسة، فقد نفت الدراسة صحتها، حيث تبين بعد تقدير النموذجين القياسيين الساكن والديناميكي وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف الحقيقي والميزان التجاري لمجموعة الدول المصدرة للبترول المستخدمة في الدراسة، وبالتالي فإن الميزان التجاري لدول العينة غير خاضع لتغيرات أسعار الصرف، أي أن تراجع قيمة العملة لم يدعم الصادرات من جهة ولم يؤد دوره في كبح الواردات من جهة ثانية، ومنه فإن سياسة الصرف المتبعة من قبل دول العينة لا تؤدي بالضرورة إلى تحسن رصيد الميزان التجاري لهذه الدول، وهذا راجع إلى طبيعة اقتصاد هذه الدول الذي ترتكز صادراته على المحروقات التي يخضع تسعيرها لمنظمة الأوبك.

- وتبين من خلال الدراسة عدم صحة **الفرضية الرابعة** التي تنص على أن سياسة سعر الصرف تؤثر على التجارة الخارجية بالنسبة للجزائر بنفس الدرجة بالنسبة لباقي الدول المصدرة للبترول، حيث تبين من خلال نتائج الدراسة القياسية ومن خلال الآثار الثابتة الفردية الخاصة بكل دولة من دول العينة، أن دول العينة التي تتبع نظام صرف ثابت وهي (غينيا الاستوائية، الغابون، السعودية والبحرين) كان أثر سعر الصرف على الميزان التجاري الخاص بها أفضل من الدول التي تتبع نظام صرف مرن المتمثلة في (نيجيريا، الجزائر وإيران).

#### • نتائج الدراسة:

ومن خلال هذه الدراسة بجانبها النظري والتطبيقي واستنادا إلى اختبار الفرضيات السابقة، يمكن أن نخلص إلى النتائج التالية:

- سعر الصرف هو السعر الذي يتم به شراء أو بيع عملة بلد ما مقابل وحدة واحدة من عملة بلد آخر، بحيث يشكل أداة ربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الإقتصادات، ويتحدد سعر الصرف بتدخل من البنك المركزي للحفاظ على ثبات سعر صرف العملة في حالة نظام الصرف الثابت، أو حسب تقلبات العرض والطلب في حالة نظام الصرف العائم، أو بتثبيت سعر صرف العملة مقابل العملات الأجنبية مع السماح لها بالتذبذب انخفاضا وارتفاعا بحدود معينة في حالة نظام الصرف الوسيط.
- تمثل أنظمة الصرف الإطار القانوني الذي يترجم سياسة الصرف المتبناة من طرف البلد لتحديد سعر صرف عملتها المحلية، ويعتمد نجاح أي نظام صرف ثابتا، عائما أو وسيطا على توفير الشروط الملائمة لتطبيقه.
- تعد التجارة الخارجية الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها التطور الاقتصادي لأي دولة، فمهما كان التفاوت الاقتصادي بين الدول ومهما اختلفت النظم السياسية لا يمكن لأي دولة أن تعيش بمعزل عن غيرها تجاريا، حيث تحتاج هذه الدول إلى تصدير الفائض من منتجاتها لغيرها، واستيراد ما تحتاجه من سلع استهلاكية أو مواد الأولية أو منتجات نصف مصنعة التي تستخدم في العملية الإنتاجية لذا فأي دولة ملزمة أن تقيم علاقات تجارية مع غيرها من الدول.
- تبين من خلال النظريات التي درست العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات أن آلية سعر الصرف تعتبر من أهم الآليات التي تعمل على علاج الاختلال في ميزان المدفوعات، وهذا من خلال ثلاث مناهج نظرية بدءا بمنهج المرونات الذي يهتم بدراسة كيفية إزالة الخلل في الميزان التجاري لدولة ما من خلال القيام بعملية تخفيض أو رفع القيمة الخارجية للعملة المحلية، ثم منهج الاستيعاب الذي يولي أهمية للمداخيل بالإضافة إلى الإنفاق و الأثر الناجم على مستوى ميزان المدفوعات، وصولا إلى بالمنهج النقدي الذي يربط الآثار المختلفة لآلية سعر الصرف على ميزان المدفوعات بعامل العرض النقدي.
- من خلال مقارنة تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري مع متوسط دول العينة خلال فترة الدراسة، تبين لنا تماثل التطورات الحاصلة في رصيد الميزان التجاري الجزائري ومتوسط رصيد الميزان التجاري لدول العينة، أي عدم وجود فروق جديرة بالذكر وذلك يرجع إلى تشابه اقتصاديات دول العينة في اعتمادها الشبه كلي على قطاع المحروقات باعتبارها دولا مصدرة للبترول.
- تبين من خلال تحليل الموازين التجارية لدول العينة تأثرها الشديد بأي تقلبات لأسعار البترول، سواء كانت تحسنا بتحقيق فوائض أو تدهورا يؤدي إلى دخول اقتصادياتها في أزمت وتسجيل حالات

- عجز متفاوتة بين دول العينة.
- بعد اجراء اختبار التجانس Hsiao test تبين أن معلمات النموذج المقدر متجانسة، وأن بيانات البائل هي المنهجية المناسبة للدراسة.
- بعد تقدير النماذج الثلاثة ( نموذج الانحدار التجميعي، الآثار العشوائية والآثار الثابتة) تبين من خلال اختبارات المفاضلة (اختبار فيشر، اختبار Breuch and Pagan-LM واختبار Hausman )، أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الأنسب لتقدير العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي والميزان التجاري لدول العينة.
- أشارت النتائج إلى معنوية نموذج التأثيرات الثابتة المقدر إحصائيا وإلى معنوية المتغير المستقل المتمثل في سعر الصرف الحقيقي.
- بعد تقدير نموذجي بائل الساكن وبائل الديناميكي تبين وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف الحقيقي والميزان التجاري في كلا النموذجين لدول العينة خلال فترة الدراسة، وبالتالي فإن سياسة الصرف المتبعة من قبل دول العينة لم تكن فعالة في تصحيح الاختلال في رصيد الميزان التجاري، وهذا ما يؤكد وجود عوامل أخرى تؤثر على التجارة الخارجية للدول المصدرة للبترول لعل أهمها أسعار البترول.
- أثبتت الدراسة بعد تقدير نموذج بائل الديناميكي، وجود علاقة طردية بين الميزان التجاري للفترة السابقة والميزان التجاري للفترة التي تليها، ويدل ذلك على أنه في حال تحسن رصيد الميزان التجاري للفترة السابقة فإنه من المتوقع أن يستمر في التحسن في الفترة المقبلة، وهذا مؤكد بالنسبة لدول العينة باعتبارها دولا أحادية التصدير، وباعتبار أن الكميات المصدرة من النفط ثابتة ومحددة من قبل منظمة الأوبك، فإن هيكل الصادرات لهذه الدول ثابت، ومنه فإن تقلبات أسعار البترول تعتبر محددا جوهريا للميزان التجاري بالنسبة لدول العينة.
- بعد استخراج الآثار الثابتة الفردية الخاصة بكل دولة تبين أن الدول التي تتبع نظام صرف ثابت كان لها أفضل أثر من تلك الدول التي تتبع نظام صرف مرن، وهذا راجع إلى التقلب الضعيف في أسعار الصرف والذي يقلل من حالات عدم التأكد ويخفض من التكاليف المتعلقة بالتبادل الدولي، وبالتالي يزيد من مستوياته.

• التوصيات والاقتراحات:

- تتوجيا لما جاء في البحث من دراسة وتحليل، وبناء على النتائج المتوصل إليها يمكن اقتراح وتقديم مجموعة من التوصيات يمكن إيجازها فيما يلي:
- من أجل نجاح سياسة سعر الصرف لدى دول العينة لا بد أن تكون مرونة الصادرات والواردات مرتفعة، الأمر الذي لا تتوفر عليه دول العينة فهيكّل صادراتها ثابت وأغلب وارداتها عبارة عن سلع استهلاكية و سلع وسيطية يستبعد التخلي عنها لعدم مرونة المؤسسات الإنتاجية المحلية، لذا على هذه الدول العمل على تنويع هيكل إنتاجها وصادراتها، وذلك من خلال وضع إستراتيجية من أجل تنويع صادراتها وتطوير البنية الإنتاجية، وتوجيه المؤسسات العمومية والخاصة بما يتلاءم ومتطلبات السوق الدولية.
- تعاني دول عينة الدراسة من مشكل عدم تنوع الصادرات واعتمادها الشبه كلي على مورد وحيد المتمثل في المحروقات، واعتباره كمصدر أساسي في إيراداتها لتمويل خططها التنموية، الأمر الذي جعلها تعاني من تبعية تامة لهذا المورد، ومن عدم استقرار الطلب عليه في السوق العالمية، وعليه ينبغي على هذه الدول إعادة النظر في تنويع صادراتها، كما أن أغلب وارداتها عبارة عن سلع استهلاكية نهائية لذا يجب عليها التوجه إلى استيراد السلع الرأسمالية والوسيطة والتكنولوجيا بهدف تنشيط قدرتها الإنتاجية.
- الاستغلال الأمثل والعقلاني للإيرادات المتأتية من قطاع المحروقات بما يضمن إمكانية الخروج من دائرة النفط في ظل الإمكانيات المادية المتاحة، وتوجيهها لخدمة القطاعات الإستراتيجية، وهذا من خلال إتباع سياسات اقتصادية مبنية أساسا على إصلاحات هيكلية ضمن إطار منسق.
- توفير المناخ الاستثماري الذي يهدف إلى جذب الاستثمارات الأجنبية وتوجيهها نحو قطاعات خارج قطاع المحروقات، خاصة القطاعات الإنتاجية، ما يجعل المنتجات المحلية أكثر تنافسية أمام الدول المتقدمة، الأمر الذي يرفع القيمة الحقيقية لعملات هذه الدول أمام العملات الرئيسية ويخفض فاتورة الاستيراد.
- تعتبر المحروقات المصدر الرئيسي للعملة الصعبة بالنسبة لدول العينة، لهذا لا بد من العمل على إيجاد بدائل أخرى لها، من خلال اللجوء إلى خيارات أخرى للطاقة بعيدا عن النفط في ظل توفر بدائل أخرى لا تقل أهمية عنه التي تتمثل في الطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح،

والتي تتميز بالاستمرارية وقابليتها للتجديد خلاف ما هو عليه الحال بالنسبة للنفط المهدد بالنضوب والزوال، خاصة في ظل ما تملكه دول العينة من مقومات في هذا المجال.

### • آفاق الدراسة:

- بالرغم من سعينا للإلمام بكل جوانب هذا الموضوع إلا أننا ندرك أن هناك بعض النقاط التي لم ندرسها وأخرى لم نوفها حقها من الدراسة يمكن أن تكون انطلاقة لبحوث قادمة:
- إمكانية امتداد هذه الدراسة لتشمل عينة من الدول أكبر من العينة المستخدمة في دراستنا، بحيث يمكن أن تشمل مزيجاً من الدول المتقدمة، الناشئة والنامية.
  - إمكانية توسيع مجال البحث العلمي وإنجاز دراسات مكملة تشتمل على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية ( كالاستثمار، معدلات التضخم، أسعار الفائدة).
  - كما يتبادر في أذهاننا بعض المواضيع التي نراها جديرة بأن تكون إشكاليات لأبحاث أخرى في المستقبل منها:

■ محددات وضوابط اختيار نظام سعر الصرف الملائم للدول المصدرة للبترو.

■ أثر سياسة سعر الصرف على أداء الصادرات الغير نفطية للدول المصدرة للبترو.

وفي الأخير نرجو أن نكون قد وفينا الموضوع حقه من الدراسة والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل.

# قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

أولاً: الكتب

1. إبراهيم محمد ألفار، سعر الصرف بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
2. أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2007.
3. أحمد يحيى الرفيق، التجارة الدولية، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي، صنعاء، 2012.
4. أشرف أحمد العدلي، التجارة الدولية، الطبعة الأولى، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2006.
5. أمين رشيد كنونه، الاقتصاد الدولي، مطبعة الجامعة، بغداد، 1980.
6. بلقاسم زايري، اقتصاديات التجارة الدولية، دار الأديب، الجزائر، 2006.
7. جمال جويدان الجمل، التجارة الدولية، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2010.
8. جمال محمد أحمد، إبراهيم السيد، التمويل الدولي (1) (مؤسساته، آلياته، عناصره)، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2016.
9. جيمس جوارتيني، ريجارد استروب، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، ترجمة: عبد الفتاح عبد الرحمن، عبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر، الرياض، 1999.
10. حسام علي داود وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2002.
11. حسن خلف فليح، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
12. خالد محمد السواعي، أساسيات القياس الاقتصادي باستخدام Eviews، دار الكتاب الثقافي، الأردن، 2011.
13. خالد محمد السواعي، التجارة الدولية النظرية وتطبيقاتها، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد، الأردن، 2010.
14. دريد كامل آل شبيب، المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار الباروزي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
15. رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي وآخرون، التمويل الدولي، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
16. رشاد العصار وآخرون، التجارة الخارجية، الطبعة 01، دار المسيرة للنشر، عمان، 2000.
17. رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007.

18. رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف، سلسلة عالم المعرفة، العدد: 118، الكويت، 1987.
19. زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي (نظرة عامة عن بعض القضايا)، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 1998.
20. سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الكتاب الأول، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1993.
21. صفوت عبد السلام عوض الله، سعر الصرف وأثره في علاج اختلال ميزان المدفوعات، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.
22. الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.
23. عبد الرحمان الهيبي نوزاد ، عبد اللطيف الخشالي منجد، مقدمة في المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
24. عبد الرحمن يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2001.
25. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
26. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1998.
27. عبد الهادي عبد القادر سويقي، قراءات في اقتصاديات الوطن العربي، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2007.
28. عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
29. عرفات تقي الدين الحسني، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
30. عرفات تقي الدين الحسين، التمويل الدولي، الطبعة الثانية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
31. علي عبد الفتاح أبوشرار، الاقتصاد الدولي: نظريات وسياسات، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
32. فايزة قاشي، الاقتصاد الدولي تنقل السلع وحركة عوامل الإنتاج، منشورات دار الأديب، وهران، 2007.
33. كامل البكري، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
34. مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007.

35. مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999.
36. محمد أحمد الأفندي، النظرية الاقتصادية الكلية، السياسة والممارسة، الطبعة الثانية، الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، 2014.
37. محمد أحمد الأفندي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الطبعة الخامسة، دار الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، 2013.
38. محمد أحمد السريتي، أحمد فتحي خليل الخضراوي، الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار فاروس العلمية، مكة المكرمة، 2017.
39. محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2009.
40. محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.
41. محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2001.
42. محمد صالح القرشي، المالية الدولية، الطبعة الأولى، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
43. محمد كمال الحمزاوي، سوق الصرف الأجنبي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2004.
44. محمد منصور جاسم، التجارة الدولية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
45. محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.
46. محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية للنشر والطبع والتوزيع، الإسكندرية، 2000.
47. مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، الطبعة الأولى، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1997.
48. مصطفى رشدي شيحة، الأسواق الدولية المفاهيم والنظريات والسياسات، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.
49. معروف هوشيار، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2006.
50. موسى سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
51. ميثم صاحب عجام، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
52. نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

53. نوري موسى شقيري وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2015.
54. نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
55. وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، قضايا نقدية ومالية، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2001.

#### ثانيا: الرسائل والأطروحات

1. أحمد أكرم عبد المعطي الأعرج، أثر التجارة الخارجية على الإيرادات العامة في دولة فلسطين دراسة قياسية (1996-2017)، مذكرة ماجستير، غير منشورة، تخصص: اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية غزة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 2019.
2. جمال مساعدي، أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1996-2016)، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص: تجارة دولية وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2019.
3. حسان أوناسي، سعر الصرف وأثره على اقتصاديات الدول النامية -دراسة مقارنة-، مذكرة ماجستير، غير منشورة، تخصص: نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2009.
4. حسين برياطي، أنظمة الصرف ومدى تأثيرها على اقتصاديات الدول دراسة "حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص: اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2017.
5. حفيظة شيخي، ترشيد السياسات التجارية من أجل الاندماج الإيجابي للجزائر في الاقتصاد العالمي "المنظمة العالمية للتجارة"، مذكرة ماجستير، غير منشورة، تخصص: مالية دولية، جامعة وهران، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، 2012.
6. حمزة شاكر، دور أصحاب الودائع في تعزيز انضباط سوق المصارف الإسلامية -دراسة تطبيقية-، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص: علوم اقتصادية، جامعة فرحات عباس: سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2022.
7. حميد بن نية، أثر السياسات الاقتصادية على التنوع الاقتصادي -دراسة تحليلية واستشرافية لحالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص: التحليل الاقتصادي والاستشرافي، جامعة البليدة 2، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2020.
8. خليفة عزي، سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على

- ميزان المدفوعات (1985-2008) -دراسة مقارنة-، مذكرة ماجستير، غير منشورة، تخصص: علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2012.
9. دحو بن عبيزة، سياسة سعر الصرف والنمو الاقتصادي-دراسة قياسية-، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص: تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2017.
10. سعيد صحراوي، محددات سعر الصرف: دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر، مذكرة ماجستير، غير منشورة، تخصص: مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010.
11. سفيان أبو دراز، تقلبات أسعار صرف (الدولار، اللين واليورو) وتأثيراتها على اختيار أنظمة أسعار الصرف المناسبة في الاقتصاديات الصاعدة، مع دراسة حالة أمريكا اللاتينية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014.
12. سلمى دوح، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها "دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص: تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015.
13. سليمة بوادي، محاولة نمذجة سلوك سعر صرف الدولار / أورو دراسة قياسية: (2000-2010)، مذكرة ماجستير، غير منشورة، تخصص: اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013.
14. سميرة بنت سعيد المالك، العلاقة بين حجم المنشأة الصناعية والتقدم التقني في المملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة الملك سعود، كلية إدارة الأعمال، قسم الاقتصاد، السعودية، 2013.
15. شهيناز بدروي، تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص: مالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير، 2015.
16. صالح أوبايا، آثار سياسة سعر الصرف على مستوى التضخم دراسة حالة دول المغرب العربي 1970-2018، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص: تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط، 2019.
17. صالح بضياف، تخفيض سعر الصرف في الجزائر وأثره على الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات -دراسة تحليلية-، مذكرة ماجستير، غير منشورة، تخصص: نقود مالية وبنوك، كلية

- العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، 2015.
18. عادل زيات، إدارة خطر الصرف وسبل تطوير تقنيات التحوط في البلدان الناشئة، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص: علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الباز، سطيف 1، 2017.
19. عبد الباقي يوسف، دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات للدول النامية -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير، غير منشورة، تخصص: علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001.
20. عبد الجليل هداجي، تأثير سعر الصرف على التجارة الخارجية، دراسة قياسية لحالة الصين (1978-2012)، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص: علوم مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي الياابس، سيدي بلعباس، 2016.
21. عبد القادر بن مصطفى، إدارة سعر الصرف ونظرية تعادل القدرة الشرائية - دراسة قياسية: حالة الجزائر، تونس، المغرب، رسالة ماجستير، غير منشورة، تخصص: مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2010.
22. عز الدين علي، أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة: 2000-2012، مذكرة ماجستير، غير منشورة، تخصص: إدارة العمليات التجارية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية، 2014.
23. عطاء الله بن طيرش، أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير، غير منشورة، تخصص: تجارة دولية، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، 2011.
24. علي عباس إبراهيم، أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية في ظل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية-دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف-، مذكرة ماجستير، غير منشورة، تخصص: محاسبة ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2012.
25. علي لطرش، النظام القانوني للاستثمارات الدولية بالمناطق الحرة العربية (دراسة مقارنة)، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مستغانم، 2016.
26. عمار جعفري، السياسات الحمائية الجديدة في ضوء اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة "سياسة تخفيض العملة نموذجا - مع الإشارة إلى حالة الصين"، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص: اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018.
27. فاطمة الزهراء بن حمودة، أثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية حالة الجزائر،

- أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010.
28. كمال بوشريط، **تغيرات سعر الصرف وأثره على المتغيرات الاقتصادية الكلية-حالة الجزائر-**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص: القياس الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2018.
29. ليندة بلقاسم، **أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية، دراسة قياسية: حالة الجزائر (1998-2010)**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، تخصص: اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2013.
30. محمد أمين بربري، **الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر-**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011.
31. محمد جبوري، **تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص: نقود، بنوك ومالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2013.
32. محمد زراقة، **آثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية - حالة الجزائر 1990-2014**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، تخصص: اقتصاد قياسي، بنكي ومالي، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2016.
33. محمد علة، **الدولة ومشاكل عدم استقرار النقد وأثر الدولار على الاقتصاد الجزائري**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، تخصص: التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003.
34. محمد يعقوبي، **تأثير تغيرات أسعار صرف العملات على مؤشرات أسعار الأسهم في الأسواق المالية العالمية**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، تخصص: مالية واقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، 2012.
35. مريم طبني، **واقع ومستقبل التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي في ظل الأزمات المالية "2002-2012"**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2014.
36. مليك محمودي، **دراسة قياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة: 1990-2010**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، تخصص علوم تجارية، جامعة المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012.
37. منال محمد تيسير سرور، **العوامل المؤثرة في سوق العملات الأجنبية- دراسة تطبيقية على**

- مؤشر الدولار الأمريكي، مذكرة ماجستير، غير منشورة، تخصص: الأسواق المالية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية، 2014.
38. مواكبي سهيلة، محددات الطلب على احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر دراسة قياسية للفترة من 1990-2011، مذكرة ماجستير، غير منشورة، تخصص: تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2014.
39. نادية سحاب، دراسة العلاقة بين سعر الصرف والسياسات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر: 1994-2014، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص: تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، 2018.
40. نوفل بعلول، أثر نظام سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري- دراسة مقارنة مع مجموعة من الدول العربية-، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص: مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2018.
41. وليد بوتياح، دراسة مقارنة لدوال الاستثمار في البلدان المغاربية باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية 1995-2005، مذكرة ماجستير، غير منشورة، تخصص: اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2008.

### ثالثا: المجالات

1. أحمد بن خليفة، عزي خليفة، مقاربات منهجية وعلمية حول أنظمة أسعار الصرف العالمية، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد: 02، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي الوشكريسي، تيسمسيلت، 2017.
2. أم الخير فرد، منصف مصار، تأثير تخفيض سعر الصرف على الميزان التجاري، دراسة تطبيقية على الجزائر (1970-2014)، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية-دراسات اقتصادية-، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2016.
3. أمين لباز، مسار سياسة سعر الصرف في الجزائر دراسة تحليلية للنظم والنتائج بين 1964.2015، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة حمه لخضر، الوادي، العدد 11، ديسمبر 2016.
4. إياد عبد الكريم مجيد، سياسة نيجيريا النفطية (الواقع والطموح)، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد: 38، بغداد، 2008.
5. الحبيب بودية، نسيم جلولي، اختيار نظام سعر الصرف بين النظرية والتطبيق التجريبي، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد: 06، العدد: 02، المركز الجامعي الوشكريسي، تيسمسيلت، سبتمبر 2022.
6. الوليد أحمد طلحة، سياسات تحرير سعر الصرف في الدول العربية: بين النظرية والتطبيق،

- مجلة دراسات اقتصادية، العدد: 09، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ماي 2022.
7. حمدية شاكر مسلم، هديل حميد محمود، أثر السياسة التجارية على تنوع الصادرات العراقية بعد عام 2003 مقارنة مع التجربة الماليزية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد: 24، العدد: 105، جامعة بغداد، 2018.
8. حيزية هادف ، مواجهة الأزمات المالية من خلال الاختيار الصحيح لنظام سعر الصرف (دراسة واقع نظام سعر الصرف في الجزائر مقارنة بدول أمريكا الجنوبية)، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، العدد: 02، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019.
9. رفاه عدنان نجم، أنوار سعيد إبراهيم، أثر تقلبات أسعار الصرف في النمو الاقتصادي الهندي (1980-2012)، مجلة دراسات إقليمية، العدد: 34، جامعة الموصل، العراق، 2014.
10. سعد صالح عيسى الجبوري، علي فارس مانع العزاوي، تحليل أثر التغير في أسعار صرف الدولار على التجارة الخارجية للعراق (2005-2015)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد: 39، جامعة تكريت، العراق، 2017.
11. سلمى مميش، خالد طرطار، اختيار نظام الصرف الملائم للاقتصاد الجزائري في ظل الصدمات النفطية خلال الفترة (1986-2015)، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث، العدد: 04، جامعة زيان عاشور، الجلفة، ديسمبر 2018.
12. سمية زيرار وآخرون، أثر سياسة سعر الصرف الأجنبي في الميزان التجاري الجزائري (1970-2004)، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد: 36، العدد: 2، جامعة الأردن، 2009.
13. سمير بن عبد العزيز وآخرون، أثر تقلبات أسعار الصرف على التجارة الخارجية الجزائرية، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد: 3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة طاهري محمد، بشار، 2019.
14. شروق السباح عبد الرضا وآخرون، قياس تأثير أعداد النخيل على معدلات إنتاج التمور باستخدام نماذج البيانات المقطعية، مجلة وارث العلمية، المجلد: 3، عدد خاص، جامعة وريث الأنبياء، العراق، 2021.
15. شعيب بونوة، رحيمة خياط ، سياسة سعر الصرف بالجزائر - نمذجة قياسية للدينار الجزائري-، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد: 05، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2011.
16. شهاب الدين حمد النعيمي، تحليل تأثير مخاطرة أسعار الصرف على القيمة السوقية للأسهم العادية -دراسة تطبيقية على عينة من المصارف المتفرعة محليا وخارجيا-الأردن نموذجا-، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد: 04، العدد: 22 ، جامعة كربلاء، العراق، 2008.

17. شهيدة كيفاني، عائشة بلحشر، إستراتيجية إدارة مخاطر سعر الصرف، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، المجلد: 18، العدد: 02، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2020.
18. صبحي حسون الساعدي، إياد حماد عبد، أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد: 07، العراق، 2011.
19. الصديق يوسف محمد موسي، دراسة تحليلية لسياسات النقد الأجنبي وأثرها في التجارة الخارجية في السودان خلال الفترة: 2005-2018، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد: 10، العدد: 02، جامعة المثنى، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، جويلية 2020.
20. صفاء عبد الله معطي، محمد أحمد سالم بلحويصل، استخدام تحليل بيانات البائل في نمذجة علاقة تقلبات متغيرات التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي في اليمن للفترة (2006-2013)، مجلة الريان للعلوم الانسانية والتطبيقية، المجلد: 2، العدد: 1، اليمن، 2019.
21. العباس بلقاسم، سياسات أسعار الصرف، سلسلة جسر التنمية، المجلد: 02، العدد: 23، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، نوفمبر 2003.
22. عابد العبدلي بن عابد، محددات التجارة البينية للدول الاسلامية باستخدام منهج تحليل البائل، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد: 16، العدد: 1، السعودية، 2010.
23. عاطف لافي مرزوك، التنوع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقارنة للقواعد والدلائل، مجلة الاقتصاد الخليجي، جامعة البصرة، المجلد: 30، العدد: 24، العراق، ديسمبر 2013.
24. عبد الحسين جليل الغالبي، سياسة سعر الصرف الأجنبي والصدمة المزدوجة في الاقتصاد العراقي، مجلة الدراسات النقدية والمالية، عدد خاص بالمؤتمر السنوي الثالث للبنك المركزي العراقي، 2017.
25. عبد الحق بوعتروس، أثر تغير سعر الصرف على الأسعار المحلية، مجلة الاقتصاد والمجتمع، المجلد: 03، العدد: 03، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة 2، 1999.
26. عبد الرحمان علي الجيلاني، أنظمة أسعار الصرف وعلاقتها بالتعويم، مجلة التنظيم والعمل، العدد: 03، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، 2015.
27. عبد الله بلغيت، الاقتصاد السياسي للدولة الريعية النفطية في إفريقيا الاستوائية: دراسة حالة الغابون، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة أفلو، المجلد: 03، العدد: 01، الجزائر، 2020.
28. عبد الله خضر، عبطان السبعواوي، أثر تخفيض قيمة العملة في ميزان المدفوعات-إيران نموذجا للمدة: 1990-2011، مجلة دراسات إقليمية، العدد: 10، جامعة الموصل، العراق.

29. علي أحمد درج الدليمي، فيصل غازي فيصل الدليمي، العلاقة الديناميكية بين سعر الصرف والميزان التجاري العراقي: دراسة قياسية، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد: 11، العراق، 2019.
30. فتحة مختاري، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وآليات علاجها، مجلة العلوم الادارية والمالية، المجلد: 02، العدد: 01، جامعة الوادي، جوان 2018.
31. ليندة بلقاسم ، أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية حالة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1998-2010)، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية - دراسات اقتصادية-، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2010.
32. مبارك بوعشة، السياسة النقدية وآثار تخفيض العملة الوطنية خلال الفترة 1981-1993، مجلة العلوم الإنسانية -بحوث اقتصادية، المجلد: 10، العدد: 02، جامعة منتوري، قسنطينة، 1999.
33. مريم آيت بارة، محمد صاري، تسيير خطر الصرف في المؤسسة الاقتصادية-دراسة حالة شركة أرسيلور ميتال-فرع عنابة-، مجلة الباحث، المجلد: 14، العدد: 14، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014.
34. نادية سحاب، عمار زيتوني، المنهج النقدي وسعر الصرف - حالة الجزائر-، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد: 07، العدد: 04، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة ، ديسمبر 2017.
35. نور الدين مزياني، إدارة مخاطر سعر الصرف في المؤسسات الاقتصادية: الاستراتيجيات والوسائل، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، المجلد: 02، العدد: 01، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2016.

#### رابعاً: الملتقيات

1. عبد الحق بوعتروس، تقنيات إدارة مخاطر الصرف، المؤتمر العلمي الدولي السابع حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، أيام: 16-18 أفريل 2007، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن.
2. محمد راتول، تحولات الدينار وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية - الواقع والتحديات-، يومي: 14-15 ديسمبر 2004، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر.

#### خامساً: المواقع الإلكترونية:

1. <https://www.amf.org.ae/ar>

2. <https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators>
3. <https://www.imf.org/external/datamapper/datasets>

### المراجع باللغة الأجنبية:

1. Ana CARDOSO, ANTONIO PORTUGAL DUARTE, **The impact of the Chinese exchange policy on foreign trade with the European Union**, Brazilian Journal of political economy, Vol: 37, N°4, Decembre, 2017
2. Badi H BALTAGI, **Econometric Analysis of Panel Data**, 3<sup>rd</sup> Ed, John Wiley & Sons, Ltd, England, 2005.
3. Bernard GUILLOCHON, et Al, **Economie internationale, Cours et exercices corrigés**, 8<sup>ème</sup> édition, Dunod, Paris, 2016.
4. Christophe HURLIN et Valérie MIGNON, **Une synthèse des tests de racine unitaire sur données de panel**, Université d'Orlean, Janvier 2005
5. Edward LEANER, **The Leontief Paradox**, Reconsidered, journal of political economy, vol:88, n:03, university of CHICAGO press journals, Jun 1980,
6. Faik KORAY, William LASTRAPES, **Real Exchange rate volatility and US bilateral trade: a VAR approach**, the review of economics and statistics, vol: 71, issue: 4, 1989.
7. Fathima THAHARA et Al, **The relationship between exchange rate and trade balance: empirical evidence from Sri Lanka**, journal of Asian finance, economics and business, Vol: 8, Issue: 5, 2021.
8. James GERBER, **International Economics**, 7th edition, Pearson education, San Diego State University, 2017.
9. LASARY, **Le commerce international à la portée de tous**, ouvrage imprimé à compte d'auteur, 2005.
10. Paul R. KRUGMAN, Maurice OBSTFELD, **Economie internationale**, traduction de la 6<sup>ème</sup> édition par Achille HANNEQUART et Fabienne LELOUP, 4<sup>ème</sup> édition, Boeck université, Bruxelles, 2004.
11. Peter PEDRONI, **Panel co integration: Asymptotic and finite sample properties of pooled time series tests with an application to the PPP hypothesis**, Econometric theory, 20 (3), USA, 2004.
12. Razaq Ibrahim TAIWO et Al, **Exchange rate reform policies and trade balance in NIGERIA**, journal of KJBM, Vol: 8, Issue: 1, NIGERIA, 2022
13. Régis BOURBONNAIS, **Econométrie**, 10<sup>ème</sup> édition, Dunod, Paris, 2018.
14. Yusuf AKAN, Ibrahim ARSLAN, **The impact of exchange rate policies on the foreign trade: the case of TURKEY**, International Journal of Emerging and Trade Economies, Vol: 1, Issue: 2, 2008.

الملاحق

الملحق رقم (01): الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

. summarize Y X

| Variable | Obs | Mean     | Std. Dev. | Min       | Max      |
|----------|-----|----------|-----------|-----------|----------|
| Y        | 217 | 15.36103 | 17.69248  | -16.54553 | 68.60581 |
| X        | 217 | 4.643976 | .3148506  | 3.906669  | 5.691406 |

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات STATA 16

الملحق رقم (02): وسيط المتغير التابع Y

. centile Y

| Variable | Obs | Percentile | Centile | — Binom. Interp. —<br>[95% Conf. Interval] |
|----------|-----|------------|---------|--------------------------------------------|
| Y        | 217 | 50         | 11.4869 | 9.178254 14.5447                           |

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات STATA 16

الملحق رقم (03): وسيط المتغير المستقل X

. centile X

| Variable | Obs | Percentile | Centile  | — Binom. Interp. —<br>[95% Conf. Interval] |
|----------|-----|------------|----------|--------------------------------------------|
| X        | 217 | 50         | 4.613357 | 4.60517 4.630188                           |

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات STATA 16

الملحق رقم (04): نتائج اختبار التجانس لمخطط Hsiao (1986)

```
.
. *Affichage des résultats

.
. di in y " SCR1 = " in gr `SCR1'
  SCR1 = 47.485119

.
. di in y " SCR1C = " in gr `SCR1C'
  SCR1C = 82.528761

.
. di in y " SCR1CP = " in gr `SCR1CP'
  SCR1CP = 50.297513

.
.
.
. di in y "F1 = " in gr `F1'
F1 = 12.484366

.
. di in y "F2 = " in gr `F2'
F2 = 2.0038418

.
. di in y "F3 = " in gr `F3'
F3 = 22.321617

.
.
.
. di in y "PvalF1 = " in gr `PVF1'
PvalF1 = 6.617e-19

.
. di in y "PvalF2 = " in gr `PVF2'
PvalF2 = .06671055

.
. di in y "PvalF3 = " in gr `PVF3'
PvalF3 = 2.966e-20

.
```

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات STATA 16

الملحق رقم (05): اختبار (Breuch and Pagan-LM)

. xttest0

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

$$Y[i,t] = Xb + u[i] + e[i,t]$$

Estimated results:

|   | Var      | sd = sqrt(Var) |
|---|----------|----------------|
| Y | 313.0237 | 17.69248       |
| e | 113.4044 | 10.64915       |
| u | 126.6988 | 11.25606       |

Test: Var(u) = 0

$$\begin{aligned} \text{chibar2}(01) &= 977.47 \\ \text{Prob} > \text{chibar2} &= 0.0000 \end{aligned}$$

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات STATA 16

الملحق رقم (06): الآثار الفردية الثابتة في دول العينة

Cross-section Fixed Effects

|   | I | Effect    |
|---|---|-----------|
| 1 | 1 | -9.261873 |
| 2 | 2 | -13.79640 |
| 3 | 3 | 8.529158  |
| 4 | 4 | -9.174347 |
| 5 | 5 | -2.463885 |
| 6 | 6 | -0.898716 |
| 7 | 7 | 27.06606  |

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات Eviews 12